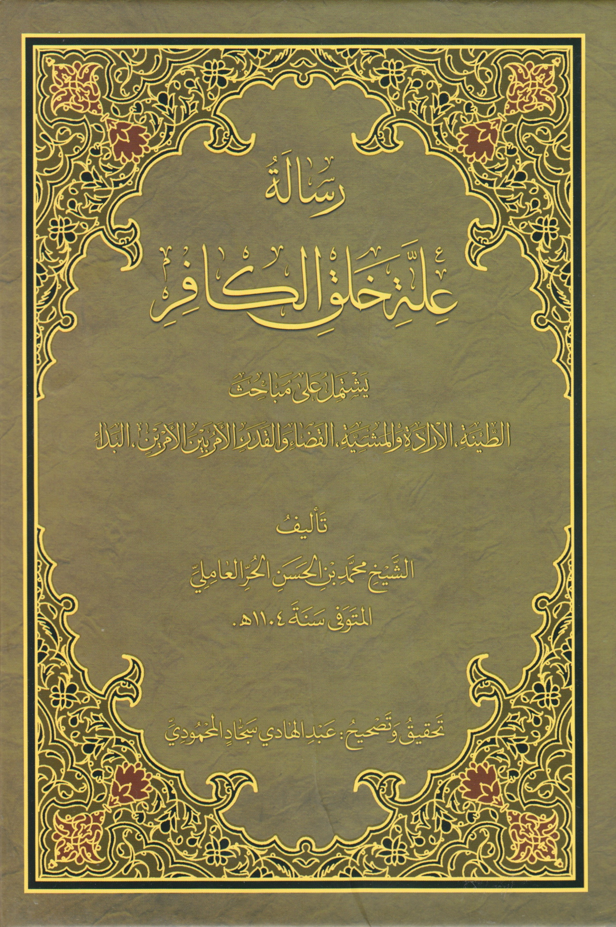

رسالة
علة خلق الكافر
يشتمل على مباحث
الطينة، الإرادة والمشيئة، القضاء والقدر، الأمر بين الأمرين، البداء
تأليف
الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي
المتوفى سنة ١١٠٤هـ.
تحقيق وتصحيح: عبد الهادي سجاد المحمودي


بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله عليك يا ولي العصر أدركنا

فقه العقائد ۱

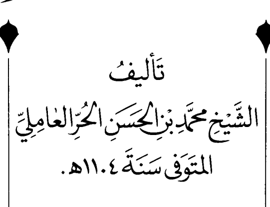
نشر معارف أهل البيت علیهم‌السلام ۴۰

سرشناسه	محمودی، سجاد، ۱۳۷۰ -
عنوان قراردادی	رسالة علة خلق الكافر. شرح
عنوان و نام پدیدآور	رسالة علة خلق الكافر: يشتمل على مباحث الطينة، الارادة والمشية، القضاء والقدر، الامربين الامرين، البداء / عبدالهادی سجاد المحمودی.
مشخصات نشر	قم: نشر معارف اهل بیت الطاهرین علیهم السلام، ۱۴۴۲ق. = ۱۴۰۰ش.
مشخصات ظاهری	۲۱۵ص.
فروست	نشر معارف اهل بیت الطاهرین علیهم السلام؛ ۴۰. فقه‌العقائد؛ ۱.
وضعیت فهرست نویسی	فیپا
شابک	۹۷۸-۶۲۲-۹۷۸۵۹-۴-۲
یادداشت	عربی
یادداشت	کتابنامه : ص. [۲۰۹] - ۲۱۵ ؛ همچنین به صورت زیرنویس.
موضوع	حرعاملی، محمدبن‌حسن، ۱۰۳۳-۱۱۰۴ق. رسالة علة خلق‌الكافر -- نقد و تفسیر
موضوع	کفر و کافران
موضوع	Kufr (Islam)
موضوع	کفر و کافران -- احادیث
موضوع	Kufr (Islam) -- Hadiths
موضوع	قضا و قدر -- جنبه‌های مذهبی -- اسلام -- احادیث
موضوع	Fate and fatalism -- Religious aspects -- Islam -- Hadiths
موضوع	طینت -- احادیث
موضوع	Substance (Islam) -- Hadiths
موضوع	بداء
موضوع	*Bada (cancellation)
شناسه افزوده	حرعاملی، محمدبن‌حسن، ۱۰۳۳-۱۱۰۴ق. رسالة علة خلق‌الكافر. شرح
شناسه افزوده	پژوهشکده معارف اهل بیت علیهم السلام
رده بندی کنگره	BP ۳/۲۲۵
رده بندی دیویی	۲۹۷/۴۶۴
شماره کتابشناسی ملی	۸۴۴۹۶۲۸



يشتمل على مباحث

الطّينة، الإرادة والمشيّة، القضاء والقدر، الأمر بين الأمرين، البداء



تحقيق وتصحيح:

عبد الهادي سجّاد المحموديّ



رسالة
علة خلق الكافر

تحقيق و تصحيح: عبدالهادی سجاد المحمودی

الناشر: معارف أهل البيت الطاهرين عليهم السلام
مطبعة: إشراق الطبعة الأولى: ١٤٤٢ق / ١٤٠٠ ش
الكمية: ١٠٠٠

مراكز التوزيع

١. قم، ۴۵ متری شهید صدوقی (زنبیل آباد)، کوی ۳۴، پلاک ۱۵، مؤسسه معارف اهل بیت علیهم السلام
کدپستی: ۳۷۱۶۸۶۶۵۱۴ - ۳۷۱۶۸۶۶۵۱۵
تلفن: ۴-۳۲۹۱۴۶۰۲-۰۲۵ / دورنگار: داخلی ۱۵۰

۲. قم، خیابان معلم، مجتمع ناشران، طبقه همکف، پلاک ۱۱، تلفن: ۳۷۸۴۲۴۴۳-۰۲۵

فهرس الموضوعات

كلمة المعهد

الظواهر الموجودة المحيطة بالإنسان كانت على مدى التاريخ موضوعًا للقلق المعرفي عند الإنسان وعلى الخصوص لجهة ارتباطها بمبدإ العالم وهو الله. وقد بذل المفكّرون وعلماء الإلهيّات المنتمين إلى الأديان كافّة جهوداً عديدة للإجابة عن الأسئلة التي لا حصر لها حول هذه الظواهر، وذلك في مختلف النظم والاتجاهات اللاهوتية للحصول على إجابات عقلية شافية لكثير من الأسئلة المطروحة في هذا المضمار.

ولقد ظهرت بين العلماء المسلمين أنظمة فكرية وتأسست مدارس مختلفة سعت إلى الإجابة عن هذا النمط من الأسئلة؛ ولكن يمكن القول بكلّ جرأة إنّ مدرسة أهل البيت عليهم السلام هي المدرسة الوحيدة التي أتقنت الربط بين العقل وبين الوحي الإلهي، واستطاعت الاستفادة من العقل بطريقة صحيحة، وقدّمت من هذه وذاك أجوبة ناجعة عن الأسئلة المطروحة.

وأدّى كبار مفكّري الإمامية وعلمائهم دورًا حيويًّا في حماية الإسلام الأصيل ونشره، وذلك بانتهال العلوم الحقّة من معين مدرسة أهل البيت عليهم السلام، وعملوا خلال قرون مديدة على تلبية الحاجات الفكرية للمجتمع الإسلاميّ، فأنتجوا تراثًا فكريًّا ثرًّا وثريًّا في شتّى أبواب المعرفة الإسلامية وفنونها.

ولكن قسمًا عظيمًا من هذا التراث لم يصل إلينا، وحالت دون ذلك حقد الأعداء وتضييقهم من جهة، وأحداث الزمان الطبيعية من جهة أخرى، وإهمال الأصدقاء وتساهلهم في حفظ تراثهم. ومع ذلك كلّه فقد بقي من هذا التراث الكثير الذي يستحقّ إطلاقه من أسر المكتبات الشخصية وإزالة غبار الزمان عنه وتقديمه للراغبين وطلاب المعرفة والعلم.

والشيخ الحرّ العاملي واحدٌ من كبار علماء الشيعة العظام الذين تركوا آثارًا علمية قيّمة،

استنقى معظمها من مدرسة أهل البيت عليهم السلام وبناها على آرائهم الفكرية الأصيلة. وعلى الرغم من أنّ عددًا من كتب هذا المحدّث الكبير نالت حظّها من العناية والاهتمام وصارت معروفة ومشهورة على الخصوص في السنوات العشر الأخيرة. على الرغم من هذا الاهتمام ما زالت بعض آثاره تنتظر دورها لتدخل في حلقة النشر والتداول.

وكتاب «علّة خلق الكافر» من مؤلّفاته المهمّة الجديدة بالقراءة والاطلاع، ومن سمات قلّة أمثالها في بابها. وهذه الرسالة على عدد من الروايات تدور حول الموضوعات الآتية: الطينة، القضاء والقدر، الأمر بين الأمرين والبداء، لا يكتفي مصنّفها بالجواب عن أسئلة حول الموضوعات المشار إليها؛ بل يتوسّع في البحث لمعالجة قضايا إشكالية عدّة على ضوء تحليل الروايات والأخبار الواردة في الدائرة الأوسع من دائرة العناوين المطروحة.

ولم تنل هذه الرسالة حظّها من الاهتمام ولم يُعمل على نشرها حتّى الآن، على الرغم من وجود نسخة منها بخطّ المصنّف. ولهذا شمّر المحقّق القدير الأُستاذ محمودي عن ساعديه وعمل على تصحيح هذه الرسالة وتنقيحها ومقابلتها على نسخ عدّة وفق المعايير والضوابط العلمية الصحيحة. ونحن إذ نثمّن له هذا الجهد الكبير في إحياء هذا الأثر العلمي، نسأل المولى القدير أن يوفّقه في جميع جهوده العلمية.

وقد وضعت معهد معارف أهل البيت عليهم السلام هذا الأثر على جدول أعمالها، في سياق عملها على إحياء التراث المعارفيّ. ونأمل لهذا المسار أن يستمرّ. ونرى من واجبنا تقديم الشكر الجزيل إلى مدير لجنة فقه العقائد حجّة الإسلام والمسلمين الدكتور السيّد حسن الطالقاني، والزملاء الكرام في المؤسّسة الذين لم يتوانوا عن بذل الجهد الذي أفضى إلى إخراج هذا الأثر بحلّته الفعلية. ونعتقد بأنّ التوفيق كلّه بيد الله تعالى ومن ثمار لطفه، ونشكره عزّوجلّ على هذه النعمة. ونرى أنّ رسالتنا الأساس هي الدفاع عن تراث أهل البيت عليهم السلام ونشر معارفهم وتقديمها للمتعطّشين إليها.

معهد معارف أهل البيت عليهم السلام

مقدّمة المحقّق

ترجمة المؤلّف

هو الشيخ المحدّث الفقيه، زعيم الشيعة في عصره، محمّد بن الحسن بن علي بن محمّد بن الحسين الحرّ العاملي المشغري، أحد المحمّدين الثلاثة المتأخّرين الجامعين لأحاديث الأئمّة المعصومين، من بيتٍ كبيرٍ جليلٍ، خرج منه أعاظم الفقهاء والمحدّثين، ينتهي نسبه إلى الحرّ بن يزيد الرياحي المستشهَد بين يديّ الإمام الحسين عليه السلام يوم عاشوراء.

وُلِد في قرية مشغرة[1]؛ إحدى قرى جبل عامل، ليلة الجمعة ثامن شهر رجب المرجّب، عام ثلاث وثلاثين بعد الألف من الهجرة النبويّة.

قرأ الشيخ الحرّ في وطنه (جبل عامل) المقدّمات على أساتذة كانت لهم اليد الطولى في التدريس، وقد تركوا الأثر الطيّب في نشأته وتربيته العلمية، إلى أن استوى عوده عالمًا مجتهدًا، فقرأ على أبيه (المتوفّى ١٠٦٢ هـ) وعمّه الشيخ محمّد بن علي الحرّ (المتوفّى ١٠٨١ هـ) وجدّه لأُمّه الشيخ عبد السلام بن محمّد الحرّ، وخال أبيه الشيخ علي بن محمود العاملي وغيرهم. وقرأ في قرية جبع[2] على عمّه -أيضاً- وعلى الشيخ زين الدين بن محمّد بن الحسن (صاحب *المعالم*) ابن زين الدين الشهيد الثاني، وعلى الشيخ حسين الظهيري[3]، وغيرهم.

ويروي الشيخ الحرّ بالإجازة عن أبي عبد الله الحسين بن الحسن بن يونس العاملي، وعن العلّامة المجلسي، وهو آخر من أجاز له حين مروره بإصفهان، وقد أنس أحدهما بالآخر واستجازه،

---

١ . مشغرة: قرية من قرى دمشق من ناحية البقاع. ينظر: معجم *البلدان*، ج ٥، ص ١٣٤، مادّة «مشغرى».

٢ . من قرى جبل عامل في المنطقة المعروفة بإقليم التفّاح. قريبة من قرية جزين التي كانت مركزًا علميًا مهمًا في بلاد عاملة. (المحرر)

٣ . نسبة إلى «الظَهَيْرَة» بتسكين الظاء، كما تُلفظ في العامية العاملية. قرية من قرى جبل عامل لم يعد لها وجود حاليًا. (المحرر)

والإجازة بينهما مدبّجة على اصطلاح المحدّثين.

أقام الشيخ الحرّ في بلده جبل عامل أربعين سنةً، ثمّ سافر إلى العراق لزيارة المراقد المقدّسة، ومن ثمّ سافر إلى إيران لزيارة مرقد ثامن الحجج الإمام الرضا عليه السلام بطوس، وذلك عام ١٠٧٣هـ، كما صرّح هو رحمه الله بذلك، وطابت له مجاورة الإمام الثامن الضامن، فحطّ رحله هناك، وكانت طوس مأنس نفسه ومجلس درسه، فتجمّع حوله طلّاب العلم وعمُر بهم مجلسه الشريف، وخرّج جماعات كانوا رُسُل هداية في البلدان والقرى، ينشرون العلم والهدى والخير.

وكان الحادي والعشرين من شهر رمضان سنة ١١٠٤ هـ، يوم غروب شمس الفضيلة والإفاضة والإفادة، الشيخ أبو جعفر محمّد بن الحسن الحرّ العاملي، المنتقل إلى رحمة بارئه عند ثامن مواليه، ودُفن في إيوان حجرةٍ في صحن الروضة الملاصق لمدرسة ميرزا جعفر، وكان قد بلغ من العمر اثنين وسبعين عامًا.[١]

عنوان الكتاب

يفتتح الشيخ الحرّ العاملي هذه النسخة أوّل الخطبة بقوله: «رسالة في علّة خلق الكافر، تأليف العبد محمّد بن الحسن الحرّ العاملي، عفى اللهُ عنه». هذا ولكنّه في إجازته التي كتبها للشيخ محمّد فاضل المشهدي، أشار إلى هذا المصنَّف بعنوان: «خلق الكافر»[٢]؛ كما أنّه في كتاب *أمل الآمل* ذكر أشار إليه بعنوان: «رسالة في خلق الكافر وما يناسبه»[٣].

وربّما يعود سبب هذا الاختلاف إلى أنّ الشيخ في كتاب *أمل الآمل* في مقام الترجمة لنفسه كان يقصد الإشارة إلى موضوعات مؤلّفاته ومحتواها. مثلاً يقول خلال حديثه عن كتاب الاثني عشرية في الردّ على الصوفية: «ورسالة في الردّ على الصوفية تشتمل على اثني عشر باباً واثني عشر فصلاً فيها نحو ألف حديثٍ في الردّ عليهم عموماً وخصوصاً في كلّ ما اختصّوا به»[٤]. ومن

---

١ . ينظر: *الفوائد الرضوية*، ص ٤٧٦.

٢ . *بحار الأنوار*، ج١٠٧، ص١٢٠، إجازة الشيخ محمّد الحرّ العاملي للشيخ محمّد فاضل المشهدي: «وأجزتُ له أن يروي عنّي ما ألّفته وجمعته من كتاب تفصيل وسائل الشيعة... ورسالة تواتر القرآن ورسالة خلق الكافر ورسالة الإجماع».

٣ . *أمل الآمل*، ج١، ص ١٤٤، باب الميم.

٤ . المصدر السابق.

هنا فإنّ عبارة: «وما يناسبه» الواردة أعلاه ليست جزءًا من عنوان الرسالة؛ بل هي لبيان محتواها.

ويشير الشيخ آقا بزرگ الطهراني في *الذريعة* إلى هذه الرسالة بقوله: «خلق الطينة للشيخ الحرّ سمّاه بذلك كاتب النسخة التي عند سيّدنا الأمين العاملي؛ لكنّ المشهور من اسمه خلق الكافر»[١]؛ ولكنّه في الصفحة نفسها يذكر الرسالة في قائمة مؤلّفات الشيخ الحرّ، بعنوان: «خلق الكافر وما يناسبه»[٢]. ويبدو أنّه اعتمد عبارة آمل الآمل في هذه التسمية. في حين أنّه يضيف بعد ذكر عنوان الرسالة و يقول: «رأيت نسخة منه في مكتبة الخوانساري»[٣]، وهذه النسخة متوفّرة وقد استفدنا منها في المقابلة، يقول ناسخها قبل خطبة المؤلّف: «خلق الكافر والغرض منه، صنّفها الفاضل العلّامة الشيخ محمّد الحرّ العاملي رفع الله درجته». ويبدو لنا أنّ الشيخ آقا بزرگ لم يرَ سوى هذه النسخة، ولو أنّه رأى النسخة التي بخطّ الشيخ المؤلّف لم يعنونها بـ«خلق الكافر وما يناسبه».

وعنون السيّد محسن الأمين[٤] وكذلك السيّد إعجاز حسين[٥] الرسالة بعنوان: «خلق الكافر وما يناسبه». والأمر نفسه فعله السيّد على البروجردي في خاتمة كتاب *الطرائف*،[٦] وكذلك آية الله الخوئي في معجم *رجال الحديث*.[٧] ومن الواضح أنّهم اعتمدوا عبارة أمل الآمل. أمّا فهرست المخطوطات الإيرانية فقد أشار إلى الرسالة بعنوان: «خلق الكافر والغرض منه»[٨].

والأسباب الموجبة لاختيارنا عنوان: «علّة خلق الكافر» وترجيحنا هذه الصيغة على غيرها من الصيغ، هي:

أوّلاً: إنّ الشيخ الحرّ قبل الخطبة عنون كتابه بعنوان: «رسالة في علّة خلق الكافر».

---

١. *الذريعة*، ج٧، ص ٢٤٦، الرقم ١١٨٨.

٢. المصدر السابق، الرقم ١١٩١.

٣. المصدر السابق.

٤. *أعيان الشيعة*، ج٩، ص١٦٨، محمّد بن الحسن الحرّ العاملي.

٥. *كشف الحجب والأستار*، ص ٢٦١.

٦. *طرائف المقال*، ج ٢، ص ٦٤٩، الخاتمة.

٧. معجم *رجال الحديث*، ج١٦، ص ٢٤٨.

٨. *فهرست نسخ الخطى فى إيران (فنخا)*، ج١٤، ص ٣٢.

ثانيًا: تقضي القاعدة في تصنيف الكتب أنّ يذكر المؤلّف عنوان كتابه صراحةً أو إشارةً في مقدّمة الكتاب. وقد أشار المؤلّف إلى كتابه الذي يقدّم له بعنوان: «بيان الوجه والعلّة في خلق الكافر».

ثالثًا: هذا العنوان هو القدر المشترك بين جميع الصيغ الأخرى.

نظرة إلى الانسجام بين العنوان والمعنون

قد يبدو للوهلة الأُولى عدم التناسب بين عنوان الكتاب ومحتواه؛ وذلك لأنّ المؤلّف نقل في كتابه روايات الطينة، والجبر والاختيار، والبداء، والحال أنّ عنوان الرسالة يوحي بأنّ موضوعها هو البحث في علّة خلق الكافر. ولكنّ إنعام النظر في مضامين الكتاب تكشف عن نبوغِ المؤلّف وجودة رأيه في جمع هذه الروايات والبحث فيها والتعليق عليها بطريقة تساعده في معالجة الفكرة الرئيسة للرسالة وهي قضية خلق الكافر.

الكلام على موضوع الرسالة ومحتواها

ابتدأ المرحوم الشيخ الحرّ كتابه بخطبة قصيرة بيّن فيها الغرض من تأليف الكتاب، وبعد التمهيد بمباحث ضرورية قسّم كتابه إلى اثني عشر فصلاً وخاتمة، وقسّم كلّ فصل إلى اثني عشر قسمًا. وقد خصّص الشخ الحرّ الفصل الأول للكلام على العلل والتبريرات العامّة لخلق الكافر وهي تتنوّع بين أدلة عقلية ونقلية عامّة. واعتمد في بسط الكلام فيها طريقة الإشكال والجواب. وبلغت هذه الأدلة اثنا عشر دليلًا.[1]

أما الفصل الثاني فقد اشتمل على اثني عشر قسمًا من الأدلة النقلية يهدف المصنّف منها تأييد الأدلة النقلية الإجمالية التي ذكرها في الفصل الأول.

وأما في الفصل الثالث فقد أشار إلى خمسة مذاهب في أفعال العباد، منها مذهب الجبر الذي أورد في مقام الاستدلال على بطلانه اثني عشر دليلًا، مع الإشارة إلى أنّ أدلّة بطلان الجبر هي أضعاف ما ذكره. وخصص الفصل الرابع لنقل أدلّة المجبّرة على ما ذهبوا إليه من الجبر.

١. أنظر: فهرس الموضوعات: صفحة ٥.

وانبرى في الفصل الخامس للكلام على إبطال الجبر وعرض خمسة أدلّة تبطل مقولة المجبّرة. ويشير في هذا الفصل إلى كتاب «الموازنة» من تأليف بعض العدلية حيث يجمع فيه مؤلّفه الآيات ذات التي استُفيد منها الجبر والآيات التي استُفيد منها العدل، ويرى أنّ آيات العدل تزيد بسبعين آية عن الآيات التي توهّم منها الجبر.

ولم يكتفِ المصنّف لإبطال الجبر بما ذكره في الفصل الخامس بل ضمّ إليه فصلا سادسًا عرض فيه اثني عشر حديثًا في إبطال كلٍّ من الجبر والتفويض. وتابع بجمع اثني عشر حديثًا في الفصل السابع تدلّ على قدرة العباد واختيارهم. وأما الفصل الثامن فقد خصّصه لعرض أحاديث الطينة وإيرادها. وهو ينقل هذه الأحاديث من اثني عشر طريقا وعمد إلى تأويلها وتحليلها والردّ على استفادة الجبر منها، على الرغم من اعتقاده بأنّ أهل الدراية بالحديث لا يرون أيّ تعارض بين أحاديث الطينة وغيرها من الأحاديث المثبتة للاختيار وقدرة العباد على الفعل.

وعلى ضوء الإشارة المذكورة أعلاه خصص المصنّف الفصل التاسع من كتابه لتأويل أخبار الطينة الموهمة للجبر. وهو يعترف بوجود أحاديث متعارضة في تراثنا الروائيّ. والمسار الذي يعتمده في التعامل مع الأحاديث المتعارضة هو حل التعارض أوّلا، وإن لم يمكن تأويل ما يحتاج إلى تأويل، وإلا فعلى العالم التوقّف وردّ الحديث الذي لا يمكن تأويله إلى أهله.

وينطلق الشيخ مطلع هذا الفصل من وجوب تأويل ما يُوهم الجبرَ من الأحاديث، وممّا يحتاج إلى تأويل في رأيه أحاديث الطينة فإذا عجزنا عن تأويلها، يجب التوقّف فيها وردّ علمها إلى أهلها. وفي محاولة منه لتطبيق منهجه يخصص الفصل العاشر لتأويل هذه الأحاديث على وجه التفصيل. ثم يعمل في الفصل الحادي عشر على تأويل أخبار المشيئة والإرادة المتعلّقة بأفعال المكلّفين ويذكر في هذا الفصل اثني عشر حديثًا. وأما الفصل الثاني عشر فقد خصّصه المصنّف لتوجيه وتفسير القضاء والقدر المتعلق بالسعادة والشقاء والخير والشر، وأورد في هذا الفصل اثني عشر حديثًا أيضًا.

خاتمة: نقل أحاديث النهي عن الكلام في القضاء والقدر.

وأخيرًا خصص الخاتمة لنقل أحاديث النهي عن الكلام في القضاء والقدر. ويجري في الخاتمة وفق القاعدة التي التزم بها وهي إيراد اثني عشر حديثا تدور النهي عن الكلام في

القضاء والقدر. وبالنظر إلى تعقيد البحث في القضاء والقدر ولحلّ بعض هذه التعقيدات يشير إلى دعوة أهل البيت عليهم السلام الناس إلى الحديث عن البداء بدل القضاء والقدر، ويقول: «قد ورد في كثير من الأحاديث، النهي عن الكلام في القضاء والقدر ووجهه أنّه يصعب فهم معناه على كثير من الناس فينجرّون منه إلى اعتقاد الجبر. وورد الأمر في كثير من الأحاديث بالأمر بالكلام في البداء ووجهه أنّه يزيل الإشكال الحاصل من القضاء والقدر؛ لظهور أنّه قابل للتغيير في الجملة فلعلّ تغييره موقوف على اختيار العبد». والرسالة التي يريد الشيخ الحرّ (رحمه الله) إيصالها من الخاتمة هي بيان اعتقاده بأنّ الرجوع إلى أهل البيت عليهم السلام في جميع مناحي الحياة هو سبيل النجاة من الشبهات والأخطار.

ومن الخاتمة وما قبلها تتجلّى دقّة المصنّف في أسلوبه في التعامل مع طائفتين من الأحاديث وهي الروايات الناهية عن الكلام في القضاء والقدر، والروايات الآمرة بالكلام في البداء، وتنطبق على هاتين الطائفتين من الروايات قاعدة الأخذ بالقول الأحسن وهو البداء في مقابل الحسن الذي ورد ممّا يوهم الجبر، وذلك عملًا بقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَٰئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[1]. وبهذا يتحقّق التوازن والاعتدال، وتُفسّر الأحاديث المتشابهة بالأحاديث المحكمة.

ثمّ تمّم الخاتمة أو ربّما الرسالة نفسها بنقل الرسالة المرويّة عن الإمام الهاديّ عليه السلام، واصفًا إيّاها بأنّها رسالة عزيزة شريفة في إثبات المنزلة بين المنزلتين والردّ على أهل الجبر والتفويض. وهي الرسالة التي ينقلها كاملةً كلٌّ من الحرّاني صاحب تحف العقول، والطبرسي في الاحتجاج. ويختم هذه التتمّة بالكلام على الأسباب التي أدّت إلى اختلاف بعض الأحاديث في مضامينها.

ومهما يكن من أمرٍ فإنّ المحاور الرئيسة التي تدور حولها فصول الكتاب خمسة، هي:

١. الأدلّة العقلية التي تبرّر خلق الكافر (الفصل ١)، والأدلّة النقلية (الفصل ٢).

٢. الأدلّة العقلية على بطلان الجبر (الفصل ٣)، شبهات المجبّرة والجواب عنها (الفصلان ٤ و٥)، أحاديث بطلان الجبر والتفويض، وأحاديث إثبات قدرة العباد واختيارهم (الفصل ٦ و٧).

---

١. الزمر: ١٨.

٣. أحاديث الطينة وتأويلها (الفصول ٨، ٩، ١٠).

٤. أحاديث مشيئة الله وإرادته وتأويلها (الفصل ١١).

٥. توجيه القضاء والقدر والنهي عن البحث فيه، والحثّ على البحث في البداء (الفصل ١٢ والخاتمة).

منهج المؤلّف في التعامل مع الأحاديث الاعتقاديه

يقبل المؤلّف حجّية خبر الواحد في أُصول الدين. من هنا، نرى حسن البحث في مدى حدود اعتقاده بهذا الأمر وحجم استناده إلى أخبار الآحاد في الأمور ذات الصلة بالعقيدة. بادئ ذي بدءٍ نرى أنّ المؤلّف يبني على أمور عدّة في تعامله مع الأخبار التي يستند إليها في هذه الرسالة، فهو يستند إلى التواتر المعنويّ، ويرى وثاقة الأحاديث الواردة في الكتب الأربعة، ومن جهة ثالثة يرى وثاقة جميع رواتها. وهذا ما سوف نفصّله في ما يأتي.

أوّلاً: التواتر المعنوي: يكشف التأمّل في فصول الرواية أنّ المؤلّف يستند إلى طوائف من الأخبار، ولا يكتفي بإيراد رواية واحدة لإثبات المطلب المراد إثباته. ويسمّى هذا باصطلاح علماء الحديث بالتواتر المعنويّ. وقد أشرنا آنفًا إلى أنّه يعتمد قاعدة الاثني عشر حديثًا في أكثر فصول الرسالة. وقد أشار في الفصل التاسع إلى أنّه اختار أحاديثه من بين ألفي حديث تشترك في إثبات مضمون واحدٍ. وبالتعويل على التواتر المعنوي تنتفي الحاجة إلى التدقيق في الأسناد، كما يسقط الخدش في الدليل بالتشكيك في سند هذه الرواية أو تلك.

ثانياً: النقل عن الثقاة: يؤكّد الشيخ في هذه الرسالة أنّه ينقل الأخبار التي يستدلّ بها عن الثقاة.[1]

ثالثًا: يبحث الشيخ في خاتمة وسائل الشيعة[2] في الفائدة التاسعة عن صحّة أحاديث الكتب الأربعة. وفي ذلك الموضع يكشف عن وجهة نظره وعقيدته في هذه الكتب وهو يرى

١. أنظر ص ١٠٦، الفصل التاسع: في تأويل المشكل هذه الأخبار بوجه إجمالي، فكثير من تلك الأخبار الّتي أوردناها رواها الثقات في جميع الطبقات.

٢. *وسائل الشيعة*، ج٣٠، ص ٢٤٩، الفائدة التاسعة في ذكر الأدلّة على صحّة أحاديث الكتب المعتمدة، تفصيلاً.

صحّة الأحاديث الواردة فيها وعدم الحاجة إلى التدقيق في أسانيدها. وبالنظر إلى الأخبار ١١٣ التي أوردها في هذه الرسالة نلاحظ الآتي:

١	الكافي	محمّد بن يعقوب الكليني	٦٠
٢	الاستبصار	الشيخ الطوسي	١
٣	علل الشرائع	الشيخ الصدوق	١٣
٤	التوحيد	الشيخ الصدوق	٢٨
٥	عيون أخبار الرضا عليه السلام	الشيخ الصدوق	٤
٦	الاحتجاج	الطبرسي	٢
٧	الأمالي	الشيخ الصدوق	١
٨	كمال الدين	الشيخ الصدوق	١
٩	الخصال	الشيخ الصدوق	١
١٠	تحف العقول	حسن بن علي بن شعبة الحرّاني	١
١١	بصائر الدرجات	محمّد بن حسن الصفّار	١
	مجموع الروايات		١١٣

يتبيّن من الجدول أنّ ما يقرب من نصف الروايات منقول عن كتاب *الكافي*، وهو الكتاب الذي يرى الشيخ الحرّ صحّة أحاديثه، وسائر الروايات نُقلت عن أصحاب الكتب الأربعة الذين يوثّقهم الشيخ الحرّ، أو عن غيرهم ممّن يرى وثاقته أيضًا.

ومهما يكن من أمرٍ فإنّ قول الشيخ الحرّ: «وغير ذلك من الآيات الكثيرة والأحاديث المتواترة والإجماع على ذلك»[1]، يسمح لنا بدعوى أنّ العمدة في مستندات الشيخ وأدلّته هو التواتر المعنويّ المحصّل من عدد من الروايات الواردة في الكتب المعتبرة.

النشر السابق لهذه الرسالة

نرى أنّ هذه الرسالة لم تأخذ حقّها من التحقيق العلميّ الكامل، والنسخ الخطية لم يُعرّف

١ . أُنظر ص ٦٩ الفصل الثالث: في إبطال الجبر وإثبات الاختيار على وجه الايجاز والاختصار، الحديث الثامن.

بها ولم تنشر نشرًا علميًّا على النحو المناسب. بل إنّ المؤسسة الوحيدة التي اهتمّت بنشر هذه الرسالة هي منشورات جامعة المصطفى العالمية. ولكنّ طبعة هذه المؤسسة لم تخلُ من أخطاء فاحشة كالحذف الذي يزيد في بعض الموارد عن السطور العشرة. كما لا تخلو من إضافات ليست للمصنّف، ونسبة أقوال إليه وهي لغيره، وأخطاء في قراءة بعض الكلمات من المخطوطة المعتمدة، وخلوّ الطبعة المشار إليها من مقدّمة علمية، وعدم تخريج الأحاديث والآيات... وقد توسّعنا في نقد هذه الطبعة في مقالة مستقلة.

نسخ الرسالة

رصدنا خلال اشتغالنا على تحقيق هذه الرسالة على عشر نسخ مخطوطة منها، هي:

قم؛ مؤسّسة آية الله البروجردي؛ رقم المخطوطة: ١٠٧/١.

الخط: نسخ؛ الناسخ: المؤلّف؛ لا تاريخ؛ الجلد: تيماج بني؛ ٣١ ورقة؛ (١ب - ٣١ ب)؛ القياس: ١٨,٥ في ٢٤ سم ؛ [ف: ١-٧٢].

طهران؛ مكتبة المجلس؛ رقم المخطوطة: ١/ ٤٢٥٢.

نسخة كاملة؛ الناسخ: المؤلّف (الشيخ الحرّ العاملي)؛ التاريخ: صفر ١٠٧٦ هـ؛ مصحّحة من قبل المؤلّف؛ الورق: إصفهاني؛ الجلد: ميشن أحمر؛ ٥٣ ورقة؛ (١ر - ٥٣ ب)؛ القياس: ١٢/ ١٨,٥ سم؛ [ف: ١٢-٢٦٦].

أوّلها: الحمد لله المتفضّل بالخلق والإنشاء، الّذي يودع حكمته فيما يشاء، ويظهر قدرته في سائر الأشياء... وبعد، فيقول الفقير إلى الله الغنيّ محمّدُ بن الحسن الحرّ العاملي عامَلَه اللهُ بلطفه الخفيّ.

آخرها: تمّت الرسالة بحمد الله على يد مؤلّفها العبد محمّد بن الحسن الحرّ العاملي، عامله الله بلطفه الخفي، في أواخر شهر صفر سنه ستّ وسبعين بعد الألف من الهجرة النبويّة على مشرّفها السلام. انتهى.

خوانسار؛ مكتبة فاضل؛ رقم النسخة: ٢ / ١٨٩.

النسخة: كاملة؛ الخطّ: النسخ؛ الناسخ مجهول؛ التاريخ: القرن ١٢؛ الجلد: تيماج أسود؛ ١٠٩ ورقات؛ ١٥ سطرًا في كل ورقة؛ القياس: ١٥,٥ في ٢١ سم؛ [ف: ١- ١٣٦].

قم مركزإحياء التراث؛ رقم النسخة: ٢٢٦/٢؛ النسخة الأصلية: نسخة خوانسار السابقة. [تصوير ف: ١-٢٥١].

طهران؛ مكتبة المجلس؛ رقم النسخة: ١/ ٣١٤٧.

نسخة ناقصة من أوّلها:

أوّلها: «في ذكر العلل والوجوه في خلق الكافر الّتي ظهرت لنا، فإنّ الحِكم الخفيّة التي لم نطّلع عليها في أفعال الله سبحانه كثيرةٌ جدّاً، كما يُستفاد من الكتاب والسنّة وغيرهما».

خالية من خطبة الكتاب، ؛ الخط: مكسور نستعليق؛ الناسخ: تقي محمّد رضا الموسوي؛ التاريخ: ١١١١ هـ؛ الورق: إصفهاني حمصي اللون؛ الجلد: تيماج بني، ٦٢ ورقة (١-٦٢)، ٢٠ سطرًا في كل ورقة، القياس: ١٣ في ٢٠,٥ سم [ف: ١٠- ٧١٨].

خوانسار؛ فاضل؛ رقم النسخة: ٥/ ٢٤٠.

الخطّ: نسخ؛ الناسخ: إبراهيم بن محمّد علي العاملي؛ التاريخ: ١١١٢هـ؛ الجلد: تيماج بني؛ ٢٠ سطرًا في كل ورقة؛ القياس: ١٢,٥ في ١٨ سم؛ [ف: ١-٢٤٠].

قم؛ المرعشي؛ رقم النسخة: ١٣٠٤٤.

الخط: نسخ؛ الناسخ: محمّد بن عبّاس؛ التاريخ: أواخر جمادى الأُولى ١١٢٩ هـ؛ مصحّحة؛ تاريخ الوقف: ١٣٣٧ هـ؛ الورق: شرقي؛ الجلد: تيماج بنيّ؛ ١١٩ ورقة؛ ١١ سطرًا في كل ورقة؛ القياس: ٨,٥ في ١٤ سم؛ [ف: ٣٥-٥١٦].

گلپايگان؛ مكتبة حجّة الإسلام الگلپايگاني؛ رقم النسخة: ٨٢.

الخط: نسخ؛ الناسخ: محمّد علي بن محمّد حسن الحسيني الطالقاني، التاريخ: الأحد ٧ رجب ١١٦٠ هـ؛ مصحّحة؛ الجلد: تيماج بنيّ؛ ٤٣ ورقة؛ ٢١ سطرًا في كل ورقة؛ القياس: ١٢,٥ في ٢٣ سم؛ [مكتبات گلپايگان: ف: - ٦٠].

قم؛ مركزإحياء؛ رقم النسخة: ٢/ ١١١٨.

النسخة الأصلية: مكتبة السيّد عزّالدين الحسيني، زنجان؛ الناسخ مجهول؛ التاريخ: ١٢٦٦ هـ؛ نُسِخت عن مخطوطة منسوخة بخطّ بهاء الدين محمّد بن محمّد باقرالحسيني النائيني، يوم الخميس الثالث من ربيع الأوّل ١١١٣ هـ في مشهد الرضا؛ ١٥٥ ورقة (١٢٦-٢٨٠)، [تصوير ف: ٣- ٤٠٠].

قم؛ مسجد أعظم؛ رقم النسخة: ٣٤٩٧.

نسخة كاملة؛ الخط: نسخ؛ الناسخ: مجهول؛ التاريخ: ١٢٧٨ هـ؛ مصحّحة؛ النسخة مقابلة ومصحّحة بدقّة عن نسخة المؤلّف الأصلية بواسطة حسن بن علي النائيني في ١٤ ذي القعدة ١٢٧٨ هـ في إصفهان؛ الجلد: كارتوني مزخرف من الطراز الأسليمي الأخضر؛ ٣٨ ورقة؛ ٢١ سطرًا في كل ورقة؛ القياس: ١٤ في ٢١ سم [ف مخ: ٢-٨٤٩].

خوانسار؛ فاضل؛ رقم النسخة: ١/ ٤٦٩

الخط: نسخ جميل؛ الناسخ: حبيب الله الموسوي؛ التاريخ: ١٧ ذيقعده ١٢٧٩ هـ؛ مصحّحة؛ الجلد: تيماج بنيّ؛ ١١٠ صفحات (من ٢ إلى ١١١)؛ ١٧ سطرًا في كل ورقة؛ القياس: ١٨ في ٢٢,٥ سم؛ [ف: ٢-١٢٣].

١١. قم؛ مركزإحياء؛ رقم النسخة: ١/ ١١٥٠؛ النسخة الأصليّة: النسخة السابقة عينها [تصوير ف: ٣-٤٣٥][1].

النسخة ومنهج التحقيق

في سعينا لإحياء هذا الكتاب اعتمدنا على أربعة نسخ فقط مكتفين بها، وإحدى مزايا هذه النسخ الأربعة أنّها كاملة، وهي النسخة الآتية:

١. النسخة الأمّ بخطّ المؤلّف [الرقم ٢ من قائمة النسخ التي أشرنا إليها آنفًا]، وهي من أنفس النسخ. فقد دوّنها المصنّف عند تأليف رسالته، ثم عمل على تصحيحها وإعادة النظر

١. *فهرست نسخ الخطّيّ في إيران (فنخا)*، ج١٤، ص ٣٢ و٣٣ و ٣٤.

فيها. وأثناء التصحيح أضاف بعض المطالب في حاشية الكتاب بخطٍ صغير. وقد أدى هذا الأمر إلى خطإ بعض النسّاخ حيث حسبوا أنّ هذه الإضافات ليست من المتن، ما أفضى إلى اختلاف النسخ. ولمّا كنّا نرى أنّ هذه النسخة هي النسخة الأولى والأصلية فقد جعلناها النسخة الأمّ. ولكنّنا لم نكتفِ بهذه النسخة؛ بل استعنّا بثلاث نسخ أُخرى لا تختلف كثيراً عن نسخة المؤلّف، وعملنا على المقابلة بين النسخة الأربعة.

٢. النسخة رقم ٣ يستخدم في هذا الكتاب برمز «أ».

٣. النسخة رقم ٨ يستخدم في هذا الكتاب برمز «ب».

٤. النسخة رقم ١٠ يستخدم في هذا الكتاب برمز «م».

واتّبعنا في التحقيق المنهج الآتي:

١. بعد الحصول على مصورة المخطوطة نضّدنا حروفها.

٢. ثم قابلنا أحاديثها ومطالبها على سائر النسخ.

٣. قابلنا باقي الأحاديث على مصادرها إن صُرّح بها، وإلّا فمع المصادر الحديثية الأصلية.

٤. عمد المؤلّف إلى تقطيع أكثر الأحاديث، وبعض الكلمات التي تبدّلت في نسخة المؤلّف اعتمدنا فيها عبارة المصدر الذي نقل عنه المؤلّف، والكلمات الناقصة أو الزائدة أو التي غيّرها المؤلّف وضعناها بين معقوفتين «[]» وصحّحناها في الهامش.

٥. كل ما حصرناه بين قوسين ( ) أشرنا إلى موضع سقطه أو اختلافه.

٦. خرّجنا الآيات القرآنية الكريمة بعد أن ضبطنا شكلها وحصرناها بين قوسين مزهّرين.

٧. كتبنا بعض الهوامش والشروح الإضافيّة رفعاً للغموض.

ختامًا

لقد بذلنا قصارى جهدنا في تحقيق هذا الكتاب الذي لم يَرَ النور بالشكل اللائق من قبل، وحاولنا إخراجه بأفضل شكل ممكن، فما وُجد فيه من خلل أو خطأ فهو عن قصورٍ لا تقصير.

وفي الختام نتقدّم بالشكر الجزيل إلى كلّ الأصدقاء الذين أعانونا في تحقيق هذا الكتاب،

ونخصّ بالشكر اثنين من المحقّقين المحترمين: الشيخ حسين قلعه نوئي، وسعيد رجبي، اللذين بذلا جهودًا مشكورة في إنجاز المقابلة، وكانوا خير معينٍ لنا في حلّ الكثير من الإشكالات، وأيضاً أتقدّم بالشكر للشيخ محمّد عبّاسي الذي حمّلني هذه المسؤولية الخطيرة.

راجيًا من الله القبول، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

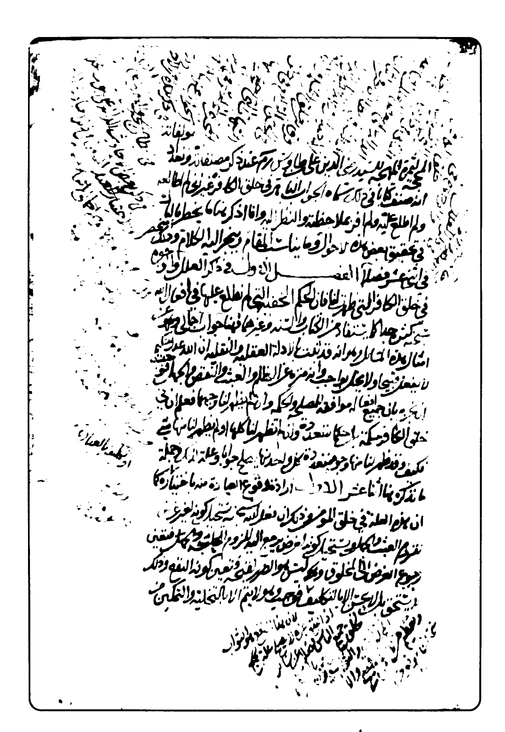
الشيخ عبد الهادي سجّاد المحمودي

١٥ رمضان المبارك/ ١٤٣٩ هـ. ق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتفضل بالخلق والانشاء الذي اودع حكمته فيما
يشاؤ ويظهر قدرته في شتات من الاشياء يقضي بما اراد ويعدل في
القضاء وينعم ويسبغ النعماء ويبتلي في العطاء كلف [illegible]
والاعضاء بما شاء بعد اعطاء القدرة والاستيلاء [illegible] ظلم
الاقوياء والضعفاء والصلوة والسلام على سيدنا محمد خاتم الانبياء
وسيد الاصفياء وعلى آله اشرف الال والاولياء وبعد
فقد سألني بعض الاصحاب والتمس مني جماعة من اولي الالباب بيان الوجه
والعلة في خلق الكافر [illegible] وتكليفه وعدم [illegible] علم [illegible] بانه
لا يزال متمادياً في ضلالته وانه لا يرجع عن قبيح حاله واذا استحال انقلاب
علم الله جهلاً فكيف يكون مثل هذا التكليف عدلاً وكيف يجوز تسليطه على
المؤمنين والصالحين [illegible] على النبيين والوصيين ثم كان كثير [illegible] ينكر ذلك
اشد الانكار ويستقبحه [illegible] ويخرج منه الى الغلو [illegible]
ميلاً الى اتباع المتشابهات من الآيات والاخبار [illegible]
[illegible] ذلك ما ظاهره مشكل [illegible]
[illegible] ذلك ما يخطر بالبال [illegible] الاشكال ووجوب
[illegible] الضلال [illegible]

الصفحة الأُولى من نسخة خطّ المؤلّف برمز «نسخة المؤلف»



الصفحة الأُولى من نسخة خطّ المؤلّف برمز «نسخة المؤلّف»

وفقنا الله وإياكم من القول والعمل لما يحب ويرضى وجنبنا وإياكم معاصيه بمنه
وفضله والحمد لله كثيرا كما هو أهله وصلى الله على محمد وعلى آله الطيبين وحسبنا الله
ونعم الوكيل انتهى كلامه صلوات الله عليه وسلامه والكلمات المنقولة منه [illegible]
الرسالة الشريفة الخالية [illegible] وما اشتملت عليه من بعض العبارات التي
هي غير معهودة في هذا الزمان لعلها من كثرة الحادثة وذلك إما لتغيير بعض
الناسخ عن سهو أو اشتباه أو لأن المقام كان يقتضي ذلك ويفهم أن بعض
كان يوجه وكانوا يستحسنونه ويقبلونه خاصة أو غير ذلك مما يراه المتكلم
البليغ مطابقا لمقتضى الحال ولذلك ترى في الأحاديث تفاوتا عظيما في
العبارات لأنهم كانوا يكلمون الناس على قدر عقولهم وصلى الله عليهم [illegible]
رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين [illegible] الحمد لله على يد
مؤلفها [illegible] العاملي [illegible]
صفر [illegible]

حديث شهر رمضان لا ينقص أبدا أقول هذا
الحديث يجب تأويله قطعا لما ذكره الشيخ وغيره من تضعيفه وخلو الأصول من الكتب
الصحيحة منه ومخالفته لظاهر القرآن والأحاديث المتواترة وإجماع الإمامية ولا
[illegible] مخالف الظاهر شاذ إذ لا يعقل بقولهم بل ظاهر واحد منهم وتأويله ممكن
بوجوه ذكر علماؤنا جملة منها وخطر بخاطري جملة أخرى وأنا أذكر من ذلك اثني
عشر وجها تبركا بالعدد أحدها الحمل على التقية وإن لم يذكره أحد فيما
أعلم

الصفحة الأخيرة من نسخة خطّ المؤلّف برمز «نسخة المؤلّف»

الصفحة الأخيرة من نسخة خطّ المؤلّف برمز «نسخة المؤلّف»

الصفحة الأُولى من نسخةٍ برمز «أ»

٩٥

ويستبعده ويبغضونه أشد النفار ويجرّهم إلى القول بالجبر وصلاً إلى اتباع
المتشابهات من الآيات والأخبار نحو أحاديث الطينة المؤمن والكافر وأمثال ذلك
مما ظاهره مشكل ووجهه غير ظاهر وطلب منّي المشار إليهما أن أكتب في ذلك ما يخطر
بالبال ويصلح لحلّ الإشكال وجواب أهل الجدال وإسكات ذوي البغي والضلال
وقد رأيت في كتاب كشف المحجة لثمرة المهجة للسيد رضي الدين علي بن طاوس عند ذكر
مصنفاته ومقدار مؤلفاته أنه صنف كتاباً في ذلك سمّاه الجواب الباهر في خلق
الكافر غير أني لم أطالعه ولم أطلع عليه ولم أظفر بمطالعته والنظر إليه وإنما ذكرت
هنا ما خطر بالبال في تحقيق بعض هذه الأحوال وما يناسب المقام ويجرّ إليه الكلام
وذلك منحصر في اثني عشر فصلاً وخاتمة . في ذكر العلل والوجوه
في خلق الكافر التي ظهرت لنا فإن الحكم الخفية التي لم نطلع عليها في أفعال الله سبحانه
كثيرة جداً كما يستفاد من الكتاب والسنة وغيرهما فنقول جواب إجمالي عن أمثال
هذه المسائل وهو أنه قد ثبت بالأدلة العقلية والنقلية أن الله عادل حكيم
لا يفعل قبيحاً ولا يخلّ بواجب وأنه منزّه عن الظلم والعبث والنقص والجهل فوجب
أن نجزم أن جميع أفعاله موافقة للمصلحة والحكمة وإن لم يظهر لنا وجهها نعلم
أن في خلق الكافر حكمة بل حكماً متعددة وإن لم تظهر لنا كلها [illegible] لم يظهر منها شيء

الصفحة الأُولى من نسخةٍ برمز «أ»

٢٠٢

مطابقاً لمقتضى الحال ولذلك نرى في الأحاديث تفاوتاً عظيماً في العبارات

لأنهم كانوا يكلمون الناس على قدر عقولهم ومبلغ أفهامهم والحمد لله رب

العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين تمت الرسالة بحمد الله على يد مؤلفها

العبد محمد بن الحسن الحر العاملي عامله الله بلطفه الخفي في أواخر شهر صفر سنة

ست وسبعين بعد الألف من الهجرة النبوية على مشرفها السلام انتهى

الصفحة الأخيرة من نسخةٍ برمز «أ»

١٢٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتفضل بالحقوق والآلاء، الذي أودع حكمته في جميع [illegible]
[illegible] الأشياء، وقضى بما أراد فيعدل في القضاء، وحكم فيسمع النداء
وعلى فيجري على [illegible]، كلّف العقول والأعضاء بما شاء، وعدل إن أعطى القدرة [illegible]
وتنزّه عن الظلم للأقوياء والضعفاء، والصلوة والسلام على سيدنا محمد خاتم
الأنبياء، وسيد الأصفياء، وعلى آله الأخيار الأبرار والأولياء، أما بعد فيقول الفقير
إلى الله الغني محمد بن الحسن الحر العاملي عامله الله بلطفه الخفي سألني بعض الإخوان
والتمس مني جماعة من أولي الألباب بيان الوجه والعلة في خلق الكافر
وتكليفه وعدم إهماله مع علم الله سبحانه بأنه لا يزال متمادياً في ضلاله وأنه
لا يرجع عن قبيح أفعاله وإذا استحال انقلاب علم الله جهلاً فكيف يكون [illegible]
التكليف إلا [illegible] وكيف جاز تسليط [illegible] على المؤمنين والصالحين من [illegible]
النبيين

الصفحة الأُولى من نسخةٍ برمز «ب»

١٢٧

النبيين والوصيين فإن كثيراً من الجهال ينكر ذلك أشد الإنكار ويستقبحه
وينفر منه أشد التنفار وينجر منه إلى القول بالجبر ميلاً إلى اتباع المتشابهات
من الآيات والأخبار نحو أحاديث طينة المؤمن والكافر وأمثال ذلك مما
ظاهره مشكل ووجهه غير ظاهر وطلب مني بعض الإخوان أن أكتب في ذلك
ما يخطر بالبال ويصلح لحل الإشكال وجواب أهل الجدال وإسكات ذوي [illegible]
الضلال وقد رأيت في كتاب كشف المحجة لثمرة المهجة للسيد رضي الدين علي بن
طاوس ره عند ذكر مصنفاته ومقاصد شريفة له أنه صنف كتاباً في ذلك
سماه جواب الباهر في خلق الكافر ولكني لم أطالعه ولم أطلع عليه ولم أقف منه [illegible]
والنظر فيه وأنا أذكر هنا ما يخطر بالبال في تحقيق بعض هذه الأحوال
بما يناسب المقام ويجر إليه الكلام وذلك منحصر في اثني عشر فصلاً وخاتمة
فصل ما ذكرنا في ذكر بعض الوجوه في خلق الكافر التي ظهرت لنا وإن الحكم
الخفية التي لم نطلع عليها في أفعال الله سبحانه كثيرة جداً كما يستفاد من الكتاب
والسنة وغيرهما فهذا جواب إجمالي عن أمثال هذه المسائل وهو أنه قد ثبت

الصفحة الأُولى من نسخةٍ برمز «ب»

٢٧٨

اي انه قادر على هداية من يشاء وضلال من يشاء واذا حرمهم التوفيق ثم
على احد منهم لم يجب لهم ثواب ولا عليهم عقاب كونه شرح في اول الكتاب
والمعنى الاخر ان الهداية منه تعريفه كقوله واما ثمود فهديناهم فاستحبوا
العمى على الهدى اي عرفناهم فلو جبرتهم على الهدى لم يقدروا ان
يضلوا وليس اذا وردت آية متشابهة كانت الآية حجة على الآيات
المحكمة اللواتي امرنا بالاخذ بها من ذلك بقوله منه آيات محكمات
هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ
فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تاويله
الآية وقال تعالى فبشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه
اي احكمه واشرحه اولئك الذين هداهم الله واولئك هم اولوا الالباب
وفقنا الله واياكم من القول والعمل لما يحب ويرضى وجنبنا واياكم
معاصيه بمنه وفضله والحمد لله كثيرا كما هو اهله وصلى الله على محمد وآله
الطيبين وحسبنا الله ونعم الوكيل انتهى كلامه صلوات الله عليه وسلامه

الصفحات الأخيرة من نسخةِ برمز «ب»

٢٧٩

والكتاب المنقول منه هذه الرسالة الشريفة لا يخلو من سقم وما اشتمل
عليه من بعض العبارات التي هي غير معهودة في هذا الزمان له
نظاير كثيرة في الاحاديث وذلك اما لتغيير بعض النساخ من سهو
او اشتباه او لان المقام كان يقتضي ذلك وفهم السامعين كان
يوجبه وكانوا يستحسنونه ويقبلونه خاصة او غير ذلك مما يراه المتكلم [illegible]
مطابقا لمقتضى الحال ولذلك ترى في الاحاديث تفاوتا عظيما
في العبارات لانهم كانوا يكلمون الناس على قدر عقولهم في مبلغ
افهامهم والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين
تمت الرسالة بحمد الله على يد مؤلفها العبد محمد بن الحسن الحر العاملي
عامله الله بلطفه الخفي في شهر [illegible] وسبعين بعد الالف
من الهجرة النبوية على مشرفها السلام انتهى ما وجد بخط قدس الله روحه
ونقلت الرسالة من نسخة المنقولة من خط الشريف بيد الفقير الى

اواخر شهر صفر سنة [illegible]

الصفحات الأخيرة من نسخةٍ برمز «ب»

٢٨٠

الغني بهاء الدين محمد ابن محمد باقر الحسيني النائيني [illegible]

مع مشرفة الف صلوة وسلام زكي وكان الاختتام في يوم

الخميس ثلث شهر ربيع الاول من سنة اثنتي عشرة

ومائة والف من الهجرة النبوية على مشرفها

الف سلام وتحية ولا يخفى ان هذا التاريخ

بناء على اصل النسخة [illegible]

عليه وآله اجمعين

الصفحات الأخيرة من نسخةٍ برمز «ب»

وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتفضل بالخلق والانشاء الذي يودع حكمه
فيما يشاء و يظهر قدرته في سائر الاشياء ويقضي بما اراد بعدله
في ما يشاء يسبغ النعماء ويعطي فخر العطا كافة العقول و
الاعضاء بما يشاء بعد اعطاء القدرة والاستيلاء وتنزه عن ظلم
الاقوياء والضعفاء والصلوة والسلام على سيدنا محمد خاتم الانبياء
وسيد الاصفياء وعلى آله اشرف الآل والاولياء
فيقول الفقير الى الله الغني محمد بن حسن العاملي عامله الله
بلطفه الخفي قد سألني بعض الاصحاب والتمس مني جماعة
من اولي الالباب بيان الوجه والعلة في خلق الكافر وامهاله
وتكليفه ونعمه وامهاله مع علم الله سبحانه بانه لا يزال مستمرا في ضلاله
وانه لا يرجع عن قبيح احواله واذا استحال انقلاب علم الله جهلا
بكون

الصفحة الأُولى من نسخةٍ برمز «م»

١١١

فيتبعون احسنه اي احكمه واتمه اولئك الذين هديهم الله واولئك
هم اولوا الالباب وفقنا الله واياكم من القول والعمل لما يحب ويرضى
وجنبنا واياكم معاصيه بمنه وفضله والحمد لله كثيرا كما هو اهله و
صلى الله على محمد وآله الطيبين وحسبنا الله ونعم الوكيل
كلامه صلوات الله عليه وسلامه والكتاب المنقول منه هذه الرسالة
الشريفة لا يخلو من سقم وما اشتملت عليه من بعض العبارات التي هي غير
معهودة في هذا الزمان لا نظائر كثيرة في الاحاديث وذلك اما لتغيير
بعض النساخ عن سهو واشتباه او لان المقام كان يقتضي ذلك وفهم
السامعين كان يوجبه لانهم كانوا يستحسنونه ويقبلونه حاشية او غير ذلك
مما يراه المتكلم البليغ مطابقا لمقتضى الحال ولذلك ترى في الاحاديث
تفاوتا عظيما في العبارات لانهم كانوا يكلمون الناس على قدر
عقولهم ومبلغ افهامهم والحمد لله رب العالمين وصلى الله على
محمد وآله الطاهرين   من املاء منشئها العبد محمد بن الحر العاملي
عفي عنه سنة ١٠٦٠ وفرغ من كتابته العبد الفقير المحتاج الى عفو
ربه الغني القوي حبيب الله الموسوي [illegible] التعجيل
في بلدة بروجرد في ختم ليلة السابع والعشرين
من شهر ذي قعدة الحرام سنة ١٢٧٩
حامدا لله مصليا على محمد
وآله الطاهرين وحمد الله
على التوفيق

الصفحة الأخيرة من نسخةٍ برمز «م»

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتفضّل بالخلق والإنشاء، الّذي يودع حكمته فيما يشاء، ويظهر قدرته في سائر الأشياء، ويقضي بما أراد فيعدل في القضاء، وينعم فيسبغ النعماء، ويعطي فيجزل العطاء[1]، كلّف العقول والأعضاء بما شاء بعد إعطاء[2] القدرة والاستيلاء، وتنزّه عن ظلم الأقوياء والضّعفاء، والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد خاتم الأنبياء وسيّد الأصفياء وعلى آله أشرف الآل والأولياء.

وبعد[3]؛ فيقول الفقير إلى الله الغني محمّد بن الحسن الحرّ العاملي عامله الله بلطفه الخفي: قد[4] سألني بعض الأصحاب والتمس منّي جماعة من أُولي الألباب بيان الوجه والعلّة في خلق الكافر[5] وإمهاله وتكليفه وعدم إهماله[6]، مع علم الله سبحانه بأنّه لا يزال متمادياً في ضلاله، وأنّه لا يرجع عن قبيح أحواله، وإذا استحال انقلاب علم الله جهلاً فكيف يكون مثل هذا للتكليف أهلاً؟! وكيف جاز تسليطه على المؤمنين والصّالحين، بل على النبيّين والوصيّين؛ فإنّ كثيراً من الجهّال ينكر ذلك أشدّ الإنكار، ويستقبحه وينفر منه أشدّ النّفار، وينجرّ[7] منه إلى القول بالجبر، ميلاً إلى اتّباع المتشابهات من الآيات والأخبار، نحو أحاديث طينة المؤمن والكافر[8]، وأمثال ذلك ممّا ظاهره مشكل ووجهه غير ظاهر، وطلب منّي المشار إليهم[9] أن أكتب في ذلك

---

١ . في «أ»: (والعطاء).

٢ . في «أ»: (أن أعطى).

٣ . في «أ» «ب»: (أمّا بعد)، ولم يرد قوله: (وبعد) في «م».

٤ . لم يرد قوله: (قد) في «أ» «ب».

٥ . *الذريعة*، ج ٧، ص ٢٤٦، الرقم ١١٨٨ و ١١٩١.

٦ . في «أ»: (إمهاله).

٧ . في «أ»: (ينجبر).

٨ . *الكافي*، ج ٢، ص ٢ باب طينة المؤمن والكافر؛ *بحار الأنوار*، ج ٦٤، ص ٧٧، باب طينة المؤمن وخروجه من الكافر وبالعكس.

٩ . في «أ» «ب»: (إليهما).

ما يخطر بالبال، ويصلح لحلّ الإشكال، وجواب أهل الجدال، وإسكات ذوي الغيّ والضّلال.

وقد رأيت في كتاب *كشف*[١] *المَحجّة لثمرة المُهجة* للسيّد رضي الدّين علي بن طاوس ﷺ عند ذكر مصنّفاته وتعداد[٢] مؤلّفاته، أنّه صنّف كتاباً في ذلك سمّاه *الجواب الباهر في خلق الكافر*[٣][١]، غير أنّي لم أُطالعه ولم أطّلع عليه، ولم أفز بملاحظته والنظر إليه.

وأنا[٤] أذكر هنا ما يخطر بالبال في تحقيق بعض هذه الأحوال، وما يناسب المقام وينجرّ إليه الكلام، وذلك منحصر في اثنى عشر فصلاً وخاتمة[٥]:

١. قوله: (كشف) لم يرد في «م».

٢. في «أ» «ب»: (مقدار) بدل (تعداد).

٣. *كشف المهجة لثمرة المهجة*، ص ١٣٨؛ راجع: *أمل الآمل*، ج ٢، ص ٢٠٥، باب العين، الرقم ٦٢٢.

٤. في «أ»: (إنّما).

٥. لم يرد قوله: (وخاتمة) في «م».

الفصل الأوّل

في ذكر العلل والوجوه في خلق الكافر الّتي ظهرت لنا

فإنّ الحكم الخفيّة التي لم نطّلع عليها في أفعال الله سبحانه كثيرة[1] جدّاً، كما يُستفاد من الكتاب والسنّة وغيرهما، فهنا[2] جواب إجمالي عن أمثال هذه المسائل، وهو أنّه قد ثبت بالأدلّة العقلية والنقلية أنّ الله عدل حكيم لا يفعل قبيحاً ولا يخلّ بواجب، وأنّه منزّه عن الظلم والعبث والنقص والجهل، فوجب أن نجزم بأنّ جميع أفعاله موافقة للمصلحة والحكمة وإن لم يظهر لنا وجهها. فعُلم أنّ في خلق الكافر حكمة بل حكماً متعدّدة، وإن لم تظهر[3] لنا كلّها أو لم يظهر لنا[4] منها شيء، فكيف وقد ظهر لنا منها وجوه متعدّدة كلّ واحد منها يصلح جواباً وعلّة لذلك، وجملة ما نذكره هنا اثنا عشر:

الأوّل: إرادة وقوع العبادة منه باختياره، أو[5] تكليفه بالعبادة، كما أنّ هذه العلّة في خلق المؤمن، وذلك أنّ فعل الله سبحانه يستحيل كونه لغير غرض؛ للزوم العبث والجهل، وتستحيل كونه لغرض يرجع إليه؛ للزوم الحاجة، فتعيّن رجوع الغرض إلى المخلوق، وليس هو الضرر لقبحه، فتعيّن كونه النّفع، وذلك لا يستحقّ بل لا يحسن إلّا بالتّكليف؛ لأنّ هذا النّفع هو الثواب، إذ النفع غيره لا يصلح علّة لخلق جميع النّاس فضلاً عن سائر المخلوقات، والثواب يقترن

---

١. في «ب»: (كثير).

٢. في «أ»، «ب»: (فهذا) بدل (فهنا).

٣. في «ب»: (يظهر).

٤. لم يرد قوله: (لنا) في «أ».

٥. في «أ»: (إذ) بدل (أو).

بالتعظيم، وتعظيم من لا يستحقّ قبيح، والاستحقاق موقوف على التكليف، فوجب، وهو لا يتمّ إلّا بالتخلية والتمكين من الفعل والترك، فوجبت جميع هذه الأُمور بحسب اقتضاء الحكمة.

وهذه العلّة مستفادة من القرآن الكريم في عدّة آيات، أوضحها قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[١]؛ فإنّ الجمع بين الجنّ والإنس[٢] وحصر علّة خلقهم في العبادة شامل للمؤمن والكافر، خصوصاً مع ملاحظة قلّة المؤمنين جدّاً بالنسبة إلى الكفّار؛ فإنّ أكثر النّوعين كفّار.

فإن قلت: هذا الحصر ينافي ما يأتي وما تقدّم من تعدّد العلل والحكم في خلق الكافر وغيره.

قلت: جواب ذلك من وجوه:

أحدها: أنّ الحصر إضافي بالنسبة إلى الرزق ونحوه، بدليل قوله بعدها بغير فصل: ﴿مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ﴾[٣]، فنفي[٤] كون العلّة راجعة إليه تعالى[٥] بأن يريد منهم نفعاً، أو بالنسبة إلى المعصية كما في الحديث الّذي رواه الصدوق ﵀ في التّوحيد عن أبي الحسن ﵇ أنّه قال:

«إنّ الله خلق الجنّ والإنس ليعبدوه، ولم يخلقهم ليعصوه، وذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[٦][٢]».

وثانيها: أن يكون الحصر باعتبار الأظهريّة والأكمليّة، كما يقال: «الرّجل زيد»؛ يعني أوضح العلل وأظهرها وأشدّها تأثيراً، إرادةُ العبادة.

وثالثها: أنّ العلل الباقية أنواع من العبادة، أو أسباب ومعدّات لها، ولا قصور في تعدّد العلل الغائية بوجه، فيصدق الحصر في علّة واحدة بالإضافة[٧]، ولا ينافيه التّعدّد باعتبار آخر.

فإن قلت: ما ادّعيتموه من العلّة الغائية هنا في خلق الكافر لم يحصل، ويلزم عدم ترتّب

---

١. الذاريات: ٥٦.

٢. في «أ» زيادة: (إلّا ليعبدون).

٣. الذاريات: ٥٧.

٤. في «م»: (فبقي).

٥. قوله: (تعالى) لم يرد في «أ».

٦. *التوحيد*، ص ٣٥٦، ح ٣، باب السعادة والشقاوة.

٧. لم يرد قوله: (بالإضافة) في «م».

العلّة الغائية على فعل[١] الحكيم، وهو محال، وكون الفعل عبثاً أو غلطاً أو خطأً؛ إذ هو لأجل غرض لم يتمّ، ويلزم أيضاً العجز أو الجهل، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً.

قلت: التّعريض[٢] لهذا النّفع كافٍ، كما أشرنا إليه مع إعطاء القدرة عليه، وإيجاد الأسباب الموصلة إليه، ولمّا كان الجبر منافياً للغرض مبطلاً للتكليف مسقطاً لاستحقاق الثواب والعقاب، وجبت التّخلية بين العبد وفعله، وتمكينه من الخير والشرّ، فاختار الكافر ترك العبادة مع قدرته عليها وعلى شرائطها، من[٣] الإيمان وغيره، وعدم منعه من المانع لمانعٍ، وهو ما قلناه، فالتقصير من العبد واللّوم عليه.

ويجوز تخصيص الآية ليخرج منها غير المكلّف، بأن يكون المراد من الجنّ والإنس في الآية[٤] المكلّفين[٥]، ويكون اللّام[٦] لشبه التّعليل، لا أنّ العبادة علّة غائية حقيقية، بل باعث على الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[٧]، أو يكون العلّة الغائية التكليف كما مرّ، وهو شامل للجنّ والإنس في الجملة، كما في أحاديث تكليف الأطفال ونحوهم يوم القيامة[٣].

الثاني: إرادة كونه دليلاً، من جملة الأدلّة على معرفة الخالق ووجوده ووفور كرمه وجوده وإن وُجد غيره من الأدلّة[٨]، فإنّ في تكثيرها حكمة عظيمة، وتسهيلاً للمعرفة، وهذا الوجه مستفاد من الحديث القدسي المشهور: «كنت كنزاً مخفياً فأحببتُ أن أُعرف، فخلقت الخلق لأُعرف»[٩].

١ . في «ب»: (الفعل).

٢ . في «ب»: (التعرّض).

٣ . في «م»: (مع).

٤ . لم يرد قوله: (بأن يكون المراد من الجنّ والإنس في الآية) في «م».

٥ . في «ب»: (للمكلّفين).

٦ . أي حرف «لام» في { ليعبدوه}.

٧ . طه: ٤٤.

٨ . لم يرد قوله: (على معرفة الخالق ووجوده ووفور كرمه وجوده، وإن وُجد غيره من الأدلّة) في «م».

٩ . *بحار الأنوار*، ج ٨٤، ص ٣٤٤، باب نافلة الفجر وكيفيتها وتعقيبها والضجعة بعدها؛ *إحقاق الحق*، ج ١، ص ٤٣١؛ *رسائل الكركي*، ج ٣، ص ١٥٩، وفيه: «لأن أُعرف» بدل «لكي أُعرف»؛ شرح *الكافي*، الأُصول والروضة (للمولى صالح المازندراني)، ج ١، ص ١٠٦، «الشرح»؛ *شرح الأسماء*، ج ١، ص ٦٤، ولم نجده في المصادر الأوّلية.

وكأنّه من طرق العامّة[١].

ومن الحديث الذي رواه الصدوق رحمه الله في *العلل* عن الحسين عليه السلام، أنّه قال:

«إنّ الله [جلّ ذكره] ما خلق العباد إلّا ليعرفوه، فإذا عرفوه عبدوه»؛[٢] الحديث.

وهذا الحصر لا ينافي الحصر الموجود في الآية؛ لأنّ المعرفة من جملة العبادة، أو لأنّ العبادة مشروطة بها وموقوفة عليها.

ومن دعاء *الصحيفة الكاملة* كما يأتي نقله إن شاء الله.

ويناسبه قول بعض العلماء: «الطرق إلى معرفة الخالق بعدد أنفاس الخلائق»[٣].

فإن قلت: كيف تجعلونه[٤] دليلاً على معرفة الله وقد جعله بعض الملاحدة دليلاً على ضدّ ذلك؟! بأن توهّموا أنّه لو كان الله موجوداً لكان للإيمان مريداً، ولو كان للإيمان مريداً لرجّح[٥] جانبه ومنع من خالفه ولم يقض الكفر ويقدّره.

قلت: هذه شبهة ضعيفة واضحة الفساد؛ لأنّ وجود القادر لا ينافي وجود من يعصيه، وإنّما يدلّ ذلك على حلمه وكرمه وحكمته[٦]، لا على نفيه وعدمه.

وقد أجمع العقلاء[٧] على مدح الحلم والعفو، وإرادة الخير والإيمان معلوم أنّها قسمان: إرادة وقوعهما على أيّ وجهٍ كان، وإرادة وقوعهما على وجه الاختيار من الإنسان، والأوّل باطل؛

---

١ . *التفسير الكبير* (تفسير الرازي)، ج ٢٨، ص ٢٣٤؛ *تفسير إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم* (تفسير أبي السعود)، ج ٢، ص ١٣؛ *تفسير الآلوسي*، ج ١٤، ص ٢١٦؛ ولم يرد قوله: (وكأنّه من طرق العامّة) في «م».

٢ . *علل الشرائع*، ج ١، ص ٩، ح ١، باب علّة خلق الخلق واختلاف أحوالهم.

٣ . *حقائق الإيمان*، ص ١٧٤، في بيان كيفية معرفة التوحيد: «الضابط هو حصول الجزم بأيّ طريقٍ اتّفق، والطرق إلى الله الخالق بعدد أنفاس الخلائق».

قال العلّامة المجلسي في *البحار*، ج ٦٤، ص ١٣٧: «فلكلّ طريقة هداه الله عزّوجلّ إليها إن كان من أهل الهداية، والطرق إلى الله بعدد أنفاس الخلائق، وهم درجات عند الله، ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾».

في كتاب *منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة*، ج ١٧، ص ٣١٩: «لأنّه ربّ العباد، والطرق إلى الله بعدد أنفاس الخلائق».

٤ . في «أ»: (يجعلونه).

٥ . في «أ»: (ليرجّح).

٦ . لم يرد قوله: (وحكمته) في «م».

٧ . في «م»: (العلماء) بدل (العقلاء).

لمنافاته للعدل فضلاً عن الإحسان، والقضاء كالقدر لا ينافي قدرة العبد، كما لا ينافي قدرة الله اتّفاقاً، ويأتي بيانه إن شاء الله تعالى[1].

الثالث: إظهار القدرة الكاملة والحكمة الباهرة، من حيث إنّ الله قد خلق المؤمن والكافر، وما حكمته ظاهرة وما حكمته خفية، وما تميل إليه الطّباع وما تنفرّ منه، وخلق أصناف المخلوقات مع اختلاف أقسامهم وألوانهم وطبائعهم وألسنتهم وأحوالهم وموادّهم وعناصرهم وشهواتهم، ولو خلق الخلق على وجه واحد لظنّ بعض القاصرين عجزه عن غير ذلك، ولكان يظنّ فيه الإيجاب دون الاختيار؛ فإنّ الموجبات لا يصدر عنها أفعال متضادّة، وهذا الوجه يُستفاد من قوله تعالى: ﴿خَلَقَ سَبْعَ سَمٰوٰاتٍ طِباقًا﴾[2]، ﴿وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللهَ عَلىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللهَ قَدْ أَحٰاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾[3].

وهو مروي أيضاً عن الصادق عليه السلام في الأخبار، ويأتي إن شاء الله تعالى[4].

وفي *الصحيفة الكاملة* في دعاء طلب العفو والرحمة: «أستوهبُك -يا إلهي- نفسي التي لم تخلُقها لتمتنعَ بها مِن سوء[5]، أو لتطَرَّقَ بها إلى نفعٍ[6]، ولكن أنشأتها إثباتاً لِقُدرتك على مِثلها، واحتجاجاً بها على شكلها»[7].

الرابع: الإشارة والإيماء إلى بطلان الجبر والإلجاء؛ فإنّ وجود المؤمن والكافر والمطيع والعاصي والخير والشرّ، وكون[8] المؤمن قد يكفر والكافر قد يؤمن، والعدل قد يفسق والفاسق قد يتوب، يدلّ العاقل بأدنى توجّه على بطلان الجبر، فإنّه لو كان جائزاً أو لازماً، لكان المناسب لحكمة الله أن يجبر الإنسان على الإيمان والخير والطاعة، لا على أضدادها، ويأتي تمام الكلام إن شاء الله تعالى[9].

---

١. أنظر ص ٦٣، الفصل الثالث، في إبطال الجبر وإثبات الاختيار على وجه الايجاز والاختصار.

٢. الملك: ٣.

٣. الطلاق: ١٢.

٤. أنظر ص ٥١، الفصل الثاني، في ذكر جملة من الأخبار المشتملة على بعض العلل السابقة، الحديث الثالث.

٥. أنّه تعالى لا يفعل لغرضٍ عائدٍ إليه من دفع مفسدة أو تحصيل منفعة، وهو كذلك.

٦. أي لم تخلقها لغرضٍ يعود إليك من دفع ضرٍ أو جلب نفعٍ.

٧. *الصحيفة السجّادية*، ص ١٧٠.

٨. في «أ» زيادة: (كَونَ).

٩. أنظر: ص ٧٩، الفصل السادس، في ذكر نبذة من الأحاديث في بطلان الجبر والتفويض.

الخامس: إظهار تمام الحلم وكمال الرّحمة والبُعد عن الظّلم، بإمهال الظالم والعاصي وإنظار من صدر منه أكبر الكبائر والمعاصي، ليتوب من تاب وينيب إليه من أناب، ولو كان من كفر أو فسق هلك ومن آمن وأصلح غلب وملك، لدلّ ذلك على الحدّة والعجلة وقلّة الصبر وعدم المهلة، وجميع ذلك مذموم، فإنّه من لوازم العجز والجهل ونتائج الحاجة والضّعف، كما ورد في دعاء *الصّحيفة الكاملة*:

«وإنّما يَعجل مَن يخاف الفَوتَ، وإنّما يحتاج إلى الظلم الضعيفُ»[١].

ويأتي إن شاء الله تعالى ما يدلّ على ذلك في حديث إبراهيم لمّا رأى ملكوت السموات والأرض[٢].

السادس: إرادة حصول نفع دنيوي من الكافر للمؤمنين، وهذا مشاهد عياناً؛ فإنّ الإنسان مدنيّ بالطّبع يحتاج في معاشه إلى مساعدين ومعاونين يستقلّ كلّ منهم بمباشرة شيء من الأعمال، وكثيراً ما ترى الكفّار ينفعون المؤمنين ويعينونهم على إقامة نظام معاشهم، ويتولّون[٣] الخدمة لهم في الصّناعات والزّراعات والتّجارات[٤] والأسفار، بل في الجهاد والقتال للكفّار، كالمؤلّفة قلوبهم وغيرهم، وكذلك ترى الكفّار يحصّلون الأموال الجزيلة وتولَّدَ لهم الأولاد الجميلة من البنين والبنات في غاية الجمال وحسن النبات، ثمّ يغزوهم المسلمون فيغنمون ذلك، ويحصل[٥] لهم غاية النّفع من اتّخاذ الأموال واسترقاق الذّراري وحصول المدد.

وهذا القسم من النفع لا يحصل من بعض المسلمين لبعض؛ فإنّه لا يحسن عقلاً ولا يجوز شرعاً نهب مال المسلم ولا[٦] استرقاق ولده ولا استخدامه وانتهاك حرمته واستباحة حريمه، وكثيراً ما يمتنع[٧] بعض المسلمين أو أكثرهم[٨] من مباشرة بعض الأعمال الدّنية والخدمة الشاقّة، فلا

١ . *الصحيفة السجّادية*: ٢٤٠، من دعائه عليه السلام يوم الأضحى والجمعة.

٢ . أنظر ص ٥٥، الفصل الثاني، في ذكر جملة من الأخبار المشتملة على بعض العلل السابقة، الحديث السادس.

٣ . في «م»: (ويقولون).

٤ . في «م»: (والتجارات والزراعات) بدل (والزراعات والتجارات).

٥ . في «أ»: (يحصلون).

٦ . لم يرد قوله: (لا) في «أ».

٧ . في «أ»: (تمنع).

٨ . لم يرد قوله: (هم) في «أ».

يمكن جبرهم وإلزامهم، بخلاف الكافر مملوكاً كان أو غير مملوك، بل لو جاز جبر المؤمنين على مثل ذلك، لكان وجود كافر يمكن جبره أولى وأرجح، وحينئذٍ فخلق الكافر كخلق الدابّة؛ لما فيهما من عظيم المنفعة، بل منفعة الكافر أعظم غالباً.

ومع ذلك فترى الدابّة تقتل صاحبها وتتلف راكبها وتهلك من قاربها، ولا ينافي ذلك الحكمة في خلقها وكثرة المنافع الحاصلة منها، وكذلك الكافر كثيراً ما ينفع النّاس وكثيراً ما يضرّهم، والدابّة أيضاً قد تقتل نفسها أو تقع في ضرر عظيم بسبب فعلها، وكذلك الكافر[1] يضرّ نفسه بكفره ولا ينافي الحكمة في خلقه، على أنّ الضّرر الحاصل من الكافر والدابّة للمؤمنين يستلزم الثواب الجزيل، فيصير نفعاً ومصلحة، وضرر الكافر نفسه لا يقبح التمكين منه مع التمكين من تركه، وهكذا أكثر الموجودات -حتّى الحيّات والعقارب والكلاب والخنازير والنّار والحديد وغيرها- لا يخلو شيء منها من نفع وضرر وخير وشرّ

بل مَن دقّق فكره علم أنّ إقامة نظام العالم موقوف على أكثرها إن لم يكن على كلّها، ولها منافع وخواصّ يطول شرحها تُعلم من كتب عجائب المخلوقات وكتب الطّب وغيرها، وما فيها من المضرّة يغتفر لما فيها من المنفعة مع وجود كثير من الحكم والمصالح السّابقة والآتية فيها، وبطلان الجبر بالنسبة إلى أكثرها وحصول الثّواب والعوض بإزاء ما يحصل من ضررها.

السابع: إرادة إظهار حسن الإيمان أو زيادة حسنه عند ظهور قبح الكفر، وكذا إظهار قدر نعمة الإيمان والهداية، ومنّة اللّطف والتّوفيق والعناية، فإنّ الأشياء تتبيّن بأضدادها -كما قيل- وبضدّها تتبيّن الأشياء، والنّعمة إنّما يُعرف قدرها عند فقدها أو رؤية فاقدها، ألا ترى أنّ من داوم على شيء ولازمه وأكثر منه لم يجد له[2] لذّة ولا ألماً حتّى يدرك ضدّه، كالرائحة الطّيبة والخبيثة وغير ذلك.

ولذلك ورد النّهي عن الإفراط في كلّ شيء حتّى العبادة؛ لاستلزام الملل وذهاب حسنها ونقصان ثوابها، وحصول العجب والرّياء ونحوهما[3].

---

١. في «أ» زيادة: (كثيراً ما ينفع الناس).

٢. في «أ»: (منه).

٣. *الكافي*، ج ٢، ص ٨٦، ح ٢، باب الاقتصاد في العبادة: «عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: لا تُكرهوا إلى أنفسكم العبادة. وأيضاً ☜

والحاصل: أنّ في تضادّ الأُمور ومقابلة كلّ شيء بنقيضه حكمة عظيمة جدّاً تظهر لمن فكّر فيها، وهكذا لا يظهر قدر النّعمة ما دامت موجودة، وقد قال بعض الحكماء: «أربعة لا يعرف قدرها إلّا أربعة: قدر الشّباب لا يعرفه إلّا الشّيوخ، وقدر العافية لا يعرفه إلّا أهل البلاء، وقدر الصحّة لا يعرفه إلّا المرضى، وقدر الحياة لا يعرفه إلّا الموتى».

أَلا ترى أنّك لا تجد أحداً يحمد الله على الوجود إلّا نادراً؛ لأنّا لا نرى المعدومات وغاية ما يحمدون الله على الحياة؛ لأنّهم يرون الأموات، ولا ترى أحداً يحمد الله على العافية غالباً إلّا إذا رأى أهل البلاء، ولا على الهداية إلى الإيمان إلّا إذا رأى الكافر، فكان خلقه لطفاً للمؤمنين موجباً لثباتهم على الدّين، وسبباً لعدّة من العبادات الشرعية، كحمد الله على الهداية والعناية ودعائه إلى الإسلام وجهاده، وغير ذلك.

الثامن: إرادة كون المؤمن في الدنيا خائفاً وجلاً عاملاً بالتقية[١]، فإنّ ذلك لطف عظيم له، وقد روى الصّدوق رحمه الله في *المجالس*[٢] أنّه كان أحبّ الأشياء إلى رسول الله صلى الله عليه وآله أن يُرى خائفاً جائعاً. ورواه الكليني رحمه الله[٣] كما يأتي[٤] إن شاء الله.

فيعتبر المؤمن بعقابه له أو لغيره في الدّنيا، ويقيس عليه عقاب الآخرة ويعتبر بخوفه منه، ويعلم أنّ الله أحقّ وأولى بأن يُخاف منه، فيدركه الخوف من الله.

أَلا ترى أنّ من رأى الأسد أو الظّالم وخاف منه أدركه الخوف من الله وحصل له الاعتبار، وكذا

☜ عنه عليه السلام: إنّ الله عزّوجلّ إذا أحبّ عبداً فعمل عملاً قليلاً جزاه بالقليل الكثير، ولم يتعاظمه أن يجزي بالقليل الكثير له».
قال العلّامة المجلسي في ذيلهما: «حاصله النهي عن الإفراط في التطوّعات بحيث تكرهها النفس ولا يكون فيها راغباً ناشطاً.... كان في أكثر هذه الأخبار إشارة إلى أنّ السعي في زيادة كيفية العمل أحسن من السعي في زيادة كمّيته، وأنّ السعي في تصحيح العقائد والأخلاق أهمّ من السعي في كثرة الأعمال» (*بحار الأنوار*، ج ٦٨، ص ٢١٣، باب الاقتصاد في العبادة والمداومة عليها وفعل الخير وتعجيله وفضل التوسّط في جميع الأُمور واستواء العمل).
وفي *وسائل الشيعة*، ج ١، ص ١١٨، ح ٢٩٥: قال [أمير المؤمنين] عليه السلام: «قليلٌ مدومٌ عليه خيرٌ من كثيرٍ مملولٍ منه».

١. في «أ»: (بالتفطية).
٢. لم نجده في *الأمالي* للصدوق رحمه الله.
٣. *الكافي*، ج ٨، ص ١٦٣، ح ١٧١، حديث الناس يوم القيامة: عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «ما كان شيءٌ أحبّ إلى رسول الله صلى الله عليه وآله من أن يظلّ خائفاً جائعاً في الله عزّوجلّ».
٤. أنظر ص ٦١، الفصل الثاني، في ذكر جملة من الأخبار المشتملة على بعض العلل السابقة، الحديث الحادي عشر.

من حصل له حرارة زائدة من الحمّام، أو[1] الشّمس تذكّر حرّ النّار، ويترتّب على الخوف من الله العمل الصّالح وترك المعاصي، وعلى الخوف من الكافر العمل بالتّقية، وهي عبادة عظيمة، وزوال العُجب والامتناع من الظّلم والعدوان لظهور قبح ذلك عند المؤمن، أو لخوفه من الكافر، وربّما ترتّب على ذلك قتل الكافر للمؤمن، وهي منزلة عظيمة ودرجة عالية، وقد تشرّف الأنبياء والأوصياء بالشّهادة، وارتفعت مراتبهم في الدّنيا والآخرة، وهو وإن كان فيه مفسدة عاجلة وجب لأجلها تحريم القتل، ففيه مصالح كثيرة عاجلة وآجلة، حسن لأجلها تمكين الكافر من ذلك وإقداره عليه، ولذلك ورد عن جماعة من الأنبياء والأوصياء أنّهم كانوا في غاية الرّضا بالقتل ونهاية الفرح والسّرور بالأذى الحاصل لهم من أعدائهم.

وقد روي أنّ أمير المؤمنين عليه السلام قال لمّا ضربه ابن ملجم: «الآن فزت وربّ الكعبة»[2]، وحديث تخيير[3] الحسين عليه السلام بين النّصرة[4] والشّهادة واختياره للشّهادة مشهور، وأعجب منه قصّة أصحاب الحسين عليه السلام، فإنّه روي أنّهم كانوا سبعين رجلاً وأعداؤهم خمسين ألفاً، وكان الحسين عليه السلام يأذن لهم في الانصراف ليلاً إلى حيث شاؤوا[5]، فلم ينصرف أحد منهم. وقد قال الصادق عليه السلام:

> «إنّ الله كشف عن بصائرهم حتى رأى كلّ منهم مكانه في الجنّة، فلم يهرب أحد منهم»[6].

وما الفرق بين تسليط الكافر على المؤمن بل على النّبي ليقتله، وبين تسليط ملك الموت على إماتته وقبض روحه، إلّا أنّ الأوّل حرام لقبحه بالنّسبة إلى الفاعل، دون الثّاني؛ لعدم قيام النّظام وتمام التّدبير بدونه، والمانع من منع الكافر من القتل هنا هو بطلان الجبر.

---

١. في «أ»: (و).

٢. *خصائص الأئمّة*، ص ٦٣؛ *مناقب آل أبي طالب*، ج ١، ص ٣٨٥، فصل في المسابقة باليقين والصبر؛ *الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف*، ص ٥١٩؛ *الدرّ النظيم*، ص ٢٧١؛ *حلية الأبرار*، ج ٢، ص ٣٩١.

٣. في «أ»: (وتخيير).

٤. في «أ»: (النصر).

٥. في «أ»: (شاء).

٦. *علل الشرائع*، ج ١، ص ٢٢٩، ح ١٦٣، باب علّة إقدام أصحاب الحسين عليه السلام على القتل، وفيه: عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: قلت له: أخبرني عن أصحاب الحسين عليه السلام وإقدامهم على الموت. فقال: «إنهم كُشف لهم الغطاء حتّى رأوا منازلهم من الجنّة، فكان الرجل منهم يقدم على القتل ليبادر إلى حوراء يعانقها وإلى مكانه من الجنّة».

التاسع: إرادة المنع من القول بالغلوّ في الأنبياء والمرسلين والأئمّة والصّالحين ﷺ، فإنّه لمّا كان لهم أعداء وأضداد يُؤذونهم ويقتلونهم، وكانوا تارةً غالبين وتارةً مغلوبين وتارةً قاهرين وتارةً مقهورين، ظهر بطلان قول من ادّعى فيهم الرّبوبيّة واعتقد لهم الألوهيه، ولعلّه لولا ذلك لاعتقد أكثر النّاس ذلك الاعتقاد الفاسد. وهذا الوجه قد روي نحوه عن مولانا صاحب الزمان عليه السلام[٤]، رواه الصدوق رحمه الله في كتاب *كمال الدّين وتمام النّعمة*، وفي كتاب *العلل*، ورواه الطّبرسي في *الاحتجاج* كما يأتي إن شاء الله تعالى[١].

العاشر: إظهار وفور الجود والكرم وكثرة الإحسان والنّعم، وبيان أنّ الله[٢] أكرم الأكرمين وخير الرّازقين، حيث إنّه ينعم على المستحقّين وغيرهم، ويرزق من يطيعه ومن يعصيه، بل كثيراً ما ترى الكافر أوسع رزقاً وأكثر نعمة من المؤمن، فيحصل الاعتبار وزيادة[٣] الرّغبة والرجاء من الله؛ لظهور وفور كرمه، ويكون داعياً إلى ترك القنوط من رحمته والاعتماد على غيره، وهو لطف عظيم للمؤمن.

الحادي عشر: إظهار حقارة الدّنيا ونفاسة الآخرة، فإنّ الدّنيا تقع في يد البرّ والفاجر والمؤمن والكافر، والآخرة[٤] مخصوصة بالخواصّ وأهل العمل والإخلاص، فيكون ظهور ذلك للمؤمن داعياً له إلى الزّهد في الدّنيا والرغبة في الآخرة، وإلى هذا الإشارة بقوله ﷺ: «لو كانت الدّنيا تساوي عند الله جناح بعوضة لما سقى الكافر منها شربة من ماء»[٥][٥]، ولا يكفي في ذلك الأحاديث والأدلّة الدالّة على حقارة الدّنيا وفضيلة الزّهد؛ لأنّ المشاهدة بالنظر أقوى من الخبر، كما قد روي واشتهر: «ليس الخبر كالعيان»[٦]، وقد روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه سُئل: كم بين الحقّ والباطل؟ فقال: «أربعة أصابع». قيل: كيف ذلك؟ قال:

---

١ . أُنظر ص ٦١، الفصل الثاني، في ذكر جملة من الأخبار المشتملة على بعض العلل السابقة، الحديث الثاني عشر.

٢ . في «أ»: (أنه) بدل (أنّ الله).

٣ . في «أ»: (زياد).

٤ . في «أ»: (والأُجرة).

٥ . باختلافٍ في *الكافي*، ج ٢، ص ٢٤٦، ح ٥، باب الرضا بموهبة الإيمان والصبر على كلّ شيء بعده: «عن فُضَيل بن يَسار، قال: دخلتُ على أبي عبد الله عليه السلام... فقال: «يا فُضَيل ابن يَسار، لو عدلت الدنيا عند الله عزّوجلّ جناح بعوضة ما سقى عدوّه منها شربة ماء».

٦ . *عيون الحكم والمواعظ* للّيثي، ص ٤٠٩، وفيه: «ليس العِيان الخبر».

«الحقّ ما رأيته بعينك[١]، والباطل ما سمعته بأُذنك، وبين العين والأُذن أربعة أصابع»[٢].

وذلك أنّ كلّ خبر من حيث هو خبر يحتمل الصّدق والكذب، بخلاف رؤية العين.

الثاني عشر: إرادة تكثير النوع الإنساني الذي هو أشرف الأنواع السفلية وتكثير نسل الخليفة المذكور في قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[٣]، وتعريض[٤] نسل الكافر للإسلام، فإنّ كثيراً من الكفّار يكون أولادهم مؤمنين[٥] في غاية الصّلاح، ويُفهم هذا من حديث إبراهيم لمّا رأى ملكوت السموات والأرض، ويأتي إن شاء الله تعالى[٦].

واعلم أنّ هذه العلل وإن أمكن المناقشة في بعضها، فلا شكّ أنّ مجموعها صالح للعلّية، ولا قصور في تعدّدها هنا بوجه، والله أعلم.

---

١ . في «أ»: (بعينه).

٢ . *الخصال*، ص ٢٣٦: «عن ميسر بن عبد العزيز، قال: سمعتُ أبا جعفر عليه السلام وهو يقول: سُئِل أمير المؤمنين عليه السلام: كم بين الحق والباطل؟ فقال: أربع أصابع. ووضع أمير المؤمنين عليه السلام يده على أذنه وعينيه، فقال: ما رأته عيناك فهو الحق، وما سمعته أذناك فأكثره باطل».

٣ . البقرة: ٣٠.

٤ . من قوله: (نسل الخليفة) إلى هنا لم يرد في «أ».

٥ . لم يرد قوله: (مؤمنين) في «أ».

٦ . أنظر ص ٥٥، الفصل الثاني، في ذكر جملة من الأخبار المشتملة على بعض العلل السابقة، الحديث السادس.

الفصل الثاني

في ذكر جملة من الأخبار المشتملة على بعض العلل السابقة

وإنّما أخّرتُها للاستدلال بها على ما ذكرته، وأنا أورد ممّا يناسب المقام اثنى عشر حديثاً، بل اثنى عشر قسماً من الأحاديث، فإنّ كلّ واحد منها له موافقات كثيرة ربّما أذكر بعضها إن شاء الله تعالى.

الأوّل: ما رواه الكليني رحمه الله عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد [وعلي بن إبراهيم، عن أبيه]، عن [الحسن] بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن حبيب السجستاني، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول:

«إنّ الله عزّوجلّ لمّا أخرج ذرّية[1] آدم عليه السلام من ظهره ليأخذ عليهم الميثاق بالربوبية له وبالنبوّة لكلّ نبيّ، فكان[2] أوّل من أخذ له عليهم الميثاق بنبوّته محمّد بن عبد الله صلى الله عليه وآله، ثمّ قال الله عزّوجلّ لآدم عليه السلام: انظر ماذا ترى؟ قال: فنظر آدم عليه السلام إلى ذرّيته وهم ذرّ قد ملؤوا السماء! قال آدم عليه السلام: يا ربّ، ما أكثر ذرّيتي! ولأمر ما خلقتهم؟ فما تريد منهم بأخذك الميثاق عليهم؟ قال الله عزّوجلّ: يعبدونني لا يشركون بي شيئاً، ويؤمنون برسلي ويتّبعونهم. قال آدم عليه السلام: يا ربّ، فما لي أرى بعض الذرّ أعظم من بعض؟ وبعضهم له نور كثير[3] وبعضهم له نور قليل وبعضهم ليس له نور؟! فقال الله عزّوجلّ: كذلك خلقتهم لأبلوهم في كلّ حالاتهم. قال [آدم عليه السلام]: يا ربّ، فتأذن

---

١. في «أ»: (ورثة).

٢. في نسخة المؤلّف: «كان».

٣. لم يرد قوله: (وبعضهم له نور كثير) في «أ».

لي في الكلام فأتكلّم؟ قال الله عزّوجلّ: تكلّم فإنّ روحك من روحي وطبيعتك خلاف كينونتي. قال آدم عليه السلام: يا ربّ، فلو كنت خلقتهم على مثالٍ واحد وقدرٍ واحد وطبيعة واحدة وجبلّة واحدة وألوان واحدة وأعمار واحدة وأرزاق[1] سواء، لم يبغ بعضهم على بعض ولم يكن بينهم تحاسد ولاتباغض ولااختلاف في شيء من الأشياء. قال الله عزّوجلّ: يا آدم عليه السلام، بروحي نطقت وبضعف طبيعتك تكلّفت ما لا علم لك به، وأنا الخالق العالم[2] بعلمي، خالفت بين خلقهم وبمشيئتي[٦]، يمضي فيهم أمري، وإلى تدبيري وتقديري صائرون، لا تبديل لخلقي إنّما خلقت الجنّ والإنس ليعبدون، وخلقت الجنّة لمن أطاعني وعبدني[3] منهم واتّبع رسلي ولاأُبالي، وخلقت النار لمن كفربي وعصاني ولم يتّبع رسلي ولاأُبالي، وخلقتك وخلقت ذرّيتك من غير فاقة بي إليك وإليهم، وإنّما خلقتك وخلقتهم لأبلوك وأبلوهم ﴿أَيُّكُمْ[4] أَحْسَنُ عَمَلًا﴾[5] في دار الدنيا في حياتكم وقبل مماتكم، فلذلك[6] خلقت الدنيا والآخرة والحياة والموت والطاعة والمعصية [والجنّة والنار]، وكذلك أردت في تقديري وتدبيري[7]، وبعلمي النافذ فيهم خالفت بين صورهم وأجسامهم وألوانهم وأعمارهم وأرزاقهم وطاعتهم ومعصيتهم، فجعلت منهم الشقي والسعيد، والبصير والأعمى، والقصير والطويل، والجميل والدميم[8]، والعالم والجاهل، والغني والفقير، والمطيع والعاصي، والصحيح والسقيم، ومن به الزمانة ومن لا عاهة به، فينظر الصحيح إلى الذي به العاهة فيحمدني على عافيته، وينظر الذي[9] به العاهة إلى الصحيح فيدعوني ويسألني أن أعافيه ويصبر على بلائي فأُثيبه جزيل

---

١ . في «أ» زيادة: (واحدة).

٢ . في هامش نسخة المؤلّف نسخة بدل: (الخلّاق العليم)، وفي بعض نسخ المصدر: (العليم).

٣ . في نسخة المؤلّف: «لمن عبدني وأطاعني».

٤ . في نسخة المؤلّف: «أيّهم»، وفي بعض نسخ المصدر: «أيّهم»؛ ﴿أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾(الكهف : ٧).

٥ . هود: ٧؛ الملك: ٢.

٦ . في نسخة المؤلّف: «ولذلك».

٧ . في نسخة المؤلّف: «تدبيري وتقديري» بدل «تقديري وتدبيري».

٨ . الدميم: القبيح، وفي النسخة: «الذميم»، وفي بعض نسخ المصدر: «الذميم».

٩ . لم يرد من قوله: (عاهة به فينظر) إلى هنا في «أ».

عطائي، وينظر الغني إلى الفقير فيحمدني ويشكرني، وينظر الفقير إلى الغني فيدعوني ويسألني، وينظر المؤمن إلى الكافر فيحمدني على ما هديته؛ فلذلك خلقتهم[1] لأبلوهم في السرّاء والضراء، وفيما أعافيهم وفيما أبتليهم وفيما أعطيهم وفيما أمنعهم[2]، وأنا الله الملك القادر، ولي أن أمضي جميع ما قدرت على ما دبّرت، ولي أن أُغيّر من ذلك ما شئت إلى ما شئت، وأُقدّم من ذلك ما أخّرت وأُؤخّر من ذلك ما قدّمت، وأنا الله الفعّال لما أُريد[3] لا أسأل عمّا أفعل وأنا أسأل خلقي عمّا هم فاعلون»[4][٧].

أقول: هذا الحديث الشّريف القدسي وحده كافٍ في هذا المعنى، وفيه دلالة على عدّة من العلل السّابقة، وفيه تصريحات ببطلان الجبر كأمثاله، فيجب تأويل ما فيه من خلق الطّاعة والمعصية، وجعل المطيع والعاصي إمّا بخلق الأسباب وإن لم تصل[5] إلى حدّ الجبر، وإمّا بالتّخلية وعدم المنع، أو نحو ذلك ممّا يأتي إن شاء الله تعالى.

وقد أوردت هذا الحديث في أوّل كتاب الأحاديث القدسيّة[6]، وذكرت فيه جملة من الأحاديث الآتية بعده.

الثاني: ما رواه الصدوق ﷺ في *العلل* بإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

«خرج الحسين بن علي عليه السلام على أصحابه فقال: "أيّها الناس، إنّ الله جلّ ذكره ما خلق العباد إلّا ليعرفوه، فإذا عرفوه عبدوه، فإذا عبدوه استغنوا بعبادته عن عبادة من سواه". فقال له رجل [يا ابن رسول الله] بأبي أنت وأُمّي، فما معرفة الله؟ قال: "معرفة أهل كلّ زمان إمامهم الذي يجب عليهم طاعته"»[٨].

---

١. في بعض نسخ المصدر: «ما هديتهم فلذلك كلّفتهم».

٢. في نسخة المؤلّف: «فيما أمنعهم وفيما أُعطيهم» بدل «فيما أُعطيهم وفيما أمنعهم».

٣. في بعض نسخ المصدر: «يريد».

٤. *الكافي*، ج ٢، ص ٨، ح ٢؛ *علل الشرائع*، ج ١، ص ١٠، ح ٤، باب علّة خلق الخلق واختلاف أحوالهم؛ *الاختصاص*، ص ٣٣٢؛ *مختصر البصائر*، ص ٣٩٠، ح ٤٤٤، أحاديث الذرّ.

٥. في «أ»: (يصل).

٦. *الجواهر السنيّة*، ص ٧.

الثالث: ما رواه ﷺ أيضاً في *العلل* بإسناده عن الصّادق جعفر بن محمّد عليهما السلام: **أنّه سُئِل لِمَ خلق الله الخلق؟ فقال**:

«إنّ الله تبارك وتعالى لم يخلق خلقه عبثاً ولم يتركهم سُدىً، بل خلقهم لإظهار قدرته وليكلّفهم طاعته، فيستوجبوا بذلك رضوانه، وما خلقهم ليجلب منهم منفعة ولاليدفع بهم مضرّة بل خلقهم لينفعهم ويوصلهم إلى نعيم الأبد»[١].

ونحوه ما رواه ﷺ أيضاً بسنده عن الرضا عليه السلام: أنّ سائلاً سأله عن التوحيد فأملى عليه[٢]:

«الحمد لله فاطر الأشياء إنشاءً ومبتدعها ابتداءً بقدرته وحكمته، لا من شيء فيبطل الاختراع، ولالعلّة[٣] فلا يصحّ الابتداع، خلق ما شاء كيف شاء متوحّداً بذلك لإظهار حكمته وحقيقة ربوبيّته»[٤][٩]؛ الحديث.

ورواه الكليني ﷺ أيضاً[٥].

الرابع: ما رواه ﷺ أيضاً في *العلل* بإسناده عن وهب بن منبّه، قال: «**لمّا هبط نوح عليه السلام من السّفينة أوحى الله عزّوجلّ إليه: يا نوح، إنّي خلقتُ خلقي لعبادتي وأمرتهم بطاعتي، فقد عصوني وعبدوا غيري، واستوجبوا بذلك غضبي فغرقتهم**» الحديث[٦].

الخامس: ما رواه الصدوق ﷺ في *العلل* بسنده عن الرضا عليه السلام، **قال: قلتُ له: لِمَ خلق الله [سبحانه وتعالى] الخلق على أنواعٍ شتّى ولم يخلقهم نوعاً واحداً؟ فقال**:

«لئلّا يقع في الأوهام أنّه عاجز، ولايقع[٧] صورة في وهم[٨] ملحد إلّا وقد خلق الله

---

١. *علل الشرائع*، ج ١، ص ٩، ح ٢، باب علّة خلق الخلق واختلاف أحوالهم.

٢. في المصدر: «على».

٣. في «أ»: (علّة).

٤. *التوحيد*، ص ٩٨، ح ٥، بيانه في معنى الواحد والتوحيد والموحّد؛ *علل الشرائع*، ج ١، ص ٩، ح ٣، باب علّة خلق الخلق واختلاف أحوالهم.

٥. *الكافي*، ج ١، ص ١٠٥، ح ٣، باب النهي عن الجسم والصورة.

٦. *علل الشرائع*، ج ١، ص ٢٩، ح ١، باب العلّة التي من أجلها سُمّي الطوفان طوفاناً وعلّة القوس؛ *الجواهر السنيّة*، ص ٣٥، الباب الثاني فيما ورد في شأن نوح عليه السلام.

٧. في «أ»: (تقع).

٨. في نسخة المؤلّف: «قلب» بدل «وهم».

عزّوجلّ عليها خلقاً؛ لئلّا يقول قائل: هل يقدر الله عزّوجلّ[١] أن يخلق صورة كذا وكذا؟ لأنه لا يقول من ذلك شيئاً إلّا وهو موجود في خلقه تبارك وتعالى، فيعلم بالنّظر إلى أنواع خلقه أنّه على كلّ شيء قدير»[٢].

وفي معناه ما رواه ﷺ بإسناده عن أبي بصير، قال: قلتُ لأبي عبد الله ﷺ: *لأيّ علّةٍ خلق* الله عزّوجل آدم ﷺ من غير أبٍ وأُمّ، وخلق عيسى ﷺ من غير أبٍ وخلق سائر النّاس من الآباء والأُمّهات؟ فقال:

«ليعلم النّاس تمام قدرته وكمالها، ويعلموا أنّه قادر على أن يخلق خلقاً من أُنثى من غير ذكر، كما هو قادر على أن يخلقه[٣] من غير ذكر ولا أُنثى[٤]، وأنّه عزّوجلّ فعل ذلك ليُعلم أنّه على كلّ شئ قدير»[٥].

وفي بعض الأخبار نحوه، وزاد: «خلق حوّاء من ذكرٍ من غير أُنثى»[٦][١٠]، ووجه هذا أنّه خلقها من فضلة طينته[٧]، فلا يلزم كونها بنته.

السادس: ما رواه الطبرسي ﷺ في *الاحتجاج*، وروى الكليني ﷺ مضمونه كما يأتي إن شاء

١. من قوله: (عليها خلقاً) إلى هنا لم يرد في «أ».

٢. *علل الشرائع*، ج ١، ص ١٤، ح ١٣، باب علّة خلق الخلق واختلاف أحوالهم؛ *عيون أخبار الرضا* ﷺ، ج ٢، ص ٧٥، ح ١، باب في ذكر ما جاء عن الرضا ﷺ من العلل.

٣. في نسخة المؤلّف: «يخلق».

٤. في «أ»: (والأُنثى) بدل (ولاأُنثى).

٥. *علل الشرائع*، ج ١، ص ١٥، ح ١، باب العلّة التي من أجلها خلق الله عزّوجلّ آدم من غير أب وأُم وخلق عيسى من غير أب وخلق سائر الخلق من الآباء والأُمّهات.

٦. لم نجده في مصادر الشيعة، ولكن في *تفسير القرآن العظيم* (تفسير ابن كثير)، ج ٣، ص ٢٥٦، خلق آدم من غير أب ولاأُم وخلق حوّاء من ذكر بلا أُنثى.

ورود باختلاف في كتاب *من لا يحضره الفقيه*، ج ٤، ص ٣٢٦، ح ٥٧٠٢، باب ميراث الخنثى: «عن جعفر بن محمّد، عن أبيه ﷺ: أنّ علي بن أبي طالب كان يورث الخنثى، فيعد أضلاعه، فإن كانت أضلاعه ناقصة من أضلاع النساء بضلع ورث ميراث الرجل؛ لأنّ الرجل تنقص أضلاعه عن ضلع النساء بضلع؛ لأنّ حوّاء ﷺ خُلقت من ضلع آدم ﷺ القصوى اليسرى، فنقص من أضلاعه ضلع واحد».

٧. *قصص الأنبياء* ﷺ، ص ٦٩، ٥٠، فصل ١٢: «عن ابن بابويه، حدّثنا أبو عبد الله محمّد بن شاذان، حدّثنا محمّد بن محمّد بن الحرث الحافظ، حدّثنا صالح بن سعيد الترمذي عن عبد المنعم بن إدريس، عن أبيه، عن وهب بن منبه اليماني: أنّ الله تعالى خلق حوّاء من فضل طينة آدم على صورته ...».

الله عن رسول الله ﷺ في جملة حديث طويل، قال: «أما علمت قصّة إبراهيم الخليل لمّا رُفع في الملكوت... قوّى الله بصره لمّا رفعه دون السّماء حتّى أبصر الأرض ومن عليها ظاهِرين ومُستترِين، فرأى رجلاً وامرأةً على فاحشةٍ، فدعا عليهما فماتا[١]، ثمّ رأى آخرَين، فدعا عليهما[٢] فهلكا... فأوحى الله إليه: يا إبراهيم، أكفف دعوتك عن عبيدي[٣] وإمائي، فـ ﴿أَنِّى أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾[٤] [الجبّار الحليم]، لا تضرّني[٥] ذنوب عبادي كما لا تنفعني طاعتهم، ولست أسوسهم بشفاء الغيظ[٦] كسياستك، فاكفف دعوتك عن عبيدي[٧] وإمائي، فإنّما أنت عبد نذير، لا شريكٌ في المملكة[٨]، ولا مهيمن عليّ ولا على[٩] عبادي، وعبادي معي بين خِلالٍ ثلاثٍ؛ إمّا تابوا إليّ فتبت عليهم وغفرت ذنوبهم وسترت عيوبهم، أو[١٠] كففت عنهم عذابي لعلمي بأنّه سيخرج من أصلابهم ذرّيات مؤمنون، فأرفق[١١] بالآباء الكافرين وأتأنّى بالأُمّهات الكافرات، وأرفع عنهم عذابي، ليخرج [ذلك] المؤمنون من أصلابهم، فإذا تزايلوا حلّ بهم عذابي وحاق بهم بلائي، وإن لم يكن هذا ولا هذا، فإنّ الذّي أعددته لهم[١٢] [من عذابي] أعظم ممّا تريده بهم[١٣]، فإنّ عذابي لعبادي على حسب جلالي وكبريائي.

يا إبراهيم، فخلِّ[١٤] بيني وبين عبادي، فإنّي[١٥] أرحم بهم منك، وخلِّ بيني وبين عبادي، فإنّي

١ . كذا في نسخة المؤلّف، وفي *الجواهر السنيّة*: «عليهما فهلكا»، وفي *الاحتجاج*: «عليهما بالهلاك فهلكا».

٢ . كذا في نسخة المؤلّف *والجواهر السنيّة*، وفي الاحتجاج: «بالهلاك فهلكا».

٣ . كذا في نسخة المؤلّف، وفي *الاحتجاج*: «عن عبادي».

٤ . الحجر: ٤٩.

٥ . كذا في نسخة المؤلّف *والجواهر السنيّة*، وفي *الاحتجاج*: «لا يضرّني».

٦ . قوله: (الغيظ) لم يرد في «أ».

٧ . كذا في نسخة المؤلّف *والجواهر السنيّة*، وفي *الاحتجاج*: «عن عبادي».

٨ . كذا في نسخة المؤلّف *والجواهر السنيّة*، وفي *الاحتجاج*: «في الملك».

٩ . كذا في نسخة المؤلّف *والجواهر السنيّة*، وفي *الاحتجاج*: «ولاعبادي».

١٠ . كذا في نسخة المؤلّف *والجواهر السنيّة*، وفي *الاحتجاج* «وإمّا».

١١ . كذا في نسخة المؤلف *والجواهر السنيّة*، وفي *الاحتجاج*: «فأرق».

١٢ . في نسخة المؤلّف: «له».

١٣ . في نسخة المؤلّف: «تريد به».

١٤ . كذا في نسخة المؤلّف *والجواهر السنيّة*، وفي *الاحتجاج*: «خلّ».

١٥ . كذا في النسخة *والجواهر السنيّة*، وفي *الاحتجاج*: «فأنا».

أنا الله[١] الجبّار الحليم العلّام[٢] الحكيم[٣]، أُدبّرهم بعلمي وأنفذ فيهم قضائي وقدري»[٤].

وفي معناه ما رواه الكليني رحمه الله عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد [بن عيسى وعلي بن إبراهيم عن أبيه] عن ابن أبي عمير، عن أبي أيّوب الخزّاز[٥]، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال:

«لمّا رأى إبراهيم ملكوت السّموات والأرض، التفت فرأى رجلاً يزني، فدعا عليه فمات، ثمّ رأى آخر فدعا عليه فمات، حتّى رأى ثلاثة فدعا عليهم فماتوا، فأوحى الله عزّوجلّ إليه: يا إبراهيم، إنّ دعوتك مجابة فلا تدع على[٦] عبادي، فإنّي لو شئت لم أخلقهم، إنّي خلقتُ خلقي على ثلاثة أصناف؛ عبداً يعبدني لا يشرك بي شيئاً فأُثيبه، وعبداً يعبد غيري فلن يفوتني، وعبداً عبد[٧] غيري فأُخرج من صلبه من يعبدني»[٨].

السابع: ما رواه الصدوق رحمه الله في *المجالس* بسنده عن الرضا عليه السلام، قال:

«إنّ إبراهيم لمّا وُضِع في كفّة المنجنيق غضب جبرئيل، فأوحى الله إليه: ما يغضبك يا جبرئيل؟ قال: يا ربّ، خليلك ليس من يعبدك على وجه الأرض غيره، سلّطت عليه عدوّك وعدوّه! فأوحى الله عزّوجلّ إليه: اسكت، إنّما يعجل العبد الّذي يخاف الفوت مثلك[٩]، فأمّا أنا فإنّي [عبدي] آخذه إذا شئت. فأهبط الله

---

١. لم يرد قوله: «الله» في المصدر.

٢. في نسخة المؤلّف: «العليم».

٣. في «أ»: (الحكيم الحليم العليم) بدل (الحليم العليم الحكيم).

٤. *الاحتجاج*، ج ١، ص ٣٥، احتجاج النبي صلى الله عليه وآله على جماعة من المشركين؛ *تفسير الإمام الحسن العسكري* عليه السلام، ص ٥١٢، ح ١٤، قصّة رؤية إبراهيم عليه السلام ملكوت السماوات والأرض؛ *الجواهر السنيّة*، ص ٤٠، الباب الثالث فيما ورد في شأن إبراهيم عليه السلام.

٥. في نسخة المؤلّف: «الخزاز».

٦. قوله: (على) لم يرد في «أ».

٧. في نسخة المؤلّف و*علل الشرائع*: «يعبد».

٨. *الكافي*، ج ٨، ص ٣٠٥، ح ٤٧٣، حديث أبي ذر رضي الله عنه؛ *تفسير القمّي*، ج ١، ص ٢٠٦؛ *علل الشرائع*، ج ٢، ص ٥٨٥، ح ٣١، باب نوادر العلل.

٩. لم يرد قوله: (مثلك) في «أ».

[عندها][1] خاتماً فيه ستّة أحرف: "لا إله إلّا الله، محمّد رسول الله، لا حول ولا قوّة إلّا بالله، فوّضت أمري إلى الله، أسندت ظهري إلى الله، حسبي الله". فأوحى الله [جل جلاله] إليه أن تختم بهذا الخاتم، فأنّي أجعل النار عليك برداً وسلاماً»؛[2] الحديث.

الثامن: ما رواه الصدوق رحمه الله في كتاب *التوحيد* في باب السّعادة والشّقاء بسنده عن الفضل بن شاذان، عن محمّد بن أبي عمير، قال: سألتُ أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام عن معنى قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «الشّقي من شقي في بطن أُمّه والسعيد من سعد في بطن أُمّه»؟ قال:

«الشّقي من علم الله وهو في بطن أُمّه أنّه سيعمل أعمال[3] الأشقياء، والسّعيد من علم الله وهو في بطن أُمّه أنّه سيعمل أعمال السّعداء»[١١].

قلت [له]: فما معنى قوله صلى الله عليه وآله: «اعملوا فكلٌّ مُيسَّرٌ لِما خُلِق له»؟ فقال:

«إنّ الله [عزّوجل] خلق الجنّ والإنس ليعبدوه ولم يخلقهم ليعصوه، وذلك قوله عزّوجلّ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[4]، [فيَسّرَ كلاً لما خُلِق له]، فالويل لمن استحبّ العمى على الهدى»[5][١٢].

ونحوه ما رواه رحمه الله في *العلل*: أنّ رجلاً قال للصادق عليه السلام: إنّا خُلِقنا للعَجب. قال: «وما ذاك [لله أنت]»؟ قال: خُلقنا للفناء. فقال عليه السلام:

«مَه [يا ابن أخِ][6]، خُلِقنا للبقاء وكيف تفنى جنّة لا تبيد ونار لا تخمد؟! ولكن قل: إنّما نتحرّك[7] من دار إلى دار»[8].

وفي معناهما ما رواه رحمه الله أيضاً في *العلل* عنهم عليهم السلام، قال: «ما من يومٍ إلّا وملكٌ ينادي من

---

١. في نسخة المؤلّف: «إليه» بدل «عندها».

٢. *الأمالي* للصدوق، ص ٤٥٦، ٥، المجلس السبعون؛ *عيون أخبار الرضا* عليه السلام، ج ٢، ص ٥٥، ح ٢٠٦، باب فيما جاء عن الرضا عليه السلام من الأخبار المجموعة؛ *مكارم الأخلاق*، ص ٩٠، في نقوش الخواتيم.

٣. في «أ»: (عمل).

٤. الذاريات: ٥٦.

٥. *التوحيد*، ص ٣٥٦، ح ٣، باب السعادة والشقاوة.

٦. في نسخة المؤلّف زيادة: «بل».

٧. في نسخة المؤلّف ونور الثقلين و*بحار الأنوار*: «نتحوّل».

٨. *علل الشرائع*، ج ١، ص ١١، ح ٥، باب علّة خلق الخلق واختلاف أحواله.

المشرق: لو يعلم الخلق لماذا خُلِقوا! قال: فيُجيبه ملكٌ آخر: لعملوا لما[1] خُلِقوا»[2].

التاسع: ما رواه الصدوق ﷺ أيضاً في كتاب *العلل* بسنده عن جميل بن درّاج، عن أبي عبد الله عليه السلام، في قول الله عزّوجلّ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾؟ فقال: «خلقهم للعبادة». قلت: خاصّة أم عامّة؟ قال: «لا، بل عامّة»[3][١٣].

أقول: هذا صريح في الوجه الأوّل الّذي ذكرته سابقاً[4].

ومثله ما رواه ﷺ في *العلل* أيضاً بسنده عن عبد الله بن سلام، قال: ممّا أُوحي إلي موسى بن عمران عليه السلام: يا عبادي، إنّي لم أخلق الخلق[5] لأستكثر بهم من قلّةٍ، ولا[6] لآنس بهم من وحشةٍ، ولا لأستعين بهم على شيءٍ عجزتُ عنه، ولا لجرّ منفعةٍ ولا لدفع مضرّةٍ، ولو أنّ جميع خلقي [من أهل السماوات والأرض] اجتمعوا على طاعتي وعبادتي لا يَفتُرون عن ذلك ليلاً ولا نهاراً، ما زاد ذلك [في ملكي] شيئاً، سبحاني وتعاليت عن ذلك[7].

وفي معناهما ما رواه ﷺ في *العلل* أيضاً بسنده عن أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوله عزّوجلّ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[8]، قال:

«خلقهم ليأمرهم بالعبادة». [قال وسألته] عن قول [الله][9] عزّوجلّ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ﴾[10]، ولذلك خلقهم؟ قال: «خلقهم ليفعلوا ما يستوجبون به رحمته فيرحمهم»[11][١٤].

---

١ . في نسخة المؤلّف زيادة: «له».

٢ . *علل الشرائع*، ج ١، ص ١١، ح ٦، باب علّة خلق الخلق واختلاف أحوالهم.

٣ . المصدر السابق، باب علّة خلق الخلق واختلاف أحوالهم.

٤ . أنظر ص ٣٩، الفصل الأوّل، في ذكر العلل والوجوه في خلق الكافر الّتي ظهرت لنا، الوجه الأوّل.

٥ . كذا في نسخة المؤلّف *والجواهر السنيّة*، ولم يرد في *العلل*: «الخلق».

٦ . لم يرد قوله: (لا) في «أ».

٧ . *علل الشرائع*، ج ١، ص ١٣، ح ٩، باب علّة خلق الخلق واختلاف أحوالهم؛ *الجواهر السنيّة*، ص ٦٤، الباب السابع فيما ورد في شأن موسى عليه السلام.

٨ . الذاريات: ٥٦.

٩ . في نسخة المؤلّف: «عن قوله».

١٠ . هود: ١١٨-١١٩.

١١ . *علل الشرائع*، ج ١، ص ١٣، ح ١٠، باب علّة خلق الخلق واختلاف أحوالهم.

العاشر: ما رواه الكليني ﵀ في باب قلّة عدد المؤمنين بسنده عن العبد الصالح ﵇، قال:

«... والله لقد كانت الدّنيا وما فيها إلّا واحدٌ يعبد الله، ولو كان معه غيره لأضافه الله عزّوجلّ إليه، حيث يقول: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[1]، فغَبَرَ[2][١٥] بذلك ما شاء الله، ثمّ إنّ الله آنسه بإسماعيل وإسحاق فصاروا ثلاثة، أما والله إنّ المؤمن لقليل، وإنّ أهل الكفر لكثير، أتدري لِمَ ذاك[3]؟ فقلت:[4] لا أدري جُعِلت فداك. فقال: صيّروا أُنساً للمؤمنين، يبثّون إليهم ما في صدورهم، فيستريحون إلى ذلك ويسكنون إليه»[5][١٦].

وفي معناه ما رواه ﵀ أيضاً في الباب المذكور عن أبي الحسن ﵇، قال:

«ليس كلّ من قال بوَلايتنا مؤمناً، ولكن جُعِلوا أُنساً للمؤمنين»[6].

وقريب من هذا المعنى ما رواه ﵀ أيضاً بسنده: أنّ رجلاً كتب إلى أبي الحسن ﵇ يسأله أن يدعو[7] له أن يجعله الله ممّن ينتصر به لدينه، فكتب إليه:

«أما علمت أنّ الله ينتصر لدينه بشرار خلقه؟!»[8].

---

١ . النحل: ١٢٠.

٢ . في نسخة المؤلّف: «فصبر».

٣ . في نسخة المؤلّف: «ذلك».

٤ . في «أ»: (فعلت).

٥ . *الكافي*، ج ٢، ص ٢٤٣، ح ٥، باب في قلّة عدد المؤمنين.

٦ . المصدر السابق، ح ٧، باب في قلّة عدد المؤمنين.

٧ . في «أ»: (يدعوا).

٨ . لم نعثر عليه في *الكافي*، وروى الكشّي في رجاله بهذا السند وباختلاف في النصّ: عن يونس بن يعقوب، قال: كتبتُ إلى أبي عبد الله ﵇ أسأله أن يدعو الله لي أن يجعلني ممّن ينتصر به لدينه، فلم يجبني، فاغتممت لذلك. قال يونس: فأخبرني بعض أصحابنا أنّه كتب إليه بمثل ما كتبتُ، فأجابه وكتب ﵇ في أسفل كتابه: «يرحمك الله، إنّما ينتصر الله لدينه بشرّ خلقه»(*رجال الكشّي*، ص ٣٨٨، ح ٧٢٦).

وأيضاً نفس المؤلّف [(الحرّ العاملي)] روى في كتابه *هداية الأمّة إلى أحكام الأئمّة* ﵈، ج ٣، ص ١٢٥، ح ٧٦٠: وكتب رجل إلى أبي عبد الله ﵇ يسأله أن يدعو الله له أن يجعله ممّن ينتصر به لدينه، فأجاب: «رحمك الله، إنّما ينتصر الله لدينه بشرّ خلقه».

وأيضاً رواه ﵀ في *وسائل الشيعة*، ج ٧، ص ١٣٨، ح٨٩٤١، باب أنّه يُكره أن يُقال: «اللّهمّ أغنني عن خلقك»، بسندٍ: محمّد بن عمر بن عبد العزيز الكشّي في كتاب *الرجال*: يونس بن يعقوب، عن أبي عبد الله ﵇، أنّه كتب إليه بعض ☜

وكذلك ما رواه الشهيد الثاني ﷺ في آداب المفيد والمستفيد عن رسول الله ﷺ، قال:

«إنّ الله يؤيّد هذا الدّين بأقوامٍ لا خَلاق لهم»[١].

قال: وفي حديثٍ آخر:

«إنّ الله يؤيّد هذا الدّين بالرّجل الفاجر»[٢].

أقول: في هذه الأحاديث دلالة على الوجه السّادس الّذي ذكرناه.

الحادي عشر: ما رواه الكليني ﷺ في الرّوضة عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم وغيره، عن أبي عبدالله ؑ، قال:

«ما كان شيء أحبّ إلى رسول الله ﷺ من أن يظلّ جائعاً خائفاً في الله»[٣].

الثاني عشر: ما رواه الصدوق ﷺ في كتاب *العلل*، وفي كتاب *كمال الدّين*، ورواه الطبرسي ﷺ في كتاب *الاحتجاج* عن الشّيخ أبي القاسم الحسين بن روح ﷺ [مع جماعة فيهم علي بن عيسى القصري: فقام إليه رجل فقال له: إنّي أُريد أسألك عن شيء. فقال له: سُل عمّا بدا لك][٤]. فقال [الرجل][٥]: أخبرني عن الحسين بن علي ؑ، أهو وليّ الله؟ قال: نعم. قال: أخبرني عن قاتله، أهو عدوّ الله؟ قال: نعم. قال الرّجل: فهل يجوز أن يسلّط الله عدوّه على وليّه؟ فقال له أبو القاسم [الحسين بن روح قدّس الله روحه: افهم عنّي ما أقول لك، اعلم] أنّ الله [عزّوجلّ] لا يخاطب النّاس بمشاهدة[٦] العيان ولا يشافههم بالكلام، ولكنّه [عزّوجلّ] بعث[٧] إليهم [رسولاً من

☜ أصحابه يسأله أن يدعو الله أن يجعله ممّن ينتصر به لدينه، فأجابه وكتب في أسفل كتابه: «يرحمك الله، إنّما ينتصر الله لدينه بشر خلقه».

١. *منية المريد*، ص ١٤٤، فصل ٥، في مكائد الشيطان وأهمّية الإخلاص، وص ٣٣٥، الفصل الثاني، في آفات المناظرة وما يتولّد منها من مهلكات الأخلاق، باب ١٢ النفاق؛ *الصراط المستقيم*، ج ٣، ص ٨١، فصل في ردّ الأخبار المزوّرة في عثمان.

٢. *منية المريد*، ص ١٤٥، فصل ٥، في مكائد الشيطان وأهمّية الإخلاص.

٣. *الكافي*، ج ٨، ص ١٢٩، ح ٩٩، حديث رسول الله ﷺ.

٤. في نسخة المؤلّف: «أنّه سأله رجل» بدل «مع جماعة فيهم علي بن عيسى القصري، فقام إليه رجل فقال له: أُريد أسألك عن شيء. فقال له: سل عمّا بدا لك».

٥. لم يرد «الرجل» في النسخة.

٦. كذا في النسخة و*كمال الدين والاحتجاج*، وفي *العلل*: «بشهادة».

٧. كذا في النسخة و*العلل والاحتجاج*، وفي *كمال الدين*: «يبعث».

أجناسهم وأصنافهم] بشراً مثلهم[١]، [فلو بعث إليهم رسلاً من غير صِنفهم وصورهم لنفروا عنهم] ولم[٢] يقبلوا منهم، [فلمّا جاؤوهم وكانوا من جنسهم يأكلون الطعام ويمشون في الأسواق، قالوا لهم: أنتم مثلنا فلا نقبل منكم] حتّى [تأتونا[٣] بشيءٍ نعجز أن نأتي بمثله][٤]، إلى أن قال...: فلمّا أتوا بمثل ذلك [وعجز الخلق من أُممهم[٥] عن أن يأتوا بمثله كان من تقدير الله تعالى ولطفه بعباده وحكمته][٦] أن [جعل أنبياءه][٧] مع هذه [القدرة] المعجزات في حالة غالبين وفي أُخرى مغلوبين، وفي حال قاهرين وفي أُخرى مقهورين، ولو جعلهم الله[٨] في جميع أحوالهم غالبين وقاهرين ولم يبتلهم ولم يمتحنهم، لاتّخذهم النّاس آلهة من دون الله، ولما عُرِف فضلُ صبرهم على البلاء والمحن والاختبار، ولكنّه تعالى جعل أحوالهم في ذلك كأحوال غيرهم؛ ليكونوا في حال المحنة والبلوى صابرين، وفي حال العافية والظهور على الأعداء شاكرين، ويكونوا في جميع أحوالهم متواضعين غير شامخين ولا متجبّرين، وليعلم[٩] العباد أنّ لهم إلهاً هو خالقهم [ومدبّرهم]، فيعبدوه [ويطيعوا رسله]، وتكون حجّة الله ثابتة على من تجاوز الحدّ فيهم وادّعى لهم الرّبوبيّة؛ الحديث[١٠].

قال: وقال أبو القاسم الحسين بن روح ﷺ: هذا من الأصل ومسموع من الحجّة صلوات الله وسلامه عليه[١١].

---

١ . في نسخة المؤلّف: «مثله».

٢ . في نسخة المؤلّف: «فلم».

٣ . في نسخة المؤلّف: «تأتون».

٤ . في نسخة المؤلّف: «يأتوا بمعجزات» بدل من «تأتون بشيء نعجز أن نأتي بمثله».

٥ . في *كمال الدين*: «عن أمرهم».

٦ . في نسخة المؤلّف: «كان من حكمة الله» بدل: «وعجز الخلق من أُممهم عن أن يأتوا بمثله كان من تقدير الله تعالى ولطفه بعباده».

٧ . في نسخة المؤلّف: «جعلهم».

٨ . لم يرد قوله: «الله» في *العلل*.

٩ . في نسخة المؤلّف: «ولتعلم».

١٠ . *علل الشرائع*، ج ١، ص ٢٤٢، ح ١، باب العلّة التي من أجلها لم يجعل الله تعالى الأنبياء والأئمّة ﷺ في جميع أحوالهم غالبين؛ *كمال الدين وتمام النعمة*، ج ٢، ص ٥٠٧، ح ٣٧، باب ذكر التوقيعات الواردة عن القائم ﷺ؛ *الاحتجاج*، ج ٢، ص ٤٧٢، احتجاج الحجّة القائم المنتظر المهدي صاحب الزمان ﷺ؛ *الغيبة* للطوسي، كتاب الغيبة للحجّة، ص ٣٢٤، فصل بعض معجزات الإمام المهدي ﷺ وما ظهر من جهته ﷺ من التوقيعات على يدي سفرائه؛ *منتخب الأنوار المضيئة في ذكر القائم الحجّة #*، ص ١١٤، الفصل الثامن في رواته ﷺ ووكلائه.

١١ . *الاحتجاج*، ج ٢، ص ٤٧٤، احتجاج الحجّة القائم المنتظر المهدي صاحب الزمان ﷺ.

الفصل الثالث

في إبطال الجبر وإثبات الاختيار على وجه الإيجاز والاختصار

وبهذا يظهر أنّه لا فرق بين خلق المسلم والكافر في وجه الحسن، مضافاً إلى ما تقدّم، فيسقط السّؤال السّابق، وتبطل الشّبهة الّتي عرضت للسّائل، إذ الخير والشّرّ ممكن من كلّ منهما، بل واقع، والجبر باطل غير ممكن.

اعلم أوّلاً أنّ مذاهب النّاس في أفعال العباد الاختيارية خمسة:

الأوّل: مذهب جهم بن صفوان[1] وجماعةٍ تابعوه[2][١٧]، وهو أنّه لا فرق بين نحو حركة الماشي نحو حركة المرتعش، في أنّهما صادران عن الله وغير مجامعين لقدرة العبد[3]، وأنّه لايستحقّ العباد عليهما مدحاً ولا ذمّاً عقلاً، وهو غلوّ في الجبر.

الثاني: مذهب الأشاعرة، وهو أنّ أفعال العباد الاختيارية صادرة عن الله تعالى، وأنّ الفرق بينها[4] وبين حركة المرتعش، أنّ الأُولى مجامعة لقدرةٍ في العبد غير مؤثّرة فيها[5]، وعلم الله

---

١ . وهو أبو محرز، جهم بن صفوان، رأس الجهميّة، أظهر كلامه بترمذ، وقُتل في أيّام نصر بن سيّار سنة ١٢٨هـ (راجع: *الكامل* لابن أثير، حوادث سنة ١٢٨ هـ؛ *الملل والنحل*، ج ١، أواخر المقدّمة الرابعة، ص ٤٤).

٢ . *الملل والنحل*، ج ١، ص ٨٨.

٣ . شرح *توحيد الصدوق*، ج ٢، ص ١٧٩، ح ١٢، كلام في أفعال العباد والمذاهب في ذلك من المجبّرة والمفوّضة والقائلين بالأمر بالأمرين.

٤ . في «أ»: (بينهما).

٥ . شرح *توحيد الصدوق*، ج ٢، ص ١٨٠، ح ١٢، كلام في أفعال العباد والمذاهب في ذلك من المجبّرة والمفوّضة والقائلين بالأمر بالأمرين.

تعالى أنّها تؤثّر فيها بدون وجوب سابق، لو لم تؤثّر قدرة الله تعالى الّتي هي أقوى منها، وهذا معنى كونها مكسوبات للعباد، وأنّهم لايستحقّون على أفعالهم الاختيارية مدحاً ولا ذمّاً عقلاً، وأنّ قدرة العبد إنّما تتعلّق بالفعل وحده، أو بالتّرك وحده، ولا يتحقّق قبل وقتهما، وهذا أيضاً قول بالجبر و إنكار لقدرة العبد في الحقيقة، وبطلان ما قبله أوضح منه؛ فإنّ ذلك ضروري، وبطلان هذا أيضاً واضح؛ فإنّ الّذي يُتصوّر من القدرة هو كونها مؤثّرة بحيث يحصل الفرق بها بين الفعل الاختياري وغيره، وكيف يُتصوّر هنا قدرة مع أنّ الصّدور عن الغير مانع من الصدور عن العبد؛ لأنّ الغير هنا غالب.

الثالث: مذهب أبي الحسين البصري[1] ـ من المعتزلة ـ ومن تبعه، وهو أنّ أفعال العباد الاختيارية صادرة عنهم، وواجبة بالوجوب السّابق بالنّسبة إلى القدرة، والدّاعي الّذي هو الإرادة عندهم، وأنّهما فعل الله في العبد، وأنّ العباد يستحقّون على بعض أفعالهم الاختياريّة المدح والذّم عقلاً. ويبطل هذا وما قبله أنّه من المعلوم بديهةً أنّ القدرة هي التّمكّن من الفعل[2] والترك، ولا يمكن تصوّر غير ذلك، ولا يفيد هنا شيئاً، ويسمّون هذا بالجبر في صورة الاختيار، وهذا قول بالجبر والتفويض معاً، وبطلانه ظاهر ممّا مضى، ويأتي إن شاء الله[3].

الرابع: مذهب الإمامية[١٨]، وهو أنّ أفعال العباد الاختيارية صادرة عنهم بقدرتهم واختيارهم، وأنّهم يستحقّون عليها مدحاً أو ذمّاً عقلاً، وأنّها غير واجبة بالنّسبة إلى القدرة والدّاعي ونحوهما، الّتي هي من فعل الله في العبد، وأنّ القدرة على الفعل لا يكون إلّا مع القدرة على التّرك، وأنّ العباد ليسوا بقادرين بالاستقلال على شيء من الفعل والتّرك، فقدرتهم لا تتحقّق قبل وقت الفعل والتّرك، بل هي موقوفة على الإذن؛ بمعنى عدم المنع من الله لهم، وهو شامل للأُمور السبعة: المشيئة، والإرادة، والقضاء، والقدر، والإذن، والكتاب، والأجل؛ وأنّ هذه الأشياء من

---

١ . هو محمّد بن علي الطيّب، أبو الحسين البصري، من الطبقة الثانية عشر من أئمّة المعتزلة، على ما في *المنية والأمل*، وُلد في البصرة وسكن بغداد، وتوفّي بها سنة ٤٣٦ هـ. (*طبقات المعتزلة*، ص ١٩٩؛ راجع أيضاً *وفيات الأعيان*، ج ٤، ص ٢٧١).

٢ . في «أ» زيادة: (له).

٣ . وهذه الثلاثة مشتركة في أنّه لا يُتصوّر لتوبة العاصي وندامته معنىً محصّل فضلاً عن أن يأمره الله بالتوبة؛ لأنّه لا معنى لندامة إنسان على فعل غيره، ولاعلى فعل نفسه، إذا كان بالوجوب السابق من فعل نفسه أو فعل غيره، وفي إسناد الظلم والكفر والشرّ الى الله.

الله لكن لا تصل إلى حدّ الجبر، بل ترجع إلى التّخلية، وهذا هو مذهب الحقّ الّذي يحصل به الجمع بين الآيات والروايات الدالّة بظاهرها على الجبر، والآيات والرّوايات الدالّة بظاهرها على التّفويض[1].

الخامس: مذهب أكثر المعتزلة، وهو أنّ أفعال العباد الاختيارية صادرة عنهم بقدرتهم واختيارهم بدون وجوب سابق، وهم يستحقّون على بعضها مدحاً أو ذمّاً عقلاً، وأنّ القدرة على الفعل لا تكون إلّا مع القدرة على التّرك، وأنّهم قادرون على الأفعال والتّروك قبل وقتها، وأنّهم مستقلّون بالقدرة على الفعل والتّرك الاختياريين، وإنّ مقدور العباد ليس بحيث إن شاء الله وقع وإن شاء لم يقع، بل هو واقع إن شاؤوا، سواء شاء الله وقوعه أو عدم وقوعه مشيئة جازمة أو غير جازمة. وهذا معنى التّفويض المقابل للجبر، أو معنى من معانيه الباطلة الآتية، أو هو القدر المشترك بين الجميع.

إذا عرفت ذلك، فلنرجع إلى ذكر بطلان الجبر، ولنذكر ممّا يدلّ على ذلك اثنى عشر، وإن كان يمكن إيراد أضعاف[2] أضعاف ذلك.

الأوّل: قضاء الضرورة به، فإنّ كلّ عاقل يعلم من نفسه قطعاً ومن غيره أيضاً عند فعل طاعة أو معصية أو غيرهما، أنّه قادر على الفعل والتّرك متمكّن منهما، ويفرق فرقاً واضحاً ظاهراً بين الاختيار والإكراه وأنّ المرأة مثلاً اذا أُكرهت على الزّنا لم تكن قادرة على التّرك، وأنّ الرّجل قادر حينئذٍ، فلا يُتصوّر من عاقل التسوية بينهما في أصل الفعل ولا في الحكم، ولذلك كان النّهي متوجّهاً إليه دونها، والإثم مخصوصاً به لا يتناولها، وكلّ من له أدنى شعور يفرق بين حركة السّقوط على السّطح وحركة النّزول من الدرج، بتمكّنه في الثّاني دون الأوّل، وبإمكان الوقوف في أثناء المسافة، بل الرجوع في الثّاني دون الأوّل.

والمجبّرة لا يفرّقون بينهما، وكذا لا يفرّقون بين الكفر والزنا والشرب والقتل ونحوها، وبين الطّول والقصر والشيب والشباب وأشباهها، فيجعلون القسم الأوّل والثّاني واحداً، وهو ضروري البطلان، ألا ترى أنّه لو ضرب إنسان إنساناً بسبب طوله أو قصره أو كون الكواكب في السّماء أو

١. أنظر *الكافي*، ج ١، ص ٢٦٥-٢٦٨، ح ٢ و ٨ و ٩، باب التفويض إلى رسول الله ﷺ وإلى الأئمة ﷺ في أمر الدين.
٢. لم يرد قوله: (أضعاف) في «أ».

نحوها لعدّه[1] كلّ عاقل ظالماً، ولو ضربه بسبب الكفر والزّنا ونحوهما لم يعدّوه ظالماً.

الثّاني: إنّا نعلم بالضرورة حسن المدح على الإحسان وقبح الذمّ عليه وحسن الذمّ[2] على الإساءة، ولولا كون أفعالنا صادرة عنّا لما صحّ ذلك منّا، والمدح والذمّ المذكوران مع حسنهما عقلاً واقعان شرعاً في الكتاب في مواضع لا تُحصى، وهو أمر شائع بين العقلاء، وهل رأيت أحداً يمدح أحداً على طلوع الشمس أو يذمّه على غروبها؟ وما أوردوه من أنّه يحسن ذمّ من ألقى طفلاً في النار مع أنّ المحرق غيره، فجوابه ظاهر، فإنّ الذم على الإلقاء الذي هو فعله مع علمه بأنّه يستلزم الإحراق، لا على الإحراق الذي هو فعل غيره.

الثّالث: أنّ أفعالنا لو كانت مخلوقة لله، لما بقي[3] فرق بين حركاتنا وحركات الجماد، مع أنّ البديهة قاضية[4] ببطلانه والضّرورة قاطعة بفساده، وهل يتصوّر عاقل عدم الفرق بين قاتل الحسين عليه السلام وبين السيف الّذي قتله به؟ وهل رأيت عاقلاً هدم البيت الّذي مات فيه ولده كما أنّه يقتل من قتله؟

الرابع: أنّ أفعالنا لو كانت مخلوقة لله تعالى ولا فعل لنا فيها ولا اختيار، لقبح منه تكليفنا، وكان الأمر والنّهي والوعد والوعيد وإرسال الرّسل وإنزال الكتب عبثاً قبيحاً، وهل يجوز عند عاقل أن يكون حجر أو شجر مكلّفاً بصلاة أو حجّ أو نحوهما؟ والتّالي باطل إجماعاً، فالمقدّم مثله، والشّرطية ظاهرة. ولا شكّ أنّ من أمر جماداً بفعل أو نهاه عنه، استحقّ عند كلّ عاقل الذمّ والوصف بالسفه والعبث والجنون، فكيف يجعل التكليف كلّه من هذا القبيل؟ والعجب أنّ بعضهم أثبت الكسب فراراً من إثبات الفعل للعبد، ومن لزوم كون التكليف كلّه عبثاً، وزعموا أنّه لا أثر له في إيجاد الفعل أصلاً، ولا يخفى على عاقل أنّه غير معقول؛ لأنّ العبد إمّا أن يكون له أثر[5] ما في إيجاد فعله أو لا، فإنّ كان الأوّل بطل الجبر، وإن كان الثّاني بطل التّكليف. وكيف يتخلّصون من قول المعتزلة بأنّ العبد إنّما حسن مدحه وذمّه بالفعل، ولم يحسن مدحه وذمّه

---

١ . في باقي النسخ: «يعدّه».

٢ . لم يرد قوله: (عليه وحسن الذمّ) في «أ».

٣ . لم يرد قوله: (بقي) في «أ».

٤ . في «أ»: (قايضة).

٥ . لم يرد قوله: (أثر) في «أ».

باللّون الّذي فيه؛ لأنّ الله تعالى قد خلق مع الفعل قدرة غير مؤثّرة ولم يخلق مع اللّون قدرة.

وأيّ عاقل يرتضي هذا القول، أو يستحسن المدح والذمّ للعبد مع الفعل لأنّه قد خلق فيه فعلان، ولا يستحسن المدح والذمّ مع اللّون لأنّه خلق فيه فعل واحد، مع أنّ المدح والذمّ في الحالين على فعل الغير، فينبغي أن يكونا متوجّهين على قول المجبّرة إلى الله.

الخامس: إنّ ذلك يلزم منه نسبة غاية الظّلم والجور إلى الله، تعالى عن ذلك علوّاً كبيراً، حيث يخلق فينا الفعل على قولهم ويعذّبنا عليه، وتنزية المخلوقين حتّى إبليس عن كلّ قبيح وشرّ ومعصية وكفر، ونسبه الجميع إلى الخالق غير معقول ولا مقبول، فكيف إذا أثبتنا حصول العذاب بسبب ذلك من غير تأثير من المخلوقين بوجهٍ على قول المجبّرة.

فإن قلت: للمجبّرة أن يقولوا يُتصوّر ذمّنا على فعل غيرنا إذا كان مكسوباً لنا، فإنّه تعالى علم أنّه لو لم تجامع قدرتنا قدرته تعالى لفعلناه اختياراً كما هو معنى الكسب عندهم[١٩]، ونظير ذلك ما روي من العلّة[١] في دوام عقاب الكافر، من أنّه تعالى[٢] علم أنّه لو كان مخلّداً في الدنيا لكان كافراً عاصياً دائماً أبداً، وأنّ العلّة في دوام نعيم المؤمن مثل ذلك[٣][٢٠].

قلت: وأمّا الكسب، فقد عرفت أنّه غير معقول ولا مفيد ولا مؤثّر، وأمّا الرواية ففيها: أوّلاً احتمال كون التّعليل غير حقيقي، ومثله في أحاديث العلل [الشرائع] كثير جدّاً، وثانياً أن يقال إنّها ليست لبيان أنّ استحقاق العقاب مثل مدّة عمره لكفره التّحقيقي وبعدها لكفره التّقديري؛ لأنّه ظلم، بل هي محمولة على بيان استحقاق مجموع ذلك العقاب الدّائم بسبب الكفر والنيّة التّحقيقيين معاً، كما يُفهم من بعض أحاديث باب النّية من *الكافي*[٤] وغيره[٥]، وإن كانت النّية وحدها لا عقاب عليها، كما روي[٢١]. على أنّ تلك الرّواية يمكن تخصيصها بغير

---

١ . في «أ»: (العامة).

٢ . لم يرد من قوله: (علم أنه لولم) إلى هنا في «أ».

٣ . أنظر *المحاسن*، ج ٢، ص ٣٣١، ح ٩٤، باب العلل؛ و*علل الشرائع*، ج ٢، ص ٥٢٣، ح ١، باب العلّة التي من أجلها يُخلّد من يُخلّد في الجنة ويُخلّد من يُخلّد في النار؛ و*تفسير العيّاشي*، ج ٢، ص ٣١٦، ذيل الآية ٨٤ من الإسراء؛ و*الكافي*، ج ٢، ص ٨٥، ح ٥، باب النيّة.

٤ . راجع *الكافي*، ج ٢، ص ٨٤، ح ١-٥، باب النيّة.

٥ . راجع *المحاسن*، ج ١، ص ٢٦٠، ٣١٥-٣٢٥، باب النيّة؛ *الهداية*، ص ٦٢، باب النيّة؛ *الجعفريات*، ص ١٦٩، باب النيّة؛ *منية المريد*، ص ١٣٣، فصل في ما روي عن النبيّ ﷺ والإخلاص.

نيّة الكافر، لما ورد[١] في رواية أُخرى:

«نيّة المؤمن خيرٌ من عمله، ونيّة الكافر شرٌّ من عمله»[٢][٢٢][٢٣].

السادس: أنّ أفعالنا توجد وتحصل عند دواعينا وإرادتنا، وتنتفي عند صوارفنا وكراهتنا، فلولا استنادها إلينا لجاز أن تقع منّا وإن كرهنا، وأن تقدّم وإن أردنا، وأن تقع الأفعال منّا عند إرادتنا لخلافها، وهو باطل بالضّرورة، وهل رأيت أحداً يريد الأكل فيحصل منه الكتابة؟ وبهذا يظهر جواب قول الأشاعرة: «ما الفرق بين ما أحدثتموه عقيب دواعيكم، وبين ما يخلقه الله عندها»؟ فإنّك قد عرفت وعرف كلّ من أنصف أنّ الفرق ضروري وجداني، كمن أراد النّزول من السُّلَّم ثمّ نزل منه أو سقط من غيره، فهذا فرق واضح، وكذلك سائر الصّور، مضافاً إلى الأدلّة السّابقة والآتية.

السابع: إضافة الفعل إلى العبد، وإسناده إليه في الكتاب والسّنة وكلام جميع العقلاء، في مواضع لا تُعدّ ولا تحصى. والقرآن مشحون بذلك مملوّ به، من قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[٣]، إلى قوله: ﴿يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ﴾[٤].

كقوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾[٥]، [وكقوله:] ﴿...إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ...﴾[٦]، ﴿...حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ...﴾[٧]، ﴿...بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا...﴾[٨]، ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ...﴾[٩]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾[١٠]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[١١]، وغير ذلك ممّا هو كثير جدّاً.

---

١. في «أ»: (روى).

٢. *الهداية*، ص ٦٢، باب النية؛ *الكافي*، ج ٢، ص ٨٤، ح ٢، باب النيّة.

٣. الفاتحة: ٥.

٤. النّاس: ٥.

٥. البقرة: ٧٩.

٦. الأنعام: ١١٦؛ يونس: ٦٦؛ النجم: ٢٨.

٧. الأنفال: ٥٣؛ الرعد: ١١.

٨. يوسف: ١٨.

٩. المائدة: ٣٠.

١٠. البقرة: ١٧٢، ١٧٨، ١٨٣... .

١١. التحريم: ٧.

وحقيقة الإسناد للفعل أن يكون إلى الفاعل، والحمل على المجاز لابدّ له من دليل وقرينة، وإلّا وجب وتعيّن[١] الحمل على الحقيقة.

الثامن: أنّه تعالى مدح المؤمن على إيمانه وذمّ الكافر على كفره، ووعد بالثّواب على الطّاعة وتوعد بالعقاب على المعصية[٢٤]، بقوله تعالى: ﴿اَلْيَوْمَ تُجْزٰى كُلُّ نَفْسٍ بِما كَسَبَتْ﴾[٢]، ﴿... اَلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ ما كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[٣]، ﴿وَاِبْراهيمَ الَّذى وَفّىٓ﴾[٤]، ﴿...لِتُجْزٰى كُلُّ نَفْسٍ بِما تَسْعٰى﴾[٥]، ﴿... هَلْ جَزآءُ الْاِحْسانِ اِلَّا الْاِحْسانُ﴾[٦]، ﴿... هَلْ تُجْزَوْنَ اِلّا ما كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[٧]، ﴿... فَلَهُ عَشْرُ اَمْثالِها ...﴾[٨]، ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾[٩]، ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِ﴾[١٠]؛ وغير ذلك من الآيات الكثيرة والأحاديث المتواترة والإجماع على ذلك، ولا يُتصوّر مجازات الإنسان وثوابه وعقابه ومدحه وذمّه على فعل غيره.

التاسع: أنّه تعالى نزّه نفسه عن أفعال المخلوقين من الظّلم بقوله: ﴿وَما رَبُّكَ بِظَلّامٍ لِلْعَبيدِ﴾[١١]، ﴿وَما ظَلَمْناهُمْ...﴾[١٢]، ﴿...لا ظُلْمَ الْيَوْمَ...﴾[١٣]، ﴿... وَلا يُظْلَمُونَ فَتيلًا﴾[١٤]، ﴿... وَلٰكِنْ كانُوٓا اَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[١٥]، وغير ذلك، ونسب الكفر والمعاصي إلى العباد بقوله: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ ...﴾[١٦]،

---

١ . في «أ»: (نعين).

٢ . غافر: ١٧.

٣ . الجاثية: ٢٨.

٤ . النجم: ٣٧.

٥ . طه: ١٥.

٦ . الرحمن: ٦٠.

٧ . النمل: ٩٠.

٨ . الأنعام: ١٦٠.

٩ . الزلزلة: ٧- ٨.

١٠ . النساء: ١٢٣.

١١ . فصلت: ٤٦.

١٢ . هود: ١٠١؛ النحل: ١١٨؛ الزخرف: ٧٦.

١٣ . غافر: ١٧.

١٤ . النساء: ٤٩؛ الإسراء: ٧١.

١٥ . البقرة: ٥٧؛ الأعراف: ١٦٠؛ التوبة: ٧٠؛ النحل: ٣٣، ١١٨؛ العنكبوت: ٤٠؛ الروم: ٩.

١٦ . البقرة: ٢٨.

﴿وَماذا عَلَيْهِمْ لَوْ ءامَنُوا ...﴾[١]، ﴿... ما مَنَعَكَ اَنْ تَسْجُدَ...﴾[٢]، ﴿فَما لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾[٣]، ﴿... لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْباطِلِ...﴾[٤]، ﴿...لِمَ تَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ...﴾[٥]، وغير ذلك.

ومن المعلوم القطعي أنّه يستحيل أن يخلق في الكافر الكفر وفي العاصي العصيان ثمّ يوبّخهما عليه[٦]، ويستحيل أن ينزّه نفسه عن فعل نفسه وينسبه إلى غيره، ويلزم على قول المجبّرة الكذب الواضح، تعالى الله عنه علوّاً كبيراً.

العاشر: أنّه تعالى خيّر العباد، وصرّح في مواضع متعدّدة بذلك، نحو قوله: ﴿...فَمَنْ شاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شاءَ فَلْيَكْفُرْ...﴾[٧]، ﴿... اِعْمَلُوا ما شِئْتُمْ اِنَّهُ بِما تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[٨]، ﴿لِمَنْ شاءَ مِنْكُمْ اَنْ يَتَقَدَّمَ اَوْ يَتَاَخَّرَ﴾[٩]، ﴿...فَمَنْ شاءَ اتَّخَذَ اِلى رَبِّهِ سَبِيلاً﴾[١٠]، إلى غير ذلك.

الحادي عشر: أنّه تعالى أمر عباده بالمسارعة إلى الخيرات والمسابقة إلى الطّاعات بقوله: ﴿وَسارِعُوا[١١] اِلى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ...﴾[١٢]، ﴿فَاسْتَبِقُوا[١٣] الْخَيْراتِ﴾[١٤]، وأمرهم بالعبادات بقوله: ﴿يا اَيُّهَا النّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُمْ﴾[١٥]، ﴿... وَافْعَلُوا الْخَيْرَ...﴾[١٦]، و﴿...ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا...﴾[١٧]، ﴿وَاَقِيمُوا الصَّلوٰةَ

١ . النساء: ٣٩.
٢ . سورة ص: ٧٥.
٣ . المدّثر: ٤٩.
٤ . آل عمران: ٧١.
٥ . آل عمران: ٩٩.
٦ . *مناهج اليقين في أُصول الدين*، ص ٣٦٩، البحث الثاني في أنا فاعلون.
٧ . الكهف: ٢٩.
٨ . فصّلت: ٤٠.
٩ . المدّثر: ٣٧.
١٠ . المزمّل: ١٩؛ الإنسان: ٢٩.
١١ . في «أ»: (سابقوا).
١٢ . آل عمران: ١٣٣؛ الحديد: ٢١ ﴿سابِقُوا اِلى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾.
١٣ . في نسخة المؤلّف: «واستبقوا».
١٤ . البقرة: ١٤٨؛ المائدة: ٤٨.
١٥ . البقرة: ٢١.
١٦ . الحجّ: ٧٧.
١٧ . الحجّ: ٧٧.

وَءَاتُوا الزَّكَوٰةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾[١]، ﴿تُوبُوا إِلَى اللهِ تَوْبَةً نَصُوحًا﴾[٢]، و﴿...اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ...﴾[٣]، إلى غير ذلك ممّا لا يُحصى.

وكذلك ورد في السّنة من الأوامر والنّواهي ما هو كثير جدّاً، وهو حجّة على قول المجبّرة أيضاً، وإن زعموا أنّ ذلك ليس من فعل الرسول؛ لأنّهم يقولون هو من فعل الله وقوله.

الثاني عشر: النّصّ في الكتاب والسّنّة وإجماع الأُمّة على أنّه يجب علينا التوبة والنّدم على الذنب، وكيف يُتصوّر كون النّدم والتّوبة صادرين من الله على فعل نفسه أو فعل غيره، أو كونهما صادرين من العبد على فعل غيره؟ هذا باطل ضرورة وبديهة.

ويمكن الاستدلال على ذلك أيضاً بأُمور أُخر كثيرة، أقواها وأوثقها إجماع جميع الطّائفة المحقّة الاثني عشرية على اعتقاد الاختيار وبطلان الجبر والتفويض وإثبات القدرة للعبد في الجملة، ولا ريب في حجّيّة هذا الإجماع للعلم القطعي بدخول المعصوم، بل جميع المعصومين عليهم السلام فيه، فإنّهم قد أجمعوا على ذلك، فنُقل[٤] عنهم تواتراً من شيعتهم وأعدائهم، وذلك دليل قطعي لا يقبل التّشكيك ولا يحتمل التّأويل؛ لما بُيّن في الأُصول ولما رواه العامّة والخاصّة من الأحاديث المتواترة من قوله صلى الله عليه وآله: «إنّي تارك فيكم الثقلين ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا؛ كتاب الله وعترتي أهل بيتي»[٥][٢٥]، وقوله صلى الله عليه وآله: «أهل بيتي كسفينة نوح، من ركبها نجا ومن تخلّف عنها هلك»[٦][٢٦]، وقوله صلى الله عليه وآله: «أنا مدينة العلم وعليّ بابها»[٧].

---

١. البقرة: ٤٣.

٢ التحريم: ٨.

٣ هود: ٣.

٤. في «أ»: (ونقل).

٥. *الإرشاد*، ج ١، ص ٢٣٣، من كلامه عليه السلام في صفة الدنيا والتحذير منها؛ *الأمالي* للطوسي، ص ١٦٢، ٢٦٨؛ *الاحتجاج*، ج ١، ص ٣٩١، احتجاجه عليه السلام على من قال بالرأي في الشرع، والاختلاف في الفتوى...؛ *مختصر بصائر الدرجات*، ص ٩٠، الثقلين كتاب الله وعترة محمّد صلى الله عليه وآله؛ *الطرائف*، ص ١١٥، ١٧٥.

٦. *الأمالي* للطوسي، ص ١١٢، ٥١٣.

٧. *الأمالي* للصدوق، ص ٣٤٥، المجلس الخامس والخمسون؛ *الاختصاص*، ص ٢٣٨، تفسير الكبائر وآثار الذنوب؛ *الأمالي* للطوسي، ص ٥٥٩، خطبة الحسن عليه السلام بعد الصلح مع معاوية؛ *الاحتجاج*، ج ١، ص ١٠٢؛ *الثاقب في المناقب*، ص ١٢١، فصل في ذكر آدم عليه السلام؛ ومن العامّة: *المستدرك*، ج ٣، ص ١٢٦؛ *مجمع الزوائد*، ج ٩، ص ١١٤، باب فيما أوصى به صلى الله عليه وآله.

وغير ذلك من الآيات والرّوايات والأدلّة العقلية والنقلية المذكورة في الكتب الأُصولية الكلامية، بل وجود شخص واحد يقول بالعدل وبطلان الجبر كافٍ في الرّدّ على المجبّرة، وهذا دليل إلزامي لهم.

ولو كان المعتقد فاسقاً أو كافراً لأنّه على قولهم من الله، بل يلزمهم كون كلّ خبر صدقاً وكلّ اعتقاد صحيحاً وكلّ فعل صواباً، والقول ينفي الخطأ والكذب والشّرّ والباطل، إذاً الكلّ على قولهم من الله، وهو باطل ضرورة، ولقد أراد أن يكلّمني[١] بعض العلماء المجبّرة في هذه المسألة، فقلت له: «ما تقول في الجبر»؟ فنقل اعتقاده قريباً ممّا تقدّم، فقلت له: «أنا أقول: هذا الاعتقاد باطل، فأخبرني مَن قال هذا الاعتقاد باطل، الله أم أنا»؟ فسكت ولم يرد جواباً؛ لأنّه إن[٢] قال: أنت، ترك مذهبه، وإن قال: الله، لم يقدر على تكذيبه.

وما أحسن ما حكى بعض علمائنا أنّه حضر قاضٍ من العامّة وبعض العلماء الشّيعة مجلس بعض الخلفاء العبّاسيّين، فأحضروا رجلاً طرّاراً طويلاً، قد طرّ من رجل دراهم وثبت ذلك عليه، فقال الخليفة: بما نعاقبه؟ فقال: يُضرب ثلاثين سوطاً؛ لأنّه طرّ الدراهم، فقال الشيعي: يا أمير المؤمنين! بقي عليه عقوبة أُخرى، فقال: ماهي؟ قال: يُضرب ثلاثين سوطاً؛ لأنّه طويل! فقال القاضي: وهل طوله باختياره؟ فقال: وهل طرّ الدراهم باختياره؟[٣] فسكت.[٤][٢٧]

ومثل هذا حكايات كثيرة في كتاب *الطّرائف*[٥] وفي كتاب *الصراط المستقيم*[٢٨]، وغيرهما مذكورة.

هذا ما خطر بالبال[٦] من وجوه الاستدلال على بطلان الجبر وإثبات العدل، ويأتي ما يدلّ على ذلك أيضاً[٧] إن شاء الله تعالى.

---

١ . في «أ»: (يتكلّمني).

٢ . في «أ»: (لا أن) بدل (لأنّه إن).

٣ . لم يرد قوله: (وهل طرّ الدراهم باختياره) في «أ».

٤ . *الصراط المستقيم إلى مستحقّي التقديم*، ج ٣، ص ٥٩، فصل في مجادلات حسنة للشيعة مع أعدائهم وخصومهم.

٥ . راجع *الطّرائف*، ج ٢، ص ٣٠٨، بيان أقوال الطائفة المجبّرة وردها.

٦ . في «أ»: (بالباطل).

٧ . لم يرد قوله: (أيضاً) في «أ».

الفصل الرابع

في ذكر الشبهات الّتي احتجّت بها المجبّرة على مذهبهم الفاسد واعتقادهم الباطل

أذكرها لأُجيب عنها، وهي أُمور:

الأوّل: ظاهر بعض الآيات في مثله[1] قوله تعالى: ﴿وَاللهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[2] ﴿... اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ...﴾[3]، ﴿... فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[4] وهو يريد الإيمان، ﴿... قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللهِ ...﴾[5]، ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ...﴾[6].

الثاني: أنّ العبد إن لم يتمكّن من التّرك فهو المطلوب، وإن تمكّن فإن لم يفتقر ترجيح الفعل إلى مرجّح لزم التّرجيح من غير مرجّح وإن افتقر فإن كان المرجّح من فعله تسلسل، وإن كان من فعل الله فإن أمكن التّرك افتقر إلى مرجّح آخر، وإلّا لزم الجبر.

الثالث: أنّه لو كان العبد موجداً لأفعاله لكان عالماً بها، والتّالي باطل فالمقدّم مثله. بيان الشّرطية أنّ القادر لا يخصّص أحد المقدورين إلّا بالشّعور والقصد، وهما مشروطان بالعلم، وقد قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ...﴾[7]، وبيان بطلان التّالي ظاهر، فإنّ المتحرّك يقطع مسافةً

---

١ . في «أ»: (مثل).

٢ . الصافات: ٩٦.

٣ . الرعد: ١٦؛ الزمر: ٦٢.

٤ . هود: ١٠٧؛ البروج: ١٦.

٥ . النساء: ٧٨.

٦ . الإنسان: ٣٠؛ التكوير: ٢٩.

٧ . الملك: ١٤.

لا يعلم مقدار أجزائها، والكاتب يكتب حروفاً لا يعلم مقدارها ولا يعلم كيفيتي السرعة والبطء القائمين بالحركة، والنّائم فاعل[1] غير عالم.

الرابع: أنّه لو كان العبد قادراً لكان الله غير قادر على مقدوره، وهو باطل؛ لأنّه قادر على كلّ الممكنات بالدّليل المقرّر في محلّه، ولأنّه قادر على مثله فهو قادر على عينه؛ لتساوي الأمثال، لكنّ التّالي باطل، وإلّا لزم وقوع مخلوق بقادرين؛ لأنّا إذا فرضنا أنّ العبد أراد فعلاً وأراده الله لكونه مصلحة، يلزم وقوعه بقادرين، والتّالي باطل؛ لإنّه يلزم استغناء الفعل عنهما وحاجته إليهما، [و] هذا خلف.

الخامس: أنّ فعل العبد إمّا واجب الوقوع وإمّا ممتنع الوقوع، ولا شيء منهما بمقدور، وذلك أنّه إن تعلّق علم الله بوقوع الفعل صار واجباً، وإن تعلّق بعدمه صار ممتنعاً، والجهل محال على الله اتّفاقاً، فلابدّ أن يتعلّق علمه بأحدهما.

---

١. في «أ»: (فعل).

الفصل الخامس

في الجواب عن هذه الشبهات والوجوه الضعيفة

أمّا الجواب عن الأوّل، فبأنّ ما أوردناه راجح بل قطعي، فيجب تأويل ما خالفه؛ لقلّته واحتماله للتأويلات الكثيرة، ولأنّ الأفعال لمّا نُسبت إلى العباد هناك نُسبت إليهم جميع لوازمها وأحكامها، من الوعد والوعيد والثّواب والعقاب، وغير ذلك، واقتصر هنا على مجرّد الاستناد مع القرائن على كونه مجازياً، وهو ما قلنا، وغيره فيُحمل على وجهٍ من وجوه المجاز، كإرادة خلق الأسباب والشّهوات والآلات ونحوها، ممّا لا يصل إلى حدّ الجبر، وما أحسن قول أبي الهذيل: «إنّ الله أنزل القرآن ليكون حجّة على الكافرين لا لهم»[1].

ولو كان المراد من هذه الآيات ظاهرها، لكان النّبي ﷺ محجوجاً بها، بأن يقول له الكافر: «كيف تأمرني بالإيمان وقد خلقني الله في الكفر»؟! وقد صنّف بعض أهل العدل كتاباً سمّاه *الموازنة*[٢٩]، جمع فيه أدلّة العدل والجبر والآيات القرآنية من القسمين، فوجد آيات العدل تزيد على آيات الجبر سبعين آية، وهو وجه واضح للتّرجيح، فوجب تأويل آيات الجبر:

أمّا الأُولى: فبأن تُحمل «ما تعملون» على الصّور الّتي كانوا ينحتونها ويعملونها من الأحجار والأخشاب، لا نفس العمل لنسبته إليهم صريحاً، أو المراد بالخلق مجرّد التّقدير من غير جبر.

وأمّا الثّانية: فبأن يُخصّ بخلق الأجسام، فإنّه ما من عامّ إلّا وقد خُصّ، ولا شكّ أنّ الله منفرد بخلق الأجسام، وكذا قوله تعالى: ﴿... أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ...﴾[2]، وهما معارضان

١ . نقل فخر الدين الرازي منه في كتابه *المحصّل*، ص ٤٧٠، مسألة تأثير قدرة العبد في مقدوره؛ *قاموس البحرين*، ص ٢٤٠.

٢ . فاطر: ٤٠؛ الأحقاف: ٤.

بقوله تعالى: ﴿...فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾[١]، وغيرها من الآيات وغيرها.

وأمّا الثّالثة: فالإرادة قسمان: جازمة وغير جازمة، وبعبارة أُخرى جبرية واختيارية، وكثيراً ما يريد الإنسان من عبده فعلاً باختياره، فلا يقع مع صدق الإرادة، ولو شاء لجبره، ومع ترك الجبر لا ينافي الإرادة، على أنّ الدّليل هنا أخصّ من المدّعي، وهو معارض بعدم إرادة الكفر، بل إرادة عدمه.

وأمّا الرّابعة: فهي مخصوصة بغير الطّاعة والمعصية؛ لأنّ أوّلها: ﴿... وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هٰذِهِ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هٰذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللهِ ...﴾[٢]، ومعلوم؛ **لأنّهم** ما كانوا ينسبون طاعتهم إلى الله ومعصيتهم إلى النّبي ﷺ[٣٠]، وإنّما المراد بالحسنة نحو الخصب والرخص والعافية والغنى ونحوها، والمراد بالسيّئة أضدادها، وذلك ظاهر من التّفاسير والأخبار[٣١] وكتب العربية، ومن الآية الّتي بعدها بغير فصل، وهي قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ...﴾[٣]، فإنّ آخرها صريح، وأوّلها لا ينافي لوجوب الحمل على أنّ التّوفيق للحسنة وأسبابها من الله، وإلّا لزم من ذلك خرق الإجماع.

وأمّا الخامسة: فتُحمل على أنّ المراد ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ...﴾[٤] [هو] التمكين والتّخلية وعدم المنع، ولولا[٥] ذلك لتناقض الكلام؛ لأنّها صريحة في نسبة المشيئة إلى المخاطبين، فإنّ الإستثناء من النّفي إثبات، والحمل على إرادة إيجاد الأسباب والتّوفيقات وسلبها ممكن قريب، وإن لم يصل إلى حدّ الجبر، ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿... وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلٰكِنَّ اللهَ رَمٰى ...﴾[٦]، والتناقض هنا أوضح، ولها وجوه أُخر.

وعن **الثّاني** أنّ القادر المختار يمكنه التّرجيح من غير مرجّح، كما هو مذهبكم أيضاً في واجب الوجود، أو نقول: المرجّح هو الإرادة، ولا تخرج[٧] القادر عن كونه قادراً، وترجيح إحدى

---

١. المؤمنون: ١٤.

٢. النساء: ٧٨.

٣. النساء: ٧٩.

٤. الإنسان: ٣٠؛ التكوير: ٢٩؛

٥. في «أ»: (لو) بدل (لولا).

٦. الأنفال: ١٧.

٧. في «أ»: (يخرج).

الإرادتين بالدّواعي والبواعث الّتي لا توجب الإلجاء والاستواء والرّجحان باعتبارين ولا يكاد يُتصوّر فيها التّساوي، وعلى تقديره، فالعبد له قدرة على تقويتها وتضعيفها وترجيحها، فترجّح إحدى الإرادتين مع أنّه يمكن كون كلّ واحد من الفعل والتّرك راجحاً من جهة، ومرجوحاً من أُخرى، فإذا رجّح القادر أحدهما كان مرجّحاً للرّاجح، وهذا معلوم في كلّ أمر يتردّد فيه العاقل، ولعلّ هذا معنى ما نقله صاحب *الملل والنّحل* عن النّظّام أنّه قال: «لابدّ من وجود خاطرين يأمر أحدهما بالفعل والآخر بالتّرك حتّى يمكن التّرجيح»[١].

وكيف يُتصوّر استحالة التّرجيح من غير مرجّح، مع أنّا نعلم قطعاً ويقيناً أنّ الهارب من الأسد إذا عرض له طريقان متساويان من جميع الوجوه سلك أحدهما، ولم يقف انتظاراً للمرجّح حتّى يأكله الأسد، وأنّ الجائع جدّاً إذا عرض له رغيفان متساويان أكل أحدهما[٢] بغير شكّ، ولم يصبر حتّى يموت جوعاً أو يجد مرجّحاً، وهذه الشّبهة كما تنفي قدرة العبد بزعمهم، فكذلك تنفي قدرة الله لو صحّت، وما أجابوا به أجبنا به.

على أنّهم لم يوردوا دليلاً يُعتدّ به على استحالة التّرجيح بغير مرجّح في حقّ الفاعل المختار، بل[٣] يلزم عند التّأمّل كون الفاعل المختار فاعلاً موجباً، ولا يبقى فرق بينهما، والوجدان دالّ على جواز التّرجيح بغير مرجّح في حقّ الفاعل المختار، وكلّ أحد يعلم من نفسه أنّه كثيراً ما يرجّح بعض أفعاله ولا يخطر بباله مرجّح أصلاً، وأيّ عاقل يقبل ما يخالف وجدانه ويناقض عقله مع أنّه مخالف للنّقل أيضاً، وكيف يقبل دعواهم بغير دليل ويلزم على قولهم عجز الخالق والمخلوق، وأكثر مقدّماتهم عند التّأمل ضعيفة من هذا القبيل أو أضعف، كما حقّقه جماعة من علمائنا المتأخّرين.

وقد اعترف كثير منهم بأنّ إرادة الفاعل المختار كافية في التّرجيح، وهذا اعتراف بجواز التّرجيح بغير مرجّح؛ لأنّ ترجيح الإرادة على إرادة الضّدّان كان بمرجّح، وهكذا لزم التّسلسل، وإلاّ ثبت المطلوب وهو ما قلناه.

---

١. *الملل والنحل*، ج ١، ص ٥٨: النظامية: قال: لابدّ من خاطرين أحدهما يأمر بالإقدام والآخر بالكف ليصحّ الاختيار.

٢. لم يرد قوله: (أحدهما) في «أ».

٣. لم يرد قوله: (بل) في «أ».

وعن **الثّالث** أنّ العلم الإجمالي كافٍ، ولاشكّ أنّه حاصل. والعجب أنّ جمعاً منهم يقولون: «إنّ علم الله إجمالي» ولا يكتفون من علم العبد بالإجمالي[1]، فهذه الشّبهة على قول هؤلاء أوضح فساداً، وجوابها أوضح سداداً، على أنّ علم التفصيلي حاصل بالتّدريج لكنّه ينساه بالتّدريج.

وعن **الرّابع**: أنّ قدرة الله أقوى، فوقوع مقدوره أولى، على أنّه يمتنع إرادته تعالى لفعل العبد إن[2] كان طاعةً أو معصيةً؛ للزوم بطلان التّكليف، ولا حرج في تجويز غيره، ويكون الفعل حينئذٍ واقعاً بإرادة الله ولا يتعلّق به أمر ولا نهي، لكن لابدّ من شعور العبد بذلك؛ للفرق الضّروري بين الفعل الاختياري وغيره كما مرّ.

وعن **الخامس**: بالمعارضة بفعل الله، فإنّه لابدّ من تعلّق علمه بفعل نفسه؛ لاستحالة الجهل عليه، فيلزم نفي القدرة عنه تعالى، فكما تعلّق علمه بصلاة زيد تعلّق علمه بوجوده، وكما علم زنا عمرو وعلم موته. فظهر أنّ هذه الشّبهة لو صحّت لاستلزمت نفي القدرة والاختيار عن العبد وعن الله، وهو باطل بالضّرورة، وما أجابوا به فهو جوابنا.

وحلّ الإشكال أنّ العلم تابع للمعلوم تقدّم أو تأخّر، ولو لم يطابقه كان جهلاً، وليس المعلوم بتابع للعلم قطعاً، أَلا ترى أنّ من علم بقيام زيد كان علمه به تابعاً لقيامه ومسبّباً عنه دون العكس، وليس العلم بسببٍ للقيام ولا علّة له ولا مؤثّر[3] فيه، وكذا علمنا بطلوع الشّمس غداً، وعلمنا بخروج المهدي عجّل الله تعالى فرجه الشريف وقيام السّاعة، ونحو ذلك.

ولا يُتصوّر كون العلم مؤثّراً في المعلوم ولا انقسامه إلى قسمين كما ادّعاه بعضهم، على أنّ علم الله إن كان علّة تامّة ومؤثّراً حقيقياً، لزم قِدَم العالم وعدم تعاقب الحوادث، وإن كان هناك مؤثّر آخر، فهو المطلوب وسقطت الشبهة.

---

١ . في «أ»: (بالإجمال).

٢ . في «أ»: (وإن).

٣ . في «أ»: (مؤثراً).

الفصل السادس

في ذكر نبذة من الأحاديث في بطلان الجبر والتفويض

ولنقتصر منها على اثني عشر:

الأوّل: ما رواه الكليني ﵀ بسنده عن أمير المؤمنين ﵇: «أنّه كان جالساً بالكوفة بعد منصرفه من صفّين، إذ أقبل شيخ [فجثا بين يديه]، فقال له: [يا أمير المؤمنين]، أخبرنا عن مسيرنا إلى أهل الشّام[1]، أبقضاءٍ من الله وقدر؟ فقال أمير المؤمنين ﵇:

«أجل يا شيخ، ما علوتم[2] تلعةً ولاهبطتم بطن وادٍ إلّا بقضاءٍ من الله وقدرٍ».

فقال له الشّيخ: عند الله أحتسب عنائي[3] يا أمير المؤمنين! فقال له:

«مه[4] يا شيخ! فوالله لقد عظّم الله لكم الأجر في مسيركم وأنتم سائرون، وفي مقامكم وأنتم مقيمون، وفي منصرفكم وأنتم منصرفون، ولم تكونوا في شيءٍ من حالاتكم مكرَهين ولاإليه مضطرّين».

فقال له الشّيخ: وكيف لم نكن في شيءٍ من حالاتنا مكرَهين ولا إليه مضطرّين وكان بالقضاء والقدر مسيرنا ومنقلبنا ومنصرفنا؟ فقال له: وتظنّ أنّه كان قضاءً حتماً وقدراً لازماً؟! إنّه لو كان كذلك لبطل الثّواب والعقاب والأمر والنّهي والزّجر من الله، وسقط معنى الوعد والوعيد، فلم تكن

---

١. في «أ»: (إلى مسيرنا إلى أهل) بدل (عن مسيرنا إلى أهل الشام).

٢. في «أ»: (علو).

٣. في «أ»: (عنالي).

٤. لم يرد قوله: (مه) في «أ».

لائمةٌ للمذنب ولا محمدةٌ للمحسن، ولكان المذنب أولى بالإحسان من المحسن ولكان المحسن أولى بالعقوبة من المذنب، تلك مقالة إخوان عبدة الأوثان وخصماء الرّحمن وحزب الشّيطان، وقدريّة هذه الأُمّة ومجوسها، إنّ الله كلّف[١] تخييراً ونهى تحذيراً، وأعطى على القليل كثيراً، ولم يُعصَ مغلوباً ولم يُطَع مكرهاً ولم يُملّك مفوّضاً، ولم يخلق السّموات ﴿وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا﴾[٢]، ولم يبعث النّبيين مبشّرين ومنذرين عبثاً ﴿ذَٰلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾[٣].

فأنشاء الشّيخ يقول:

أنت الإمام الّذي نرجوا بطاعته ... يوم النّجاة من الرّحمان غفراناً

أوضحت من أمرنا ما[٤] كان ... جزاك ربّك بالإحسان إحساناً[٥][٣٢]

أقول: هذا الحديث الشّريف وحده كافٍ في هذا البابِ كافل بإزالة الشّكّ والارتياب، وهو في غاية الشّهرة بين المحدّثين، قد رواه أكثر علماء المسلمين، وهو صريح في أنّ القضاء والقدر في أفعال المكلّفين غير محتومين، فلا ينافيان القدرة والاختيار ولا يبطلان الثّواب والعقاب، وفيه دلالة على أنّ بعض القضاء محتوم وبعضه غير محتوم، وإشارة إلى أنّ العلم تابع للمعلوم، ويدلّ على أنّ القدرية هم المجبّرة القائلون بتأثير القدر دون القدرة، ويُحتمل أن يكون مراده أنّ المفوّضة هم القدرية، ويكون الإشارة إليهم في آخر الكلام، والله أعلم.

الثاني: ما رواه أيضاً عن يونس بن عبد الرّحمن، قال: «قال لي أبو الحسن الرضا عليه السلام: يا يونس، لا تقل بقول القدريّة، فإنّ القدريّة لم يقولوا بقول أهل الجنّة ولا بقول أهل النّار ولا بقول إبليس، فإنّ أهل الجنّة قالوا: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾[٦]، وقال أهل النّار: ﴿رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ﴾[٧]، وقال إبليس: ﴿رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾[٨].

---

١. في «أ»: (إن أسكف) بدل (إنّ الله كلف).

٢. سورة ص: ٢٧.

٣. سورة ص: ٢٧.

٤. لم يرد قوله: (ما) في «أ».

٥. *الكافي*، ج ١، ص ١٥٥، ح ١، باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين.

٦. الأعراف: ٤٣.

٧. المؤمنون: ١٠٦.

٨. الحجر: ٣٩.

فقلت: والله ما أقول بقولهم، ولكنّي أقول لا يكون إلّا بما شاء الله وأراد وقدّر وقضى. فقال: يا يونس، ليس هكذا، لا يكون إلّا ما شاء الله وأراد وقدّر وقضى[١]. يا يونس، تعلم ما المشيئة؟ قلت: لا. قال: هي الذّكر الأوّل، فتعلم[٢] ما الإرادة؟ قلت: لا. قال: هي العزيمة على ما يشاء، فتعلم ما القدر؟ قلت: لا. قال: [هي] الهندسة ووضع الحدود من البقاء والفناء. [قال] ثمّ قال: والقضاء هو الإبرام وإقامة العين.

قال: فاستأذنته أن أُقبّل رأسه، وقلت: فتحتَ لي شيئاً كنت عنه في غفلةٍ»[٣][٣٣].

أقول: المراد بالقدرية[٤] أهل الجبر كما مرّ؛ وذلك أنّ قول أهل الجنّة: لنهتدي؛ أي نكتسب الهداية أو نقبلها، صريح في نسبة الفعل إلى أنفسهم، وقولهم: هدانا الله؛ بمعنى الدّلالة واللّطف لا بمعنى الجبر، وإلّا لتناقض الكلام، بل لو كانت الهداية والاهتداء بمعنىً واحد أو من شخص واحد لما كان للآية معنىً ولا فائدة، وفيه إشارة إلى بطلان الجبر والتّفويض معاً.

وكذلك قول أهل النّار: ﴿غَلَبَتۡ عَلَيۡنَا شِقۡوَتُنَا﴾[٥]، فإنّهم أضافوا الشّقوة إلى أنفسهم إضافة المصدر إلى الفاعل لا إلى المفعول؛ لعدم تعدّي الفعل هنا، فلا مفعول يُضاف إليه، وأوضح منه وصفهم أنفسهم بالضّلال، فلو كانت الغلبة حقيقةً وهي من فعل الله أو غيره بحيث سلبتهم الاختيار، لما صدق عليهم أنّهم ضالّون بصيغة اسم الفاعل؛ أي الفاعلون للضلال.

وفي ذكر الواو دون الفاء إشارة لطيفة إلى عدم التّرتّب والتّسبيبة، وقول إبليس: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَأُغۡوِيَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾[٦] موافق لذلك أيضاً، فإنّه أقرّ بأنّه فاعل التزيين والإغواء، فلو كان مجبوراً لذكر عذره وبرّأ نفسه، وإن منع من ذلك وحكم عليه بالكفر والعذاب، لزم غاية الظّلم، وقوله: ﴿بِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي﴾ لا ينافي ذلك؛ لاحتماله وجوهاً، منها: الحمل على الإسناد المجازي، فإنّه لابدّ من تأويل أحد الطّرفين، وذلك راجح لما مرّ، فإنّ التخلية من الأسباب،

---

١ . لم يرد من قوله: (فقال يا يونس) إلى هنا في «أ».

٢ . في «أ» زيادة: (ما).

٣ . *الكافي*، ج ١، ص ١٥٧، ح ٤، باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين.

٤ . لم يرد من قوله: (أن أُقبّل رأسه) إلى هنا في «أ».

٥ . المؤمنون: ١٠٦.

٦ . الحجر: ٣٩.

إلّا أنّها لا تصل إلى حدّ الجبر.

ومنها: «إن أغويتني» بمعنى خيّبتني؛ لأنّ غوى بمعنى خاب لغةً، قال الشّاعر:

فمن يلق خيراً يحمد النّاس أمره ومن يَغوِ لا يعدم على الغي لائماً[1]

ولا شكّ أنّ الله قد خيّبه من ثواب السّجود الّذي أعطاه الملائكة؛ لأنّه لم يسجد.

ومنها[2] أن يكون «أغويتني» بمعنى وجدتني غاوياً، وهذا معنىً صحيح لهذا اللّفظ، ولكن إن توجّه الحديث بعكس هذا التوجيه فيصير ردّاً على المفوّضة، وإن تجمع بين التوجيهين فيكون استعمال القدرية في معنيين، بأن يكون نسبة إلى إنكار القدر وإلى إثبات القدر على وجهي الإفراط والتفريط، فيصير ردّاً على الفريقين، والقرينة موجودة، وهي إيراد الآيات الثلاث مشتملة على المعنيين، وإن نازعت في ذلك وادّعيت أنّ الخبر صريح في الجبر لكان لنا أن نحمله على التقية، حيث إنّ معارضاته أكثر من أن تُحصى.

واعلم أنّ التفويض يُطلق على معانٍ[3][٣٤]، منها إقدار الله تعالى العبد في وقت على الشيء في ثاني الوقت، فيلزمه أن يكون العبد قادراً بالاستقلال ولا يقدر أحد على منعه أصلاً.

ومنها إقدار الله العبد على الشيء بحيث لا يكون تعالى قادراً على صرف العبد عن ذلك الشيء مع هذا الإقدار، فيلزمه أن يصدر عن العبد وإن شاء الله أن لا يصدر عنه.

ومنها أن يكون قد[4] فوّض أمر الخلق والرزق إلى محمّدٍ وآل محمّد ﷺ، كما يأتي في حديثٍ صريح.

ومنها رفع التكليف والأمر والنهي عن العبد في الدنيا، كما يقول الصوفية عند حصول الكشف وكمال المعرفة.

ومنها أن يفوّض الله إلى عباده أمر الدين حتّى يقولوا فيه بالرأي والقياس، وكلّ ذلك باطل ضرورةً من مذهب أهل البيت عليهم السلام، والله أعلم.

الثالث: ما رواه أيضاً بسنده عن حمّاد، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

---

١. البيت للمرقش الأصغر (*المفضليات*، ص ٢٤٧)؛ والبيت في *اللسان والصحاح والمقاييس*، ج ٤، ص ٣٩٩.

٢. في «أ»: (ومنها ومنها).

٣. في «أ» زيادة: (كلّه باطلة).

٤. لم يرد قوله: (قد) في «أ».

«من زعم أنّ الله يأمر بالفحشاء فقد كذب على الله، ومن زعم أنّ الخير والشرّ إليه فقد كذب على الله»[1].

الرابع: ما رواه أيضاً بسنده عن الوشّاء، عن الرضا عليه السلام، قال: سألته فقلت: الله فوّض [الأمر] إلى العباد؟ قال عليه السلام: «الله أعزّ من ذلك». قلت: فجبرهم على المعاصي؟ قال: «الله أعدل وأحكم[2] من ذلك».

قال: ثمّ قال:

«[قال] الله عزّوجلّ: يا ابن آدم، أنا أولى بحسناتك منك، وأنت أولى بسيّئاتك منّي؛ عملت المعاصي بقوّتي التي[3] جعلتها فيك»[4].

الخامس: ما رواه بإسناده الحسن عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

«إنّ الله خلق الخلق فعلم ما هم صائرون إليه، وأمرهم ونهاهم، فما أمرهم به من شيء فقد جعل لهم السبيل إلى تركه، ولايكونون آخذين ولاتاركين إلّا باذن الله»[5].

السادس: ما رواه بإسناده عن أبي عبدالله عليه السلام، قال:

«قال رسول الله صلى الله عليه وآله: "مَن زعم أنّ الله يأمر بالسوء والفحشاء فقد كذب على الله، ومن زعم أنّ الخير والشرّ بغير مشيئة[6] الله فقد أخرج الله من سلطانه، ومن زعم أنّ المعاصي بغير قوّة الله فقد كذب على الله، ومن كذب على الله أدخله الله[7] النار"»[8].

---

١. *الكافي*، ج ١، ص ١٥٦، ح ٢، باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين؛ *المحاسن*، ج ١، ص ٢٨٤، ح ٤١٩، باب خلق الخير والشرّ.

٢. قوله: «الله أعزّ من ذلك»؛ أي أغلب وأقدر من أن يكون غيره فاعلاً مستقلاً في ملكه، بغير مدخلية له سبحانه في ذلك الفعل. قوله: «وأحكم»؛ أي الجبر منافٍ للحكمة (*مرآة العقول*، ج ٢، ص ١٨٤، ح ٣).

٣. في «أ»: (الذي).

٤. *الكافي*، ج ١، ص ١٥٧، ح ٣، باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين.

٥. المصدر السابق، ح ٥، باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين.

٦. قوله: «بغير مشيئة الله»؛ أي التخلية وعدم تعلّق الإرادة الحتمية بخلافه، فإنّ من زعم استقلال الخلق وعدم قدرته تعالى على صرفهم عن أفعالهم، وعدم مدخليته سبحانه في أعمالهم بوجه، فقد أخرج الله من سلطانه، وعزله عن التصرّف في ملكه (*مرآة العقول*، ج ٢، ص ١٨٩، ح ٦).

٧. قوله: (الله) لم يرد في «أ».

٨. *الكافي*، ج ١، ص ١٥٨، ح ٦، باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين؛ *التوحيد*، ص ٣٥٩، ح ٢، باب نفي الجبر والتفويض.

أقول: تنزيه الله[١] عن الأمر بالسوء يدلّ على بطلان الجبر عليه بطريق الأولوية، والغرض منه ومن أمثاله إبطال الجبر والتفويض معاً، كما ذكره الكليني في عنوان الباب[٢].

السابع: ما رواه أيضاً بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: أجبر الله العباد على المعاصي؟ قال: «لا». قلت: ففوّض إليهم[٣] الأمر؟ قال: «لا». قلت: فماذا؟ قال: «لطف [من ربّك] بين ذلك»[٤][٣٥].

ومثله ما رواه بسند آخر عنه عليه السلام، أنّه قيل له: أجبر الله العباد على المعاصي؟ فقال: «الله أعدل من أن يجبرهم على المعاصي ثمّ يعذّبهم عليها». فقال له: جُعِلت فداك، ففوّض الله إلى العباد؟ قال: فقال: «لو فوّض إليهم لم يحصرهم بالأمر والنهي». فقال له: جُعِلت فداك، فبينهما منزلة؟ قال: فقال: «نعم، أوسع ما بين السماء والأرض»[٥][٣٦].

ومثلهما ما رواه عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، قالا:

«[إنّ] الله أرحم بخلقه من أن يجبر خلقه على الذنوب ثمّ يعذبهم عليها، والله أعزّ من أن يريد أمراً فلا يكون». قال: فسُئلا: هل بين الجبر والقدر منزلة ثالثة؟ قالا: «نعم أوسع ممّا بين السماء والأرض»[٦][٣٧].

الثامن: ما رواه أيضاً بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سُئِل عن الجبر والقدر، فقال:

«لا جبر ولا قدر، ولكن منزلة بينهما، فيها الحقّ التي بينهما، لا يعلمها إلّا العالم أو من علّمها إيّاه العالم»[٧][٣٨].

التاسع: ما رواه أيضاً بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين». قال: قلت: وما أمر بين أمرين؟ قال:

---

١. لم يرد قوله: (الله) في «أ».

٢. راجع *الكافي*، ج ١، ص ١٥٥، باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين.

٣. لم يرد قوله: (إليهم) في «أ».

٤. *الكافي*، ج ١، ص ١٥٩، ح ٨، باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين.

٥. المصدر السابق، ح ١١.

٦. المصدر السابق، ح ٩.

٧. المصدر السابق، ح ١٠.

«مَثَل ذلك رجل رأيته على معصية فنهيته فلم ينته فتركته ففعل تلك المعصية، فليس حيث لم يقبل منك فتركته كنت أنت الذي أمرته بالمعصية».[١]

العاشر: ما رواه الصدوق ﷺ في *عيون الأخبار* عن زيد بن عمير [بن معاوية] الشامي، قال: دخلت على الرضا ﷺ بمرو فقلت له: يا بن رسول الله، روي لنا عن الصادق ﷺ أنّه قال: "لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين"، ما معناه؟ قال ﷺ:

«من زعم أنّ الله تعالى يفعل أفعالنا ثمّ يعذّبنا عليها فقد قال بالجبر، ومن زعم أنّ الله تعالى فوّض أمر الخلق والرزق إلى حججه ﷺ فقد قال بالتفويض، والقائل بالجبر كافر والقائل بالتفويض مشرك». فقلت: فما أمر بين أمرين؟ قال ﷺ: «وجود السبيل إلى إتيان ما أُمروا به وترك ما نُهوا عنه». قلت: فهل لله مشية وإرادة في ذلك؟ قال ﷺ: «فأمّا الطاعات فإرادة الله تعالى ومشيّته فيها الأمر بها والرضا لها والمعاونة عليها، وإرادته ومشيّته في المعاصي النهى عنها والسخط لها والخذلان عليها...»، الحديث[٢].

الحادي عشر: ما رواه الصدوق ﷺ في *التوحيد* بسنده عن أبي عبد الله ﷺ، قال:

«[إنّ] الناس في القدر على ثلاثة أوجهٍ: رجل يزعم أنّ الله عزّوجلّ أجبر الناس على المعاصي، فهذا قد ظلم الله في حكمه فهو كافر، ورجل يزعم أنّ الأمر مفوّض إليهم، فهذا قد أوهن الله في سلطانه فهو كافر، ورجل يزعم أنّ الله كلّف العباد ما يطيقون ولم يكلّفهم ما لا يطيقون، وإذا أحسن حمد الله وإذا أساء استغفر الله، فهذا مسلم بالغ»[٣].

الثاني عشر: ما رواه ﷺ بإسناده عن الرضا ﷺ: قلت له: يا ابن رسول الله، إنّ الناس ينسبوننا إلى القول بالتشبيه والجبر لِما روي من الأخبار في ذلك عن آبائك [الأئمّة] ﷺ. فقال ﷺ:

---

١. *الكافي*، ج ١، ص ١٦٠، ح ١٣، باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين؛ *التوحيد*، ص ٣٦٢، ح ٨، باب نفي الجبر والتفويض.
يدلّ على أنّ الأمر بين الأمرين هو مدخليته سبحانه في أعمال العباد بالتوفيق والخذلان (*مرآة العقول*، ج ٢، ص ١٩٥، ح ١٣).
٢. *عيون أخبار الرضا*، ج ١، ص ١٢٤، ١٧، باب ما جاء عن الرضا علي بن موسى ﷺ من الأخبار في التوحيد.
٣. *التوحيد*، ص ٣٦٠، ٥، باب نفي الجبر والتفويض.

«[يا ابن خالد]، أخبرني عن الأخبار التي رويت عن آبائي [الأئمة] عليهم السلام في التشبيه والجبر أكثر، أم الأخبار التي رويت عن النبيّ صلى الله عليه وآله [في ذلك؟» فقلت: بل ما روي][1] عن النبيّ صلى الله عليه وآله [في ذلك أكثر]. قال عليه السلام: «فليقولوا إنّ [رسول الله صلى الله عليه وآله] كان يقول بالتشبيه والجبر [إذاً]». فقلت[2] [له: إنّهم] يقولون [إنّ رسول الله] لم يقل [من ذلك] شيئاً، وإنّما روي عليه. قال: «فليقولوا [في][3] آبائي عليهم السلام [أنّهم] لم يقولوا من ذلك شيئاً وإنّما روي عليهم».

ثمّ قال عليه السلام: «من قال بالتشبيه والجبر فهو كافر مشرك، ونحن منه براء في الدنيا والآخرة. [يا ابن خالد]، إنّما وضع الأخبار عنّا في التشبيه والجبر الغلاة الذين صغّروا عظمة الله، فمن أحبّهم فقد أبغضنا، ومن أبغضهم فقد أحبّنا، ومن والاهم فقد عادانا، ومن عاداهم فقد والانا...» الحديث[4].

أقول: والأحاديث في ذلك كثيرة جدّاً، اقتصرنا منها على هذا القدر لما مرّ.

---

١. في نسخة المؤلّف: «فقال الراوي: بل الأخبار التي رُويت» بدل «في ذلك فقلت: بل ما روي».

٢. في نسخة المؤلّف: «فقال».

٣. في نسخة المؤلّف: «إنّ» بدل «في».

٤. *التوحيد*، ص ٣٦٣، ١٢، باب نفي الجبر والتفويض؛ *عيون أخبار الرضا* عليه السلام، ج ١، ص ١٤٢، ٤٥، باب ما جاء عن الرضا علي بن موسى عليه السلام من الأخبار في *التوحيد*.

الفصل السابع

في ذكر بعض الأحاديث الدالّة على إثبات القدرة والاختيار للعبد مضافاً إلى ما مرّ

ولنذكر من ذلك اثني عشر:

الأوّل: ما رواه الكليني عن الرضا عليه السلام أنّه سُئِل عن الاستطاعة، فقال:

«يستطيع العبد بعد أربع خصال أن يكون مخلّى السرب، صحيح الجسم، سليم الجوارح، له سبب وارد من الله». قال: قلت: جُعِلت فداك، فسّر لي هذا. قال عليه السلام: «أن يكون العبد مخلّى السرب صحيح الجسم سليم الجوارح، يريد أن يزني فلا يجد امرأة ثمّ يجدها، فإمّا أن يعصم نفسه فيمتنع كما امتنع يوسف عليه السلام، أو يخلّي بينه وبين إرادته فيزني فيُسمى زانياً، ولم يطع الله بإكراه ولم يعصه بغلبة»[1][٣٩].

الثاني: ما رواه بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام، أنّه قيل له: الناس مجبورون؟ قال عليه السلام: «لو كانوا مجبورين كانوا معذورين». قال: ففوّض إليهم؟ قال: لا. قال: فما هم؟ قال عليه السلام: «علم منهم فعلاً فجعل فيهم آلة الفعل، فإذا فعلوه[2] كانوا مع الفعل مستطيعين»[3][٤٠].

الثالث: ما رواه أيضاً بإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام، أنّه سُئِل: هل للعباد من الاستطاعة شيء؟ [قال]: فقال عليه السلام [لي]:

«إذا فعلوا الفعل كانوا مستطيعين بالاستطاعة التي جعلها الله فيهم». قال: قلت: وما

---

١. *الكافي*، ج ١، ص ١٦٠، ح ١، باب الاستطاعة؛ *التوحيد*، ص ٣٤٨، ح ٧، باب الاستطاعة.

٢. في نسخة المؤلّف: «فعلوا».

٣. *الكافي*، ج ١، ص ١٦٢، ح ٢، باب الاستطاعة.

هي؟ قال عليه السلام: «الآلة مثل الزاني إذا زنى كان مستطيعاً للزنا حين زنى، ولو أنه ترك الزنا ولم يزن كان مستطيعاً لتركه إذا ترك».

قال: ثمّ قال عليه السلام: «ليس له من الاستطاعة قبل الفعل قليل ولاكثير، ولكن مع الفعل والترك كان مستطيعاً». قلت: فعلى ماذا يعذّبه؟[1] قال: «بالحجّة البالغة والآلة التي ركّب فيهم، إنّ الله لم يجبر أحداً على معصيته، ولاأراد إرادة حتم الكفر من أحد، ولكن حين كفر كان في إرادة[2] الله أن يكفروهم في إرادة الله و[في] علمه أن لا يصيروا إلى شيءٍ من الخير». قلت: أراد منهم أن يكفروا؟ قال عليه السلام: «ليس هكذا أقول، ولكنّي أقول: علم أنّهم سيكفرون فأراد الكفر لعلمه فيهم، وليست هي إرادة حتم، إنّما هي إرادة اختيار». قال: ثمّ قال: «ليس له من الاستطاعة قبل الفعل قليل ولا كثير، ولكن مع الفعل والترك كان مستطيعاً»[3][٤١].

ولا ينافي هذا ما رواه الصدوق رحمه الله في *التوحيد* عن أبي عبد الله عليه السلام: أنّه سُئِل عن الاستطاعة. فقال عليه السلام: «وقد فعلوا؟» فقلت: نعم، زعموا أنّها لا تكون إلّا عند الفعل وإرادة في حال الفعل لا قبله. فقال عليه السلام: «أشرك[4] القوم»[5][٤٢].

لأنّ حديث الكليني رحمه الله وجهه أنّ القدرة قبل الفعل يكون شرط تأثيرها مفقوداً وهو الإرادة، والمانع موجوداً وهو عدمها، فيصدق نفيها، ويقال الإرادة الجازمة مقدورة وبعدها تتمّ القدرة ويصدق إثباتها لقدرة العبد[6] على إيجاد الشرط وإزالة المانع، فلا منافاة، أو المراد أنّ العبد قبل العلم لا يعلم أنّه يقدر على الفعل؛ لأنّ شرط القدرة التخلية من الله وعدم المنع، فلا تتحقّق القدرة إلّا وقت الفعل، ولو كان المراد به غير ما قلناه تعيّن حمله على التقيه؛ لما مضى ويأتي.

---

١. في نسخة المؤلّف: «يعذّبهم».

٢. في نسخة المؤلّف: «علم» بدلاً من «إرادة».

٣. *الكافي*، ج ١، ص ١٦٢، ح ٣، باب الاستطاعة.

٤. إشراكهم ليس لأجل هذه العقيدة خاصّة، بل لما فعلوا في أصل الدين، ويُحتمل ذلك؛ لأنّ هذه العقيدة من لوازم الجبر المستلزم إسناد الظلم والفواحش إليه تعالى.

٥. *التوحيد*، ص ٣٥٠، ١٢، باب الاستطاعة.

٦. في «أ» زيادة: (أو).

الرابع: ما رواه أيضاً عن حمزة بن حمران، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّي أقول: إنّ الله تبارك وتعالى لم يكلّف العباد ما لا يستطيعون، ولم يكلّفهم إلّا ما يطيقون، وأنّهم لا يصنعون شيئاً من ذلك إلّا بإرادة الله ومشيئته وقضائه وقدره. قال: فقال عليه السلام: «هذا دين الله الذي أنا عليه وآبائي». أو كما قال[١].

الخامس: ما رواه أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

«إنّ من قولنا إنّ الله يحتجّ على العباد بما آتاهم وعرّفهم -إلى أن قال:- و[كذلك] إذا نظرت في جميع الأشياء لم تجد أحداً في ضيق، ولم تجد أحداً إلّا ولله عليه الحجّة ولله فيه المشيئة، ولأقول إنّهم ما شاؤوا صنعوا. [ثمّ قال: إنّ الله يهدي ويضلّ. وقال:] وما أُمروا إلّا بدون سعتهم، وكلّ شيء أُمر الناس به فهم يسعون له، وكلّ شيء لا يسعون له فهو موضوع عنهم، ولكنّ الناس لا خير فيهم»[٢][٤٣].

السادس: ما رواه أيضاً بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام، قال:

«إنّ الله خلق الخلق فعلم ما هم صائرون إليه، وأمرهم ونهاهم، فما أمرهم به من شيء فقد جعل لهم السبيل إلى تركه، ولايكونون آخذين ولاتاركين إلّا بإذن الله»[٣].

قال الصدوق رحمه الله في *التوحيد*: يعني بعلمه[٤][٤٤].

السابع: ما رواه الصدوق رحمه الله في *التوحيد* عن أبي عبد الله جعفر بن محمّد عليه السلام، قال:

«لا يكون العبد فاعلاً ولا متحرّكا إلّا والاستطاعة معه من الله عزّوجلّ، وإنّما وقع التكليف من الله تبارك وتعالى بعد الاستطاعة، ولايكون مكلّفا للفعل[٥] إلّا مستطيعاً»[٦].

١. *الكافي*، ج ١، ص ١٦٢، ح ٤، باب الاستطاعة.

٢. المصدر السابق، ص ١٦٥، ح ٤، باب حجج الله على خلقه.

٣. المصدر السابق، ص ١٥٨، ح ٥، باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين.

٤. *التوحيد*، ص ٣٤٩، ح ٨، باب الاستطاعة.

٥. في نسخة المؤلّف: «بالفعل».

٦. *التوحيد*، ص ٣٤٥، ح ٢، وص ٣٥١، ح ١٨، باب الاستطاعة.

وعنه عليه السلام قال:

«لا يكون من العبد قبض ولا بسط إلّا باستطاعة متقدّمة للقبض والبسط»[١].

الثامن: ما رواه رحمه الله أيضاً عن أبي جعفر عليه السلام: أنّه سُئِل عمّا افترض الله علينا في كتابه وما نهانا عنه، جعلنا مستطيعين لما افترض علينا، مستطيعين [لترك ما][٢] نهانا عنه؟ فقال عليه السلام: «نعم»[٣].

التاسع: ما رواه أيضاً فيه عن أبي عبد الله عليه السلام: أنّه قيل له: إنّ لنا كلاما نتكلّم به. [قال عليه السلام: «هاته». قلت:] نقول: إنّ الله عزّوجلّ أمر ونهى، [وكتب الآجال والآثار لكلّ نفس بما قدّر لها وأراد]، وجعل فيهم من الاستطاعة لطاعته ما يعملون به ما أمرهم به وما نهاهم عنه، فإذا تركوا ذلك إلى غيره كانوا محجوجين بما صيّر فيهم من الاستطاعة والقوّة لطاعته. فقال عليه السلام: «هذا هو الحقّ إذا لم تَعدُهُ إلى غيره»[٤].

العاشر: ما رواه أيضاً عنه عليه السلام في قوله عزّوجلّ: ﴿وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ﴾[٥]، قال عليه السلام: «مستطيعون [يستطيعون] الأخذ بما أُمروا به والترك لما نُهوا عنه»[٦].

وعنه عليه السلام في قوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[٧] قال عليه السلام: «يكون له ما يحجّ به». قلت: فمن عرض عليه [الحجّ] فاستحيا. قال: «هو ممّن يستطيع»[٨].

وفي معناه أخبار كثيرة.

الحادي عشر: ما رواه أيضاً عنه عليه السلام، قال:

---

١. *التوحيد*، ص ٣٥٢، ح ٢٠، باب الاستطاعة؛ *المحاسن*، ج ١، ص ٢٧٩، ح ٤٠٤، باب الابتلاء والاختبار: عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عزّوجلّ: ﴿وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ﴾؛ قال: «وهم يستطيعون الأخذ لما أُمروا به، والترك لما نُهوا عنه، ولذلك ابتُلوا. وقال: ليس في العبد قبض ولا بسط ممّا أمر الله به أو نهى عنه، إلّا ومن الله فيه ابتلاء وقضاء».

٢. في نسخة المؤلّف: «لما»

٣. *التوحيد*، ص ٣٤٧، ح ٤، باب الاستطاعة.

٤. المصدر السابق، ح ٥.

٥. القلم: ٤٣.

٦. *التوحيد*، ص ٣٤٩، ح ٩، باب الاستطاعة.

٧. آل عمران: ٩٧.

٨. *التوحيد*، ص ٣٥٠، ح ١٠، باب الاستطاعة.

«لا يكون العبد فاعلاً إلّا وهو مستطيع، وقد يكون مستطيعاً غير فاعل، ولا يكون فاعلاً أبداً حتّى يكون معه الاستطاعة»[١].

وفي حديثٍ آخر [عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:]

«ما كلّف الله العباد كلفة فعل ولا نهاهم عن شيء [حتّى][٢] جعل لهم [الاستطاعة][٣] ثمّ أمرهم ونهاهم، فلا يكون العبد آخذاً ولا تاركاً إلّا باستطاعة متقدّمة قبل الأمر والنهي وقبل الأخذ والترك وقبل القبض والبسط»[٤].

الثاني عشر: ما رواه أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام في هذه الآية: ﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ وَلَٰكِنْ بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾[٥]:

«أنّهم كانوا يستطيعون، وقد كان في العلم أنّه لو كان عرضاً قريباً وسفراً قاصداً لفعلوا»[٦].

وعنه عليه السلام في هذه الآية: قال:

«[أكذبهم][٧] الله [عزّوجلّ] في قولهم: ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾، وقد كانوا مستطيعين للخروج»[٨].

أقول: والأخبار في ذلك كثيرة وفيها بعض التعارض، إشارة إلى بطلان الجبر اللازم من المبالغة في نفي القدرة والتفويض اللازم من المبالغة في إثباتها.

---

١. *التوحيد*، ص ٣٥٠، ح ١٣، باب الاستطاعة.

٢. في نسخة المؤلّف: «إلّا».

٣. في نسخة المؤلّف: «استطاعة».

٤. *التوحيد*، ص ٣٥٢، ح ١٩، باب الاستطاعة.

٥. التوبة: ٤٢.

٦. *التوحيد*، ص ٣٥١، ح ١٥، باب الاستطاعة.

٧. في نسخة المؤلّف: «كذبهم».

٨. *التوحيد*، ص ٣٥١، ح ١٦.



الفصل الثامن

في ذكر أحاديث الطينة

وهي مشكلة عند من لم يتتبّع الأحاديث حقّ التتبّع ولم يتأمّل الأدلّة حقّ التأمّل، وإلّا فتوجيهها يظهر من معارضاتها كسائر الأحاديث المتشابهة، وإنّما أوردتها لأذكر تأويلها، ولنذكرها في اثني عشر طريقاً.

الأوّل: ما رواه الكليني ﷺ بسنده عن علي بن الحسين ﷺ، قال:

«إنّ الله [عزّوجلّ] خلق النبيين من طينة علّيين، قلوبهم وأبدانهم، وخلق قلوب المؤمنين من تلك الطينة، وجعل خلق أبدان المؤمنين من دون ذلك، وخلق الكفّار من طينة سجّين، قلوبهم وأبدانهم، فخلط بين الطينتين، فمن هذا يلد المؤمن الكافر ويلد الكافر المؤمن، ومن هاهنا يصيب المؤمن السيّئة ومن هاهنا يصيب الكافر الحسنة، فقلوب المؤمنين تحنّ إلى ما خُلقوا منه، وقلوب الكافرين تحنّ إلى ما خُلقوا منه»[1][٤٥].

الثاني: ما رواه عن أبي عبد الله ﷺ، قال:

«إنّ الله [عزّوجلّ] خلق المؤمن من طينة الجنّة وخلق الكافر من طينة النار». وقال: «إذا أراد الله [عزّوجلّ] بعبدٍ خيراً طيّب روحه وجسده، فلا يسمع شيئاً من الخير إلّا عرفه، ولا يسمع شيئاً من المنكر إلّا أنكره».

---

١. *الكافي*، ج ٢، ص ٢، ح ١، باب طينة المؤمن والكافر.

قال: [و سمعته عليه السلام يقول:]

«الطينات ثلاث: طينة الأنبياء والمؤمن من تلك الطينة، إلّا أنّ الأنبياء هم من صفوتها، هم الأصل ولهم فضلهم، والمؤمنون الفرع من طينٍ لازب، كذلك لا يفرّق الله [عزّوجلّ] بينهم وبين شيعتهم».

وقال عليه السلام: «طينة الناصب من حمإٍ مسنون، وأمّا المستضعفون فمن تراب لا، يتحوّل مؤمن عن إيمانه ولاناصب عن نصبه، ولله المشيئة فيهم»[١][٤٦].

الثالث: ما رواه رحمه الله أيضاً عن أبي جعفر عليه السلام، قال:

«إنّ الله خلقنا من أعلى علّيين، وخلق قلوب شيعتنا ممّا خلقنا، وخلق أبدانهم من دون ذلك، [فقلوبهم][٢] تهوي إلينا؛ لأنها خُلقت ممّا خُلقنا». ثمّ تلا هذه الآية: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَـٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ﴾[٣]... «وخلق عدوّنا من سجّين، وخلق قلوب شيعتهم ممّا خلقهم منه وأبدانهم من دون ذلك، فقلوبهم تهوي إليهم؛ لأنها خُلقت ممّا خُلقوا منه». ثمّ تلا هذه الآية: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَـٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ﴾[٤][٤٧].

الرابع: ما رواه بإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام:

«إنّ الله [عزّوجلّ] أخذ طينةً من الجنّة وطينةً من النار فخلطهما جميعاً، ثمّ نزع هذه من هذه وهذه من هذه، فما رأيت [من][٥] أُولئك [يعني المخالفين][٦] من الأمانة وحسن الخلق وحسن السمت فممّا مسّتهم من طينة الجنّة، وهم يعودون إلى ما خُلقوا منه، وما رأيت من هؤلاء من قلّة الأمانة وسوء الخُلُق والزعارة فممّا مسّتهم من طينة النار، وهم يعودون إلى ما خُلقوا منه»[٧][٤٨].

---

١. *الكافي*، ج ٢، ص ٣، ح ٢، باب طينة المؤمن والكافر.

٢. في نسخة المؤلّف: «وقلوبهم».

٣. المطففين: ١٨.

٤. المطففين: ٧؛ *الكافي*، ج ١، ص ٣٩٠، ح ٤، باب خلق أبدان الأئمة وأرواحهم وقلوبهم.

٥. في نسخة المؤلّف: «في».

٦. لم يرد في *الكافي*.

٧. *الكافي*، ج ٢، ص ٤، ح ٥، باب طينة المؤمن والكافر؛ *المحاسن*، ج ١، ص ١٣٧، ح ٢٠، باب اختلاط الطينتين.

الخامس: ما رواه أيضاً عنه عليه السلام:

«إنّ الله عزّوجلّ لمّا أراد أن يخلق آدم عليه السلام بعث جبرئيل عليه السلام [في أوّل ساعةٍ من يوم الجمعة]، فقبض بيمينه قبضةً بلغت قبضته من السماء السابعة إلى السماء الدنيا، وأخذ من كلّ سماء تربة، وقبض قبضة أُخرى من الأرض السابعة العليا إلى الأرض السابعة القصوى، فأمر الله [عزّوجلّ] كلمته فأمسك [القبضة] الأُولى بيمينه و[القبضة] الأُخرى بشماله، ففلق الطين فلقتين، فذرأ من الأرض ذرواً ومن السماوات ذرواً، فقال للذي بيمينه: "منك الرسل والأنبياء والأوصياء والصدّيقون والمؤمنون والسعداء ومن أُريد كرامته"، فوجب لهم ما قال كما قال، وقال للذي بشماله: "منك الجبّارون والمشركون والكافرون والطواغيت ومن أُريد هوانه وشقوته"، فوجب لهم ما قال كما قال. ثمّ إنّ الطينتين خُلطتا جميعاً، وذلك قول الله [عزّوجلّ]: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَىٰ...﴾[١]، فالحبّ طينة المؤمنين التي ألقى الله عليها محبّته، والنوى طينة الكافرين الذين نأوا عن كلّ خير، [وإنّما سُمّي النوى من أجل أنّه نأى عن كلّ خير وتباعد عنه]، وقال [الله عزّوجلّ]: ﴿... يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ...﴾[٢]، يخرج الحيّ من الميّت ومخرج الميّت من الحيّ، فالحيّ المؤمن الذي تخرج طينته من طينة الكافر، والميّت [الذي يخرج من الحيّ هو] الكافر الذي يخرج من طينة المؤمن، فالحيّ المؤمن والميّت الكافر، وذلك قوله [عزّوجلّ]: ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ...﴾[٣]، فكان موتُه اختلاط طينته مع طينة الكافر، وكان حياتُه حين فرّق الله عزّوجلّ بينهما بكلمته، كذلك يُخرج الله عزّوجلّ المؤمن في الميلاد من الظلمة بعد دخوله فيها إلى النور، ويُخرج الكافر من النور إلى الظلمة بعد دخوله إلى النور، وذلك قوله [عزّوجلّ]: ﴿لِيُنْذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾[٤]»[٥][٤٩].

---

١. الأنعام: ٩٥.

٢. الأنعام: ٩٥.

٣. الأنعام: ١٢٢.

٤. يس: ٧٠.

٥. *الكافي*، ج ٢، ص ٥، ح ٢، باب طينة المؤمن والكافر.

السادس: ما رواه عن أبي جعفر عليه السلام، قال:

«لوعلم الناس كيف ابتدأ الخلق ما اختلف اثنان؛ إنّ الله [عزّوجلّ] قبل أن يخلق الخلق قال: "كن ماءً عذباً أخلق منك جنّتي وأهل طاعتي، وكن ملحاً أُجاجاً أخلق منك ناري وأهل معصيتي"، ثمّ أمرهما فامتزجا، فمن ذلك صار يلد المؤمن الكافر والكافر المؤمن. ثمّ أخذ طيناً من أديم الأرض فعركه عركاً شديداً، فإذا هم كالذرّ يدبّون، فقال لأصحاب اليمين: "إلى الجنّة بسلام"، وقال لأصحاب الشمال: "إلى النار ولاأُبالي"، ثمّ أمر ناراً فأُسعِرت، فقال لأصحاب الشمال: "ادخلوها"، فهابوها، [فقال][1] لأصحاب اليمين: "ادخلوها"، فدخلوها، [فقال: كوني برداً وسلاماً]، فكانت برداً وسلاماً، فقال أصحاب الشمال: "يا ربّ أقلنا" فقال: "قد أقلتكم فادخلوها"، فذهبوا فهابوها، فثمّ ثبتت الطاعة والمعصية، فلا يستطيع هؤلاء أن يكونوا من هؤلاء ولاهؤلاء من هؤلاء»[2] [٥٠].

السابع: ما رواه عن أبي جعفر عليه السلام عن قول الله [عزّوجلّ]: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ إلى آخر الآية، فقال عليه السلام وأبوه يسمع عليه السلام:

«حدّثني أبي أنّ الله [عزّوجلّ] قبض قبضةً من تراب التربة التي خلق منها آدم عليه السلام، فصبّ عليها الماء العذب الفرات ثمّ تركها أربعين صباحاً، ثمّ صبّ عليها الماء المالح الأجاج فتركها أربعين صباحاً، فلمّا اختمرت الطينة أخذها فعركها عركا شديداً، فخرجوا كالذرّ من يمينه وشماله، وأمرهم جميعاً أن يقعوا في النار، فدخل أصحاب اليمين فصارت عليهم برداً وسلاماً، وأبى أصحاب الشمال أن يدخلوها»[3]. [٥١]

الثامن: ما رواه عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

«إنّ الله [عزّوجلّ] لمّا أراد أن يخلق آدم أرسل الماء على الطين، ثمّ قبض قبضةً

---

١. في نسخة المؤلّف: «وقال».

٢. *الكافي*، ج ٢، ص ٦، ح ١، باب آخر منه وفيه زيادة وقوع التكليف الأوّل.

٣. المصدر السابق، ص ٧، ح ٢؛ *تفسير العيّاشي*، ج ٢، ص ٣٩، [الأعراف: ١٧٢].

فعركها، ثمّ فرّقها فرقتين بيده، ثمّ ذرأهم فإذا هم يدبّون، ثمّ رفع لهم ناراً، فأمر أهل الشمال أن يدخلوها، فذهبوا إليها فهابوها [فلم][1] يدخلوها، ثمّ أمر أهل اليمين أن يدخلوها، فذهبوا فدخلوها، فأمر الله [عزّوجلّ] النار فكانت عليهم برداً وسلاماً، فلمّا رأى ذلك أهل الشمال قالوا:[2] "ربّنا أقلنا"، فأقالهم ثمّ قال لهم: "ادخلوها"، فذهبوا فقاموا عليها ولم يدخلوها، فأعادهم طيناً، وخلق منها آدم».

[و] قال [أبوعبد الله عليه السلام]: «فلن يستطيع هؤلاء أن يكونوا من هؤلاء، ولاهؤلاء أن يكونوا من هؤلاء». قال عليه السلام: «فيرون أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أوّل من دخل تلك النار، فذلك قوله [عزّوجلّ]: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾»[3].[4][٥٢]

التاسع: ما رواه[5] بسنده عن أبي جعفر عليه السلام، قال:

«إنّ الله [تبارك وتعالى] [حيث][6] خلق الخلق خلق ماءً عذباً وماءً مالحاً أُجاجاً، فامتزج الماءان، فأخذ طيناً من أديم الأرض فعركه عركاً شديداً، فقال لأصحاب اليمين وهم كالذرّ يدبّون: "إلى الجنّة بسلام"، وقال لأصحاب الشمال: "إلى النار ولاأُبالي"، ثمّ قال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ﴾[7]، ثمّ أخذ الميثاق على النبيّين، [فقال: "ألست بربّكم وأنّ هذا محمّدٌ رسولي وأنّ هذا علي أمير المؤمنين"؟ قالوا: بلى]، فثبتت لهم النبوّة». إلى أن قال: «ثمّ أمر ناراً فأُجّجت، فقال لأصحاب الشمال: "ادخلوها"، فهابوها، وقال لأصحاب اليمين: "ادخلوها"، فدخلوها فكانت عليهم برداً وسلاماً، فقال أصحاب الشمال: "يا ربّ أقلنا"، فقال: "قد أقلتكم اذهبوا فادخلوا"، فهابوها فثَمّ ثبتت الطاعة والولاية والمعصية»[8][٥٣].

---

١ . في نسخة المؤلّف: «ولم».

٢ . في نسخة المؤلّف: «يا».

٣ . الزخرف: ٨١.

٤ . *الكافي*، ج ٢، ص ٧، ح ٣، باب آخر منه وفيه زيادة وقوع التكليف الأوّل.

٥ . في «أ» زيادة: (أيضاً).

٦ . في نسخة المؤلّف: «لمّا» بدل «حيث».

٧ الأعراف: ١٧٢. لم يرد قوله: ﴿شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ﴾ في النسخة.

٨ . *الكافي*، ج ٢، ص ٨، ح ١، باب آخر منه؛ *بصائر الدرجات*، ج ١، ص ٧٠، ح ٢، باب ما خصّ الله به الأئمّة من آل محمّد صلى الله عليه وآله ☜

العاشر: ما رواه بإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

«إنّ الله [تبارك وتعالى] لمّا أراد أن" يخلق آدم، خلق تلك الطينتين ثمّ فرّقهما فرقتين، [فقال لأصحاب اليمين][1]: "كونوا خلقاً بإذني"، [فكانوا خلقاً بمنزلة الذرّ يسعى، وقال لأهل الشمال: "كونوا خلقاً بإذني"، فكانوا خلقاً بمنزلة الذرّ يدرج]، ثمّ رفع لهم ناراً فقال: "ادخلوها بإذني"، فكان أوّل من دخلها محمّد صلى الله عليه وآله، ثمّ اتبعه أولوا العزم من الرسل وأوصياؤهم وأتباعهم. ثمّ قال لأصحاب الشمال: "ادخلوها بإذني"، فقالوا: "ربّنا خلقتنا لتحرقنا"، فعصوا». إلى أن قال عليه السلام: «فأمرهم بالدخول ثلاثاً، كلّ ذلك يعصون ويرجعون، وأمر أُولئك ثلاثاً، كلّ ذلك يطيعون ويخرجون، [فقال لهم: "كونوا طيناً بإذني"، فخلق منه آدم عليه السلام». قال عليه السلام:] «فمن كان من هؤلاء لا يكون من هؤلاء، ومن كان من هؤلاء لا يكون من هؤلاء»[2][٥٤].

الحادي عشر: ما رواه بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام: قال [زرارة: وسألته عن قول الله عزّوجلّ][3]: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾[4] الآية. قال عليه السلام:

«أخرج من ظهر آدم ذرّيته إلى يوم القيامة، فخرجوا كالذرّ، فعرفهم وأراهم نفسه، ولولا ذلك لم يعرف أحد ربّه». وقال عليه السلام: «قال[5] رسول الله صلى الله عليه وآله: "كلّ مولود يولد على الفطرة"؛ يعني المعرفة بأنّ الله عزّوجلّ خالقه كذلك[6]، قوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ[7] لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾»[8].

☜ من ولاية أُولي العزم لهم في الميثاق وغيره.

١ . في نسخة المؤلّف: «ثمّ قال» بدل «فقال لأصحاب اليمين».

٢ . *الكافي*، ج ٢، ص ١١، ح ٢، باب أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أوّل من أجاب وأقرّ لله عزّوجلّ بالربوبية؛ *مختصر البصائر*، ص ٣٩٣، ح ٤٤٦، أحاديث الذرّ.

٣ . في نسخة المؤلّف: «قال في قوله تعالى».

٤ . الأعراف: ١٧٢، في نسخة المؤلّف قوله: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ لم يرد.

٥ . في نسخة المؤلّف: «قال وقال».

٦ . في نسخة المؤلّف: «وذلك».

٧ . في نسخة المؤلّف: «من خلقهم» بدل «مَنْ خَلَقَ السّماواتِ والْأَرْضَ».

٨ . الزمر: ٣٨؛ لقمان: ٢٥؛ *الكافي*، ج ٢، ص ١٣، ح ٤، باب فطرة الخلق على التوحيد؛ *التوحيد*، ص ٣٣٠، ح ٩، باب فطرة ☜

وعنه عليه السلام: أنّه سُئِل: كيف أجابوا وهم ذرّ؟ قال عليه السلام:

«جعل فيهم ما إذا سألهم أجابوه؛ يعني في الميثاق»[١].

الثاني عشر: ما رواه الصدوق رحمه الله في آخر *العلل* بسنده[٢] عن أبي جعفر عليه السلام: أنّه سُئِل عن المؤمن [المستبصر] إذا بلغ في المعرفة وكمل، هل يزني؟ [قال عليه السلام: «اللّهمّ لا». قلت: فيلوط؟ قال عليه السلام: «اللّهمّ لا». قلت: فيسرق؟ قال عليه السلام: «لا». قلت: فيشرب الخمر؟] قال: «لا».

قيل:[٣] فيأتي بكبيرة [من هذه الكبائر] أو فاحشة [من هذه الفواحش؟] قال: «لا». قيل:[٤] فيذنب [ذنباً؟] [قال عليه السلام: «نعم، هو مؤمن مذنب ملمّ». قلت: ما معنى ملمّ؟ قال عليه السلام: «الملمّ بالذنب لا يلزمه ولا يصير عليه». قال فقلت: سبحان الله ما أعجب هذا! لا يزني ولا يلوط ولا يسرق ولا يشرب الخمر ولا يأتي بكبيرة من الكبائر ولا فاحشة!؟ فقال عليه السلام: «لا عجب من أمر الله ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾[٥]، و ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾[٦]، فممّ عجبت يا إبراهيم؟ سل ولا تستنكف ولا تستحي فإنّ هذا العلم لا يتعلّمه مستكبر ولا مستحي]».

فقيل له: إنّا نرى من شيعتكم[٧] من يشرب [الخمر] ويقطع الطريق [ويخيف السبل] ويزني ويلوط [و يأكل الربا] ويرتكب الفواحش [ويتهاون بالصلاة والصيام والزكاة ويقطع الرحم] ويأتي الكبائر، [فكيف هذا ولم ذاك؟ فقال عليه السلام: «يا إبراهيم، هل يختلج في صدرك شيء غير هذا؟» قلت: نعم يا ابن رسول الله أُخرى] أعظم من ذلك! [فقال عليه السلام: «وما هو يا أبا إسحاق؟» قال: فقلت: يا ابن رسول الله و] أجد[٨] من أعدائكم [ومناصبيكم] من يكثر [من] الصلاة [ومن] الصيام

☜ الله عزّوجلّ الخلق على التوحيد.

١. *الكافي*، ج ٢، ص ١٢، ح ١، باب كيف أجابوا وهم ذرّ.

٢. كتب المؤلّف في هامش النسخة: «سنده أبي عن سعد، عن محمّد بن أحمد السيّاري، عن محمّد بن عبد الله بن مهران، عن حنان بن سدير، عن أبيه، عن أبي إسحاق الليثي إبراهيم، عن أبي جعفر عليه السلام».

٣. في *العلل*: «قلت».

٤. في *العلل*: «قلت».

٥. الحج: ١٨.

٦. الأنبياء: ٢٣.

٧. في *العلل*: «قلت: يا بن رسول الله إنّي أجد».

٨. في نسخة المؤلّف: «نجد».

[ويخرج] الزكاة [ويتابع بين] الحجّ والعمرة و[يحرص على الجهاد ويأثر على] البرّ و[على] صلة [الأرحام] و[يقضي] حقوق إخوانه و[يواسيهم من ماله و] يتجنّب [شرب الخمر والزنا واللواط و] سائر الفواحش، [فممّ ذاك ولم ذاك؟ فسّره لي يا ابن رسول الله وبرهنه وبيّنه، فقد والله كثر فكري وأسهر ليلي وضاق ذرعي.

قال: فتبسّم الباقر عليه السلام ثمّ قال عليه السلام: «يا إبراهيم، خذ إليك بياناً شافياً فيما سألت وعلماً مكنوناً من خزائن علم الله وسرّه، أخبرني يا إبراهيم كيف تجد اعتقادهما؟» قلت: يا ابن رسول الله]، أجد[1] [محبّيكم] وشيعتكم [على ما هم فيه ممّا وصفته من أفعالهم] لو أُعطي أحدهم ما بين المشرق والمغرب ذهباً وفضّة أن يزول عن ولايتكم ومحبّتكم إلى موالاة غيركم وإلى محبّتهم ما زال ولو ضُربت خياشيمه بالسيوف فيكم، ولو قُتل فيكم ما ارتدع ولا رجع عن محبّتكم وولايتكم، وأرى الناصب على ما هو عليه ممّا وصفته من أفعالهم لو أُعطي أحدهم ما بين المشرق والمغرب ذهباً وفضّة أن يزول عن [محبّة الطواغيت وموالاتهم إلى موالاتكم ما فعل و][2] لا زال، ولو ضُربت خياشيمه بالسيوف فيهم[3] [ولو قُتل فيهم ما ارتدع ولا رجع، وإذا سمع أحدهم منقبة لكم وفضلاً اشمأزّ من ذلك وتغيّر لونه ورُئي كراهية ذلك في وجهه بغضاً لكم ومحبة لهم.

قال: فتبسّم الباقر عليه السلام ثمّ قال: «يا إبراهيم، هاهنا هلكت العاملة الناصبة، ﴿تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً * تُسْقَىٰ مِنْ عَيْنٍ آنِيَةٍ﴾، ومن أجل ذلك قال تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَآءً مَنْثُورًا﴾، ويحك يا إبراهيم!][4] أتدري ما السبب والقصّة[5] [في ذلك؟ وما الذي قد خفي على الناس منه؟» قلت: يا ابن رسول الله فبيّنه لي واشرحه وبرهنه.

قال عليه السلام: «يا إبراهيم]، إنّ الله تبارك وتعالى لم يزل عالماً قديماً، خلق الأشياء لا من شيء، [ومن زعم أنّ الله تعالى خلق الأشياء من شيء فقد كفر؛ لأنّه لو كان ذلك الشيء الذي خلق

---

١. في نسخة المؤلّف: «نجد».

٢. في نسخة المؤلّف: «محبتكم إلى موالاة غيركم ما زال» بدل «محبّة الطواغيت وموالاتهم إلى موالاتكم ما فعل ولا زال».

٣. في نسخة المؤلّف: «فيكم»، وفي النسخة زيادة: «وأرى الناصب في محبّة أعدائكم كذلك».

٤. في نسخة المؤلّف: «فقال عليه السلام» بدل «ويحك يا إبراهيم».

٥. في نسخة المؤلّف: «والعلّة».

منه الأشياء قديماً معه في أزليته وهويته، كان ذلك الشيء أزلياً، بل خلق الله تعالى الأشياء كلّها لا من شيء]، فكان[1] ممّا خلق الله تعالى أرضاً طيّبة ثمّ فجّر منها ماءً [عذباً] زلالاً، فعرض عليها ولايتنا [أهل البيت،] فقبلتها، فأجرى ذلك الماء عليها سبعة أيّام [طبّقها وعمّها]، ثمّ أنضب [ذلك] الماء [عنها]، فأخذ من صفوة ذلك الطين طيناً فجعله طين الأئمّة، ثمّ أخذ ثُفل ذلك الطين فخلق منه شيعتنا، ولو ترك طينتكم [يا إبراهيم] على حاله كما ترك طينتنا، لكنتم ونحن شيئاً واحداً».

[قلت: يا ابن رسول الله، فما فعل بطينتنا؟ قال عليه السلام: «أخبرك يا إبراهيم؛ خلق الله تعالى][2] بعد ذلك أرضاً سبخة خبيثة منتنة، ثمّ فجّر منها ماءً أُجاجاً آسناً مالحاً، فعرض عليها ولايتنا أهل البيت فلم تقبلها، فأجرى [ذلك] الماء عليها سبعة أيّام [حتّى طبّقها وعمّها، ثمّ نضب ذلك الماء عنها]، ثمّ أخذ من ذلك الطين فخلق منه الطغاة وأئمّتهم، ثمّ مزجه بثُفل طينتكم، ولو ترك طينتهم على حالها [ولم يمزج بطينتكم] لم يشهدوا الشهادتين ولا صلّوا ولا صاموا [ولا زكّوا ولا حجّوا، ولا أدّوا الأمانة ولا أشبهوكم في الصور، وليس شيء أكبر على المؤمن من أن يرى صورة عدوّه مثل صورته».

قلت: يا ابن رسول الله فما صنع بالطينتين؟ قال عليه السلام:] «مزج بينهما[3] بالماء الأوّل و[الماء] الثاني، ثمّ عركها [عرك الأديم]، ثمّ أخذ من ذلك قبضة فقال: "هذه إلى الجنّة ولا أُبالي"، وأخذ قبضة أُخرى وقال: "هذه إلى النار ولا أُبالي"، ثمّ خلط بينهما، [فوقع من سنخ المؤمن وطينته على سنخ الكافر وطينته، ووقع من سنخ الكافر وطينته على سنخ المؤمن وطينته]، فما رأيته من شيعتنا من زناً [أو لواط أو ترك صلاة أو صوم أو حجّ أو جهاد] أو خيانة أو كبيرة [من هذه الكبائر]، فهو من طينة الناصب [و عنصره الذي قد مُزج فيه؛ لأنّ من سنخ الناصب وعنصره وطينته اكتساب المآثم والفواحش والكبائر]، وما رأيت من الناصب من [مواظبته على] الصلاة والصيام و[الزكاة والحجّ والجهاد وأبواب] البرّ، فهو من طينة المؤمن [وسنخه الذي قد مُزج فيه؛ لأنّ من سنخ المؤمن وعنصره وطينته اكتساب الحسنات واستعمال الخير واجتناب المآثم]، فإذا

١. في نسخة المؤلّف: «وكان».

٢. في نسخة المؤلّف: «ولكنّ الله خلق» بدل «خلق الله تعالى».

٣. في نسخة المؤلّف: «ثمّ مزج الطينتين».

عرضت هذه الأعمال [كلّها] على الله تعالى قال: "أنا عدل لا أجور، ومنصف لا أظلم، [و حكم لا أحيف ولا أميل ولا أشطط]، ألحقوا الأعمال[١] السيّئة التي اجترحها المؤمن بسنخ الناصب [و طينته]، وألحقوا الأعمال[٢] الحسنة [التي اكتسبها الناصب] بسنخ المؤمن [وطينته]، ردّوها كلّها إلى أصلها، فإنّي أنا الله لا إله إلّا [أنا]، عالم السرّ وأخفى، [وأنا المطّلع على قلوب عبادي لا أحيف ولا أظلم]، ولا ألزم أحداً إلّا ما عرفته [منه قبل أن أخلقه"».

ثمّ قال الباقر [عليه السلام]: «اقرأ [يا إبراهيم] هذه الآية». [قلت: يا ابن رسول الله، أيّة آية؟ قال: «قوله تعالى:] ﴿قَالَ مَعَاذَ اللهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَاعَنَا عِنْدَهُ إِنَّا إِذًا لَظَالِمُونَ﴾[٣]، [هو في الظاهر ما تفهمونه]، هو والله في الباطن هذا بعينه، [يا إبراهيم، إنّ للقرآن ظاهراً وباطناً ومحكماً ومتشابهاً وناسخاً ومنسوخاً».

ثمّ قال [عليه السلام]: «أخبرني يا إبراهيم عن الشمس إذا طلعت وبدا شعاعها في البلدان، أهو بائن من القرص؟» قلت: في حال طلوعه بائن. قال [عليه السلام]: «أليس إذا غابت الشمس اتّصل ذلك الشعاع بالقرص حتّى يعود إليه؟» قلت: نعم. قال [عليه السلام]: «كذلك يعود كلّ شيء إلى سنخه وجوهره وأصله]، فإذا كان يوم القيامة نزع الله تعالى [سنخ][٤] الناصب [وطينته] مع أثقاله وأوزاره من المؤمن فيلحقها كلّها بالناصب، وينزع سنخ المؤمن وطينته مع حسناته [وأبواب برّه واجتهاده] من الناصب فيلحقها كلّها بالمؤمن، [أفترى هاهنا ظلماً أو عدواناً؟» قلت: لا يا ابن رسول الله.

قال [عليه السلام]:] «هذا والله[٥] القضاء الفاصل [والحكم القاطع] والعدل البيّن... ما أخبرتك لموجود في القرآن كلّه». [قلت: هذا بعينه يوجد في القرآن؟ قال [عليه السلام]: «نعم، يوجد] في أكثر من ثلاثين موضعاً في القرآن [أتحب أن أقرأ ذلك عليك؟» قلت: بلى يا ابن رسول الله.

فقال [عليه السلام]: «قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ

١. في نسخة المؤلّف: «المؤمن».

٢. في نسخة المؤلّف: «أعمال الناصب الحسنة».

٣. يوسف: ٧٩.

٤. في نسخة المؤلّف: «طينة» بدل «سنخ».

٥. في نسخة المؤلّف زيادة: «هو».

وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ * وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ﴾[1] [الآية، أزيدك يا إبراهيم؟» قلت: بلى يا ابن رسول الله]: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ﴾[2]، [أتحبّ أن أزيدك؟» قلت: بلى يا ابن رسول الله.]

«قال تعالى: ﴿فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾[3]، يبدّل الله سيّئات شيعتنا حسنات، ويبدّل الله حسنات أعدائنا سيّئات، و[جلال] الله إنّ هذا لمن عدله وإنصافه» الحديث[4][٥٥]، وهو طويل أخذنا منه موضع الحاجة وتركنا منه بعض الألفاظ التي لا دخل لها في المطلوب.

---

١. العنكبوت: ١٢ و ١٣.

٢. النحل: ٢٥.

٣. الفرقان: ٧٠.

٤. *علل الشرائع*، ج ٢، ص ٦٠٦ - ٦١٠، ح ٨١، باب نوادر العلل.



الفصل التاسع

في تاويل المشكل من هذه الأخبار بوجه إجماليّ

اعلم أنّ تأويل ما يوهم الجبر واجب متعيّن؛ لما عرفت من المعارضات القطعية، وإن كنّا لم نذكرها كلّها فما أمكن تأويله تعيّن، وإلّا وجب التوقّف فيه وردّ علمه إلى الله وإليهم عليهم السلام، كما هو حكم المتشابهات التي تعارضها المحكمات، وهنا[1] جواب إجمالي، وهو أن يُقال هذه شبهة معارضة لليقين الحاصل من الوجدان والضرورة والأدلّة العقلية والنقلية، وكلّ ما هو كذلك فهو باطل.

واعلم أنّ الآيات والروايات بعضها ورد لبيان بطلان الجبر ويوهم التفويض، وبعضها ورد لبيان بطلان التفويض فيوهم الجبر، وبعضها تضمن بطلانهما معاً، ولا ريب في قبح الإفراط والتفريط، وأنّ خير الأُمور أوسطها، وإن لم يكن ذلك كلّياً. وقد أنكر الشيخ المفيد[2] حديث الطينة المنقول عن *العلل*[3] غاية الإنكار، في جواب مسائل السيّد المرتضى[4]، حتّى أنّه ذكر أنّه موضوع لا يجوز الالتفات إليه، هكذا وجدت منقولاً عنه بخط الشهيد الثاني رحمه الله في حاشية على كتاب *العلل*[5].

---

١ . في «أ»: (هذا).

٢ . فأما الأخبار التي جاءت بأنّ ذرّية آدم عليه السلام استُنطقوا في الذرّ فنطقوا، فأخذ عليهم العهد فأقرّوا، فهي من أخبار التناسخية. وقد خلطوا فيها ومزجوا الحقّ بالباطل (ينظر: *المسائل السروية في جواب مسائل السيّد الشريف الجرجاني*، ص ٤٦، فصل حديث الذرّ).

٣ . *علل الشرائع*، ج١، ص ١٠، ح ٤، باب علّة خلق الخلق واختلاف أحوالهم.

٤ . الصحيح: في جواب مسائل السيّد الشريف الجرجاني.

٥ . لم نعثر عليه.

ولا يخفى أنّه أشدّ إشكالا من غيره، وكأنّه اطّلع على أنّه موضوع ولم يطّلع عليه الصدوق، أو عمل[١] بالحديث الذي نقلناه من كتاب *التوحيد* حيث تضمّن أنّ أحاديث الجبر والتشبيه موضوعة، فعمل بظاهره وحمله على عمومه، فإن تحقّق ذلك وإلّا فالموافقات له كثيرة، ويبعد جدّاً إن لم يصل إلى حدّ الاستحالة أن يكون الجميع موضوعاً، وتأويل هذه الألفاظ ممكن، وليس فيها ما هو صريح في الجبر ليحكم عليه بالوضع ويعلم دخوله تحت الحديث المشار إليه في كتاب *التوحيد*.

وأيضاً فكثير من تلك الأخبار التي أوردناها رواها الثقات في جميع الطبقات، وقد ورد في جملة منها ما يتضمّن التكليف في عالم الذرّ، وقد أنكره السيّد المرتضى في كتاب *الغرر والدرر*[٢] غاية الإنكار، وسبقه إلى ذلك المفيد، وخالفهما جميع علمائنا[٣]، وقد استدلّ المرتضى على بطلانه بدليلٍ غير تامّ، وهو أنّ المكلّفين في عالم الذرّ لا يخلو إمّا أن تكون عقولهم كاملة أو لا، فإن كان الثاني استحال التكليف؛ لبطلان تكليف ما لا يُطاق، وإن كان الأوّل استحال عادةً نسيان ذلك المقام والكلام والخطاب والعتاب[٤]، فإنّ من دخل بلاداً وعاشر من أهلها الوفاء وحصل له اتّصال بسلطانٍ [من] سلاطين تلك البلاد وجرى بينهما من المحاورات والأمر والنهي مثل ما روي، يستحيل عادةً أن لا يخطر ذلك بباله وأن ينساه طول عمره.

هذا[٥] حاصل استدلاله، وفيه نظر؛ لأنّا نختار الأوّل، بأن يكون لهم عقول غير كاملة، بل بقدر ما إذا سُئِلوا أجابوا، كما تقدّم في الحديث، ومعلوم أنّ كثيراً من الأطفال يعلمون أنّ للموجودات

---

١. في «أ»: (حمل) بدل (عمل).

٢. تأويل آية أُخرى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾، قال الشريف المرتضى: وقد ظنّ بعض من لا بصيرة له ولا فطنة عنده، أنّ تأويل هذه الآية أنّ الله تعالى استخرج من ظهر آدم عليه السلام جميع ذرّيته، وهم في خلق الذّرّ، فقرّرهم بمعرفته وأشهدهم على أنفسهم. وهذا التأويل مع أنّ العقل يبطله ويحيله، فأمّا شهادة العقول فمن حيث لا تخلو هذه الذّرّية التي استُخرجت من ظهر آدم عليه السلام فخوطبت وقرّرت من أن تكون كاملة العقول مستوفية لشروط التكليف، [لذلك] وجب أن يذكر هؤلاء بعد خلقهم وإنشائهم وإكمال عقولهم، ما كانوا عليه في تلك الحال وما قرّروا به واستشهدوا عليه؛ لأنّ العاقل لا ينسى ما جرى هذا المجرى (ينظر: *الأمالي* للمرتضى، ج١، ص٣٠، تأويل آية أُخرى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾.

٣. *إثبات الوصية*، ص ٢٤٩، الحسن العسكري عليه السلام؛ *دلائل الإمامة*، ص ٥٣، في تسميته بأمير المؤمنين؛ *عمدة عيون صحاح الأخبار في مناقب إمام الأبرار*، ص ٣٠٥، الفصل السادس والثلاثون في فنونٍ شتّى من مناقبه.

٤. في «أ»: (العقاب) بدل (العتاب).

٥. في «أ»: (وهذا).

خالقاً وأنّ للأثر مؤثّراً، ولا يحسن تكليفهم بغير ذلك؛ لعجزهم وضعف عقولهم، ثمّ إذا كبروا نسوا جميع ما قالوا وفعلوا ورأوا وسمعوا في زمان الطفولية، بل بعد البلوغ عدّة سنين.

ولنا أن نختار الثاني ونمنع استحالة النسيان عادةً؛ لاختلاف الأشياء في ذلك، فمنها ما يستحيل نسيانه في يوم ويمكن في شهر، ومنها ما[1] يستحيل نسيانه في سنة ويمكن في عشر سنين أو مائة، فما ظنّك بما إذا مضى أُلوف كثيرة من السنين وتخلّل الموت والعدم بين الوقتين، فكيف يستحيل نسيان ذلك التكليف الذي يحتمل أنّ حصوله كان في أقلّ من ساعة ومجموع سماع كلمتين؛ أعني ﴿...أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ...﴾[2]، والجواب بكلمة؛ أعني بلى، ولعلّ إنكار المرتضى رضي الله عنه لهذه الأخبار فراراً[3] من إلزام المخالفين له بظاهرها من الجبر، أو لعلّ إنكاره لأخبار أُخر غير هذه وهي أصرح منها.

وتضعيفه لها بأنّها أخبار آحاد محمول على مثل ذلك، فإنّ كلامه في هذا المقام معروف منقول في *المعالم* وغيره. أو مراده أنّها كذلك بالنسبة إلى معارضها كما توهّمه، وإلّا فإنّها تزيد على ألف حديث بل ألفين، وقد رواها[4] محدّثونا في جميع كتب الحديث، لا يكاد يخلو منها كتاب إلّا نادراً.

ومثل هذه الأحاديث لو كانت آحاداً لم يكن للتواتر وجود؛ لأنّ أحاديث وجوب الصلاة والزكاة وتحريم الخمر والزنا لا تعادل عُشر عُشر هذه الأحاديث، وناهيك بما ورد في *أُصول الكافي* الذي هو أوثق كتب الحديث، فمن نظر فيه حصل له اليقين، وقد تضمّن بعض تلك الأخبار أنّ الله أنساهم الموقف وبقيت المعرفة في قلوبهم، ولذلك لا يوجد أحد من المكلّفين يشكّ في وجود خالق ومؤثّر، وإنّما اختلفوا في صفاته وتعيينه، بل لا يوجد أحد من الأطفال في أوائل التمييز يشكّ في ذلك، وناهيك بذلك فائدة لهذا التقرير والتكليف، بل تلك الأحاديث أكثر من النصوص على بعض الأئمّة عليهم السلام كالجواد والهادي عليهما السلام لنصّ المتواتر، كما هنا أقوى من الدليل العقلي الظنّي قطعاً بغير خلاف، ومعلوم أنّ التكليف يفهم كلمة والجواب بكلمة

---

١ . لم يرد قوله: (ما) في «أ».

٢ . الأعراف: ١٧٢.

٣ . في «أ»: (فرار).

٤ . في «أ»: (رواه).

والإقرار بخالق، لا يحتاج إلى عقل كامل بل عقل كثير من الأطفال كافٍ في مثله، فالعقل[١] لا يأبى تجويز مثله، بل الأحاديث دالّة على أنّ تلك المعرفة حاصلة للأطفال، كما في الحديث المشهور: «كلّ مولود يولد على الفطرة»[٢]، بل دلّت على حصول ذلك للبهائم[٣]، كما رواه الكليني ﵀ والصدوق ﵀ وغيرهما عن الصادق ﵇، قال:

«ما بهمت[٤] البهائم فلم تبهم عن أربعة: معرفتها بالربّ...»[٥][٥٦] الحديث.

ومعلوم أنّ الشرع يختلف في حدّ البلوغ اختلافاً عظيماً حتّى ذكر بعض المؤرّخين أنّ حدّ البلوغ[٦] كان في بعض الأُمم السالفة ثلاث مائة سنة، وكان الواحد منهم يعيش ألف سنة وألفين، ومن المعلوم أنّهم قبل ذلك بمدّة طويلة جدّاً كانوا مقرّين بخالق في الجملة. وقد تعرّض السيّد المرتضى لتأويل[٧][٥٧] الآية الواضحة الدلالة على صحّة تكليف عالم الذرّ، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ...﴾[٨] الآية[٩]، ومن نظر في تأويلها عرف ضعفه وعدم وجود سبب موجب له، وقد غفل أكثر الحكماء والمتكلّمين عن أنّ أكثر أدلّتهم العقلية ظنّية متناقضة متعارضة، ولا دليل على حجّية الدليل العقلي الظنّي في الأُصول ولا النقلي الظنّي، وهم معترفون بذلك، فاستدلالهم به في أكثر المواضع غفلة، فكيف مع معارضة النصّ المتواتر الصحيح الصريح القطعي.

---

١. في «أ»: (فالعاقل).

٢. *الكافي*، ج ٢، ص ١٣، ح ٤، باب فطرة الخلق على التوحيد؛ *إثبات الوصية*، ص ١٨، بدء الخليقة.

٣. في «أ»: (البهائم).

٤. في نسخة المؤلّف زيادة: «عنه».

٥. في كلّ المصادر نقل عن علي بن الحسين ﵇ ولم نجد عن الصادق ﵇.

راجع: *الكافي*، ج ٦، ص ٥٣٩، ح ٩، باب نوادر في الدوابّ؛ كتاب *من لا يحضره الفقيه*، ج ٢، ص ٢٨٨، ح ٢٤٧٣؛ *الخصال*، ج١، ص٢٦٠.

٦. لم يرد من قوله: (اختلافا عظيماً) إلى هنا في «أ».

٧. *الامالي* للمرتضى، ج ١، ص ٢٨، تأويل آية أُخرى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾.

٨. الأعراف: ١٧٢.

٩. في «أ»: (الآية).

إذا عرفت هذا فتوجيه هذه الأخبار ممكن بوجه، بل وجوه قريبة، فيجب ذلك بأن نقول إنّ الخلق من الطينة الطيّبة والخبيثة من جملة الأسباب والبواعث على صدور الخير والشرّ عن العبد باختياره، فإنّهما لا يصلان إلى حدّ الجبر والإلجاء قطعاً، وهو بديهي ضروري، يعلمه كلّ أحد من نفسه كما مرّ.

ووجه هذا الفعل الصالح من الله أنّ ترجيح الخير لطف للمكلّف ليختاره ويكون عليه يسيراً[1] وإليه قريباً، ولا يجب ذلك على الله؛ إذا البيان والتعريف كافيان، والواجب الهداية بمعنى الدلالة، وقد حصلت، والهداية بمعنى الإيصال إلى الخير تفضّل من الله غير واجب ولا لازم، وترجيح الشرّ من غير إلجاء ولا خير لطف أيضاً للمكلّف؛ لاستلزام تشديد التكليف الموجب لزيادة الأجر والثواب، وهذا هو السرّ والحكمة في خلق الشهوات ونصب الشبهات وإنزال المتشابهات وخلق الشياطين، ونحو ذلك.

أو نقول لعلّه لو خلق الجميع من طينة واحدة لكان فيه مفسدة أو مفاسد، أو فاتت بذلك بعض المصالح الكلّية، وكذا نقول في تخصيص كلّ واحد من القسمين بواحدة من الطينتين لحكمةٍ لا نعلمها، أو لما ذكرناه ونحوه، أو نقول اختيار خلق زيد من الطينة الطيّبة لعلم الله بأنّه يختار الخير ألبتة، ولو لم يخلق منها فكان ذلك تشريفاً له ولطفاً به وتسهيلاً عليه وإكراماً له؛ لما علم من حسن نيّته وعمله، وخلق عمرو مثلاً[2] من الطينة الخبيثة لعلمه[3] تعالى من حاله ضدّ ذلك، ولعلّ الحكمة في تعريفنا ذلك هي المنع من الإفراط في اللوم والعتاب والزيادة على حكم الشرع في العقاب، وبقاء التراحم والتعاطف، ونحو ذلك ممّا يناسبه، والله أعلم.

---

١. في «أ»: (يسراً).

٢. لم يرد قوله: (مثلاً) في «أ».

٣. في «أ»: (لعلم).



الفصل العاشر

في الجواب عن هذه الأخبار بوجهٍ تفصيلي

الجواب عن هذه الأخبار بوجه تفصيليّ[1] وتأويل الألفاظ الموجودة فيها ممّا يخالف الأدلّة العقلية والنقلية، لتزول الشبهة بالكلّية، وهي زائلة عمّن تتبّع التراكيب البليغة العربية، فإنّ المجازات في كلامهم أكثر من الحقائق، وقد أجمعوا على أنّ المجاز أبلغ من الحقيقة، وعلى وجوب الحمل عليه مع وجود قرينة[2] حالية أو مقالية أو دلالة عقلية، فكيف وقد اجتمع هنا وجوه متعدّدة من الأقسام الثلاثة، فإنّ حال أهل العصمة عليهم السلام لا يخفى في اعتقاد بطلان الجبر، وتصريحاتهم به أكثر من أن تُحصى، والأدلّة العقلية عليه كثيرة، قد[3] عرفت بعضها. إذا عرفت هذا فنقول:

أمّا الحديث الأوّل: فلا إشكال فيه بعد التصريح بخلط الطينتين الموجب لتدافع الطبيعتين والوقوف عند حدّ الاعتدال، بحيث يصير المؤمن قادراً على السيّئة والكافر قادراً على الحسنة، والنصّ على إمكان ذلك منهما بل وقوعه، و«مِن» في قوله: «ومن هاهنا» للتعليل المجازي، كما يقال: «لمّا كان وقوع الأمر الفلاني معلوماً لله، وقع»، ومعلوم أنّ العلم ليس بعلّة حقيقية للمعلوم، ولا شكّ أنّ الخلق من طينة خاصّة ليس بعلّة حقيقية تامّة للإيمان ولا للكفر، ولا خلط الطينتين علّة تامّة لصدور الحسنة والسيّئة.

وقوله: «تحنّ إلى ما خلقوا منه»، يدلّ على مجرّد الميل لا على الجبر ونفي القدرة، بل هو

---

١. في «أ»: (تفصيل).

٢. في «أ»: (القرينة).

٣. في «أ»: (وقد).

دالّ على القدرة كما لا يخفى، وكلّ أحد يعلم بالضرورة أنّه قادر على فعل ما يخالف طبعه وترك ما يوافق هواه وشهوته، وإسناد[١] «يلد» و«يصيب» و«يحسن» إلى ما أُسند إليه دالّ على ما قلناه، ولا ضرورة إلى تأويله، ولا مانع من حمله على حقيقته.

وأمّا الثاني: فقريب من الأوّل، ولا يخفى أنّ تطيّب الروح والجسد لا يصل إلى حدّ الإلجاء المنافي للتكليف، والذي يدلّ على ذلك هنا إسناد عرفه وأنكره الدالّ على الاختيار، ولا إشكال فيه إلّا في قوله: «لا يتحوّل مؤمن عن إيمانه ولا ناصب عن نصبه، ولله المشيئة فيهم»، وهو يحتمل وجوهاً:

أحدها: إنّ المؤمن لا يختار التحوّل عن إيمانه وإن كان قادراً، وكذا الناصب، فليس كلّ مقدور يجب وقوعه بالفعل.

وثانيها: أن يكون إخباراً عن الغالب، فإنّ التحوّل وإن كان ممكناً كثيراً لكنّه قليل بالنسبة إلى ثباتهما ودوامهما على حالهما.

وثالثها: أن يكونا قضيتين دائمتين؛ أي لا يتحوّل مؤمن عن حكم إيمانه من استحقاق الثواب ما دام مؤمناً، وكذا الكافر في الكفر؛ يعني أنّ كلّ واحد منهما وإن كان مخلوقاً من طينة مخصوصة لا يتحوّل عن حكمه؛ لأنّه المختار لحاله التي هو عليها.

ورابعها: أن يكون المراد أنّهما وإن كانا مخلوقين ممّا ذكر لا يتحوّل المؤمن عن إيمانه؛ أي لا يخرج عن استحقاق الوصف بالإيمان، على أنّه فاعل له؛ لكون المؤمن اسم فاعل، وكذا الناصب؛ يعني أنّ خلقهما من الطينتين لم يسلبهما الاختيار ولم ينفِ الفعل عنهما حتّى لا يصدق وصفهما باسم الفاعل حقيقة، فصار دالّاً على نفي الجبر، وهذا الوجه ليس ببعيد.

وخامسها: أن يكون المراد بالمؤمن «الكامل الإيمان»، والناصب «الكامل النصب»، فيكون التنوين للتعظيم، ولا ينافي الواقع والدليل السابق، ويظهر أنّ الطينة لم توجب الجبر.

وسادسها: ولعلّه الأقرب أن تكون[٢] الواو في قوله: «ولله المشيئة» حالية، ويكون النفي راجعاً إلى القيد؛ ومعنى المشيئة هنا الجازمة التي يمتنع[٣] تخلّف الفعل عنها، الموجبة للإلجاء

---

١. لم يرد قوله: (إسناد) في «أ».

٢. في «أ»: (يكون).

٣. في «أ»: (تمنع).

والجبر، لا المشيئة التي تُطلق كثيراً على مجرّد التخلية وعدم المنع، وقد روى الكليني ﵀ ما يدلّ على المعنيين كما يأتي إن شاء الله،[١] وعلى هذا فمعنى الكلام أنّه قد يتحوّل المؤمن عن إيمانه والناصب عن نصبه، ولكن لا يتحوّل أحدهما عن حاله، والحال أنّ مشيئة الله غالبة له وملجئة[٢] إيّاه بطريق الجبر، بل يتحوّل باختياره.

وسابعها: أن يكون المراد أنّ المؤمن الحقيقي لا يزول عن إيمانه ولا يتحوّل عنه في آخر عمره، وكذا الناصب الحقيقي لا يزول عن نصبه في آخر عمره، وفي وسط العمر قد يصير المؤمن الحقيقي كافراً رسمياً[٣] بمشيئة الله؛ أي تخليته له، وكذلك الناصب، وفي آخر العمر يرجع كلّ واحد منهما إلى حاله، ذكر ذلك بعض الأفاضل المعاصرين[٤].

وثامنها: أن تكون «لا» ناهية، ونهي المؤمن عن التحوّل لا إشكال فيه، ونهي الناصب عن ذلك على طريق التهديد، مثل قوله تعالى: ﴿... اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[٥]، وقوله ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا﴾[٦]، والقرينة قوله: «ولله المشيئة فيهم»، كما يقول السيّد لعبده: «لا تطغى وانظر ما أصنع، أو لا ترجع عن معصيتي ولي الاختيار في أمرك».

وأمّا الثالث: فلا إشكال فيه، وقوله: «تهوى» كقوله في السابق: «تحنّ» يُفهم منه مجرّد الميل من غير جبر، بل يُفهم منه نفي الجبر ونسبة الفعل إلى العبد، والأصل في الإسناد الحقيقة .

وأمّا الرابع: فكذلك، وقوله: «ممّا مسّهم» لا ينافي القدرة، بل المراد أنّ ما مسّهم من جملة الأسباب والبواعث، وإن لم يكن علّة تامّة للفعل، أو المراد أنّ ما مسّهم مستلزم لطبع خاصّ وخلق صالح أو فاسد، والطبع والخلق قابلان للتغيير والكسب قطعاً، ألا ترى أنّه ورد الأمر بحسن الخلق والترغيب فيه والنهي عن سوء الخلق والترهيب منه ؟ «والعود إلى ما خُلقوا منه» ظاهره أنّه باختيارهم، فهو باعث على الاختيار لا الجبر مع إمكان حمله على الأغلبية.

---

١ . أنظر ص ١١٩، الفصل الحادي عشر، في تأويل مشيئة الله وإرادته المتعلّقين بأفعال المكلّفين، الحديث الأوّل.

٢ . في «أ»: (له ملجئة)، وفي «أ» زيادة: (إلى التحوّل).

٣ . في «أ»: (وسمّيا كذا سنيا).

٤ . لم نعثر عليه.

٥ . فصّلت: ٤٠.

٦ . الكهف: ٢٩.

وأمّا الخامس: فليس فيه ما يحتاج إلى التأويل إلّا قوله: «منك الرسل والأنبياء ومنك الجبّارون والمشركون»، وله وجهان:

أحدهما: أنّ العلم تابع للمعلوم كما مرّ، فعلمه سبحانه باختيارهم لما سوف يختارونه مسبّب عن اختيارهم أو تابع له، وبعده قال هذا القول ولا يلزم الجبر.

وثانيهما: أنّهما طينتان لم ينكران، أحدهما طيّبة والأُخرى خبيثة، فلعلّهما متساويتان. سلّمنا، فلعلّ هذا القول قبل خلط الطينتين، ولولاه لما كان لأحد قدرة على الفعل والترك، وبعد الخلط تساوى الأمران وتوقّف الترجيح على إرادة الفاعل المختار.

وأما السادس: فقريب ممّا تقدم بل أقلّ إشكالاً؛ لتصريحه بتكليفهم ونصّه على اختيارهم ونسبة الأفعال إليهم، وقوله: «فلا يستطيع...» إلخ، يستقيم فيه جملة من الوجوه السابقة، ويمكن حمله على أنّه بعد التكليف وصدور الطاعة والمعصية عنهم باختيارهم، لا يقدر صاحب الطاعة على استحقاق العقاب ولا صاحب المعصية على استحقاق الثواب ما دام كذلك، وقوله فيه: «ما اختلف اثنان» كما يحتمل نفي الاختلاف في صحّة الجبر، كذلك يحتمل نفي الاختلاف في بطلان الجبر لإسناد الفعل والقول إلى العبد، ويحتمل نفي الاختلاف في بطلان التفويض للنصّ على الأمر والنهي والحكم بالطاعة والمعصية، وهو صريح في نفي التفويض.

وأمّا السابع: فلا حاجة إلى تأويل شيء من ألفاظه، بل هو دالّ على بطلان الجبر.

وأمّا الثامن: فكذلك، إلّا في قوله: «فلا يستطيع...» إلخ، وقد عرفت بعض ما يمكن توجيهه به.

وأمّا التاسع: فقريب من ذلك، بل أقلّ إشكالاً، وفيه تصريحات[1] ببطلان الجبر.

وأمّا العاشر: فلا إشكال فيه أيضاً إلّا في قوله: «فمن كان من هؤلاء لا يكون من هؤلاء»[2]، ويأتي فيه جميع ما مرّ من الوجوه في نفي التحوّل أو أكثرها.

وأمّا الحادي عشر: فهو ظاهر لا إشعار له بمنافاة الاختيار.

---

١ . في «أ»: (تصريحان).

٢ . الصحيح ما نُقل في *الكافي*، ج ٢، ص ١١، ح ٢، باب أنّ رسول الله ﷺ أوّل من أجاب وأقرّ لله عزّوجلّ بالربوبية: «فمن كان من هؤلاء لا يكون من هؤلاء، ومن كان من هؤلاء لا يكون من هؤلاء».

وأمّا الثاني عشر: فلا يخلو من إشكال، وقد عرفت طعن[١] الشيخ المفيد[٢] وغيره فيه، وعلى تقدير عدم تحقّق ذلك الكلام أو كونه موجّهاً إلى[٣] غيره ممّا هو أصرح[٤] منه، فتوجيهه بنحو ما مرّ ممكن، وأوّله دالّ على أنّه لو تُركت طينة المؤمنين على حالها لما قدروا على المعاصي، ولو تُركت طينة الكفّار على حالها لما قدروا على الطاعات، وأنّه بعد خلطهما ومزجهما صار القسمان قادرين على الأمرين، فهو دالّ على بطلان الجبر.

والإشكال في قوله: «فهو من طينة الناصب» وقوله: «فهو من طينة المؤمن»، وحلّ الإشكال أنّ التعليل مجازي، كقول أهل العدل: «لمّا تعلّق علم الله بهذا الشيء وقع»، فلا يلزم الجبر، وذلك أنّ الخلق من طينة علّيّين ومن طينة سجّين غير داخل في أجزاء العلّة التامّة للإيمان والكفر، وخلق الطينتين غير داخل في أجزاء العلّة التامّة[٥] للحسنة والسيّئة، بل كلّ منهما لمحض المناسبة، كما روي أنّ ولد الزنا لا يدخل الجنّة، مع أنّه لا ذنب له ولا دخل له في فعل أبيه وأُمّه، بل لمّا علم الله في الأزل أنّ زيداً يكون سعيداً باختياره سواء خلقه الله[٦] من طينة علّيّين أو من طينة سجّين، من مادّة الحلال أو من مادّة الزنا، وأنّ عمراً يكون شقيّاً باختياره على سائر الصور السابقة، اقتضت الحكمة الإلهية ملاحظة المناسبة بخلق السعيد من طينة علّيّين ومادّة الحلال، والشقي من طينة سجّين ومادّة الحرام، ولما تعلّقت الإرادة بخلق الأبدان والأرواح من ماء، كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾.[٧]

دبّر ما دبّر وقسّم الماء والطين قسمين، مخلوق من كلّ قسم بما يناسبه من المخلوقات، من غير أن يكون للماء دخل في الإيمان والكفر و[٨] الطاعة والمعصية، وكذا خلط المائين والطينتين. فإن قلت: «أيّة مفسدة كانت تترتّب لو خلق الله الجميع من طينة واحدة، أو خلق المؤمن من

---

١. في «أ»: (ظنّ).

٢. أُنظر ص ١٠٥، الفصل التاسع، في تأويل المشكل من هذه الأخبار بوجهٍ إجمالي، في مسألة إنكار الشيخ المفيد أحاديث الطينة.

٣. في «أ»: (أو) بدلاً من (إلى).

٤. في «أ»: (أخرج).

٥. لم يرد من قوله: (للإيمان والكفر) إلى هنا في «أ».

٦. لم يرد قوله: (الله) في «أ».

٧. الأنبياء: ٣٠.

٨. في «أ»: (أو) بدل (و).

طينـة سجّين والكافر من طينة علّيّين، أو لم يخلط الطينين»؟ قلت: قد عرفت وجود المصلحة وانتفاء المفسدة فيما فعله الله، وأمّا خلافه فيُحتمل أن يكون فيه مفسدة لا نعلمها، ويُحتمل انتفاء المصلحة والمفسدة عنه، ويُحتمل انتفاء المفسدة عنه وحصول مصلحة فيه تقصر[1] عن المصلحة التي هي فيما اختاره الله سبحانه.

وعلى كلّ حال، فما[2] اختاره الله راجح، ولا يمكن إثبات رجحان خلافه فضلاً عن لزومه، وفيه إشكال آخر في حكمه بإلحاق حسنات الناصب بالمؤمن وسيّئات المؤمن بالناصب؛ لما ذكر، ووجهه كما يُفهم من أوّل الكلام وآخره ويُستفاد من الاستشهاد بالآيات، هو أنّ المؤمن بسبب دعائه الناصب إلى الطاعة والخير وإطاعة الناصب له بقدر ما فيه من طينته أو أقلّ أو أكثر أو بسبب خوفه من الناصب وتقيته منه وحصول أذاه، يُكتب له ـ أعني المؤمن ـ مثل ثواب طاعات الناصب، كما ورد في حديثٍ صحيح:

«[قال رسول الله ﷺ]: من سنّ سنّةً حسنةً فله أجرها وأجر من عمل بها من غير أن ينتقص من أُجورهم شيء، ومن سنّ سنّةً سيّئةً كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة».[3]

ونحوه قولهم عليهم السلام: «الدالّ على الخير كفاعله»[4]، وغير ذلك من الأخبار[5]، ولا تُقبل طاعات الناصب والثواب الذي يُكتب للمؤمن، إنّما هو ثواب عمله، فلا ينافي قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[6]، وغيرها، وكذلك نقول في طرف الناصب سواء، فلا ينافي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[7]، وإنّما الوزر الذي يُكتب عليه بسبب أمره للمؤمن بالمنكر أو عداوته له أو إيذائه إيّاه، ولا يبعد أن يغفر الله للمؤمن تلك الذنوب تفضّلاً أو لكونه غافلاً عن كونها ذنوباً،

---

١. في «أ»: (نقصر).

٢. في «أ»: (فيما).

٣. *الخصال*، ص ٢٤٠، ح ٨٩، علم الناس كلّهم موجود في أربع، باختلاف؛ *تهذيب الأحكام*، ج ٦، ص ١٢٤، ح ٢١٧، باب أقسام الجهاد، باختلاف؛ *الفصول المختارة*، ص ١٣٦، فصل الكلام في تفسير القرآن.

٤. *الكافي*، ج ٤، ص ٢٧، ح ٤، باب فضل المعروف؛ كتاب *من لا يحضره الفقيه*، ج ٢، ص ٥٥، ح ١٦٨٢، باب فضل المعروف.

٥. راجع *الكافي*، ج ٤، ص ٢٦، باب فضل المعروف؛ كتاب *من لا يحضره الفقيه*، ج ٢، ص ٥٤، باب فضل المعروف.

٦. النجم: ٣٩.

٧. الزمر: ٧؛ فاطر: ١٨؛ الإسراء: ١٥؛ الأنعام: ١٦٤.

والغافل غير مكلّف حال غفلته، فالإثم على الناصب وحده، أو محمول على الغالب أو بعض المؤمنين؛ لعدم وجوب ذلك التفضّل على وجه العموم، ويُفهم ما قلناه من صريح قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ...﴾،[1] كما مرّ. هذا غاية ما يمكن أن يوجّه به الحديث، وهو أولى من طرحه، والله أعلم بحقائق الأُمور.

---

١. النحل: ٢٥.

الفصل الحادي عشر

في تأويل مشيئة الله وإرادته المتعلّقين[1] بأفعال المكلّفين

وحاصله: أنّها ليست بجازمة موجبة للإلجاء والجبر؛ لما تقدّم، وأنا أذكر من الأخبار الواردة في ذلك اثنى عشر حديثاً، وليس كلّها محتاجاً إلى التأويل، بل بعضها يفسّر بعضاً.

الأوّل: ما رواه الكليني ﵀ بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

«لا يكون شيء في الأرض ولا في السماء إلّا بهذه الخصال السبع: بمشيئة، وإرادة، وقدر، وقضاء، وإذن، وكتاب، وأجل؛ فمن زعم أنّه يقدر على نقض واحدة فقد كفر»[2] [58].

الثاني: ما رواه أيضاً عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام، قال:

«لا يكون شيء في السماوات ولا في الأرض إلّا بسبع:[3] بقضاء، وقدر، وإرادة، ومشيئة، وكتاب، وأجل، وإذن؛ فمن زعم غير هذا فقد كذب على الله أو ردّ على الله [عزّوجلّ]»[4] [59].

الثالث: ما رواه أيضاً عن الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام، يقول:[5] «لا يكون شيء إلّا ما شاء الله وأراد

---

١ . في «أ»: (المتعلّقتين).

٢ . *الكافي*، ج١، ص ١٤٩، ح ١، باب في أنه لا يكون شيء في السماء والأرض إلّا بسبعة.

٣ . في نسخة المؤلّف: «بسبعة».

٤ . *الكافي*، ج ١، ص ١٥٠، ح ٢، باب في أنه لا يكون شيء في السماء والأرض إلّا بسبعة.

٥ . في نسخة المؤلّف: «قال».

وقدّر وقضى». قلت: ما معنى شاء؟ قال: «ابتدأ الفعل». قلت: ما معنى قدر؟ قال: «تقدير الشيء من طوله وعرضه». قلت: ما معنى قضى؟ قال: «إذا قضى أمضاه، فذلك الذي لا مردّ له»[١][٦٠].

الرابع: ما رواه عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: شاء وأراد وقدّر وقضى؟ قال: «نعم». قلت: وأحبّ؟ قال: «لا». قلت: وكيف [شاء وأراد وقدّر وقضى ولم يُحبّ؟].[٢] قال: «هكذا خرج إلينا»[٣][٦١].

الخامس: ما رواه [عن عبد الله بن سنان] عن أبي عبد الله عليه السلام، [قال: سمعته يقول]:

«أمر الله ولم يشأ وشاء ولم يأمر؛ أمر ابليس أن يسجد لآدم وشاء أن لا يسجد، ولو شاء لسجد، ونهى آدم عن أكل الشجرة وشاء أن يأكل منها، ولو لم يشأ لم يأكل»[٤][٦٢].

السادس: ما رواه عن أبي الحسن عليه السلام، قال:

«إنّ لله إرادتين ومشيئتين؛ إرادة حتم وإرادة عزم،[٦٣] ينهى وهو يشاء ويأمر وهو لا يشاء، أوما رأيت أنّه نهى آدم وزوجته أن يأكلا من الشجرة وشاء ذلك، ولو لم يشأ أن يأكلا لما غلبت مشيئتهما مشيئة الله تعالى،[٦٤] وأمر ابراهيم أن يذبح إسحاق[٥][٦٥] ولم يشأ أن يذبحه، ولو شاء [أن يذبحه][٦] لما غلبت مشيئة إبراهيم مشيئة الله تعالى»[٧].

السابع: ما رواه عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

«شاء وأراد ولم يحبّ ولم يرضَ؛ شاء أن لا يكون شيء إلّا بعلمه وأراد مثل ذلك، ولم يحبّ أن يقال: "ثالث ثلاثة"، ولم يرضَ لعباده الكفر»[٨][٦٦].

---

١. *الكافي*، ج ١، ص ١٥٠، ح ١، باب المشيئة والإرادة؛ *المحاسن*، ج ١، ص ٢٤٤، ح ٢٣٧، باب الإرادة والمشيئة.

٢. في نسخة المؤلّف زيادة: «ذلك».

٣. *الكافي*، ج ١، ص ١٥٠، ح ٢، باب المشيئة والإرادة.

٤. *الكافي*، ج ١، ص ١٥٠ و ١٥١، ح ٣، باب المشيئة والإرادة.

٥. في نسخة المؤلّف: «إسماعيل».

٦. لم يرد قوله: «أن يذبحه» في المصدر.

٧. *الكافي*، ج ١، ص ١٥١، ح ٤، باب المشيئة والإرادة؛ *التوحيد*، ص ٦٤، باب التوحيد ونفي التشبيه.

٨. *الكافي*، ج ١، ص ١٥١و ١٥٢، ح ٥، باب المشيئة والإرادة؛ *التوحيد*، ص ٣٣٩، ح ٩، باب المشيئة والإرادة.

الثامن: ما رواه عن الرضا عليه السلام، قال:

«قال الله عزّوجلّ: [يا] ابن آدم، بمشيئتي[١] كنت أنت الذي تشاء لنفسك ما تشاء، وبقوّتي أدّيت فرائضي، وبنعمتي قويت على معصيتي، جعلتك سميعاً بصيراً قويّاً ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾[٢]، وذاك[٣] أنّي أولى بحسناتك منك، وأنت أولى بسيّئاتك منّي، وذاك أنّني لا أسأل عمّا أفعل ﴿وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾»[٤][٦٧].

التاسع: ما رواه الصدوق رحمه الله في كتاب *التوحيد* بسنده عن جعفر بن محمّد عن أبيه عليهما السلام، قال:

«قيل لعلي عليه السلام: إنّ رجلاً يتكلّم في المشيئة، فقال عليه السلام: "ادعه لي". قال: فدُعي له، فقال عليه السلام: "يا عبد الله، خلقك الله لما شاء أو لما شئت؟" قال: لما شاء. قال عليه السلام: "فيمرضك إذا شاء أو إذا شئت؟" قال: إذا شاء. قال عليه السلام: "فيشفيك إذا شاء أو إذا شئت؟" قال: إذا شاء. قال عليه السلام: "فيُدخلك حيث شاء أو حيث شئت؟" قال: حيث شاء». قال: «فقال علي عليه السلام له: "لو قلت غير هذا لضربت الذي فيه عيناك"»[٥].

وفي حديثٍ آخر قال القائل: لا يستطيع أن يقول إلّا ما شاء الله، و[هذا][٦] الباسط[٧] لا يستطيع أن يبسط يده إلّا بما شاء الله[٨][٦٨].

---

١. في هامش نسخة المؤلّف: قد ورد في عدّة أحاديث أنّ مشيئة الله محدَثة، وكذا إرادته، ولادخل لهما في المقصود؛ لأنّ المراد بهما ما تعلّق بفعل الله.

٢. النساء: ٧٩.

٣. في نسخة المؤلّف: «ذلك».

٤. الأنبياء: ٢٣ ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾؛ *الكافي*، ج ١، ص ١٥٢، ح ٦، باب المشيئة والإرادة؛ *التوحيد*، ص ٣٣٨، ح ٦، باب المشيئة والإرادة.

٥. *التوحيد*، ص ٣٣٧، ح ٢، باب المشيئة والإرادة.

كأنّ الرجل كان على اعتقاد المعتزلة فنبّهه عليه السلام بأنّ الأمور ليست مفوّضة إليك، أو على اعتقاد اليهود القائلين بأنّ الله قد فرغ من الأمر.

٦. لم يرد «هذا» في نسخة المؤلّف.

٧. في نسخة المؤلّف زيادة: «يده».

٨. *التوحيد*، ص ٣٣٧، ح ٣، باب المشيئة والإرادة.

العاشر: ما رواه أيضاً بسنده عن امير المؤمنين عليه السلام:

«أوحى الله عزّوجلّ إلى داود عليه السلام: يا داود، تُريد وأُريد ولايكون إلّا ما أُريد، فإن أسلمت[١] لما أُريد أعطيتك ما تُريد، وإن لم تسلم لما[٢] أُريد أتعبتك فيما تريد ثمّ لا يكون إلّا ما أُريد»[٣].

ونحوه عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال لقنبر:

«إنّ أهل الأرض لا يستطيعون لي شيئاً إلّا بإذن الله عزّوجلّ من السماء»[٤][٦٩].

الحادي عشر: ما رواه أيضاً عن النبي صلى الله عليه وآله، قال:

«سبق العلم وجفّ القلم[٥]، وتمّ القضاء بتحقيق الكتاب وتصديق الرسالة، والسعادة من الله والشقاوة من الله عزّوجلّ».

[قال عبد الله بن عمر: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يروي حديثه عن الله عزّوجلّ]، قال صلى الله عليه وآله: قال[٦] الله عزّوجلّ: [يا] ابن آدم، بمشيئتي كنت أنت الذي تشاء لنفسك ما تشاء، وبإرادتي كنت أنت الذي تُريد لنفسك ما تُريد، وبفضل نعمتي عليك قويت على معصيتي، وبعصمتي وعفوي وعافيتي أدّيت إليّ فرائضي، فأنا[٧] أولى بإحسانك منك، وأنت أولى بذنبك منّي، فالخير منّي [إليك] بما أوليت بداءً، والشرّ منّي إليك بما جنيت جزاءً، وبسوء ظنّك بي قنطت من رحمتي، فلي الحمد والحجّة عليك بالبيان، ولي السبيل عليك بالعصيان، ولك الجزاء والحسنى عندي بالإحسان، لم أدع تحذيرك ولم آخذك عند عزّتك، ولم أُكلّفك فوق طاقتك ولم أُحمّلك من الأمانة إلّا ما قدرت عليه، رضيت منك لنفسي ما رضيت [به] لنفسك منّي.

---

١. في نسخة المؤلّف: «سلمت».

٢. في نسخة المؤلّف: «لي ما» بدل «لما».

٣. *التوحيد*، ص ٣٣٧، ح ٤، باب المشيئة والإرادة.

٤. المصدر السابق، ح ٧.

٥. جفاف القلم كناية عن إتمام الكتابة، فانّ الله تعالى كتب في كتاب التقدير الأوّل ما يجرى على الخلق كلاًّ، لا يزيد عليه ولا ينقص منه شيء، ونفس البداء ممّا كتب فيه، بخلاف التقدير المتأخّر الذي يجرى بأيدى عمّال الملكوت، فإنّ البداء يقع عليه.

٦. في نسخة المؤلّف: «وقال».

٧. في نسخة المؤلّف: «وأنا».

[قال عبد الملك:] لن أُعذّبك إلّا بما عملت»[1].

الثاني عشر: ما رواه أيضاً عن الرضا عليه السلام في جواب سؤال المأمون في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[2]، (فقال عليه السلام عن آبائه عليهم السلام) [عن أبيه علي بن أبي طالب عليه السلام]:

«أنّ المسلمين قالوا لرسول الله صلى الله عليه وآله: لو أكرهت يا رسول الله من قدرت عليه من الناس على الإسلام لكثر عددنا وقوينا على عدوّنا. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: "ما كنت لألقى الله عزّوجلّ ببدعةٍ لم يُحدِث إليّ فيها شيئاً ﴿وَمَآ أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾". فأنزل الله تبارك وتعالى: يا محمّد ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾] على سبيل الإلجاء والاضطرار في الدنيا، كما يؤمنون عند المعاينة ورؤية البأس في الآخرة، ولو فعلتُ ذلك بهم لم يستحقّوا منّي ثواباً ولامدحاً، لكنّي أُريد منهم أن يؤمنوا مختارين غير مضطرّين ليستحقّوا منّي الزلفى والكرامة ودوام الخلود في جنّة الخلد، ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾[3]، وأمّا قوله عزّوجلّ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾[4] فليس ذلك على سبيل تحريم الإيمان عليها، ولكن على معنى أنّها ما كانت لتؤمن إلّا بإذن الله، وإذنه أمره لها بالإيمان ما كانت مكلّفة[5] متعبّدة، وإلجاؤه إيّاها إلى الإيمان عند زوال التكليف والتعبّد عنها»[6].

أقول: قد تقدّم ما يصلح جواباً هنا، وفي هذه الأخبار أيضاً دلالة واضحة على المراد منها، وأشكل ما فيها الأوّلان، ولهما ولأمثالهما وجوه:

أحدها: أن نقول إنّ الإرادة والمشيئة هنا من الله، لكنّهما لا تصلان إلى حدّ الإلجاء والجبر كما تقدّم، وقد عرفت أنّ القضاء والقدر لا ينافيان التكليف ولا يكونان محتومين فيما يتعلّق به أمر أو نهي قطعاً إلّا بتبعيت الفعل، وقد تقدّم في هذه الأحاديث ما يدلّ على أنّ لله مشيئتين

---

١ . *التوحيد*، ص ٣٤٠، ح ١٠، باب المشيئة والإرادة.

٢ . يونس: ٩٩.

٣ . يونس: ٩٩.

٤ . يونس: ١٠٠.

٥ . في نسخة المؤلّف: «متكلّفة».

٦ . *التوحيد*، ص ٣٤٢، ح ١١، باب المشيئة والإرادة.

وإرادتين وفي أحاديث القضاء والقدر.

وثانيها: أن يخصّص الأشياء المذكورة المنصوص على أنّها لا تكون إلّا بمشيئة الله وإرادته، بالأشياء التي هي من فعل الله دون أفعال العباد، وقد اشتهرت بين العلماء أنّه ما من عام إلّا وقد خُصّ، وأيّ مخصّص أقوى من الأحاديث السابقة والأدلّة المذكورة؟ وهذا التخصيص يستقيم في كثير من الأحاديث التي أوردتها في هذا الفصل بل في أكثرها.

وثالثها: أن نقول المراد بما في الأرض أفعال العباد وبما في السماء أفعال الله، وإنّ السبعة في القسم الأوّل من فعل العبد، وفي الثاني من فعل الله، وليس شيء من هذه الألفاظ يأبى التوجيه بهذا الوجه قطعاً، فحاصل المعنى أنّ الله فاعل مختار متمكّن من الفعل والترك، ويرجّح أحدهما بهذه السبعة، وهي من فعله، وأنّ العبد كذلك فيما أعطاه الله القدرة عليه والتمكّن منه، فيرجّح أحد الطرفين بمثل ذلك، وأنّ السبعة من فعل العبد.

أمّا المشيئة والإرادة فظاهرٌ أنّهما ثابتان للعبد كما مرّ، وأمّا القضاء والقدر فقد قال صاحب *القاموس*[١] وغيره أنّهما «وردا بمعنى الحكم والحتم والصنع»، ووجود هذه المعاني في فعل العبد وصدورها عنه واضح بعد ثبوت كونه فاعلاً. والقدر ورد أيضاً بمعنى تقدير الشيء طولاً وعرضاً ونحوهما، وورد حديث في تفسيره بهذا المعنى وثبوته للعبد أوضح[٢].

وأمّا الإذن فقد صرّح أهل اللغة بأنّه بمعنى العلم وبمعنى الإباحة، والمعنى الأوّل ثابت للعبد في فعله تفصيلاً أو إجمالاً كما مرّ، والمعنى الثاني يمكن إثباته للعبد على بعد، فإنّه إذا فعل شيئاً فقد أباحه لنفسه وأجاز لبدنه وأعضائه التصرّف فيه، وأمّا الكتاب فقد جاء بمعنى الحتم والإيجاب والإلزام ولو على وجه المجاز، وهذا صادق في فعل العبد، فإنّه إذا فعل شيئاً فقد أوجبه على نفسه وألزمها به، وأمّا الأجل فهو أوضح.

ورابعها: أن تبقى الأشياء على عمومها والسبعة من فعل الله، لكن إن تعلّقت بفعل الله كانت متوجّهة إلى نفس الفعل، وإن تعلّقت بفعل العبد كانت متوجّهة إلى مجرّد التخلية بعد خلق الأسباب الموقوف عليها، ويبقى الفعل موقوفاً على إرادة العبد، فيصدق أنّ فعل العبد لا يقع

---

١. *تاج العروس من جواهر القاموس*، ج ٢٠، ص ٨٤، مادّة «قضى».

٢. من قوله: (بعد ثبوت كونه) إلى هنا لم يرد في «أ».

إلّا بعد هذه الأشياء السبعة من فعل الله، فإنّه لولاها لما كان العبد قادراً، والباء لا يتعيّن كونها للسببية، فلعلّها للملابسة أو المصاحبة، والذي فُهم[١] من هذا الكلام أنّ وقوع الفعل بدون السبعة غير ممكن، لا أنّه بعد حصولها يصير واجباً؛ لاحتمال توقّفه على شرط آخر أو زوال مانع.

وخامسها: أن نقول: لو كان العبد غير قادر على شيء بعد هذه السبعة لكان الله غير قادر على شيء بعدها، وما أجبتم به فهو جوابنا، وهو أنّ الإرادة في فعل العبد من العبد فلا يلزم الجبر.

وقيل: المراد بالمشيئة أن يصدر عنه تعالى أوّلاً أمر وجودي أو عدمي عَلِم تعالى صدور ذلك الفعل أو الترك معه عن العبد في وقتهما باختياره مع قدرته تعالى على ما يعلم معه صدور ضدّ ذلك عن العبد باختياره، والمراد بالإرادة أن يصدر عنه تعالى[٢] ثانياً فعل أو ترك مؤكّد للمشيئة في الإفضاء إلى فعل العبد أو تركه اختيارا في وقتهما مع قدرته على ضدّ ذلك، والمراد بالقدر أن يصدر عنه تعالى بعد الإرادة قبل وقت الفعل فعلٌ أو تركٌ مؤكّدٌ للمشيئة والإرادة في الإفضاء إلى فعل العبد أو تركه اختياراً، والمراد بالقضاء فعل كذلك بعد المشيئة والإرادة والقدر يؤكّدها، فالإفضاء إلى فعل العبد،[٣] والمراد بالإذن عدم إحداثه تعالى المانع العقلي من فعل العبد أو تركه في وقتهما، والمراد بالكتاب وجوب خلق كلّ كائن عليه تعالى عقلاً، إمّا خلق تقدير كما في أفعال العباد أو خلق تكوين كما في أفعاله تعالى، والمراد بالأجل الوقت المعيّن للكائن.

وقوله (أي أبي عبد الله عليه السلام في حديث الأوّل): «فمن زعم أنّه يقدر على نقض واحدة فقد كفر»[٤]، لا ريب أنّه مخصوص بفعل الله.

وقوله (أي موسى بن جعفر عليه السلام) في الثاني: «فقد كذب على الله»، لا حاجة إلى تخصيصه ولا مفسدة في بقائه على عمومه، ويُحتمل أن يكون المراد منها الردّ على المفوّضة، ويكون المراد من الإرادة والمشيئة والإذن والكتاب الأمر والنهي.

وأمّا الثالث: فلا ريب أنّه مخصوص بما تعلّقت به إرادة الله الجازمة وقضاؤه المحتوم، فإنّ

---

١ . في «أ»: (يفهم).

٢ . لم يرد من قوله: (أوّلاً أمر وجودي) إلى هنا في «أ».

٣ . لم يرد من قوله: (أو تركه أختياراً) إلى هنا في «أ».

٤ . *الكافي*، ج ١، ص ١٤٩، ح ١، باب في أنّه لا يكون شيء في السماء والأرض إلّا بسبعة؛ *المحاسن*، ج ١، ص ٢٤٤، ح ٢٣٦، باب الإرادة والمشيئة، باختلاف يسير.

آخره صريح في ذلك، وقد عرفت امتناع تعلّق ذلك بفعل المكلّف وأنّه يستلزم بطلان التكليف.

وأمّا الرابع: فقد عرفت أنّ المشيئة والإردة والقضاء والقدر جارية في جميع أفعال الله وأفعال العبد، وأنّها على قسمين: جازمة وغير جازمة، وأنّ معنى إرادة الله للأفعال التكليفية، عدم إرادة المنع من إرادة جازمة، فهي قريبة من قولهم في توجيه قوله تعالى: ﴿...وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَآ أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾[1]، من أنّ معناه «ومن حكم بغير ما أنزل الله».

وأمّا المحبّة فلا يمكن الحكم بتعلّقها بجميع الأفعال المذكورة قطعاً، ولا يخفى أنّه عليه السلام أراد إجمال الأمر والحثّ على التسليم.

وأمّا الخامس: فظاهر ممّا سبق أنّه يلزم إرادة المشيئة الجازمة في موضع وغير الجازمة في آخر.

وكذا **السادس**، مع أنّ أوّله فيه إشارة إلى ما قلناه من التقسيم، ولا ريب أنّ المراد بالحتم اللازم وبالعزم غيره ونحوهما.

السابع: وأوضح ما يزول به الإشكال ما هو مصرّح به في **الثامن** من اختيار العبد وثبوت المشيئة له مضافاً إلى ما تقدّم، ولا إشكال فيه، والأولوية بالحسنات وجهها ظاهر؛ لأنّ أغلب أسبابها من الله، حيث أعطى القدرة عليها وأحبّها وأمر بها، وأولوية العبد بالسيّئات أيضاً واضح؛ لأنّ الله وإن أعطى القدرة عليها لكنّه أبغضها ونهى عنها.

وأمّا التاسع: فقريب ممّا سبق من أنّه يلزم في بعض المواضع إرادة المشيئة الجازمة، وفي بعضها إرادة غيرها، ولعلّ الغرض منه ومن أمثاله الردّ على أهل التفويض.

وأمّا **العاشر**: فكذلك، ويُحتمل قريباً أن يُراد منه أنّه إذا تعارضت إرادة الله الجازمة وإرادة العبد وقع مراد الله، لكن لا تتعارضان في الأفعال التكليفية.

وأمّا **الحادي عشر**: فلا إشكال فيه أصلاً، بل يُفهم من ما يزيل الإشكال عمّا سبق وأمر السعادة والشقاوة، فسيأتي[2] حكمه إن شاء الله.

وأمّا **الثاني عشر**: فهو أوضح في إزالة الإشكال وتفصيل الإجمال، والله أعلم بحقيقة الأحوال.

---

١. المائدة: ٤٤.

٢. في «أ»: (سيأتي).

الفصل الثاني عشر

في توجيه القضاء والقدر

في توجيه القضاء والقدر المتعلّقين بالسعادة والشقاء[1] والخير والشرّ ونحوها، وأنا أذكر أيضاً من ذلك اثنى عشر حديثاً[2]، ليس كلّ واحد منها يحتاج إلى توجيه وتأويل، بل بعضها يفسّر بعضاً.

الأوّل: ما رواه الكليني رحمه الله بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

«إنّ الله خلق السعادة والشقاء قبل أن يخلق خلقه، فمن خلقه الله سعيداً لم يبغضه أبداً، وإن عمل شرّاً أبغض عمله ولم يبغضه، وإن كان شقيّاً لم يحبّه أبداً، وإن عمل صالحاً أحبّ عمله وأبغضه لما يصير إليه، فإذا أحبّ الله شيئاً لم يبغضه أبداً، وإذا أبغض شيئاً لم يحبّه أبداً»[3] [٧٠].

الثاني: ما رواه أيضاً عنه عليه السلام أنّه قيل له: من أين لَحِق الشقاء أهل المعصية حتّى حكم [الله] لهم في علمه بالعذاب على عملهم؟ فقال [أبو عبد الله عليه السلام]:

«أيّها السائل]»[4]، حُكم الله عزّوجلّ لا يقوم[5] له أحد من خلقه بحقّه، فلمّا حكم بذلك وهب لأهل محبّته القوّة على معرفته ووضع عنهم ثقل العمل بحقيقة ما هم أهله، ووهب لأهل المعصية القوّة على معصيتهم؛ لسبق علمه فيهم ومنعهم إطاقة

---

١ . في «أ»: (شقاوة).

٢ . في «أ»: (حيث).

٣ . *الكافي*، ج ١، ص ١٥٢، ح ١، باب السعادة والشقاء.

٤ . في نسخة المؤلّف زيادة: «أنّ».

٥ . في هامش نسخة المؤلّف (أن لا يقوم) نسخة بدل (لا يقوم).

القبـول منـه، فوافقـوا[1] مـا سـبق لهـم فـي علمـه، ولـم يقـدروا أن يأتـوا حـالاً تنجيهـم مـن عذابه؛ لأنّ علمـه أولـى بحقيقـة التصديـق، وهـو معنـى شـاء مـا شـاء، وهـو سـرّه»[2].

ورواه الصـدوق ﵀ فـي *التوحيـد*، على أنّه قال ﵇ في أوّلـه: «علم الله عزّوجلّ ألّا يقوم أحد من خلقـه بحقّـه». وقال في آخره: «وإن قدروا أن يأتوا حالاً تنجيهم...» إلخ[3].

الثالـث: ما رواه عنه ﵇، قال:

«يُسـلك بالسـعيد فـي طريـق الأشـقياء حتّـى يقـول النـاس: "مـا أشـبهه بهـم، بـل هـو منهـم"، ثـمّ يتداركـه[4] السـعادة، وقـد يُسـلك بالشـقي [فـي] طريـق السـعداء حتّـى يقـول النـاس: "مـا أشـبهه بهـم، بـل هـو منهـم"، ثـمّ يتداركـه الشـقاء، إنّ مـن كتبـه الله سـعيداً وإن لـم يبـق مـن الدنيـا إلّا فـواق ناقـة ختـم لـه بالسـعادة»[5][۷۱].

الرابع: ما رواه أيضاً عنه ﵇، قال:

«إنّ ممّـا أوحـى الله إلـى موسـى ﵇ وأنـزل عليـه فـي التـوراة: أنّـي ﴿أَنَا اللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا﴾[6]، خلقـت الخلـق وخلقـت الخيـر وأجريتـه علـى يَـدَي مـن أُحـبُّ، فطوبـى لمـن أجريتـه علـى يديـه، وأنـا الله لا إلـه إلّا أنـا خلقـت الخلـق وخلقـت الشـرّ وأجريتـه علـى يَـدَي مـن أُريـده[7]، فويـل لمـن أجريتـه علـى يديـه»[8][۷۲].

الخامـس: ما رواه عنه ﵇، قال:

«قـال الله عزّوجلّ: ﴿أَنَا اللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا﴾[9]، خالـق الخيـر والشـرّ، فطوبى لمن أجريت على

---

١ . في نسخة المؤلّف: «فواقعوا».
٢ . *الكافي*، ج ١، ص ١٥٣، ح ٢، باب السعادة والشقاء.
٣ . *التوحيد*، ص ٣٥٤، ح ١، باب السعادة والشقاوة.
٤ . في نسخة المؤلّف: «تتداركه».
٥ . *الكافي*، ج ١، ص ١٥٤، ح ٣، باب السعادة والشقاء.
٦ . طه: ١٤.
٧ . في نسخة المؤلّف: «أُريد».
٨ . *الكافي*، ج ١، ص ١٥٤، ح ١، باب الخير والشرّ؛ *المحاسن*، ج ١، ص ٢٨٣، ح ٤١٤، باب خلق الخير والشرّ.
٩ . طه: ١٤.

يديه الخير، وويل لمن أجريت على يديه الشرّ، وويل لمن يقول: كيف ذا؟ وكيف هذا؟»

قال يونس:[٧٣] يعني من ينكر هذا الأمر بتفقّهٍ[١] فيه[٢][٧٤].

السادس: ما رواه عن أبي جعفر عليه السلام، قال:

«إنّ في بعض ما أنزل الله من كتبه: أنّي ﴿أَنَا اللهُ لاۤ اِلٰهَ اِلاّۤ اَنَا﴾[٣]، خلقت الخير وخلقت الشرّ، فطوبى لمن أجريت على يديه الخير، وويل لمن أجريت على يديه الشرّ، وويل لمن يقول: كيف ذا؟ وكيف ذا؟»[٤].

السابع: ما رواه الصدوق رحمه الله في كتاب *التوحيد* عن أبي عبد الله عليه السلام، في قول الله عزّوجلّ: ﴿قالُوا رَبَّنا غَلَبَتْ عَلَيْنا شِقْوَتُنا﴾[٥]، قال عليه السلام: «بأعمالهم شقوا»[٦].

الثامن: ما رواه بإسناده عن محمّد بن أبي عمير: أنّه سأل أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام عن معنى قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «الشقيّ من شقيَ في بطن أُمّه، والسعيد من سعد في بطن أُمّه؟» فقال عليه السلام:

«الشقيّ من علم الله وهو في بطن أُمّه أنّه سيعمل أعمال الأشقياء، والسعيد من علم الله وهو في بطن أُمّه أنّه سيعمل أعمال السعداء». قلت له: فما معنى قوله صلى الله عليه وآله: "اعملوا فكلّ ميسّر لما خلق له"؟ فقال عليه السلام: «إنّ الله عزّوجلّ خلق الجنّ والإنس ليعبدوه ولم يخلقهم ليعصوه، وذلك قوله عزّوجلّ: ﴿وَما خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْاِنْسَ اِلاّ لِيَعْبُدُونِ﴾[٧]، فيسّر كلّاً لما خلق له. فالويل لمن استحبّ العمى على الهدى»[٨].

التاسع: ما رواه بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام، في قوله تعالى: ﴿... وَاعْلَمُوۤا اَنَّ اللهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ

١. في نسخة المؤلّف: «الأمر لا من يتفقة».

٢. *الكافي*، ج ١، ص ١٥٤، ح ٣، باب الخير والشرّ.

٣. طه: ١٤.

٤. *الكافي*، ج ١، ص ١٥٤، ح ٢، باب الخير والشرّ.

٥. المؤمنون: ١٠٦.

٦. *التوحيد*، ص ٣٥٦، ح ٢، باب السعادة والشقاوة.

٧. الذاريات: ٥٦.

٨. *التوحيد*، ص ٣٥٦، ح ٣، باب السعادة والشقاوة.

وَقَلْبِهِ...﴾[١]، قال عليه السلام:

«يحول بينه وبين أن يعلم أنّ الباطل حقّ، وقد قيل إنّ[٢] [الله تبارك وتعالى] يحول بين[٣] [المرء] و[٤] قلبه بالموت».

وقال أبو عبد الله عليه السلام:

«إنّ الله تبارك وتعالى ينقل العبد من الشقاء إلى السعادة، ولاينقله من السعادة إلى الشقاء»[٥][٧٥].

العاشر: ما رواه بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله، قال:

«قدّر الله المقادير قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة»[٦].

الحادي عشر: ما رواه بسنده عنه صلى الله عليه وآله، قال:

«لا يؤمن أحدكم حتّى يؤمن بالقدر خيره وشرّه وحلوه ومرّه»[٧].

الثاني عشر: ما رواه أيضاً عنه صلى الله عليه وآله، قال:

«[إنّ] الله عزّوجلّ قدّر[٨] المقادير ودبّر التدابير قبل أن يخلق آدم بألفي عام»[٩][٧٦].

أقول: هذا محمول على بيان تاريخ مجموع الأمرين، وان كان الأوّل في التاريخ الأوّل، وقد عرفت وجه المتشابهات من هذه الأخبار من محكماتها، ونزيده توضيحاً فنقول: أمّا خلق السعادة والشقاوة، فالمراد من الخلق مجرّد التقدير أو تعلّق العلم بأنّهما سيحصلان باختيار العبد، وقد عرفت أنّ القضاء والقدر حقّ، وأنّهما لا يوجبان الجبر، ويظهر من أحاديث السعادة

١. الأنفال: ٢٤.

٢. في نسخة المؤلّف: «إنّه».

٣. في نسخة المؤلّف: «بينه».

٤. في نسخة المؤلّف زيادة: «بين».

٥. *التوحيد*، ص ٣٥٨، ح ٦، باب السعادة والشقاوة.

٦. المصدر السابق، ص ٣٦٨، ح ٧، باب القضاء والقدر والفتنة والأرزاق والأسعار والآجال.

٧. المصدر السابق، ص ٣٨٠، ح ٢٧.

٨. في نسخة المؤلّف: «قال: قدّر الله المقادير».

٩. *التوحيد*، ص ٣٧٦، ح ٢٢، باب القضاء والقدر والفتنة والأرزاق والأسعار والآجال.

والشقاوة أنّ سبب محبّة الله للعبد العاصي علمه بأنّه سيعمل من الطاعات ما يزيد على معاصيه، وكذا بغضه للمطيع أحياناً، وأنّ سبب تخلية الله بين العبد وبين المعصية هو الغضب عليه؛ لعلمه باختياره لها.

وقوله عليه السلام «ولم يقدروا أن يأتوا حالاً تُنجيهم من عذابه»[١] مع قطع النظر[٢] عن كونه في رواية الصدوق رحمه الله بالإثبات دون النفي، يحتمل وجوهاً، أقربها أنّهم بعد فعلهم المعصية واستحقاقهم العذاب لم يقدروا أن يمتنعوا منه، ولا أن يأتوا بحيلةٍ تنجيهم منه؛ لثبوته عليهم، وليسوا بأهلٍ أن تُقبل توبتهم؛ لفقد بعض شروط القبول، وأيضاً فقبول التوبة تفضّلٌ من الله لا واجب، فكذا سقوط العذاب معها، كما هو مقرّر، وأمّا خلق الخير والشرّ فقريب من ذلك، ويُحتمل أن يُراد به غير الطاعة والمعصية، بأن يُراد بالخير ما تميل إليه طباع البشر ويشتمل على المنافع لهم، كالغنى والعافية والخصب وطول العمر والصحّة، ونحو ذلك، والشرّ ما تنفر منه طباع البشر[٣]، كأضداد هذه المذكورات، ومعلوم أنّه كثيراً ما يفعل العبد طاعات يُجازيه الله عليها بطول عمره وسعة رزقه وكثرة ماله وولده، فهذا مصداق قوله [عزّوجلّ]: «طوبى لمن أجريت على يديه الخير، وقد يفعل العبد معاصي يجازيه الله عليها»[٤] بقصر عمره وقلّة رزقه أو طول مرضه.

فهذا مصداق قوله: «ويل لمن أجريت على يديه الشرّ»، وحاصله تخصيص الخير والشرّ ببعض الأقسام؛ لدليلٍ يمنع من الحمل على الاستغراق والإبقاء على الإطلاق، وأمّا باقي الأخبار فلا إشكال فيها، بل هي مزيلة للإشكال في غيرها، والله أعلم.

---

١. أُنظر ص ١٢٧، الحديث الثاني من الفصل الثاني عشر.

٢. لم يرد قوله: (النظر) في «أ».

٣. في «أ»: (الشر).

٤. لم يرد قوله: (عليها) في «أ».



خاتمة

قد ورد في كثير من الأحاديث النهي عن الكلام في القضاء[۷۷] والقدر، ووجهه أنّه يصعب فهم معناه على كثيرٍ من الناس، فينجرّون منه إلى اعتقاد الجبر، وورد الأمر في كثير من الأحاديث بالأمر بالكلام في البداء، ووجهه أنّه يزيل الإشكال الحاصل من القضاء والقدر؛ لظهور أنّه قابل للتغيير في الجملة، فلعلّ تغييره موقوف على اختيار العبد، وبالجملة يصير بالملاحظة البداء تابعاً بعد أن كان متبوعاً على قولهم، والعجب من إنكار من أنكر البداء من العامّة مع تصريح القرآن به في مواضع كثيرة، مع أنّ معناه هو تغيير الله للقضاء الذي ليس بمحتوم؛ لتغيير المصلحة أو مطلقاً، وهذا المعنى كما ترى لا مفسدة في إثباته وتجويزه، بل الجزم بوقوعه، كيف وقد ورد التصريح به في الكتاب والسنّة، وقد قال الله عزّوجلّ: ﴿...لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ * يَمْحُوا اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾[1].

وقال تعالى: ﴿...يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ...﴾[2]، وقال ﴿يَفْعَلُ اللهُ مَا يَشَاءُ﴾[3]، وغير ذلك ممّا ورد في الحديث، كما في كتاب *الاحتجاج* و*عيون الأخبار*، وغيرهما في احتجاج الرضا عليه السلام، وأعجب من ذلك إنكار بعض الخاصّة له من المتأخّرين[4]، وذلك خلاف إجماع الشيعة، وأحاديث الشيعة [في] ثبوت البداء كثيرة جدّاً تزيد على حدّ التواتر، فمن تتبّع وجدها في جميع كتب الحديث التي ألّفتها الشيعة، فهي أكثر من أخبار كرم حاتم بمراتب متعدّدة، ولا ريب في إيجابها لليقين.

والذي يظهر من الأخبار الاعتبار، وكلام القائلين بالبداء أنّه تغيير الحكم لا العلم، وإنّما هو

---

١. الرعد: ٣٨ و٣٩.

٢. فاطر: ١.

٣. إبراهيم: ٢٧.

٤. لم نعثر عليه.

بمعنى النسخ، على أنّه مخصوص بأحكام القضاء والقدر، وإنّما يُطلق عليه البداء بالنسبة إلى بعض الملائكة[١]، وما يتعلّق به، مع ما أشرنا إليه من النهي الواقع عن الكلام فيه.

وإنّما ذكرنا ما ذكرنا في توجيه القضاء والقدر وما يتعلّق به[٢] لأجل ضرورة التعليم وإرشاد المسترشد، وهذا مستثنىً قطعاً، فإنّ الأئمّة عليهم السلام كانوا[٣] يخوضون في بحث القدر لأجل هذا المطلب، وقد تقدّم في حديث يونس[٤] قوله: «يعني من ينكر هذا الأمر بتفقهٍ فيه»، ولعلّ النهي مخصوص بمن لا يفهم معناهما، أو يخشى عليه من الضلال بسببهما، أو بصورةٍ لا يكون الكلام فيهما راجحاً أو واجباً عينياً أو كفائياً، أو بمن يتكلّم فيهما من عند نفسه، فأمّا من ينكر[٥] ما فهمه من كلام الله وكلام رسوله وحججه عليهم السلام، فلا حرج عليه.

فقد قال أمير المؤمنين عليه السلام لكميل بن زياد:

«يا كميل، لا تأخذ إلاّ عنا تكن منّا»[٦].

وقال الصادق عليه السلام:

«أما والله[٧] إنّه شرّ عليكم أن تقولوا بشيءٍ ما لم تسمعوه منّا»[٨].

وقال له عليه السلام رجل: سمعتك تنهى عن الكلام وتقول: ويلٌ لأصحاب الكلام... فقال [أبوعبد الله عليه السلام]:

«إنّما قلت ويلٌ لهم أن تركوا ما أقول وذهبوا إلى ما يُريدون»[٩][٧٨].

ولأجل ورود النهي عن الكلام في القضاء والقدر لم يفرد لهما الكليني رحمه الله باباً في أُصوله،

---

١. قوله: (وإنّما يُطلق عليه البداء بالنسبة إلى الملائكة) لم يرد في «أ».

٢. لم يرد قوله: (وانّما ذكرنا ما ذكرنا في توجيه القضاء والقدر وما يتعلّق به) في «أ».

٣. في «أ»: (كان).

٤. أُنظر ص ١٢٩، الحديث الخامس من الفصل الثاني عشر.

٥. في «أ»: (يذكر).

٦. *المحتضر*، ص ١٤، أمر ليس فيه ترخيص ولاعنه محيص؛ *تحف العقول*، ص ١٧١، وصيّته عليه السلام لكميل بن زياد، مختصرة؛ *هداية الأُمّة إلى أحكام الأئمّة*، ص ١، ح ٩، المقدّمة التاسعة فيما ينبغي تعلّمه والعمل به.

٧. لم يرد قوله: «والله» في المصدر.

٨. *الكافي*، ج ٢، ص ٤٠٢، ح ١، باب الضلال.

٩. *الكافي*. ج ١، ص ١٧١، ح ٤، باب الاضطرار إلى الحجّة.

ولأجل ما ذكرناه من التوجيه أفرد لهما الصدوق ﵀ باباً في *التوحيد*[١]، ونقل الأحاديث المرويّة فيهما وفي عدم استلزامهما للجبر، وأنا أذكر من الأحاديث الواردة في الأمر بالكلام في البداء والنهي عن الكلام في القضاء والقدر وما يناسب ذلك اثني عشر حديثاً.

الأوّل: ما رواه الكليني ﵀ بسنده الصحيح [عن زرارة بن أعين]، عن أحدهما ﵉، قال:

«ما عُبد الله بشيء مثل البداء»[٢].

الثاني: ما رواه أيضاً بسند صحيح عن أبي عبد الله ﵇، قال:

«لو علم الناس ما في القول بالبداء من الأجر ما فتروا عن الكلام فيه»[٣][٧٩].

الثالث: ما رواه أيضاً بسند صحيح عن أبي عبد الله ﵇، قال:

«ما عُظِّم الله بمثل البداء»[٤][٨٠].

الرابع: ما رواه أيضاً بسند صحيح عن الرضا ﵇، قال:

«ما بعث الله نبياً قطّ إلّا بتحريم الخمر، وأن يُقرّ لله بالبداء»[٥][٨١].

وروى معناه من عدّة طرق[٦].

الخامس: ما رواه بسنده عن أبي عبد الله ﵇، قال: «ما بدا لله في شيء إلّا كان في علمه قبل أن يبدو له»[٧].

وفي خبر آخر [قال ﵇: «إنّ الله] لم يبد له من جهل»[٨].

---

١. راجع *التوحيد*، ص ٣٦٤، باب القضاء والقدر والفتنة والأرزاق والأسعار والآجال.

٢. *الكافي*، ج ١، ص ١٤٦، ح ١، باب البداء.

٣. المصدر السابق، ص ١٤٨، ح ١٢، باب البداء؛ *التوحيد*، ص ٣٣٤، ح ٧، باب البداء.

٤. *الكافي*، ج ١، ص ١٤٦، ح ١، باب البداء.

٥. المصدر السابق، ص ١٤٨، ح ١٥.

٦. *التهذيب*، ج ٩، ص ١٠٢، ح ١٨١ بسنده عن الكليني، عن علي بن إبراهيم، عن الريّان بن الصلت؛ وفي *التوحيد*، ص ٣٣٣، ح ٦؛ و*عيون الأخبار*، ج ٢، ص ١٥، ح ٣٣؛ و*الغيبة* للطوسي، ص ٤٣٠، ح ٤١٩ بسندهما عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن الريّان بن الصلت؛ *تفسير القمّي*، ج ١، ص ١٩٤، [الأنعام: الآيات ١ إلى ٤٤] مرسلاً عن ياسر عن الرضا ﵇.

٧. *الكافي*، ج ١، ص ١٤٨، ح ٩، باب البداء.

٨. المصدر السابق، ص ١٤٨، ح ١٠.

السادس: ما رواه أيضاً عنه عليه السلام، قال [أبو جعفر عليه السلام]:

«من الأُمور أُمور موقوفة عند الله[١]، يقدّم منها ما يشاء ويؤخّر منها ما يشاء[٢]، ويمحو ما يشاء ويثبت»[٣].[٤][٨٢]

السابع: ما رواه الصدوق رحمه الله في *التوحيد* بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام، قال:

«[إنّ] القضاء والقدر خلقان من خلق الله، والله ﴿يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾»[٥][٨٣].

وعنه عليه السلام[٦]، قال:

«إذا جُمِع العباد يوم القيامة سألهم عمّا عهد إليهم ولم يسألهم عمّا قضى عليهم»[٧][٨٤].

الثامن: ما رواه أيضاً بسنده عن أمير المؤمنين عليه السلام: أنّه جاء رجل إلى [أمير المؤمنين عليه السلام][٨] فقال: [يا أمير المؤمنين][٩]، أخبرني عن[١٠] القدر. قال عليه السلام: «بحر عميق فلا تلجه». [قال: يا أمير المؤمنين، أخبرني عن القدر]. قال عليه السلام: «طريق مظلم فلا تسلكه». [قال: يا أمير المؤمنين، أخبرني عن القدر][١١]. قال[١٢] عليه السلام: «سرّ الله فلا تَكَلّفه...» الحديث[١٣].

١ . قال العلّامة المجلسي رحمه الله: «أُمور موقوفة عند الله»؛ أي مكتوبة في لوح المحو والإثبات، موقوفة على شرائط يُحتمل تغييرها (*مرآة العقول*، ج ٢، ص ١٤٠، ح ٨).

٢ . في نسخة المؤلّف: «يؤخّر منها ما يشاء ويقدّم ما يشاء».

٣ . لم يرد قوله: «ويمحو ما يشاء ويثبت» في *الكافي*.

٤ . *الكافي*، ج ١، ص ١٤٧، ح ٧، باب البداء؛ *المحاسن*، ج ١، ص ٢٤٣، ح ٢٣٢، باب العلم؛ *تفسير العيّاشي*، ج ٢، ص ٢١٧.

٥ . فاطر: ١؛ *التوحيد*، ص ٣٦٤، ح ١، باب القضاء والقدر والفتنة والأرزاق والأسعار والآجال؛ *المحاسن*، ج ١، ص ٢٤٥، ح ٢٤٠، باب الإرادة والمشيئة.

٦ . عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧ . *التوحيد*، ص ٣٦٥، ح ٢، باب القضاء والقدر والفتنة والأرزاق والأسعار والآجال.

٨ . في نسخة المؤلّف: «إليه رجل فقال».

٩ . في نسخة المؤلّف: «فقال له: أخبرني».

١٠ . في نسخة المؤلّف زيادة: «القضاء».

١١ . في نسخة المؤلّف: «ثمّ سأله» بدل ما بين المعقوفتين.

١٢ . في نسخة المؤلّف: «فقال».

١٣ . *التوحيد*، ص ٣٦٥، ح ٣، باب القضاء والقدر والفتنة والأرزاق والأسعار والآجال.

التاسع: ما رواه أيضاً بسنده عن أمير المؤمنين عليه السلام، أنّه قال [في القدر]:

«ألا أنّ القدر سرّ من سرّ الله وستر من ستر الله وحرز من حرز الله، مرفوع في حجاب الله، مطويّ عن خلق الله، مختوم بخاتم الله، سابق في علم الله، وضع الله[١] العباد عن علمه، ورفعه فوق شهاداتهم ومبلغ عقولهم؛ لأنهم لا ينالونه بحقيقة الربّانية ولا بقدرة الصمدانية [ولا بعظمة النورانية ولا بعزّة الوحدانية]؛ لأنّه بحر زاخر خالص لله تعالى، عمقه ما بين السماء والأرض، عرضه ما بين المشرق والمغرب، أسود كالليل الدامس، كثير الحيات والحيتان، يعلو[٢] مرّة ويسفل[٣] أُخرى في قعره،[٤] شمس تضيئ لا ينبغي أن يطّلع إليها[٥] إلّا الله [الواحد الفرد]، فمن تطلّع إليها فقد ضادّ الله عزّوجلّ في حكمه ونازعه في سلطانه وكشف عن ستره وسرّه، و﴿بَآءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللهِ وَمَأْوٰنهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾»[٦] [٧] [٨٥].

العاشر: ما رواه أيضاً بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

«ما بعث الله نبيّاً حتّى يأخذ عليه ثلاث خصال: الإقرار له بالعبودية، وخلع الأنداد، وأنّ الله يقدّم ما يشاء ويؤخّر ما يشاء»[٨][٨٦].

الحادي عشر: ما رواه أيضاً عنه عليه السلام، قال:

«ما تنبّأ نبيّ [قطّ] حتّى يقرّ لله بخمس: بالبداء، والمشيئة، والسجود، والعبودية، والطاعة»[٩][٨٧].

---

١ . في نسخة المؤلّف زيادة: «عن».

٢ . في نسخة المؤلّف: «تعلو».

٣ . في نسخة المؤلّف: «تسفل».

٤ . في نسخة المؤلّف: «في قعرها».

٥ . في «أ»: (عليها).

٦ . الأنفال: ١٦.

٧ . *التوحيد*، ص ٣٨٣، ح ٣٢، باب القضاء والقدر والفتنة والأرزاق والأسعار والآجال.

٨ . المصدر السابق، ص ٣٣٣، ح ٣، باب البداء؛ *الكافي*، ج ١، ص ١٤٧، ح ٣، باب البداء؛ *المحاسن*، ج ١، ص ٢٣٤، ح ١٨٩، باب ما لا يسع الناس جهله، باختلاف يسر.

٩ . *التوحيد*، ص ٣٣٣، ح ٥، باب البداء؛ *الكافي*، ج ١، ص ١٤٨، ح ١٣، باب البداء، باختلاف يسير.

الثاني عشر: ما رواه عنه عليه السلام، قال:

«لو علم[١] الناس ما في القول بالبداء من الأجر ما فتروا عن الكلام فيه»[٢][٨٨].

تتمّة

ولا بأس بختم هذه الرسالة برسالة شريفة عزيزة الوجود، لها تمام المناسبة بالمقصود في إثبات المنزلة بين المنزلتين، والردّ على أهل الجبر والتفويض، قد نقلها من علمائنا الحسن بن علي بن شعبة الحراني الحلبي رحمه الله في كتاب *تحف العقول عن آل الرسول*، والشيخ أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي في كتاب *الاحتجاج* وغيرهما، عن مولانا علي بن محمّد الهادي عليه السلام، فأنا أنقلها تبرّكاً وتيمّناً بها، وهذا لفظها:

بسم الله الرحمن الرحيم

من علي بن محمّد، سلام [عليكم و] على من اتّبع الهدى ورحمة الله وبركاته؛ فإنّه ورد عليّ كتابكم وفهمت ما ذكرتم من اختلافكم في دينكم وخوضكم في القدر ومقالة من يقول منكم بالجبر[٣] ومن يقول بالتفويض، وتفرّقكم في ذلك وتقاطعكم، وما ظهر من العداوة بينكم، ثمّ سألتموني عنه وبيانه لكم، وفهمت ذلك كلّه.

اعلموا - رحمكم الله - أنّا نظرنا في الآثار وكثرة ما جاءت به الأخبار، فوجدناها عند جميع من ينتحل الإسلام ممّن يعقل عن الله جلّ وعزّ لا تخلو من معنيين؛ إمّا حقّ فيُتّبع وإمّا باطل فيُجتنب، وقد اجتمعت الأُمّة قاطبةً [لا اختلاف بينهم][٤] أنّ القرآن حقّ لا ريب فيه عند جميع أهل الفرق، وفي حال اجتماعهم مقرّون بتصديق الكتاب وتحقيقه، مصيبون مهتدون، وذلك بقول رسول الله صلى الله عليه وآله: «لا تجتمع أُمّتي على ضلالة»، فأخبر أنّ جميع ما اجتمعت عليه الأُمّة كلّها حقّ، [هذا] إذا لم يخالف بعضها بعضاً، والقرآن حقّ لا اختلاف بينهم في تنزيله وتصديقه، فإذا شهد القرآن بتصديق خبر وتحقيقه وأنكر الخبر طائفةٌ من الأُمّة لزمهم الإقرار به ضرورةً،

١. في نسخة المؤلّف: «يعلم».

٢. *التوحيد*، ص ٣٣٤، ح ٧، باب البداء؛ *الكافي*، ج ١، ص ١٤٨، ح ١٢، باب البداء.

٣. في نسخة المؤلّف: «بالجبر منكم».

٤. في نسخة المؤلّف: «على» بدل «لا اختلاف بينهم».

حيث[١] اجتمعت في الأصل على تصديق الكتاب،[٢] فإن هي جحدت وأنكرت لزمها الخروج من الملّة.

فأوّل خبر يُعرف تحقيقه من الكتاب وتصديقه والتماس شهادته عليه، خبر ورد عن رسول الله ﷺ [و] وجد بموافقة الكتاب وتصديقه بحيث لا تخالفه أقاويلهم، حيث قال: «إنّي مخلّفٌ فيكم الثقلين؛ كتاب الله وعترتي أهل بيتي، لن تضلّوا ما تمسّكتم بهما، وإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض». فلمّا وجدنا شواهد هذا الحديث في[٣] كتاب الله نصّاً مثل قوله جلّ وعزّ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُۥ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾[٤]، ﴿وَمَن يَتَوَلَّ اللهَ وَرَسُولَهُۥ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ الْغَٰلِبُونَ﴾[٥]، وروت العامّة في ذلك أخباراً لأمير المؤمنين عليه السلام أنّه تصدّق بخاتمه وهو راكع، فشكر الله ذلك له وأنزل الآية[٦] فيه، فوجدنا رسول الله ﷺ قد أتى بقوله:[٧] «من كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه»، وبقوله ﷺ:[٨] «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، إلّا أنّه لا نبيّ بعدي»، ووجدناه يقول: «عليٌّ يقضي ديني وينجز موعدي، وهو خليفتي عليكم من بعدي».

فالخبر الأوّل [الذي] استُنبطت[٩] منه هذه الأخبار[١٠] خبر صحيح مجمع عليه لا اختلاف فيه عندهم، وهو أيضاً موافق للكتاب، فلمّا شهد الكتاب بتصديق الخبر وهذه الشواهد الأخر، لزم [على] الأُمّة الإقرار بها ضرورةً؛ إذ كانت هذه الأخبار شواهدها من القرآن ناطقة، ووافقت القرآن والقرآن وافقها[١١]، ثمّ وردت حقائق الأخبار من رسول الله ﷺ عن الصادقين عليهم السلام،

١. في *تحف العقول* و*بحار الأنوار*: «حين» بدل «حيث».

٢. لم يرد قوله: (الكتاب) في «أ».

٣. في نسخة المؤلّف: «من».

٤. المائدة: ٥٥.

٥. المائدة: ٥٦.

٦. في نسخة المؤلّف: «ذلك» بدل «الآية».

٧. في نسخة المؤلّف: «بقول».

٨. في نسخة المؤلّف: «يقول».

٩. في نسخة المؤلّف: «استنبط».

١٠. في نسخة المؤلّف زيادة: «وهو».

١١. في نسخة المؤلّف: «وافقها القرآن ووافقت القرآن».

ونقلها[١] قوم ثقات معروفون، فصار الاقتداء بهذه الأخبار فرضاً واجباً على كلّ مؤمن ومؤمنة، لا يتعدّاه إلّا أهل العناد، وذلك أنّ أقاويل آل رسول الله ﷺ متّصلة بقول[٢] الله، وذلك مثل قوله في محكم كتابه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾.

ووجدنا نظير هذه الآية قول رسول الله ﷺ: «مَن آذى عليّاً فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله، ومن آذى الله يوشك أن ينتقم منه»، وكذلك قوله ﷺ: «مَن أحبّ عليّاً فقد أحبّني، ومَن أحبّني فقد أحبّ الله»، ومثل قوله ﷺ في بني وليعة: «لأبعثنّ إليهم رجلاً كنفسي يُحبّ الله ورسوله ويُحبّه الله ورسوله؛ قم يا عليّ فسرّ إليهم»، وقوله ﷺ يوم خيبر: «لأبعثنّ إليهم غداً رجلاً يُحبّ الله ورسوله ويُحبّه الله ورسوله، كرّاراً غير فرّار، لا يرجع حتّى يفتح الله عليه»، فقضى رسول الله ﷺ بالفتح قبل التوجيه، فاستشرف لكلامه أصحاب رسول الله ﷺ، فلمّا كان من الغد[٣] دعا عليّاً عليه السلام [فبعثه إليهم]، فاصطفاه بهذه المنقبة وسمّاه «كرّاراً غير فرّار»، فسمّاه [الله] محبّاً لله ولرسوله، فأخبر[٤] أنّ الله ورسوله يُحبّانه.

وإنّما قدّمنا هذا الشرح والبيان دليلاً على ما أردنا وقوّةً لما نحن مبيّنوه من أمر الجبر والتفويض والمنزلة بين المنزلتين، وبالله العون والقوّة، وعليه نتوكّل في جميع أُمورنا، فإنّا نبدأ[٥] من ذلك بقول الصادق عليه السلام: «لا جبر ولا تفويض ولكن منزلة بين المنزلتين»، وهي صحّة الخلقة وتخلية السرب[٦] والمهلة في الوقت والزاد، مثل الراحلة والسبب المهيّج للفاعل على فعله، فهذه خمسة أشياء جمع به[٧] الصادق عليه السلام جوامع الفضل، فإذا نقص العبد منها خلّةً كان العمل عنه مطروحاً بحسبه، فأخبر الصادق عليه السلام بأصل ما يجب على الناس من طلب معرفته ونطق

---

١. في نسخة المؤلّف: «ينقلها».

٢. في نسخة المؤلّف: «يقول».

٣. في نسخة المؤلّف: «الغداة».

٤. في نسخة المؤلّف: «وأخبر».

٥. في نسخة المؤلّف زيادة: «الآن».

٦. السرب بالفتح: الطريق والصدر، وبالكسر أيضاً: الطريق والقلب، وبالتحريك: الماء السائل، وسيأتي بيان هذه الخمسة عن الإمام عليه السلام بعد شرح الجبر والتفويض، وأنّهما خلاف العدل والعقل.

٧. في نسخة المؤلّف: «بها».

الكتاب بتصديقه، فشهد بذلك محكمات آيات[1] رسوله؛ لأنّ الرسول ﷺ لا يعدُونَ[2] شيئاً من قوله وأقاويلهم حدود القرآن، فإذا وردت حقائق الأخبار والتمست شواهدها من التنزيل فوجد لها موافقاً وعليها دليلاً[3]، كان الاقتداء بها فرضاً لا يتعدّاه إلّا أهل العناد، كما ذكرنا في أوّل الكتاب. ولما التمسنا تحقيق ما قاله الصادق عليه السلام من المنزلة بين المنزلتين وإنكاره الجبر والتفويض، وجدنا الكتاب قد شهد له وصدّق مقالته في هذا.

وخبرٌ عنه أيضاً موافق لهذا[4] أنّ الصادق عليه السلام سُئِل: «هل أجبر الله العباد على المعاصي؟ فقال الصادق عليه السلام: «هو أعدل من ذلك». فقيل [له]: فهل فوّض إليهم؟ فقال عليه السلام: «هو أعزّ وأقهر لهم من ذلك».

وروي عنه أنّه عليه السلام قال:

«الناس في القدر على ثلاثة أوجهٍ: رجلٌ يزعم أنّ الأمر مفوَّض إليه، فقد وهن الله في سلطانه فهو هالك، ورجلٌ يزعم أنّ الله جلّ وعزّ أجبر العباد على المعاصي وكلّفهم ما لا يطيقون، فقد ظلم الله في حكمه فهو هالك، ورجلٌ يزعم أنّ الله كلّف العباد ما يطيقون ولم يكلّفهم ما لا يطيقون، فإذا أحسن حمد الله وإذا أساء استغفر الله، فهذا مسلم بالغ».

فأخبر عليه السلام أنّ من تقلّد الجبر والتفويض ودان بهما فهو على خلاف الحقّ، فقد شرحت الجبر الذي من دان به يلزمه[5] الخطأ، وأنّ الذي يتقلّد التفويض يلزمه الباطل، فصارت المنزلة بين المنزلتين بينهما، ثمّ قال عليه السلام: «وأضرب لكلّ باب من هذه الأبواب مثلاً يقرّب المعنى للطالب ويسهّل له البحث عن شرحه، تشهد به محكمات آيات الكتاب وتحقّق تصديقه عند ذوي الألباب، وبالله التوفيق والعصمة؛ فأمّا الجبر الذي يلزم من دان به الخطأ فهو [قول] من زعم أنّ الله جلّ وعزّ أجبر العباد على المعاصي وعاقبهم عليها، ومن قال بهذا القول فقد ظلم الله

---

١. في نسخة المؤلّف زيادة: «وأحاديث».

٢. في نسخة المؤلّف: «لم يعد شيء».

٣. في نسخة المؤلّف: «موافق عليها ودليل».

٤. في نسخة المؤلّف زيادة: «وهو».

٥. في نسخة المؤلّف: «لزمه».

في حكمه وكذّبه وردّ عليه قوله: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾[١]، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ[٢] بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾[٣]، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَٰكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[٤]، مع آي كثيرة[٥] في ذكر هذا، فمن زعم أنّه مجبَر[٦] على المعاصي فقد أحال بذنبه على الله وقد ظلّمه في عقوبته، ومن ظلّم الله فقد كذّب كتابه، ومن كذّب كتابه فقد لزمه الكفر باجتماع[٧] الأُمّة، ومَثَل ذلك مَثَل رجل ملك عبداً مملوكاً لا يملك نفسه ولا يملك عرضاً من عرض الدنيا ويعلم مولاه ذلك منه، فأمره على علم منه بالمصير إلى السوق لحاجةٍ يأتيه بها ولم يملّكه ثمن ما يأتيه به من حاجته، وعلم المالك أنّ على الحاجة رقيباً لا يطمع أحد في أخذها منه إلّا بما يرضى به من الثمن، وقد وصف مالك هذا العبد نفسه بالعدل والنصفة وإظهار الحكمة ونفي الجور، وأوعد عبده إن لم يأته بحاجته أن يعاقبه على علم منه بالرقيب الذي على حاجته أنه سيمنعه، وعلم[٨] أنّ المملوك لا يملك ثمنها ولم يملّكه ذلك، فلمّا صار[٩] العبد إلى السوق وجاء ليأخذ حاجته التي بعثه المولى لها وجد عليها مانعاً يمنع منها إلّا بشراء، وليس يملك العبد ثمنها، فانصرف إلى مولاه خائباً بغير قضاء حاجته، فاغتاظ مولاه من ذلك وعاقبه عليه؛ أليس يجب في عدله وحكمه أن لا يعاقبه وهو يعلم أنّ عبده لا يملك عرضاً من عروض الدنيا ولم يملّكه[١٠] ثمن حاجته؟ فإن عاقبه عاقبه ظالماً متعدّيا عليه مبطلًا لما وصف من عدله وحكمته ونصفته، وإن لم يعاقبه كذّب نفسه في وعيده إيّاه حين أوعده بالكذب والظلم الذَين ينفيان العدل والحكمة، تعالى عمّا يقولون علوّاً كبيراً.

---

١. الكهف: ٤٩.

٢. في نسخة المؤلّف: «وما الله» بدل «وأنّ الله ليس».

٣. الحجّ: ١٠.

٤. يونس: ٤٤.

٥. في نسخة المؤلّف: «كثير».

٦. في نسخة المؤلّف: «أنّ الله يجبر».

٧. في نسخة المؤلّف: «بإجماع».

٨. في نسخة المؤلّف: «وعلمه».

٩. في نسخة المؤلّف: «جاء» بدل «صار».

١٠. في نسخة المؤلّف: «ولم يملك».

فمن دان بالجبر أو بما يدعو إلى الجبر فقد ظلّم الله ونسبه إلى الجور والعدوان، إذ أوجب على من أجبره العقوبة، ومن زعم أنّ الله أجبر العباد فقد أوجب على قياس قوله إنّ الله يدفع عنهم العقوبة، ومن زعم أنّ الله يدفع عن أهل المعاصي العذاب فقد كذّب الله في وعيده، حيث يقول: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[١]، وقوله ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾[٢]، وقوله ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾[٣]، مع آي كثيرة في هذا الفنّ ممّن كذّب وعيد الله، ويلزمه في تكذيبه آية من كتاب الله الكفر، وهو ممّن قال الله: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[٤]، بل نقول: إنّ الله جلّ وعزّ جازى[٥] العباد على أعمالهم ويعاقبهم على أفعالهم بالاستطاعة التي ملّكهم[٦] إيّاها، فأمرهم[٧] ونهاهم بذلك، ونطق كتابه: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾[٨]، وقال جلّ ذكره: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ...﴾[٩]، وقال: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ﴾[١٠]. فهذه آيات محكمات تنفي الجبر ومن دان به، ومثلها في القرآن كثير، اختصرنا ذلك لئلّا يطول الكتاب، وبالله التوفيق.

وأمّا التفويض الذي أبطله الصادق عليه السلام وأخطأ من دان به وتقلّده، فهو قول القائل: إنّ الله جل ذكره فوّض إلى العباد اختيار أمره ونهيه وأهملهم، وفي هذا كلام دقيق لمن يذهب إلى تحريره

١. البقرة: ٨١.

٢. النساء: ١٠.

٣. النساء: ٥٦.

٤. البقرة: ٨٥.

٥. في نسخة المؤلّف: «يجازي».

٦. في نسخة المؤلّف زيادة: «الله».

٧. في نسخة المؤلّف: «وأمرهم».

٨. الأنعام: ١٦٠.

٩. آل عمران: ٣٠.

١٠. غافر: ١٧.

ودقّته، وإلى هذا ذهبت الأئمّة المهتدية من عترة الرسول ﷺ، فإنّهم قالوا لو فوّض إليهم على جهة الإهمال لكان لازماً له رضا ما اختاروه، واستوجبوا منه الثواب، ولم يكن عليهم فيما جنوه العقاب إذا كان الإهمال واقعاً.

وتنصرف هذه المقالة على معنيين، إمّا أن يكون العباد تظاهروا عليه فألزموه قبول اختيارهم بآرائهم، ضرورة كره ذلك أم أحبّ، فقد لزمه الوهن، أو يكون جلّ وعزّ عجز عن تعبّدهم بالأمر والنهي على إرادته، كرهوا أو أحبّوا، ففوّض أمره ونهيه إليهم، وأجراهما على محبّتهم، إذ عجز عن تعبّدهم بإرادته، فجعل الاختيار إليهم في الكفر والإيمان، ومثل ذلك مثل رجل ملك عبداً ابتاعه ليخدمه ويعرف له فضل ولايته ويقف عند أمره ونهيه، وادّعى مالك العبد أنّه قاهر عزيز حكيم، فأمر عبده ونهاه ووعده على اتّباع أمره عظيم الثواب، وأوعده على معصيته أليم العقاب، فخالف العبد إرادة مالكه ولم يقف عند أمره ونهيه، فأيّ أمر أمره أو أيّ نهي نهاه عنه لم يأته على إرادة المولى، بل كان العبد يتبع إرادة نفسه واتّباع هواه، ولا يطيق المولى أن يردّه إلى اتّباع أمره ونهيه والوقوف على إرادته، ففوض اختيار أمره ونهيه إليه، ورضي منه بكلّ ما فعله[1] على إرادة العبد لا على إرادة المالك، وبعثه في بعض حوائجه وسمّى له الحاجة، فخالف على مولاه وقصد لإرادة نفسه واتّبع هواه، فلمّا رجع إلى مولاه نظر إلى ما أتاه [به] فإذا هو خلاف ما أمره به، فقال له: لم أتيتني بخلاف ما أمرتك؟ فقال العبد: اتّكلت على تفويضك الأمر إليّ فاتّبعت هواي وإرادتي؛ لأن المفوّض إليه غير محظور عليه، فاستحال التفويض.

أوليس يجب على هذا السبب إمّا أن يكون المالك للعبد قادراً يأمر عبده باتّباع أمره ونهيه على إرادته لا على إرادة العبد، ويملّكه من الطاقة بقدر ما يأمره به وينهاه عنه، فإذا أمره بأمرٍ ونهاه عن نهيٍ عرّفه الثواب والعقاب عليهما، وحذّره ورغّبه بصفة ثوابه وعقابه؛ ليعرف العبد قدرة مولاه بما ملّكه من الطاقة لأمره ونهيه وترغيبه وترهيبه، فيكون عدله وإنصافه شاملاً له وحجّته واضحة عليه للإعذار والإنذار، فإذا اتّبع العبد أمر مولاه جازاه، وإذا لم يزدجر عن نهيه عاقبه، أو يكون عاجزاً غير قادر، ففوّض أمره إليه أحسن أم أساء أطاع أم عصى، عاجز عن عقوبته وردّه إلى اتّباع أمره، وفي إثبات العجز نفي القدرة والتألّه، وإبطال الأمر والنهي والثواب

---

١. في نسخة المؤلّف: «يفعله».

والعقاب، ومخالفة الكتاب، إذ يقول: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾[1]، وقوله عزّوجلّ: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾[2]، وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[3]، ﴿مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعِمُونِ﴾[4]، وقوله: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾[5]، وقوله: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾[6].

فمن زعم أنّ الله تعالى فوّض أمره ونهيه إلى عباده، فقد أثبت عليه العجز وأوجب عليه قبول كلّ ما عملوا من خير وشرّ، وأبطل أمر الله ونهيه ووعده ووعيده، لعلّة ما زعم أنّ الله فوّضها إليه؛ لأنّ المفوَّض إليه يعمل بمشيئته، فإن شاء الكفر أو الإيمان، كان غير مردود عليه ولا محظور، فمن دان بالتفويض على هذا المعنى فقد أبطل جميع ما ذكرنا من وعده ووعيده وأمره ونهيه، وهو من أهل هذه الآية: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[7]، تعالى الله عما يدين [به] أهل التفويض علوّاً كبيراً.

لكن نقول: إنّ الله جلّ وعزّ خلق الخلق بقدرته وملّكهم استطاعة تعبّدهم بها، فأمرهم ونهاهم بما أراد[8]، فقبل منهم اتّباع أمره ورضي بذلك لهم، ونهاهم عن معصيته وذمّ من عصاه وعاقبه عليها، ولله الخيرة في الأمر والنهي، يختار ما يريد ويأمر به، وينهى عمّا يكره ويعاقب عليه، بالاستطاعة التي ملّكها عباده لاتّباع أمره واجتناب معاصيه؛ لأنه ظاهر العدل والنصفة والحكمة البالغة، بالغ الحجّة بالإعذار والإنذار، وإليه الصفوة.

يصطفي من عباده من يشاء لتبليغ رسالته واحتجاجه على عباده، اصطفى محمّداً ﷺ وبعثه برسالاته إلى خلقه، فقال من قال من كفّار قومه حسداً واستكباراً: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا

١ . الزمر: ٧.

٢ . آل عمران: ١٠٢.

٣ . الذاريات: ٥٦.

٤ . الذاريات: ٥٧.

٥ . النساء: ٣٦.

٦ . الأنفال: ٢٠.

٧ . البقرة: ٨٥.

٨ . في *الاحتجاج*: [وملكهم استطاعة ما تعبّدهم به من الأمر والنهي].

الْقُرْءانُ عَلىٰ رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾[١]؛ يعني بذلك أُميّة بن أبي الصلت وأبا مسعود الثقفي[٢][٨٩]، فأبطل الله اختيارهم ولم يجز لهم آراءهم، حيث يقول: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيٰوةِ الدُّنْيا وَرَفَعْنا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمّا يَجْمَعُونَ﴾[٣]، ولذلك[٤] اختار من الأُمور ما أحبّ، ونهى عمّا كره، فمن أطاعه أثابه ومن عصاه عاقبه، ولو فوّض اختيار أمره إلى عباده لأجاز لقريش اختيار أُميّة بن أبي الصلت وأبي مسعود الثقفي؛ إذ كانا عندهم أفضل من محمّد ﷺ، فلمّا أدّب الله المؤمنين بقوله: ﴿وَما كانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾[٥]، فلم يجز لهم الاختيار بأهوائهم ولم يقبل منهم إلّا اتّباع أمره واجتناب نهيه على يدي من اصطفاه، فمن أطاعه رشد ومن عصاه ضلّ وغوى ولزمته الحجّة بما ملّكه من الاستطاعة لاتّباع أمره واجتناب نهيه، فمن أجل ذلك حرّمه ثوابه وأنزل به عقابه، وهذا القول بين القولين ليس بجبر ولا تفويض.

وبذلك أخبر أمير المؤمنين عليه السلام عباية بن ربعي الأسدي[٦] حين سأله عن الاستطاعة التي بها يقوم ويقعد ويفعل، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: «سألت عن الاستطاعة تملكها من دون الله أو مع الله؟» فسكت عباية، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: «قل يا عباية!» قال: وما أقول؟ قال عليه السلام: «إن قلت إنّك تملكها مع الله قتلتك، وإن قلت[٧] تملكها[٨] دون الله قتلتك». قال عباية: فما أقول يا أمير المؤمنين عليه السلام؟

قال عليه السلام: «تقول إنّك تملكها بالله الذي يملكها من دونك، فإن يملّكها إيّاك كان ذلك من عطائه، وإن يسلبكها كان ذلك من بلائه، هو المالك لما ملّكك والقادر على ما عليه أقدرك، أما سمعت الناس يسألون الحول والقوّة حين يقولون: لا حول ولا قوّة إلّا بالله؟» قال عباية: وما

---

١. الزخرف: ٣١.
٢. وكذا في *الاحتجاج*.
٣. الزخرف: ٣٢.
٤. في نسخة المؤلّف: «بذلك».
٥. الأحزاب: ٣٦.
٦. هو عباية بن عمرو بن ربعي الأسدي، من أصحاب أمير المؤمنين والحسن عليهما السلام.
٧. في نسخة المؤلّف زيادة: «إنّك».
٨. في نسخة المؤلّف زيادة: «من».

تأويلها يا أمير المؤمنين؟ قال عليه السلام: «لا حول عن معاصي الله إلّا بعصمة الله، ولا قوّة لنا على طاعة الله إلّا بعون الله». قال: فوثب عباية فقبّل يديه ورجليه.

وروي عن أمير المؤمنين عليه السلام حين أتاه نجدة يسأله عن معرفة الله، قال: يا أمير المؤمنين عليه السلام بماذا عرفت ربّك؟ قال عليه السلام: «بالتمييز الذي خوّلني والعقل الذي دلّني». قال: أفمجبول أنت عليه؟ قال عليه السلام: «لو كنت مجبولاً ما كنت محموداً على إحسان ولا مذموماً على إساءة، وكان المحسن أولى باللّائمة من المسيء، فعلمت أنّ الله قائم[1] باقٍ وما دونه حدث[2] [حائل زائل]، وليس القديم الباقي كالحدث[3] الزائل». قال نجدة: أجدك أصبحت حكيماً يا أمير المؤمنين! قال عليه السلام: «أصبحت مخيّراً، فإن أتيت السيّئة بمكان الحسنة فأنا المعاقب عليها».

وروي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال لرجلٍ سأله بعد انصرافه من الشام فقال: يا أمير المؤمنين، أخبرنا عن خروجنا إلى الشام، بقضاء وقدر؟ قال عليه السلام: «نعم يا شيخ، ما علوتم تلعةً ولا هبطتم وادياً إلّا بقضاءٍ وقدرٍ من الله». فقال الشيخ: عند الله أحتسب عنائي يا أمير المؤمنين. فقال عليه السلام:

«مه يا شيخ! فإنّ الله قد عظّم أجركم في مسيركم وأنتم سائرون وفي مقامكم وأنتم مقيمون وفي انصرافكم وأنتم منصرفون، ولم تكونوا في شيء من أُموركم مكرهين ولا [إليه] مضطرّين، لعلّك ظننت أنّه قضاء حتم وقدر لازم، لو كان ذلك كذلك لبطل الثواب والعقاب ولسقط الوعد والوعيد، ولما ألزمت الأشياء أهلها على الحقائق، ذلك مقالة عبدة الأوثان وأولياء الشيطان، إنّ الله جلّ وعزّ أمر تخييراً ونهى تحذيراً، ولم يُطع مكرهاً ولم يُعص مغلوباً ولم يخلق السماوات ﴿وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا ذَٰلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾[4].

فقام الشيخ فقبّل رأس أمير المؤمنين عليه السلام وأنشأ يقول:

أنت الإمام الذي نرجو بطاعته يوم النجاة من الرحمن غفرانا

---

١. في نسخة المؤلّف: «قديم».
٢. في نسخة المؤلّف: «ما سواه حادث».
٣. في نسخة المؤلّف: «كالحادث».
٤. سورة ص: ٢٧.

أوضحت من ديننا ما كان ملتبساً جزاك ربّك عنّا فيه رضوانا
فليس معذرة في فعل فاحشة قد كنت راكبها ظلماً وعصيانا»[1]

فقد دلّ أمير المؤمنين عليه السلام على موافقة الكتاب ونفي الجبر والتفويض الذَين[2] يلزمان من دان بهما وتقلّدهما الباطل والكفر وتكذيب الكتاب، ونعوذ بالله من الضلالة والكفر، ولسنا ندين بجبر ولا تفويض، لكنّا نقول بمنزلة بين المنزلتين وهو الامتحان والاختبار بالاستطاعة التي ملّكنا الله وتعبّدنا بها على ما شهد به الكتاب ودان به الأئمّة الأبرار عليهم السلام من آل الرسول صلى الله عليه وآله.

ومَثَل الاختبار بالاستطاعة مَثَل رجل ملك عبداً وملك مالاً كثيراً أحبّ أن يختبر عبده على علم منه بما يؤول إليه، فملّكه من ماله بعض ما أحبّ ووقفه[3] على أُمور عرفها العبد، فأمره أن يصرف ذلك المال فيها ونهاه عن أسباب[4] لم يحبّها، وتقدّم إليه أن يجتنبها ولا ينفق من ماله فيها، والمال يُتصرّف في أيّ الوجهين، فصرف المال[5] أحدهما في اتّباع أمر المولى ورضاه، والآخر صرفه في اتّباع نهيه وسخطه، وأسكنه دار اختبار، أعلمه أنّه غير دائم له السكنى في الدار وأنّ له داراً غيرها وهو مخرجه إليها، فيها ثواب وعقاب دائمان، فإن أنفذ العبد المال الذي ملّكه مولاه في الوجه الذي أمره به جعل [له] ذلك الثواب الدائم في تلك الدار التي أعلمه أنّه مخرجه إليها، وإن أنفق المال في الوجه الذي نهاه عن إنفاقه فيه جعل له ذلك العقاب الدائم في دار الخلود، وقد حدّ المولى في ذلك حدّاً معروفاً وهو المسكن الذي أسكنه في الدار الأُولى، فإذا بلغ الحدّ استبدل المولى بالمال[6] وبالعبد، على أنّه لم يزل مالكاً للمال والعبد في الأوقات كلّها، إلّا أنّه وَعد أن لا يسلبه ذلك المال ما كان في تلك الدار الأُولى إلى أن يستتمّ سكناه فيها، فوفى له لأنّ من صفات المولى العدل والوفاء والنصفة والحكمة، أو

---

١. *الكافي*، ج ١، ص ١٥٦، ح ١، باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين؛ *الإرشاد*، ج ١، ص ٢٢٥، فصل في مختصر من كلامه عليه السلام في وجوب المعرفة بالله والتوحيد له ونفي التشبيه عنه.

٢. في نسخة المؤلّف: «الذي».

٣. في نسخة المؤلّف: «وأوقفه»، وفي بعض نسخ *تحف العقول*: «ووافقه».

٤. في كلّ النسخ: «الأسباب».

٥. في نسخة المؤلّف: «العبد» بدل «المال».

٦. في نسخة المؤلّف: «بذلك المال» بدل «بالمال».

ليس يجب إن كان ذلك العبد صرف ذلك المال في الوجه المأمور به أن يفي له بما وعده من الثواب وتفضّل عليه بأن استعمله في دار فانية وأثابه على طاعته فيها نعيماً دائماً في دار باقية دائمة؟ وإن صرف العبد المال الذي ملّكه مولاه إيّاه أيّام سكناه في تلك الدار الأُولى في الوجه المنهيّ عنه وخالف أمر مولاه كذلك تجب عليه العقوبة الدائمة التي حذّره إيّاها غير ظالم له لما تقدّم إليه، وأعلمه وعرّفه وأوجب له الوفاء بوعده ووعيده.

بذلك يوصف القادر القاهر، وأمّا المولى فهو الله جلّ وعزّ، وأمّا العبد فهو ابن آدم المخلوق، [والمال] قدرة الله الواسعة، ومحنته[1] إظهاره الحكمة والقدرة، والدار الفانية هي الدنيا، وبعض المال الذي ملّكه مولاه هو الاستطاعة التي ملك ابن آدم، والأُمور التي أمر الله بصرف المال إليها هو الاستطاعة لاتّباع الأنبياء والإقرار بما أوردوه عن الله جلّ وعزّ، واجتناب الأسباب التي نهى عنها هي طرق إبليس، وأمّا وعده فالنعيم الدائم وهي الجنّة، وأمّا الدار الفانية فهي الدنيا، وأمّا الدار الأُخرى فهي الدار الباقية وهي الآخرة، والقول بين الجبر والتفويض هو الاختبار والامتحان والبلوى بالاستطاعة التي ملّك العبد، وشرحها في الخمسة الأمثال التي ذكرها[2] الصادق عليه السلام أنّها جمعت جوامع الفضل وأنا مفسّرها بشواهد من القرآن والبيان، إن شاء الله.

تفسير صحّة الخلقة

أمّا قول الصادق عليه السلام، فإنّ معناه[3] كمال الخلق للإنسان وكمال الحواسّ وثبات العقل والتمييز وإطلاق اللسان بالنطق، وذلك قول الله: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾[4]، فقد أخبر عزّ وجلّ عن تفضيله بني آدم على سائر خلقه من البهائم والسباع ودوابّ البحر والطير، وكلّ ذي حركة تدركه حواسّ بني آدم بتمييز[5] العقل والنطق، وذلك قوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾[6]، وقوله: ﴿يٰٓأَيُّهَا الْإِنْسَانُ

١. أي اختباره وامتحانه.
٢. أي صحّة الخلقة، وتخلية السرب، والمهلة في الوقت، والزاد، والسبب المهيّج.
٣. في نسخة المؤلّف: «معنى».
٤. الإسراء: ٧٠.
٥. في نسخة المؤلّف: «تمييز».
٦. التين: ٤.

ﵟمَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ * الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ * فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَﵞ[١]، وفي آيات كثيرة، فأوّل نعمة الله على الإنسان صحّة عقله وتفضيله على كثير من خلقه بكمال العقل وتمييز البيان، وذلك أنّ كلّ[٢] ذي حركة على بسيط الأرض هو قائم بنفسه بحواسّه مستكمل في ذاته، ففضّل بني آدم بالنطق الذي ليس في غيره من الخلق المدرك بالحواسّ، فمن أجل النطق ملّك الله ابن آدم غيره من الخلق، حتّى صار آمراً ناهياً وغيره مسخّر له، كما قال الله: ﵟكَذَٰلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْﵞ[٣]، وقال: ﵟوَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ[٤] الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَاﵞ[٥]، وقال: ﵟوَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ * وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ * وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِﵞ[٦].

فمن أجل ذلك دعا الله الإنسان إلى اتّباع أمره وإلى طاعته بتفضيله إيّاه باستواء الخلق وكمال النطق والمعرفة، بعد أن ملّكهم استطاعة ما كان تعبّدهم به بقوله: ﵟفَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا...ﵞ[٧]، وقوله: ﵟلَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا...ﵞ[٨]، وقوله: ﵟ...لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا...ﵞ[٩]، وفي آيات كثيرة، فإذا سلب من العبد حاسّة من حواسّه رفع العمل عنه بحاسّته، كقوله: ﵟلَيْسَ عَلَى الْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌﵞ[١٠] الآية، فقد رفع عن كلّ من كان بهذه الصفة الجهاد وجميع الأعمال التي لا يقوم[١١] بها، وكذلك أوجب على ذي اليسار الحجّ والزكاة لما ملّكه من استطاعة ذلك، ولم يوجب على الفقير الزكاة والحجّ، قوله: ﵟ...وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ

---

١. الانفطار: ٦-٨.

٢. في نسخة المؤلّف: «لكلّ».

٣. الحجّ: ٣٧.

٤. في النسخة زيادة: «لكم».

٥. النحل: ١٤.

٦. النحل: ٥ و٦ و٧.

٧. التغابن: ١٦.

٨. البقرة: ٢٨٦.

٩. الطلاق: ٧.

١٠. الفتح: ١٧؛ النور: ٦١.

١١. في نسخة المؤلّف: «إلّا».

﴿الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا...﴾[١]، وقوله في الظهار ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾[٢]، إلى قوله: ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾[٣]، كلّ ذلك دليل على أنّ الله تبارك وتعالى لم يكلّف عباده إلّا ما ملّكهم استطاعته بقوّة العمل به ونهاهم عن مثل ذلك، فهذه صحّة الخلقة.

وأمّا قوله تخلية السرب[٤]، فهو الذي ليس عليه رقيب يحظر[٥] عليه ويمنعه العمل بما أمره الله به، وذلك قوله فيمن استضعف وحظر عليه العمل فلم يجد حيلةً ولا يهتدي سبيلاً، [كما قال الله تعالى: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ] مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾[٦]، فأخبر أنّ المستضعف لم يخل سربه وليس عليه من القول شيء إذا كان مطمئنّ القلب بالإيمان.

وأمّا المهلة في الوقت، فهو العمر الذي يمتّع[٧] الإنسان من حدّ ما تجب عليه المعرفة إلى أجل الوقت، وذلك من وقت تمييزه وبلوغ الحلم إلى أن يأتيه أجله، فمن مات على طلب الحقّ ولم يدرك كماله فهو على خير، وذلك قوله: ﴿...وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ...﴾[٨] الآية، وإن كان لم يعمل بكمال شرائعه لعلّةٍ ما لم يمهله في الوقت إلى استتمام أمره، وقد حظر على البالغ ما لم يحظر على الطفل إذا لم يبلغ الحلم في قوله: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾[٩] الآية، فلم يجعل عليهنّ حرجاً في إبداء الزينة للطفل، وكذلك لا تجري عليه الأحكام.

وأمّا قوله الزاد، فمعناه الجدة[١٠] والبُلغة[١١] التي يستعين بها العبد على ما أمره الله به، وذلك

---

١ . آل‌عمران: ٩٧.

٢ . المجادلة: ٣.

٣ . المجادلة: ٤.

٤ . السرب ـ بالفتح والسكون ـ: الطريق، يُقال: فلان مخلّى السرب؛ أي غير مضيّق عليه.

٥ . في نسخة المؤلّف: «فيحظر».

٦ . النساء: ٩٨.

٧ . في نسخة المؤلّف: «يمنع».

٨ . النساء: ١٠٠.

٩ . النور: ٣١.

١٠ . الجدة ـ بالكسر ـ: الغنى والقدرة. جِدة؛ أي استغنى غنىً لا فقر بعده. راجع: *لسان العرب*، ج٣، ص ٤٤٦، مادّة «وجد».

١١ . البُلْغَة: ما يتبلّغ به الإنسان من قوت. راجع: *جمهرة اللغة*، ج٢، ص ١١٢٧، مادّة «البلغة».

قوله: ﴿...مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ...﴾[١] الآية، ألا ترى أنّه قبل عذر من لم يجد ما ينفق وألزم الحجّة كلّ من أمكنته[٢] البلغة والراحلة للحجّ والجهاد وأشباه ذلك، وكذلك قبل عذر الفقراء، وأوجب لهم حقّاً في مال الأغنياء بقوله: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللهِ﴾[٣] الآية، فأمر بإعفائهم ولم يكلّفهم الإعداد لما لا يستطيعون ولا يملكون.

وأمّا قوله في السبب المهيّج، فهو النيّة التي هي داعية الإنسان إلى جميع الأفعال، وحاسّتها القلب، فمن فعل فعلاً وكان بدين لم يعقد قلبه على ذلك، لم يقبل الله منه عملاً إلّا بصدق النية، ولذلك[٤] أخبر[٥] عن المنافقين بقوله: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ﴾[٦]، ثمّ أنزل على نبيّه ﷺ توبيخاً للمؤمنين: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[٧] الآية، فإذا قال الرجل قولاً واعتقد في قوله، دعته النية إلى تصديق القول بإظهار الفعل، وإذا لم يعتقد القول لم تتبيّن[٨] حقيقته وقد أجاز الله صدق النية، وإن كان الفعل غير موافق لها لعلّة مانع يمنع إظهار الفعل في قوله: ﴿...إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ...﴾[٩]، وقوله: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾[١٠].

فدلّ القرآن وأخبار الرسول ﷺ أنّ القلب مالك لجميع الحواسّ، يصحّح أفعالها ولا يبطل ما يصحّح القلب شيئاً، فهذا شرح جميع الخمسة الأمثال التي ذكرها الصادق عليه السلام أنّها تجمع المنزلة بين المنزلتين، وهما الجبر والتفويض، فإذا اجتمع في الإنسان كمال هذه الخمسة الأمثال وجب عليه العمل كمّلا لما أمر الله عزّوجلّ به ورسوله ﷺ، وإذا نقص العبد منها خلّة

---

١. التوبة: ٩١.

٢. في نسخة المؤلّف: «أمكنه».

٣. البقرة: ٢٧٣.

٤. في نسخة المؤلّف: «كذلك».

٥. في النسخة زيادة: «الله».

٦. آل عمران: ١٦٧.

٧. الصفّ: ٢.

٨. في نسخة المؤلّف: «يتبيّن».

٩. النحل: ١٠٦.

١٠. في نسخة المؤلّف زيادة: «الآية»؛ البقرة: ٢٢٥.

كان العمل عنها[1] مطروحاً بحسب ذلك.

فأمّا شواهد القرآن على الاختبار والبلوى بالاستطاعة التي تجمع القول بين القولين، فكثيرة، ومن ذلك قوله: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَا أَخْبَارَكُمْ﴾[2]، وقال ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾[3]، وقال: ﴿الم * أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾[4]. وقال في الفتن التي معناها الاختبار: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ﴾[5] الآية، وقال في قصة موسى عليه السلام: ﴿فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِن بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾[6]، وقول موسى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾[7]؛ أي اختبارك، فهذه[8] الآيات يُقاس بعضها ببعض ويشهد بعضها لبعض، وأمّا آيات البلوى بمعنى الاختبار قوله: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ[9] فِي مَا آتَاكُمْ﴾[10]، وقوله: ﴿ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ﴾[11]، وقوله: ﴿إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾[12]، وقوله: ﴿خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾[13]، وقوله: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾[14]، وقوله ولو يشاء ﴿وَلَوْ يَشَاءُ[15] اللَّهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ﴾[16]، وكلّ ما[17] في القرآن من بلوى هذه الآيات التي شرح أوّلها فهي اختبار،

---

١. في «أ»: (بها).
٢. محمّد: ٣١.
٣. الأعراف: ١٨٢.
٤. العنكبوت: ١ - ٢.
٥. سورة ص: ٣٤.
٦. طه: ٨٥.
٧. الأعراف: ١٥٥.
٨. في نسخة المؤلّف: «هذه».
٩. في نسخة المؤلّف: «فقوله ليبلونّكم».
١٠. المائدة: ٤٨؛ الأنعام: ١٦٥.
١١. آل عمران: ١٥٢.
١٢. القلم: ١٧.
١٣. الملك: ٢.
١٤. البقرة: ١٢٤.
١٥. في نسخة المؤلّف: «شاء».
١٦. محمّد: ٤.
١٧. في نسخة المؤلّف زيادة: «كان».

وأمثالها في القرآن كثيرة[١]، فهي إثبات الاختبار والبلوى، إنّ الله جلّ وعزّ لم يخلق الخلق عبثاً ولا أهملهم سُدىً ولا أظهر حكمته لعباً، وبذلك أخبر في قوله: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾[٢].

فإن قال قائل: فلم يعلم الله ما يكون من العباد حتّى اختبرهم؟ قلنا: بلى قد علم ما يكون منهم قبل كونه، وذلك قوله: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾[٣]، وإنّما اختبرهم ليعلمهم عدله ولا يعذّبهم إلّا بحجّة بعد الفعل، وقد أخبر بقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِنْ قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ[٤] إِلَيْنَا رَسُولًا﴾[٥]، وقوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[٦]، وقوله: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾[٧]، فالاختبار من الله بالاستطاعة التي ملّكها عبده، وهو القول بين الجبر والتفويض، وبهذا نطق القرآن وجرت الأخبار عن الأئمّة من آل الرسول عليهم السلام.

فإن قالوا: ما الحجّة في قول الله: ﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾[٨] وما أشبهها؟ قيل: مجاز هذه الآيات كلّها على معنيين؛ أمّا أحدهما فإخبار عن قدرته؛ أي إنّه قادر على هداية من يشاء وضلال من يشاء، وإذا أجبرهم بقدرته على أحدهما لم يجب لهم ثواب ولا عليهم عقاب [على] نحو ما شرحنا في الكتاب، والمعنى الآخر أنّ الهداية منه تعريفه، كقوله: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ -أي عرّفناهم- فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ﴾[٩]، فلو أجبرهم على الهُدى لم يقدروا[١٠] أن يضلّوا، وليس كلّما وردت آية مشتبهة[١١] كانت الآية[١٢] حجّة على محكم الآيات[١٣] اللواتي أمرنا بالأخذ بها، من

---

١. في نسخة المؤلّف: «كثير».
٢. المؤمنون: ١١٥.
٣ الأنعام: ٢٨.
٤. في نسخة المؤلّف: «أرسل».
٥. طه: ١٣٤.
٦. الإسراء: ١٥.
٧. النساء: ١٦٥.
٨. فاطر: ٨؛ النحل: ٩٣.
٩. فصّلت: ١٧.
١٠. في نسخة المؤلّف: «لم يقدر».
١١. في نسخة المؤلّف: «مشبهة».
١٢. في نسخة المؤلّف: «الا» بدل «الآية».
١٣. في نسخة المؤلّف: «على الآيات المحكمة».

ذلك قوله: ﴿مِنْهُ ءاياتٌ مُحكَماتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتابِ وَأُخَرُ مُتَشابِهاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ ما تَشابَهَ مِنْهُ ابْتِغاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغاءَ تَأْوِيلِهِ وَ[ما يَعْلَمُ]﴾[1] الآية، وقال: ﴿فَبَشِّرْ عِبادِ * الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ -أي أحكمه وأشرحه- أُولٰئِكَ الَّذِينَ هَداهُمُ اللهُ وَأُولٰئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبابِ﴾[2]، وفّقنا الله وإيّاكم إلى[3] القول والعمل لما يحبّ ويرضى، وجنّبنا وإيّاكم معاصيه بمنّه وفضله، والحمد لله كثيراً كما هو أهله، وصلّى الله على محمّدٍ وآله الطيّبين، وحسبنا الله ونعم الوكيل[4].

انتهى كلامه صلوات الله عليه وسلامه، والكتاب المنقول منه هذه الرسالة الشريفة لا يخلو من سقم، وما اشتملت عليه من بعض العبارات التي هي غير معهودة في هذا الزمان له نظائر كثيرة في الأحاديث، وذلك إمّا لتغيير بعض[5] النسّاخ عن سهوٍ أو اشتباه، أو لأنّ المقام كان يقتضي ذلك، وفهم السامعين كان يوجبه وكانوا يستحسنونه ويقبلونه خاصّة، أو غير ذلك ممّا يراه المتكلّم البليغ مطابقاً لمقتضى الحال.

ولذلك ترى في الأحاديث تفاوتاً عظيماً في العبارات؛ لأنّهم كانوا يكلّمون الناس على قدر عقولهم[6] ومبلغ أفهامهم.

والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على محمّدٍ وآله الطاهرين.

تمّت الرسالة بحمد الله على يد مؤلّفها العبد محمّد بن الحسن الحرّ العاملي، عامله الله بلطفه الخفيّ، في أواخر شهر صفر سنة ستّ وسبعين بعد الألف من الهجرة النبويّة، على مشرّفها السلام، انتهى.

---

١. آل‌عمران: ٧.

٢. الزمر: ١٧ و ١٨.

٣. في نسخة المؤلّف: «من» بدل «إلى».

٤. *تحف العقول*: ٤٥٨، رسالته عليه السلام في الردّ على أهل الجبر والتفويض وإثبات العدل والمنزلة بين المنزلتين؛ رواها الطبرسي في *الاحتجاج* مجملاً تحت عنوان: رسالته عليه السلام إلى أهل الأهواز حين سألوه عن الجبر والتفويض؛ *الاحتجاج*، ج ٢، ص ٢٥١.

٥. في «أ»: (التغيير لبعض).

٦. *الكافي*، ج ١، ص ٢٣، ح ١٥، كتاب العقل والجهل: «عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: ما كلّم رسول الله صلى الله عليه وآله العباد بكنه عقله قطّ. وقال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إنّا معاشر الأنبياء أُمرنا أن نكلّم الناس على قدر عقولهم».



ملحق

[١]. (ص ٣٨) «السيّد رضي الدين أبو القاسم علي بن موسى بن جعفر بن محمّد بن أحمد بن محمّد بن أحمد بن محمّد بن محمّد بن طاوس الحسني... له مصنّفات... كتاب *فتح محجوب الجواب الباهر في شرح وجوب خلق الكافر*». وأيضاً قال آغا بزرگ في *الذريعة*، ج ٥، ص ١٧٠، الرقم ٧٤٠: «أنّه سمّاه *فتح محجوب الجواب الباهر في شرح وجوب خلق الكافر*، وإنّما يعبّر عنه *بالجواب الباهر* تخفيفاً».

[٢]. (ص ٤٠) قال الطبرسي ﵀ في قوله تعالى: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾: «أي لم أخلق الجنّ والإنس إلاّ لعبادتهم إيّاي، فإذا عبدوني استحقّوا الثواب. وقيل: "إلّا لآمرهم وأنهاهم وأطلب منهم العبادة"، واللّام لام الغرض؛ والمراد أنّ الغرض في خلقهم تعريض الثواب، وذلك لا يحصل إلّا بأداء العبادات، فصار كأنّه سبحانه خلقهم للعبادة، ثمّ إنّه إذا لم يعبده قوم لم يبطل الغرض، ويكون كمن هيّأ طعاماً لقومٍ ودعاهم ليأكلوه، فحضروا ولم يأكله بعضهم، فإنّه لا يُنسب إلى السفه، ويصحّ غرضه، فإنّ الأكل موقوف على اختيار الغير، وكذلك المسألة، فإنّ الله إذا أزاح علل المكلّفين من القدرة والآلة والألطاف وأمرهم بعبادته، فمن خالف فقد أتى من قبل نفسه لا من قبله سبحانه.
وقيل: معناه: "إلّا ليقرّوا بالعبودية طوعاً وكرهاً" ثمّ قال تعالى: ﴿مَآ أُرِيدُ مِنۡهُم مِّن رِّزۡقٖ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطۡعِمُونِ﴾ لنفي إيهام أن يكون ذلك لعائدة نفع تعود إليه تعالى، فبيّن أنّه لعائدة النفع على الخلق دونه تعالى؛ لأنّه غنيّ بنفسه غير محتاج إلى غيره، وكلّ الخلق محتاجون إليه. وقيل: معناه ما أُريد أن يرزقوا أحداً من خلقي، وإنّما أسند الطعام إلى نفسه؛ لأنّ الخلق كلّهم عيال الله، ومن أطعم عيال الله أحد فقد أطعمه». (*بحار الأنوار*، ج ٥، ص ٣١٤، ذيل رواية ٥، باب علّة خلق العباد وتكليفهم والعلّة التي من أجلها جعل الله في الدنيا اللذّات والآلام والمحن).

[٣]. (ص ٤١) أُنظر *الكافي*، ج ٣، ص ٢٤٩، ح ٣، باب الأطفال: «عن زرارة قال: سألتُ أبا جعفر ﵇ عن الولدان. فقال ﵇: «سُئِل رسول الله ﷺ عن الولدان والأطفال، فقال ﷺ: "الله أعلم بما كانوا عاملين"».
وفي حديثٍ آخر (ج ٣، ص ٢٤٩، ح ٤): «عن زرارة قال: قلتُ لأبي عبد الله ﵇: ما تقول في الأطفال الذين ماتوا قبل أن يبلغوا؟ فقال ﵇: «سُئِل عنهم رسول الله ﷺ فقال: "الله أعلم بما كانوا عاملين"». ثمّ أقبل علي فقال: «يا زرارة، هل تدري ما عنى بذلك رسول الله ﷺ؟ قال: قلت لا. فقال: «إنّما عنى: كفواً عنهم ولا تقولوا فيهم شيئاً، وردّوا علمهم إلى الله».
وأُنظر أيضاً كتاب *من لا يحضره الفقيه*، ج ٣، ص ٤٩٢، باب حال من يموت من أطفال المشركين والكفار: عن زرارة، عن أبي جعفر ﵇، قال: «إذا كان يوم القيامة احتجّ الله على سبعةٍ: على الطفل، والذي مات بين النبيّين، والشيخ الكبير الذي أدرك النبي ﷺ وهو لا يعقل، والأبله، والمجنون الذي لا يعقل، والأصمّ، والأبكم؛ كلّ واحد منهم يحتجّ على الله عزّوجلّ». قال: «فيبعث الله عزّوجلّ إليهم رسولاً فيؤجّج لهم ناراً فيقول: إنّ ربّكم يأمركم أن تثبوا فيها، فمن وثب فيها كانت عليه برداً وسلاماً، ومن عصى سيق إلى النار».
قال الصدوق ﵀: هذه الأخبار متّفقة وليست بمختلفة، وأطفال المشركين والكفّار مع آبائهم في النار لا يصيبهم من حرّها، لتكون الحجّة أوكد عليهم متى أُمروا يوم القيامة بدخول نارٍ تؤجّج لهم، مع ضمان السلامة متى لم يثقوا به ولم يصدّقوا وعده في شيءٍ قد شاهدوا مثله (*من لا يحضره الفقيه*، ج ٣، ص ٤٩٢).
قال العلامة المجلسي ﵀ في بيان قول الصدوق ﵀: أقول جمع الصدوق ﵀ بينها بحمل ما دلّ على إطلاق دخولهم

النار على نار البرزخ، وقال: لا يصيبهم حرّها حينئذٍ، ورأى أنّ فائدة ذلك توكيد الحجّة عليهم في التكليف بدخول نارٍ تُؤجّج لهم في القيامة. ويمكن أن يُقال: لعلّ الله تعالى يعلم أنّ كلّ أولاد الكفّار الذين يموتون قبل الحلم لا يدخلون النار يوم القيامة بعد التكليف، فلذا قال ﷺ: «الله أعلم بما كانوا عاملين»؛ أي في القيامة بعد التكليف، ولذا جعلهم من أولادهم.

ويمكن أيضاً أن يحمل قوله ﷺ: «كفّار»، على أنّه يجري عليهم في الدنيا أحكام الكفّار بالتبعية في النجاسة وعدم التغسيل والتكفين والصلاة والتوارث وغير ذلك، ويخصّ دخولهم النار ودخولهم مداخل آبائهم بمن لم يدخل منهم نار التكليف. والأظهر حملها على التقية؛ لموافقتها لروايات المخالفين وأقوال أكثرهم»(*بحار الأنوار*، ج ٥، ص ٢٩٥، باب الأطفال ومن لم يتمّ عليهم الحجّة في الدنيا).

قال المحقّق الطوسي ؒ: تعذيب غير المكلّف قبيح، وكلام نوح ؑ: [﴿وَلَا يَلِدُوٓا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾(نوح: ٢٧)] مجاز، والخدمة ليست عقوبة له، والتبعية في بعض الأحكام جائزة»(*تجريد الاعتقاد*، ص ٢٠٢، عدم تعذيب غير المكلّف).

وقال العلّامة الحلّي في شرح بيان المحقّق الطوسي: أقول: ذهب بعض الحشوية إلى أنّ الله تعالى يعذّب أطفال المشركين، ويلزم الأشاعرة تجويزه، والعدلية كافّة على منعه، والدليل عليه أنّه قبيح عقلاً فلا يصدر منه تعالى.

احتجّوا بوجوه:

الأوّل: قول نوح ؑ: ﴿وَلَا يَلِدُوٓا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾.

والجواب: أنّه مجاز، والتقدير: أنّهم يصيرون كذلك لا حال طفوليتهم.

الثاني: قالوا: إنّا نستخدمه لأجل كفر أبيه، فقد فعلنا فيه ألماً وعقوبةً، فلا يكون قبيحاً.

والجواب: أنّ الخدمة ليست عقوبة للطفل، وليس كلّ ألم ومشقّة عقوبة، فإنّ الفصد والحجامة ألمان وليسا عقوبة، نعم استخدامه عقوبة لأبيه وامتحان له يعوّض عليه كما يعوّض على أمراضه.

الثالث: قالوا: إنّ حكم الطفل يتبع حكم أبيه في الدفن ومنع التوارث والصلاة عليه ومنع التزويج.

(والجواب): أنّ المنكر عقابه لأجل جرم أبيه، وليس بمنكر أن يتبع حكم أبيه في بعض الأشياء إذا لم يحصل له بها ألم وعقوبة، ولا ألم له في منعه من الدفن والتوارث وترك الصلاة عليه»(*كشف المراد*، ص ٩٤- ٩٥، في أنه تعالى لا يعذب الاطفال).

قال العلّامة المجلسي ؒ: ولا خلاف بين أصحابنا في أنّ أطفال المؤمنين يدخلون الجنّة، وذهب المتكلّمون منّا إلى أنّ أطفال الكفّار لا يدخلون النار، فهم إمّا يدخلون الجنّة أو يسكنون الأعراف. وذهب أكثر المحدّثين منّا إلى ما دلّت عليه الأخبار الصحيحة من تكليفهم في القيامة بدخول النار المؤجّجة لهم»(*مرآة العقول*، ج ١٤، ص ٢٣٣، باب الأطفال).

[٤]. (ص ٤٨) *الغيبة* للطوسي، ص ٢٩٤؛ *الاحتجاج*، ج ٢، ص ٢٨٤: عن أبي الحسن علي بن أحمد الدلّال القمّي، قال: اختلف جماعة من الشيعة في أنّ الله عزّوجلّ فوّض إلى الأئمّة صلوات الله عليهم أن يخلقوا ويرزقوا، فقال قوم: هذا محال لا يجوز على الله تعالى؛ لأنّ الأجسام لا يقدر على خلقها غير الله عزّوجلّ، وقال آخرون : بل الله أقدر الأئمّة على ذلك وفوّض إليهم فخلقوا ورزقوا. وتنازعوا في ذلك نزاعاً شديداً، فقال قائل: ما بالكم لا ترجعون إلى أبي جعفر محمّد بن عثمان فتسألوه عن ذلك ليوضح لكم الحقّ فيه، فإنّه الطريق إلى صاحب الأمر، فرضيت

الجماعة بأبي جعفر وسلّمت وأجابت إلى قوله، فكتبوا المسألة وأنفذوها إليه، فخرج إليهم من جهته توقيع، نسخته: «إنّ الله تعالى هو الذي خلق الأجسام، وقسّم الأرزاق؛ لأنّه ليس بجسم ولا حال في جسم، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير؛ وأما الأئمّة ﷺ، فإنّهم يسألون الله تعالى فيخلق، ويسألونه فيرزق، إيجابا لمسألتهم وإعظاماً لحقّهم».

[٥]. (ص ٤٨) وفي شرح أُصول *الكافي* للمازندراني، ج ٩، ص ١٩٢: أي ليس لجملة الدنيا وما ينتفع به فيها قدر ولا وزن كقدر جناح بعوضة عندكم، ولهذا أقطعها الأعداء وأولاها الأشقياء ومتّع بها الجهلاء، ولو كان لها قدر عنده لم يعطهم منها شربة ماء، ألا ترى الجنّة لمّا جعل لها قدراً عنده كيف ولّاها الأولياء وحرّمها الأشقياء، فلم يعطهم منها طعاماً ولا شربة ماء، فينادون من عطشهم وجوعهم أهل الجنّة: ﴿أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ﴾، ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾، وفيه تنفير عن الدنيا وتحذير عن الركون إليها، فلا ينبغي للمؤمن أن يشغل قلبه بها ويحزن بفواتها، ولا للغني أن يفتخر بها؛ لأنّها مال الفراعنة ومتاع الجبابرة، ثمّ رغّب في الإيمان والصبر على تقويم أركانه بذكر ثمرته وذمّ متاع الدنيا والميل إليه بذكر غايته.

وفي *الاختصاص*، ص ٢٤٣: قال رسول الله ﷺ: «لو عدلت الدنيا عند الله عزّوجلّ جناح بعوضة لما سقي الكافر منها شربة».

وفي *الأمالي* للصدوق، ص ٢٣٤، ح ٧، المجلس الحادي والأربعون: «ولو كانت الدنيا تعدل عند الله من الخير جناح بعوضة ما أسقى منها كافراً شربة ماء».

[٦]. (ص ٥٢) قال العلاّمة المجلسي: «بعلمي خالفت بين خلقهم، إذ علمت أنّ في مخالفة خلقتهم صلاحهم وبقاء نوعهم وبمشيّتي؛ أي إرادتي التابعة لحكمتي يمضي فيهم أمري؛ أي الأمر التكويني أو التكليفي أو الأعمّ، لا تبديل لخلقي؛ أي لتقديري أو لما قرّرت فيهم من القابليات والاستعدادات. وقيل: أي مَن حسنت أحواله في ذلك الوقت حسنت أحواله في الدنيا، ومن حسنت أحواله في الدنيا حسنت أحواله في الآخرة، ومن قبحت أحواله في ذلك الوقت قبحت أحواله في الموطنين الآخرين، لا يتبدّل هؤلاء إلى هؤلاء ولا هؤلاء إلى هؤلاء.(*بحار الأنوار*، ج ٦٤، ص ١١٦، ح ٢٤، باب طينة المؤمن وخروجه من الكافر وبالعكس، وبعض أخبار الميثاق زائداً على ما تقدّم في كتاب التوحيد والعدل).

[٧]. (ص ٥٣) قال العلاّمة المجلسي ﷺ: بيان: قوله تعالى: ﴿مِنْ رُوحِي﴾؛ أي من الروح الذي اصطفيته وانتجبته، أي من عالم المجرّدات أو من عالم القدس، وطبيعتك من عالم الخلق والجسمانيات، أو ممّا هو معدن الشهوات والجهالات، فبطبيعتك وبشريتك سألتَ ما سألت، والذميم والمذموم. وفي بعض النسخ بالدال المهملة، يُقال: رجل دميم؛ أي قصير قبيح (*بحار الأنوار*، ج ٥، ص ٢٢٧، باب الطينة والميثاق).

[٨]. (ص ٥٣) قال الصدوق ﷺ بعد هذا الحديث: يعني بذلك أن يعلم أهل كلّ زمان أنّ الله هو الذي لا يخلّيهم في كلّ زمان عن إمامٍ معصوم، فمن عبد ربّاً لم يقم لهم الحجّة، فإنّما عبد غير الله عزّوجلّ (*علل الشرائع*، ج ١، ص ٩، ح ١، باب علّة خلق الخلق واختلاف أحوالهم).

قال العلاّمة المجلسي ﷺ: يُحتمل أن يكون المراد أنّ معرفة الله تعالى إنّما ينفع مع سائر العقائد التي منها معرفة الإمام، أو أنّ معرفة الله إنّما يحصل من معرفة الإمام، إذ هو السبيل إلى معرفته تعالى (*بحار الأنوار*، ج ٥، ص ٣١٢،

ح ١، باب علّة خلق العباد وتكليفهم، والعلّة التي من أجلها جعل الله في الدنيا اللذّات والآلام والمحن).
قال الكراجكي ﷺ: اعلم أنّه لمّا كانت معرفة الله وطاعته لا ينفعان من لا يعرف الإمام، ومعرفة الإمام وطاعته لا ينفعان إلّا بعد معرفة الله، صحّ أن يُقال: «إنّ معرفة الله هي معرفة الإمام وطاعته». ولمّا كانت أيضاً المعارف الدينيّة العقلية والسمعية تحصل من جهة الإمام وكان الإمام آمراً بذلك وداعياً إليه، صحّ القول إنّ معرفة الإمام وطاعته هي معرفة الله سبحانه، كما نقول في المعرفة بالرسول ﷺ وطاعته أنّها معرفة بالله سبحانه، قال الله عزّوجلّ: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾، وما تضمّنه قول الحسين ﷺ من تقدّم المعرفة على العبادة، غاية في البيان والتنبيه (*كنز الفوائد*، ج ١، ص ٣٢٨).
[٩]. (ص ٥٤) قال العلاّمة المجلسي: قوله: «لا من شيء»؛ قال بعض الأفاضل: الاختراع والابتداع متقاربان في المعنى، وكثر استعمال الاختراع في الإيجاد، لا بالأخذ من شيء يماثل الموجد ويشابهه، والابتداع في الإيجاد لا لمادّة وعلّة، فقوله: «لا من شيء»؛ أي لا بالأخذ من شيء فيبطل الاختراع، ولا لعلّة -أي لمادّة- فيبطل الابتداع. قوله: «لإظهار حكمته»، علّة للخلق أو للتوحد؛ والمعنى أنّه تعالى خلق الأشياء على هذا النظام العجيب والصنع الغريب، متوحّداً بذلك بدون مشاركة أحد، ليستدلّوا بها على علمه وحكمته وأنّه الربّ حقيقة، أو ليستدلّوا على أنّه تعالى لم يخلق هذا الخلق عبثاً، وأنّ الحكمة في خلقها العبادة والمعرفة، وأن يطيعوه ويعبدوه، فإنّه حقيقة الربوبية وما يحقّ لربوبيته ويلزمها، ولعلّ الأوّل أظهر». (*مرآة العقول*، ج ١، ص ٧، شرح خطبة *الكافي*).
[١٠]. (ص ٥٥) وقال الصدوق ﷺ بعد هذا الحديث: «إنّ حواء ﷺ خُلِقت من فضلة الطينة التي خُلِق منها آدم ﷺ، وكانت تلك الطينة مبقاة من طينة أضلاعه، لا أنّها خُلِقت من ضلعه بعدما أكمل خلقه فأخذ ضلع من أضلاعه اليسرى فخُلِقت منها، ولو كان كما يقول الجهّال لكان لمتكلّم من أهل التشنيع طريق إلى أن يقول إنّ آدم ﷺ كان ينكح بعضه بعضاً، وهكذا خلق الله عزّوجلّ النخلة من فضلة طينة آدم ﷺ، وكذلك الحمام، فلو كان ذلك كلّه مأخوذاً من جسده بعد إكمال خلقه لما جاز أن ينكح حوّاء ﷺ، فيكون قد نكح بعضه بعضاً، ولا جاز له أن يأكل التمر؛ لأنّه كان يكون قد أكل بعضه، وكذلك الحمام». انتهى كلامه.
لا يخفى أنّ أمثال هذه الروايات وردت موافقة للعامّة، وقد ورد في *العلل والفقيه* ما يدلّ على ردّها، من عدم خلقة حوّاء ﷺ من ضلع آدم ﷺ، فعن زرارة قال: سُئِل أبو عبد الله ﷺ عن خلق حوّاء ﷺ من ضلع آدم ﷺ الأيسر الأقصى؟ قال ﷺ: «سبحان الله وتعالى عن ذلك علوّاً كبيراً! أيقول من يقول هذا إنّ الله تبارك وتعالى لم يكن له من القدرة ما يخلق لآدم زوجته من غير ضلعه؟ وجعل لمتكلّم من أهل التشنيع سبيلاً إلى الكلام يقول: إنّ آدم كان ينكح بعضه بعضاً؟!»(*علل الشرائع*، ج ١، ص ١٨، ح ١، باب علّة كيفية بدء النسل)، فعليه أن يحمل ما في هذه الروايات إمّا على التقية أو يجمع بين الخبرين، يكون خلق حوّاء ﷺ من بقية طين خُلق منه ضلع آدم ﷺ.
[١١]. (ص ٥٨) عن أمير المؤمنين ﷺ قال: «تَحوَّلُ النطفةُ في الرحم أربعين يوماً، فمن أراد أن يدعو الله عزّوجلّ ففي تلك الأربعين قبل أن تُخلق، ثمّ يبعث الله ملك الأرحام فيأخذها فيصعد بها إلى الله عزّوجلّ، فيقف منه حيث يشاء الله فيقول: يا إلهي أذكرٌ أم أُنثى؟ فيوحي الله عزّوجلّ ما يشاء ويكتب الملك، ثمّ يقول: يا إلهي، أشقيّ أم سعيد؟ فيوحي الله عزّوجلّ من ذلك ما يشاء ويكتب الملك، فيقول: إلهي، كم رزقه وما أجله؟ ثمّ يكتبه ويكتب كلّ شيء يُصيبه في الدنيا بين عينيه، ثمّ يرجع به فيردّه في الرحم، فذلك قول الله عزّوجلّ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ (*علل الشرائع*، ج ١، ص ٩٥، ح ٤، باب علّة النسيان والذكر

وعلّة شبه الرجل بأعمامه وأخواله).

قال العلّامة المجلسي ﷺ في *مرآة العقول*، ج ٢٥، ص ١٨٦، في بيان حديث ٣٩: «أي الشقي هو من علم الله أنّه يكون في عاقبة أمره شقياً، وإن كان بحسب ظاهر أحواله في أكثر عمره عند الناس سعيداً؛ أي الشقي هو من علم الله أنّه يكون في عاقبة أمره شقياً، وإن كان بحسب ظاهر أحواله في أكثر عمره عند الناس سعيداً».

[١٢]. (ص ٥٨) لا كلام في مذهب الإمامية في أنّ العبد ليس بمجبور في أفعاله، بل هو الذي يفعل حسنته وسيّئته، وهو المسؤول عنها يوم القيامة، والقول بأنّ الله تعالى فاعل أفعالهم باطل عندهم إجماعاً، وقد دلّت عليه الآيات والروايات، فأمّا الآيات فناهيك منها: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾.

قال المحدّث الجزائري ﷺ: ومن أقوى دلائلهم (أي الإمامية) على هذا المذهب [المجبَرة] الباطل، قوله تعالى: ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾، وهو بالدلالة على بطلان مذهبهم أوضح، وذلك أنّ أقصى ما يدلّ عليه هو أنّه ليس لأحدٍ أن يسأل الله سبحانه عن أفعاله، ولكنّ الله يسأل الناس عن أفعالهم، فلو كانت الأفعال كلّها منه لكانت متساوية، فما كانت تحتاج الى التقسيم إلى قسمين.

[وأمّا الروايات]

ومن الدلائل على بطلان مقالتهم، ما روي أنّ أبا حنيفة اجتاز يوماً على موسى بن جعفر ﷺ وهو طفل في المكتب، فأراد أبو حنيفة امتحانه فقال له: المعصية ممّن؟ فقال ﷺ: «اجلس حتّى أُخبرك». فجلس أبو حنيفة بين يديه، فقال موسى ﷺ: «لابدّ أن يكون المعصية من العبد أو من ربّه أو منهما؛ فإن كانت من الله تعالى فهو أعدل وأنصف من أن يظلم عبده الضعيف ويأخذه بما لم يفعل، وإن كانت المعصية منهما فهو شريكه والقوي أولى بإنصاف عبده الضعيف، وإن كانت المعصية من العبد وحده فعليه وقع الأمر وإليه توجّه النهي وله حقّ الثواب وحقّ العقاب ووجب له الجنّة والنار». فقال أبو حنيفة: ذرّية بعضها من بعض والله سميع عليم.

ومن الدلائل على قولنا قول أمير المؤمنين ﷺ: كلّ ما استغفرت الله منه فهو منك، وكلّ ما حمدت الله تعالى عليه فهو منه.

وسُئِل الصادق ﷺ عن القدر، فقال: «ما استطعت أن تلوم العبد عليه فهو فعله، وما لم تستطع أن تلوم العبد عليه فهو فعل الله تعالى. يقول الله للعبد: لِمَ عصيت؟ لِمَ فسقت؟ فهذا فعل العبد، ولا يقول له: لِمَ مرضت؟ ولِمَ طلت ولا قصرت؟ لِمَ ابيضضت؟ لِمَ اسوددت؟ لأنّه فعل الله».

وروي أنّ فضل بن سهل سأل الرضا ﷺ بين يدي المأمون، فقال: يا أبا الحسن، الخلق مجبورون؟ فقال: «الله أعدل من أن يجبر ثمّ يعذّب». قال: فمُطلَقون؟ قال قال ﷺ: «الله أحكم من أن يهمل عبده ويكله إلى نفسه» (*الأنوار النعمانيّة*، ج ٢، ص ١٧٨، نور في بيان الفِرق وأديانها وما يتعلّق به من المقدّمات واللواحق).

[١٣]. (ص ٥٩) قال العلّامة المجلسي ﷺ: «لمّا توهّم الراوي أنّ معنى الآية أنّ الغرض من الخلق حصول نفس العبادة، فيلزم تخلّف الغرض في الكفّار، فلهذا سأل ثانياً أنّ هذا خاصّ بالمؤمنين أو عامّ لجميع الخلق؟ فأجاب ﷺ بأنّه عامّ؛ إذ الغرض التكليف بالعبادة، وقد حصل من الجميع» (*بحار الأنوار*، ٥، ص ٣١٥، ح ٧، باب علّة خلق العباد وتكليفهم والعلّة التي من أجلها جعل الله في الدنيا اللّذّات والآلام والمحن).

[١٤]. (ص ٥٩) قال علي بن إبراهيم في تفسيره: قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾، قال: خلقهم للأمر والنهي والتكليف، وليست خلقتهم جبراً أن يعبدوه، ولكن خلقهم اختياراً ليختبرهم بالأمر والنهي، ومن يطيع ومن

يعصي. وفي حديثٍ آخر قال: هي منسوخة بقوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾» (*تفسير القمّي*، ج ٢، ص ٣٣١).

وفي *تفسير العيّاشي*، ج ٢، ص ١٦٤، سورة الذاريات: عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن قول الله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾. قال عليه السلام: «خلقهم للعبادة». قال: قلت: وقوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾؟ فقال: «نزلت هذه بعد تلك».

[١٥]. (ص ٦٠) قال العلّامة المجلسي رحمه الله: «فغبر بذلك» في أكثر النسخ بالغين المعجمة والباء الموحّدة؛ أي مكث أو مضى وذهب، كما في *القاموس*، فعلى الأوّل فيه ضمير مستتر راجع إلى إبراهيم، وعلى الثاني فاعله ما شاء الله. وفي بعض النسخ «فصبر» فهو موافق للأوّل، وفي بعضها بالعين المهملة فهو موافق للثاني» (*مرآة العقول*، ج ٩، ص ٢٨٩، ح ٥).

[١٦]. (ص ٦٠) قال العلّامة المجلسي: «وإنّ أهل الكفر كثير»، المراد بالكفر هنا مقابل الإيمان الكامل، كما قال سبحانه: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾، أتدري لِمَ ذلك؟ هذا بيان لحقّيّة هذا الكلام؛ أي قلّة عدد المؤمنين، مع أنّهم بحسب الظاهر كثيرون، أو لأنّ الله تعالى لِمَ جعل هؤلاء في صورة المؤمنين؟ أو لِمَ خلقهم؟ والمعنى على التقديرين أنّ الله تعالى جعل لهؤلاء المتشيّعة أُنساً للمؤمنين؛ لئلّا يستوحشوا لقلّتهم، أو يكون علّة لخروج هؤلاء عن الإيمان، فالمعنى أنّ الله تعالى جعل المخالفين أُنساً للمؤمنين، فيبثّون ـ أي المؤمنون ـ إلى المخالفين أسرار أئمّتهم، فبذلك خرجوا عن الإيمان، ويؤيّد الاحتمالات المتقدّمة خبر علي بن جعفر: «فيستريحون إلى ذلك»، إلى بمعنى مع لو ضمن في متعلّقه معنى التوجّه ونحوه. (*مرآة العقول*، ج ٩، ص ٢٨٩، ح ٥).

قوله عليه السلام: «صيروا أُنسا»؛ أي إنّما جعل الله تعالى هؤلاء المنافقين في صورة المؤمنين مختلطين بهم؛ لئلّا يتوحّش المؤمنون لقلّتهم» (*بحار الأنوار*، ج ٤٧: ٣٧٣، باب أحوال أصحابه وأهل زمانه صلوات الله عليه وما جرى بينه وبينهم).

[١٧]. (ص ٦٣) الجهمية: ومنها قوله: من أتى بالمعرفة ثمّ جحد بلسانه لم يكفر بجحده؛ لأن العلم والمعرفة لايزولان بالجحد، فهو مؤمن. قال: والايمان لا يتبعّض؛ أي لا ينقسم إلى عقد وقول وعمل. قال: ولا يتفاضل أهله فيه، فإيمان الأنبياء وإيمان الأُمّة على نمطٍ واحد، إذ المعارف لا تتفاضل، وكان السلف كلّهم من أشدّ الرادّين عليه، ونسبته إلى التعطيل المحض، وهو أيضاً موافق للمعتزلة في نفي الرؤية وإثبات خلق الكلام وإيجاب المعارف بالعقل قبل ورود السمع.

بحار الأنوار، ج ٢٧، ص ٧١، ح ٣ باب ما أمر به النبيّ صلى الله عليه وآله من النصيحة لأئمّة المسلمين...: وقال في المغرب: رجل جَهم الوجه: عبوس، وبه سُمّي جَهم بن صفوان المنسوب إليه الجَهمية؛ وهي فرقة شايعته على مذهبه، وهي القول بأنّ الجنّة والنار تفنيان، وأنّ الإيمان هو المعرفة فقط دون الإقرار ودون سائر الطاعات، وأنّه لا فعل لأحدٍ على الحقيقة إلّا لله، وأنّ العباد فيما يُنسب إليهم من الأفعال كالشجر تحرّكها الريح، فالإنسان لا يقدر على شيء إنّما هو مجبر في أفعاله لا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار، انتهى.

[١٨]. (ص ٦٤) عن عبد السلام بن صالح الهروي، قال: «سمعتُ أبا الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام يقول: «أفعال العباد مخلوقة». فقلت له: يا ابن رسول الله، وما معنى مخلوقة؟ قال عليه السلام: «مقدّرة» (*معاني الأخبار*، ص ٣٩٦، باب نوادر المعاني).

قال الشيخ أبو جعفر الصدوق رحمه الله: «اعتقادنا في أفعال العباد أنّها مخلوقة، خلق تقدير لا خلق تكوين؛ [أي مقدّرة

بأن تقع بإرادتهم، لا مكوّنة كسائر المكوّنات من دون دخل إرادة العبد فيها]؛ ومعنى ذلك أنّه لم يزل الله عالماً بمقاديرها»(*اعتقادات الإمامية*، ص ٢٩، باب الاعتقاد في أفعال العباد).

عن الأعمش، عن جعفر بن محمّد عليه السلام، قال: «فيما وُصف له من شرائع الدين أنّ الله لا يكلّف نفساً إلّا وُسعها، ولا يكلّفها فوق طاقتها، وأفعال العباد مخلوقة خلق تقدير لا خلق تكوين، والله خالق كلّ شيء، ولا نقول بالجبر ولا بالتفويض ولا، يأخذ الله عزّوجلّ البريء بالسقيم، ولا يعذّب الله عزّوجلّ الأطفال بذنوب الآباء، فإنّه قال في محكم كتابه: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾، وقال عزّوجلّ: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾، ولله عزّوجلّ أن يعفو ويتفضّل، وليس له عزّوجلّ أن يظلم ولا، يفرض الله عزّوجلّ على عباده طاعة من يعلم أنّه يغويهم ويضلّهم، ولا يختار لرسالته ولا يصطفي من عباده من يعلم أنّه يكفر به ويعبد الشيطان دونه، ولا يتّخذ على خلقه حجّة إلّا معصوماً»(*التوحيد*: ٤٠٧، ٥، باب الأمر والنهي والوعد والوعيد).

[١٩]. (ص ٦٧) *الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف*، ج ٢، ص ٣٠٨، فصل بيان أقوال الطائفة المجبّرة وردّها: قال عبد المحمود: لمّا اعتبرت مقالة هذه الفرقة الشيعة، رأيت عقائدهم وقواعدهم موافقة للعقول المرضية والشرائع السالفة الإلهيّة، وشرعت أنظر في ظواهر عقائد المذاهب الأربعة، فرأيتها كما قالت الشيعة على صفات عجيبة؛ أما أصحاب مالك وأصحاب الشافعي وأصحاب أحمد بن حنبل ومن وافقهم على اعتقاد المجبّرة، فإنّهم اتّفقوا جميعاً على أنّ جميع ما في العالم من حركات وسكنات ومكروهات ومحبوبات ومستحسنات ومستقبحات، فإنّها من فعل الله في العباد، وقوم منهم ذكروا أنّ الله سبحانه قهرهم ومنعهم من الاختيار في كلّ مكروه أو مراد، ويلحق بهؤلاء من كان منهم يقول: «إنّ الله يخلق الأعمال والعبد يكتسبها منه»؛ لأنّ الكسب عندهم لا يوجبها ولا يوجدها، وإنّما يوجبها ويوجدها على قولهم الله تعالى، وهي صادرة عنه. ويُقال لهم: هل يقدر العبد على ترك الكسب؟ فإن قالوا: نعم، فقد قالوا بالاختيار وحصل الوفاق، وإن قالوا: لا يقدر على ترك الكسب، فقد ساووا المجبّرة في تصريحهم بأنّ العباد مجبورون ومقهورون. ثمّ يُقال لمن قال منهم أنّ العباد مجبرون: ما معنى قولكم إنّهم مجبرون؟ فإنّ العقلاء ما يعرفون حقيقة الجبر للعبد إلّا إذا كان العبد مختاراً، فجبره غيره ومنعه من اختياره، وأنتم تزعمون أنّ العبد ما كان مختاراً قطّ ولا كان له فعل على الحقيقة، فما معنى قولكم إنّ العباد مجبرون؟ أفلا يتفكرون فيما يقولون؟ فما نراه إلّا خلاف اصطلاح العقلاء وضدّ تحقيق الفضلاء.

[٢٠]. (ص ٦٧) عن أحمد بن يونس، عن أبي هاشم، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «إنّما خُلّد أهلُ النار في النار لأنّ نيّاتهم كانت في الدنيا أن لو خُلّدوا فيها أن يعصوا الله أبداً، وإنّما خُلّد أهلُ الجنّة في الجنّة لأنّ نيّاتهم كانت في الدنيا أن لو بقوا فيها أن يطيعوا الله أبداً، فبالنيّات خُلّد هؤلاء وهؤلاء»، ثمّ تلا قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ﴾، قال: «على نيّته».

[٢١]. (ص ٦٧) *قرب الإسناد*، ص ٩، ح ٢٨، أحاديث متفرّقة: حدّثني مسعدة بن صدقة، قال: سُئِل جعفر بن محمّد عليهما السلام عمّا قد يجوز وعمّا لا يجوز من النيّة على الإضمار في اليمين؟ فقال: «إنّ النيات قد تجوز في موضع ولا تجوز في آخر، فأمّا ما تجوز فيه، فإذا كان مظلوماً فما حلف به ونوى اليمين فعلى نيّته، وأمّا إذا كان ظالماً فاليمين على نيّة المظلوم». ثمّ قال عليه السلام: «ولو كانت النيّات من أهل الفسق يُؤخذ بها أهلها، إذاً لأُخذ كلّ من نوى الزنا بالزنا، وكلّ من نوى السرقة بالسرقة، وكلّ من نوى القتل بالقتل، ولكنّ الله عدل حكيم ليس الجور من شأنه، ولكنّه يثيب على نيّات الخير أهلها وإضمارهم عليها، ولا يؤاخذ أهل الفسوق حتّى يفعلوا».

الكافي، ج ٢، ص ٤٤٠، ح ١، باب فيما أعطى الله عزّوجلّ آدم ﷺ وقت التوبة: عن أبي عبد الله أو عن أبي جعفر ﷺ، قال: «إنّ آدم ﷺ قال: "يا ربِّ سلّطتَ عليَّ الشيطان وأجريتَه منّي مجرى الدم، فاجعل لي شيئاً". فقال: "يا آدم، جعلتُ لك أنّ مَن همّ من ذرّيتك بسيئةٍ لم تُكتب عليه، فإن عملها كُتبت عليه سيّئة، ومن همّ منهم بحسنةٍ فإن لم يعملها كُتبت له حسنة، فإن هو عملها كُتبت له عشراً". قال: "يا ربِّ زدني"، قال: "جعلتُ لك أنّ من عمل منهم سيّئةً ثمّ استغفرله غفرتُ له". قال: "يا ربِّ زدني"، قال: "جعلتُ لهم التوبة" ـ أو قال: "بسطت لهم التوبة" ـ "حتّى تبلغ النفس هذه". قال: "يا ربِّ حسبي"».

التوحيد، ص ٤٠٩، ح ٧، بيانه في وجه العدل وعدله تعالى في الأطفال: عن أبي عبد الله ﷺ، قال: «مَن همّ بحسنةٍ فلم يعملها كُتبت له حسنة، فإن عملها كُتبت له عشر أمثالها، ويضاعف الله لمن يشاء إلى سبعمائة، ومن همّ بسيئةٍ فلم يعملها لم تُكتب عليه حتّى يعملها، فإن لم يعملها كُتبت له حسنة بتركه لفعلها، وإن عملها أُجّل تسع ساعاتٍ، فإن تاب وندم عليها لم تُكتب عليه، وإن لم يتب ولم يندم عليها كُتبت عليه سيّئة»(*وسائل الشيعة*، ج ١، ص ٥١، ح ٦ و ٧ و ٨ و ١٠ و ٢٠ و ٢١، باب استحباب نيّة الخيروالعزم عليه).

[٢٢]. (ص ٦٨) قال العلّامة المجلسي: هذا الحديث من الأخبار المشهورة بين الخاصّة والعامّة، وقد قيل فيه وجوه:

الأوّل: أنّ المراد بنيّة المؤمن اعتقاده الحق، ولا ريب أنّه خير من أعماله؛ إذ ثمرته الخلود في الجنّة وعدمه يوجب الخلود في النار، بخلاف العمل.

الثاني: أنّ المراد أنّ النيّة بدون العمل خيرمن العمل بدون النيّة، ورد بأن العمل بدون نيّة لا خيرفيه أصلاً، وحقيقة التفضيل تقتضي المشاركة ولوفي الجملة.

الثالث: ما نُقل عن ابن دريد، وهوأنّ المؤمن ينوي خيرات كثيرة لا يساعده الزمان على عملها، فكان الثواب المترتّب على نيّاته أكثرمن الثواب المترتّب على أعماله.

الرابع: ما ذكره بعض المحقّقين، وهوأنّ المؤمن ينوي أن يُوقع عباداته على أحسن الوجوه؛ لأنّ إيمانه يقتضي ذلك، ثمّ إذا كان يشتغل بها لا يتيسّرله ذلك ولا يتأتّى كما يريد، فلا يأتي بها كما ينبغي، فالذي ينوي دائماً خير من الذي يعمل في كلّ عبادة، وهذا قريب من المعنى الأوّل، ويمكن الجمع بينهما.

الخامس: أنّ طبيعة النيّة خيرمن طبيعة العمل؛ لأنّه لا يترتّب عليها عقاب أصلاً، بل إن كانت خيراً أُثيب عليها، وإن كانت شرّاً كان وجودها كعدمها، بخلاف العمل، فإنّ من يعمل مثقال ذرّةٍ خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرّةٍ شرّاً يره، فصحّ أنّ النيّة بهذا الاعتبار خيرمن العمل.

وأقول: يمكن أن يُقال: هذا في الشرّأيضاً، بناء على أنّ الكافريُعاقَب على نيّات الشرّ، وإنّما العفوعن المؤمنين.

السادس: أنّ النيّة من أعمال القلب، وهوأفضل من الجوارح، فعمله أفضل من عملها، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَوٰةَ لِذِكْرِيٓ﴾، جعل سبحانه الصلاة وسيلةً إلى الذكر، والمقصود أشرف من الوسيلة، وأيضاً فأعمال القلب مستورة عن الخلق لا يتطرّق إليها الرياء وغيره، بخلاف أعمال الجوارح.

السابع: أنّ المراد أنّ نيّة بعض الأعمال الشاقّة ـ كالحجّ والجهاد ـ خيرمن بعض الأعمال الخفيّة، كتلاوة آية من القرآن والصدقة بدرهم مثلاً.

الثامن: ما ذكره السيّد المرتضى ﷺ في *الغرر* أنّ لفظة «خير» ليست اسم تفضيل، بل المراد أنّ نيّة المؤمن عمل خيرمن جملة أعماله، و«من» تبعيضية، وبه دفع التنافي بين هذا الحديث وبين ما يروى عنه ﷺ: «أفضل

الأعمال أحمزها»، ويجري هذا الوجه في قوله: «ونيّة الكافر شرٌّ من عمله»، فإنّ المعنى فيه أيضاً ليس معنى التفضيل، بل المعنى شرّ من جملة عمله.

فإن قيل: كيف يصحّ هذا مع ما ورد في الحديث من أنّ ابن آدم إذا همّ بالحسنة كُتبت له حسنة، وإذا هم بالسيّئة لم يُكتب عليه شيء حتّى يعمل؟

قلنا: قد ذكرنا سابقاً أنّ ظاهر بعض الأخبار أنّ ذلك مخصوص بالمؤمنين.

التاسع: أنّ المراد بالنيّة تأثّر القلب عند العمل وانقياده إلى الطاعة وإقباله على الآخرة وانصرافه عن الدنيا، وذلك يشتدّ بشغل الجوارح في الطاعات وكفّها عن المعاصي، فإنّ بين الجوارح والقلب علاقة شديدة يتأثّر كلّ منهما بالآخر، كما إذا حصل للأعضاء آفة سرى أثرها إلى القلب فاضطرب، وإذا تألّم القلب بخوفٍ مثلاً سرى أثره إلى الجوارح فارتعدت، والقلب هو الأمير المتبوع، والجوارح كالرعايا والأتباع، والمقصود من أعمالها حصول ثمرة للقلب.

فلا تظنّ أنّ في وضع الجبهة على الأرض غرضاً من حيث إنّه جمع بين الجبهة والأرض، بل من حيث إنّه بحكم العادة يؤكّد صفة التواضع في القلب، فإنّ من يجد في نفسه تواضعاً فإذا استعان بأعضائه وصوّرها بصورة التواضع تأكّد بذلك تواضعه، وأمّا من يسجد غافلاً عن التواضع وهو مشغول القلب بأغراض الدنيا، فلا يصل من وضع جبهته على الأرض أثر على قلبه، بل سجوده كعدمه، نظراً إلى الغرض المطلوب منه، فكانت النيّة روح العمل وثمرته والمقصد الأصلي من التكليف، به فكانت أفضل.

العاشر: أنّ نيّة المؤمن هي الباعثة له على عمل الخير، فهي أصل العمل وعلّته، والعمل فرعها؛ لأنّه لا يحصل العمل ولا يوجد إلّا بتصوّر المقصود الحقيقي والتصديق بحصوله وانبعاث النفس إليه، حتّى يشتدّ العزم ويوجد الفعل، فبهذه الجهة هي أشرف، وكذا نيّة الكافر سبب لعمله الخبيث، فهي شرّ منه.

الحادي عشر: أنّ النيّة روح العمل والعمل بمثابة البدن لها، فخيريّته وشرّيّته تابعتان لخيريّة النيّة وشرّيّتها، كما أنّ شرافة البدن وخباثته تابعتان لشرافة الروح وخباثته، فبهذا الاعتبار نيّة المؤمن خير من عمله ونيّة الكافر شرّ من عمله.

الثاني عشر: أنّ نيّة المؤمن وقصده أوّلاً هو الله وثانياً العمل؛ لأنّه يوصل إليه، ونيّة الكافر وقصده غيره تعالى وعمله يوصله إليه، وبهذا الاعتبار صحّ ما ذكر.

و هذا الوجه وما تقدّمه مستفادان من كلام المحقّق الطوسي ﷺ، والوجود المذكورة ربّما يرجع بعضها إلى بعض.

وبعدما أحطت خبراً بما ذكرناه نذكر ما هو أقوى عندنا بعد الإعراض عن الفضول، وهو الحقّ الحقيق بالقبول.

فاعلم أنّ الإشكالات الناشئة من هذا الخبر إنّما هو لعدم تحقيق معنى النيّة وتوهّم أنّها تصوّر الغرض والغاية وإخطارها بالبال، و إذا حقّقتها كما أومأنا إليه سابقاً، عرفت أنّ تصحيح النيّة من أشقّ الأعمال وأحمزها، وأنّها تابعة للحالة التي النفس متّصفة بها، وكمال الأعمال وقبولها وفضلها منوط بها، ولا يتيسّر تصحيحها إلّا بإخراج حبّ الدنيا وفخرها وعزّها من القلب، برياضات شاقّة وتفكّرات صحيحة ومجاهدات كثيرة، فإنّ القلب سلطان البدن، وكلّما استولى عليه يتبعه سائر الجوارح، بل هو الحصن الذي كلّ حبّ استولى عليه وتصرّف فيه يستخدم سائر الجوارح والقوى ويحكم عليها، ولا تستقرّ فيه محبّتان غالبتان، كما قال الله عزّوجلّ: يا عيسى، لا يصلح لسانان في فمٍ واحد، ولا قلبان في صدرٍ واحد، وكذلك الأذهان، فالدنيا والآخرة ضرّتان لا يجتمع حبّهما في

قلب، فمن استولى على قلبه حبّ المال لا يذهب فكره وخياله وقواه وجوارحه إلّا إليه ولا يعمل عملاً إلّا ومقصوده الحقيقي فيه تحصيله، وإن ادّعى غيره كان كاذباً، ولذا يطلب الأعمال التي وعد فيها كثرة المال، ولا يتوجّه إلى الطاعات التي وعد فيها قرب ذي الجلال، وكذا من استولى عليه حبّ الجاه ليس مقصوده في أعماله إلّا ما يوجب حصوله، وكذا سائر الأغراض الباطلة الدنيوية، فلا يخلص العمل لله سبحانه وللآخرة إلّا بإخراج حبّ هذه الأُمور من القلب وتصفيته عمّا يوجب البعد عن الحقّ» (*بحار الأنوار*، ج ٦٧، ص ١٨٩، ح ٢، باب النيّة وشرائطها ومراتبها وكمالها وثوابها، وأنّ قبول العمل نادر).

[٢٣]. (ص ٦٨) عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه‌السلام، قال: «قال رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله: "نيّة المؤمن خيرٌ من عمله، ونيّة الكافر شرٌّ من عمله، وكلّ عاملٍ يعمل على نيّته"».

في *مشكاة الأنوار*، ص ٢٥٧، ٧٥٩، الفصل العاشر، في قول الخير وفعله: قال رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله: «نيّة المؤمن خيرٌ من عمله، ونيّة الفاجر شرٌّ من عمله، وكلّ عاملٍ يعمل على نيّته».

[٢٤]. (ص ٦٩) قال القاضي نور الله رحمه‌الله: قد مرّ أنّ القول بسببية المحلّ والاتّصاف الحاصل بدون الاختيار ضروري البطلان، وينبّه عليه بأنّ أفعال العباد ممّا يصحّ المدح والذمّ عليه اتّفاقاً، والغرائز الحاصلة في محلّها ليست كذلك؛ لما وقع فيها الاختلاف. وبالجملة أنّا نعلم ضرورة قبح المدح والذمّ على كون الشخص طويلاً أو قصيراً، أو كون السماء فوقه والأرض تحته، وإنّما يحسن هذا المدح أو الذمّ لو كان للعبد فعل يصدر عنه، وأمّا تمثيله لذلك بمدح الرجل بحسنه وجماله وبمدح اللؤلؤة بصفائها فمردود، بأنّ المدح وإن عمّ الاختياري وغيره، لكنّ مدح المؤمن على إيمانه مثلاً إنّما يقع من حيث اختياره في ذلك، وإذ لا اختيار له فيه فينتفي المدح من تلك الحيثية، وهذا هو مراد المصنّف، وحينئذٍ الاستشهاد بمدح نحو اللؤلؤة يكون خارجاً عن المبحث، كما لا يخفى (*إحقاق الحقّ وإزهاق الباطل*، ج ٢، ص ٣٨، القسم الثاني، الآيات المتضمّنه لمدح المؤمن وذمّ الكافر).

[٢٥]. (ص ٧١) حديث الثقلين: «ومن ذلك في المعنى من كتاب الجمع بين الصحاح الستّة من الجزء الثالث من أجزاء أربعة من صحيح أبي داود، وهو كتاب السنن، ومن صحيح الترمذي، بإسنادهما عن رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله، قال...».

[٢٦]. (ص ٧١) المجلس الثامن عشر: «عن حنش بن المعتمر، قال: سمعت أبا ذرّ الغفاري رضي‌الله‌عنه يقول: أيّها الناس، من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا أُعرّفه بنفسي، أنا أبو ذرّ جندب بن جنادة الغفاري، سمعت رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله يقول: «إنّما مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح، من دخلها نجا، ومن تخلّف عنها هلك»؛ *الثاقب في المناقب*، ص ١٣٥، ١٢٨، فصل في ذكر نوح وهود وصالح، وفيه خمسة أحاديث؛ باختلافٍ يسير *مناقب آل أبي طالب* عليهم‌السلام، ج ١، ص ٢٩٥، فصل فيما روته الخاصّة؛ *كشف المحجّة لثمرة المهجة*، ص ٢٧٤، الفصل السادس والخمسون والمائة، رسالة الإمام علي عليه‌السلام لبعض أكابر أصحابه، والتي يذكر فيها أنّ الأئمّة عليهم‌السلام من ذرّيته؛ ومن العامّة: *الجامع الصغير* للسيوطي، ج ١، ص ٣٧٣، الرقم ٢٤٤٢، حرف الهمزة؛ *كنز العمّال*، ج ١٢، ص ٩٤، الرقم ٣٤١٤٤، الباب الخامس.

[٢٧]. (ص ٧٢) «أُتي إلى بعض الولاة بطرّارٍ أحول، فقال لعدلي: ما تفعل فيه؟ قال: أضربه خمسة عشر سوطاً لكونه طرّاراً ومثلها لكونه أحول! فقال مجبر: لا صنع له في الحول وكيف يضرب عليه؟ قال: العدلي إذا كان الكلّ من الله فالطرّار والحول سواء. فانقطع».

[٢٨]. (ص ٧٢) راجع *الصراط المستقيم إلى مستحقّي التقديم*، ج ٣، ص ٥٩، فصل في مجادلات حسنة للشيعة مع

أعدائهم وخصومهم: «قال أبو الهذيل لحفص: هل شيء غير الله وغير خلقه؟ قال: لا. قال: فعذّب على أنّه الله أو على أنّه خلقه؟ قال: لا على واحد منهما، بل على أنّه عصى. قال: فكونه عصى قسم ثالث؟ قال: لا. فأعاد السؤال فانقطع. قال النظّام وكان حاضراً: قد عذبّه على الكسب. قال: فالكسب شيء غير الله وغير ما خلق؟ قال: فأعاد السؤال فانقطع.

قيل لأبي يعقوب المجبّر: من خلق المعاصي؟ قال: الله، قال: فلم عذّب عليها؟ قال: لا أدري. قال: عدلي لمجبّر: ﴿كُلَّمَآ أَوْقَدُوا نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللهُ﴾، فلابدّ أن يكون الذي أوقدها غير الذي أطفأها. قال عدلي لمجبر: هل تملك من أهلك ومالك شيئا؟ قال: لا، قال: كلّ ما تملك جعلته في يدي؟ قال: نعم! قال: اشهدوا أنّ نساءه طوالق وعبيده أحرار وماله صدقة. فتحوّلت زوجته عنه، وسألت الفقهاء فأفتوا بوقوع ذلك كلّه، فصارت قضية ضحكة.

وقال بعض الظرفاء: إذا سُئِلت يوم الحساب عمّا فعلت طلبت العفو من ربّي، وإن سُئِلت عمّا خلق في قلت: يا معشر الخلائق، العدل الذي كنّا نسمع به في الدنيا ما هنا منه قليل ولا كثير. قال عدلي لمجبّر: ما تقول فيمن غرس في بستانه نوع فاكهة ثمّ قال لغلامه: ائتني منه بكلّ فاكهة، فذهب وجاء وقال: ليس فيه سوى نوع واحد، فقال: اذهب فأحرقه، لِم لم يكن فيه سوى نوع؟ أهذا فعل حكيم؟ فانقطع. احتضر مجبّر مديون فقال لأولاده: لا تقضوا لأحدٍ شيئاً؛ لأنّي قد علمت أنّي من إحدى القبضتين، فإن كنت من أهل الجنّة لم يضرّني وإن كنت من أهل النار لم ينفعني شيء.

[٢٩]. (ص ٧٥) قال البياضي ﷺ: وقد صنّف الشيخ يحيى بن سعيد رحمه الله كتاباً سمّاه *الفحص والبيان عن أسرار القرآن*، وآخر سمّاه *قبّة العجلان*، وآخر سمّاه *الموازنة* قابل فيه آيات العدل بآيات الجبر، فوجد آيات العدل تزيد عنها بسبعين آية (*الصراط المستقيم*، ج ١، ص ٢٣).

قال آقا بزرگ الطهراني ﷺ: *الفحص والبيان عن أسرار القرآن* للشيخ الفقيه ابن عمّ المحقّق الحلّي، الشيخ أبي زكريا يحيى بن سعيد بن أحمد بن يحيى بن الحسن بن سعيد الهذلي الحلّي، المولود ٦٠١ المتوفّى ٦٨٩، صاحب *جامع الشرايع*، أورد فيه الآيات الظاهرة في العدل والآيات التي يُستدلّ بظاهرها على الجبر، يذكر تأويلها وفسّرها وبيّنها، قد عددت الآيات فوجدت الآيات الظاهرة في العدل تزيد على معارضها بسبعين آية. حكاه في *الرياض* عن الشيخ زين الدين البياضي صاحب *الصراط المستقيم* (*الذريعة*، ج ١٦، ص ١٢٤، ٢٤٨؛ *خاتمة المستدرك*، ج ٢، ص ٤١٥).

[٣٠]. (ص ٧٦) قال الحسن وأبو القاسم وأبو علي هذه حكاية عن المنافقين: قال الزجّاج والفرّاء: أنّ اليهود لما قدم النبيّ ﷺ المدينة فكانت إذا زكت ثمارهم وأخصبوا قالوا هذه من عند الله، وإذا جدبوا وخاصّت ثمارهم قالوا هذا لشؤم محمّد ﷺ.

وقال ابن عبّاس وقتادة: الحسنة والسيّئة هو السراء والضراء، والبؤس والرخاء، والنعمة والمصيبة، والخصب والجدب.

وقال الحسن وابن زيد: هو النصر والهزيمة. وقال ابن زيد: قوله: «من عندك» معناه بسوء تدبيرك. وقال الجبائي والبلخي والزجّاج: أي بشؤمك الذي يلحقنا بك، كما حكي عن موسى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ﴾، فأمر الله تعالى نبيّه ﷺ أن يقول: إنّ جميع ذلك من عند الله. والآية معارضة بقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (*متشابه القرآن ومختلفه*، ج ١، ص ١٩٥، سورة النساء آية ٧٨).

[٣١]. (ص ٧٦) قال علي بن إبراهيم في تفسيره: «فكيف هذا وما معنى القولين؟ فالجواب في ذلك: أنّ معنى القولين جميعاً عن الصادقين ' أنّهم قالوا: الحسنات في كتاب الله على وجهين، والسيّئات على وجهين، فمن الحسنات التي ذكرها الله، الصحّة والسلامة والأمن والسعة والرزق، وقد سمّاها الله حسنات: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾؛ يعني بالسيّئة هاهنا المرض والخوف والجوع والشدّة، ﴿يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ﴾؛ أي يتشاءموا به، والوجه الثاني من الحسنات يعني به أفعال العباد، وهو قوله: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾، ومثله كثير، وكذلك السيّئات على وجهين؛ فمن السيّئات الخوف والجوع والشدّة، وهو ما ذكرناه في قوله: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ﴾، وعقوبات الذنوب فقد سمّاها الله السيّئات.

والوجه الثاني من السيّئات، يعني بها أفعال العباد التي يعاقبون عليها، فهو قوله: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾، وقوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ...﴾؛ يعني ما عملت من ذنوب فعوقبت عليها في الدنيا والآخرة فمن نفسك بأفعالك؛ لأنّ السارق يُقطع والزاني يُجلد ويُرجم والقاتل يُقتل، فقد سمّى الله تعالى العلل والخوف والشدّة وعقوبات الذنوب، كلّها سيّئات، فقال: ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ بأعمالك، وقوله: ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللهِ﴾؛ يعني الصحّة والعافية والسعة والسيّئات التي هي عقوبات الذنوب من عند الله (*تفسير القمّي*، ج ١، ص ١٤٤، سورة النساء الآيات ٧٨ إلى ٩١).

[٣٢]. (ص ٨٠) قال العلّامة المجلسي: قوله: قوله: «عند الله أحتسب عنائي»؛ العناء بالفتح والمد: التعب والنصب، ويمكن أن يكون استفهاماً إنكارياً؛ أي كيف أحتسب أجر مشقّتي عند الله وقد كنت مجبوراً في فعلي؟ أو المعنى فلا نستحق شيئاً، ولعلّ الله يعطينا بفضله من غير استحقاق للتفضل أيضاً، وفي رواية الأصبغ بعده: ما أرى لي من الأجر شيئاً، فيؤيّد الثاني.

فقال له: «مه»؛ أي اسكت. والمسير مصدر ميمي بمعنى السير. «وأنتم سائرون»؛ أي بقدرتكم وإرادتكم المؤثّرة. «وفي مقامكم»؛ أي بإزاء العدوّ بصفّين. «ولم تكونوا في شيء من حالاتكم مكرهين» كما زعمته الجبرية الصرفة، «ولا إليه مضطرين» كما ذهب إليه الأشاعرة، كما سيأتي تحقيقهما.

ولمّا توهّم الشيخ من الجوابين التدافع والتنافي قال: «فكيف لم نكن...» إلى آخره، فأجاب عليه السلام بقوله: «فتظنّ أنّه كان قضاءً حتماً» لا مدخل لاختيار العبد وإرادته فيه كما يقضي ويوجد الأشياء؟ ليس كذلك، بل قضاءان يخيّر العبد ويكله إلى إرادته، وأيّده بما يستحقّه من الألطاف الخاصّة حتّى أتى بالفعل. وقد مرّ أنّه قد يُحمل القضاء على العلم أو الثبت في الألواح السماوية، وشيء منها لا يصير سبباً للجبر والقدر، اللازم هو تعلّق إرادته بفعله الذي لا مدخل لإرادة الغير فيه، وهنا ليس كذلك.

ثمّ أبطل مذهب الجبرية والأشاعرة بقوله: «إنّه لو كان كذلك لبطل الثواب والعقاب»؛ لأنّ الثواب نفع مقارن للتعظيم والمحمدة، والعقاب ضرر مقارن للإهانة واللوم، ولا يُتصوران مع الجبر بمعنييه، وإلّا كان سفهاً. ثمّ بقوله: «والأمر والنهي»؛ لأنّهما عبارتان عن إعلام الناس بمصالح بعض الأعمال ومنافعها، وبمفاسد بعضها ومضارّها، ليختار العبد ما فيه المصلحة والمنفعة، ويترك ما فيه المفسدة والمضرّة، وظاهر أنّ ذلك الإعلام في صورة الجبر وعدم تأثير الاختيار والإرادة، سفه وعبث، تعالى عن ذلك.

ثمّ بقوله: «والزجر من الله»؛ وزواجر الله: بلاياه النازلة على العصاة بإزاء عصيانهم، وأحكامه في القصاص والحدود، ونحو ذلك والتقريب ظاهر ممّا مرّ.

ثمّ بقوله: «وسقط الوعد والوعيد»؛ أي المقصود منهما من إتيان الحسنات وترك السيّئات؛ لأنّ ذلك لا يعقل من المجبور في أفعاله، فالوعد والوعيد سفه وعبث، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً.

ثمّ بقوله ﷺ: «فلم تكن لائمة للمذنب ولا محمدة للمحسن»؛ لأنّ المحمدة هو الثناء على الجميل الاختياريّ، واللّائمة ما يقابله من الذمّ على القبيح الاختياريّ، ومعلوم بديهة أنّه لا يستحقّهما المجبور.

وأما قوله ﷺ: «ولكان المذنب أولى بالإحسان من المحسن، ولكان المحسن أولى بالعقوبة من المذنب»، فيُحتمل وجوهاً:

الأوّل: أن يكون هذا متفرّعاً على الوجوه السابقة؛ أي إذا بطل الثواب والعقاب والأمر والنهي والزجر والوعد والوعيد، لكان المحسن أولى... إلخ، ووجه الأولوية أنّه لم يبق حينئذٍ إلّا الإحسان والعقوبة الدنيوية، والمذنب كالسلطان القاهر الصحيح الذي يكون في غاية التنعم، يأتي بكلّ ما يشتهيه من الشرب والزنا والقتل والقذف وأخذ أموال الناس وغير ذلك، وليس له مشقّة التكاليف الشرعية، والمحسن كالفقير المريض الذي يكون دائماً في التعب والنصب، من التكاليف الشرعية من الإتيان بالمأمورات والانتهاء عن المنهيّات، ومن قلّة المؤونة وتحصيل المعيشة من الحلال في غاية المشقة، فحينئذٍ الإحسان الواقع للمذنب أكثر ممّا وقع للمحسن، فهو أولى بالإحسان من المحسن، والعقوبة الواقعة على المحسن أكثر ممّا وقع على المذنب، فهو أولى بالعقوبة من المذنب.

الثاني: أن يكون المعنى أنّه لو فُرض جريان المدح والذمّ واستحقاقهما واستحقاق الإحسان والإثابة والعقوبة وترتّبها على الأفعال الاضطرارية الخارجة عن القدرة والاختيار، لكان المذنب أولى بالإحسان من المحسن وبالعكس؛ لأنّ في عقوبة المسيء على ذلك التقدير جمع بين إلزامه بالسيّئة القبيحة عقلاً، وجعله مورداً لملامة العقلاء وعقوبة عليها، وكلّ منهما إضرار وإزراء به، وفي إثابة المحسن جمع بين إلزامه بالحسنة الممدوحة عقلاً، ويصير بذلك ممدوحاً عند العقلاء وإثابته عليها، وكلّ منهما نفع وإحسان إليه، وفي خلاف ذلك يكون لكلّ منهما نفع وضرر، وهذا بالعدل أقرب، وذاك بخلافه أشبه.

الثالث: ما قيل إنّه إنمّا كان المذنب أولى بالإحسان لأنّه لا يرضى بالذنب كما يدلّ عليه جبره عليه، والمحسن أولى بالعقوبة لأنّه لا يرضى بالإحسان لدلالة الجبر عليه، ومن لا يرضى بالإحسان أولى بالعقوبة من الذي يرضى به ولا يخفى ما فيه.

الرابع: أنّه لمّا اقتضى ذات المذنب أن يُحسن إليه في الدنيا بإحداث اللذّات فيه، فينبغي أن يكون في الآخرة أيضاً كذلك؛ لعدم تغير الذوات في النشأتين، وإذا اقتضى ذات المحسن المشقّة في الدنيا وإيلامه بالتكاليف الشاقّة، ففي الآخرة أيضاً ينبغي أن يكون كذلك.

الخامس: ما قيل لعلّ وجه ذلك أنّ المذنب بصدور القبائح والسيّئات منه متألّم منكسر البال؛ لظنّه أنّها وقعت منه باختياره، وقد كانت بجبر جابر وقهر قاهر، فيستحقّ الإحسان، وأنّ المحسن لفرحانه بصدور الحسنات عنه وزعمه أنّه قد فعلها بالاختيار أولى بالعقوبة من المذنب، وفي حديث الأصبغ هكذا: ولم تأت لائمة من الله لمذنب ولا محمدة لمحسن، ولم يكن المحسن أولى بالمدح من المسيء ولا المسيء أولى بالذمّ من المحسن، تلك مقالة عبدة الأوثان وجنود الشيطان وشهود الزور وأهل العمى عن الصواب، وهم قدرية هذه الأُمّة ومجوسها.

قوله: «تلك مقالة إخوان عبدة الأوثان»؛ أي أشباههم؛ لأنّ عبدة الأوثان الذين كانوا في عصر النبيّ ﷺ كانوا جبرية؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾؛ أي جعلنا الله مجبورين عليها، وقوله: ﴿وَقَالَ

﴿الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾، وأمثال ذلك في القرآن كثيرة.

وقيل: إنّما كانوا إخوانهم؛ لأنّ القول بما يستلزم بطلان الثواب والعقاب في حكم القول بلازمه، والقول ببطلان الثواب والعقاب قول عبدة الأوثان، وأمّا كونهم «خصماء الرحمن»؛ لأنّهم نسبوا إليه سبحانه ما لا يليق بجنابة من الظلم والجور والعبث، وأيّة خصومة وعداوة تكون أشدّ من ذلك وقيل: إنكار الأمر والنهي إنكار للتكليف، والمنكرون للتكاليف خصماء المكلّف الآمر والناهي.

وقيل: لمّا نسب الله سبحانه في آيات كثيرة أفعال العباد إليهم، وصرّح في كثير منها ببراءته من القبائح والظلم، وهؤلاء يقولون نحن برآء من القبائح وأنت تفعلها، فلا مخاصمة أعظم من ذلك؛ «وحزب الشيطان»؛ لأنّه لعنه الله قال: ﴿رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾، وأيضاً أنّه لعنه الله يبعثهم على تلك العقائد الفاسدة، أو لما لزمهم بطلان الأمر والنهي والتكليف، فيجوز له متابعة الشيطان في كلّ ما يدعوهم إليه.

وقوله: «وقدرية هذه الأُمّة»، يدلّ على أنّ المجبّرة هم القدرية، ولا خلاف بين الأُمّة في أنّ النبيّ ﷺ ذمّ القدرية، لكن كلّ الجبرية والتفويضية يسمّون خصومهم بها، وفي أخبارنا أُطلقت عليهما، وإن كان على التفويضية أكثر، قال في *المقاصد*: «لا خلاف في ذمّ القدرية»، وقال شارحه: قد ورد في صحاح الأحاديث لعنة القدرية على لسان سبعين نبيّاً، والمراد بهم القائلون بنفي كون الخير والشرّ كلّه بتقدير الله ومشيئته، سُمّوا بذلك لمبالغتهم في نفيه وكثرة مدافعتهم إيّاه، وقيل: لإثباتهم للعبد قدرة الإيجاد، وليس بشيء؛ لأن المناسب حينئذٍ القُدري بضمّ القاف.

وقالت المعتزلة: القدرية هم القائلون بأنّ الشرّ والخير كلّه من الله تعالى وبتقديره ومشيئته؛ لأنّ الشائع نسبة الشخص إلى ما يثبته ويقول به، كالجبرية والحنفية والشافعية، لا إلى ما ينفيه.

ورد بأنّه صح عن النبيّ ﷺ قوله: «القدرية مجوس هذه الأُمّة»، وقوله: «إذا قامت القيامة نادى منادٍ أهل الجمع: أين خصماء الله؟ فتقوم القدرية». ولا خفاء في أنّ المجوس هم الذين ينسبون الخير إلى الله والشرّ إلى الشيطان، ويسمّونهما: يزدان وأهريمن، وأنّ من لا يفوّض الأُمور كلّها إلى الله ومعترض لبعضها فينسبه إلى نفسه، يكون هو المخاصم لله تعالى، وأيضاً من يضيف القدر إلى نفسه ويدّعي كونه الفاعل والمقدّر، أولى باسم القدري ممّن يضيفه إلى ربّه.

فإن قيل: روي عن النبيّ ﷺ أنّه قال لرجلٍ قدم عليه من فارس: «أخبرني بأعجب شيء رأيت؟» فقال: رأيت أقواماً ينكحون أُمّهاتهم وبناتهم وأخواتهم، فإذا قيل لهم: لم تفعلون ذلك؟ قالوا قضاء الله علينا وقدره؟ فقال ﷺ: «ستكون في آخر أُمّتي أقوام يقولون بمثل مقالتهم، أُولئك مجوس أُمّتي». وروى الأصبغ بن نباتة: أنّ شيخاً قام إلى علي بن أبي طالب عليه السلام بعد انصرافه من صفّين ثمّ ذكر نحو هذا الخبر ـ إلى قوله ـ «ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار»، فقال الشيخ: وما القضاء والقدر اللذان ما سرنا إلّا بهما؟ قال: «هو الأمر من الله والحكم». ثمّ تلا قوله تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾. وعن الحسن: بعث الله محمّداً ﷺ إلى العرب وهم قدرية يحمّلون ذنوبهم على الله، ويصدّقه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾.

قلنا: ما ذُكر لا يدلّ إلّا على أنّ القول بأنّ فعل العبد إذا كان بقضاء الله تعالى وقدره وخلقه وإرادته، يجوز للعبد الإقدام عليه، ويبطل اختياره فيه، واستحقاقه للثواب والعقاب والمدح والذمّ عليه قول المجوس، فلينظر أنّ هذا قول المعتزلة أم المجبّرة، ولكن من لم يجعل الله له نوراً فما له من نور، ومن وقاحتهم أنّهم يروّجون باطلهم بنسبته

إلى أمير المؤمنين علي ﷺ وأولاده رضي الله عنهم، وقد صحّ عنه أنّه خطب الناس على منبر الكوفة فقال: «ليس منّا من لم يؤمن بالقدر خيره وشرّه»، وأنّه قال لمن قال: إني أملك الخير والشرّ والطاعة والمعصية: «تملكها مع الله أو تملكها بدون الله؟ فإن قلت: أملكها مع الله فقد ادّعيت أنّك شريك الله، وإن قلت أملكها بدون الله فقد ادّعيت أنّك أنت الله». فتاب الرجل على يده. وأنّ جعفر الصادق ﷺ قال لقدري: «اقرأ الفاتحة»، فقرأ، فلمّا بلغ قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، قال له جعفر: «على ماذا تستعين بالله وعندك أنّ الفعل منك، وجميع ما يتعلّق بالأقدار والتمكين والألطاف قد حصلت وتمّت»؟ فانقطع القدري. والحمد لله ربّ العالمين. انتهى.

وقال العلّامة في *شرح التجريد* بعد إيراد خبر الأصبغ: قال أبوالحسن البصري ومحمود الخوارزمي: فوجه تشبيهه ﷺ المجبّرة بالمجوس من وجوه:

أحدها: أنّ المجوس اختصّوا بمقالات سخيفة واعتقادات واهية معلومة البطلان، وكذا المجبّرة.

وثانيها: مذهب المجوس أنّ الله تعالى يخلق فعله ثمّ يتبرّأ منه، كما خلق إبليس وانتفى منه، وكذا المجبّرة قالوا: إنّ الله تعالى يفعل القبيح ثمّ يتبرّأ منها.

وثالثها: أنّ المجوس قالوا: إنّ نكاح الأُمّهات والأخوات بقضاء الله وقدره وإرادته، ووافقهم المجبّرة، حيث قالوا: إنّ نكاح المجوس لأُمّهاتهم وأخواتهم بقضاء الله وقدره وإرادته.

ورابعها: أنّ المجوس قالوا: إنّ القادر على الخير لا يقدر على الشرّ وبالعكس، والمجبّرة قالوا: إنّ القدرة الموجبة للفعل غير متقدّمة عليه، فالإنسان القادر على الخير لا يقدر على ضدّه وبالعكس. انتهى.

أقول: وقد يعطف خصماء الرحمن على عبدة الأوثان، فالمراد بهم المعتزلة المفوضّة؛ أي الأشاعرة الجبرية إخوان المفوضّة، الذين هم خصماء الرحمن؛ لأنّهم يدّعون استقلال قدرتهم في مقابلة قدرة الرحمن، وأنّهم يفعلون ما يريدون بلا مشاركة الله في أعمالهم بالتوفيق والخذلان، والأُخوّة بينهما باعتبار أنّ كلّاً منهما على طرف خارج عن الحقّ الذي هو بينهما، وهو الأمر بين الأمرين، فهما يشتركان في البطلان، كما أنّ المؤمنين إخوة لاشتراكهم في الحقّ.

وقيل في وجه الأُخوّة: إنّه يُقال للمتقابلين إنّهما متشابهان، كما قيل إنّ قصّة سورة براءة تشابه قصّة سورة الأنفال وتناسبها؛ لأنّ في الأنفال ذكر العهود وفي البراءة نبذها، فضُمّت إليها. انتهى. وعلى هذا يكون قوله: «وحزب الشيطان»، وقوله: «قدرية هذه الأُمّة»، وقوله: «مجوسها»، كلّها معطوفات على العبدة لا الإخوان وأوصافاً للمفوضّة لا الجبرية، على الوجوه المتقدّمة، ويكون الحديث مشتملاً على نفي طرفي الإفراط والتفريط معاً، وهذا الوجه وإن كان بعيداً لكنّه يكون أتمّ فائدة (*مرآة العقول*، ج ٢، ص ١٧٤- ١٨١، ح ١).

[٣٣]. (ص ٨١) قال العلّامة المجلسي ﷺ: الظاهر أنّ المراد بالقدرية هنا من يقول إنّ أفعال العباد ووجودها ليست بقدرة الله وبقدره، بل باستقلال إرادة العبد به، واستواء نسبة الإرادتين إليه وصدور أحدهما عنه، لا بموجب غير الإرادة كما ذهب إليه بعض المعتزلة، لا يقول بقول أهل الجنّة من إسناد هدايتهم إليه سبحانه، ولا بقول أهل النار من إسناد ضلالتهم إلى شقوتهم، ولا بقول إبليس من إسناد الإغواء إليه سبحانه.

والفرق بين كلامه ﷺ وكلام يونس إنّما هو في الترتيب، فإنّ في كلامه ﷺ التقدير مقدّم على القضاء كما هو الواقع، وفي كلام يونس بالعكس، والذكر هو الكتابة مجملاً في لوح المحو والإثبات، أو العلم القديم (*بحار الأنوار*، ج ٥، ص ١١٦، ح ٤٩، باب القضاء والقدر والمشيئة والإرادة وسائر أسباب الفعل).

[٣٤]. (ص ٨٢) قال العلّامة المجلسي ﵀: ثمّ اعلم أنّ التفويض يُطلق على معانٍ بعضها منفي عنهم ﵈، وبعضها مثبت لهم.

فالأوّل: التفويض في الخلق والرزق والتربية والإماتة والإحياء، فإنّ قوماً قالوا إنّ الله تعالى خلقهم وفوّض إليهم أمر الخلق، فهم يخلقون ويرزقون ويحيون ويميتون. وهذا يُحتمل وجهين:

أحدهما أن يُقال: إنّهم يفعلون جميع ذلك بقدرتهم وإرادتهم وهم الفاعلون لها حقيقة، فهذا كفر صريح، دلّت على استحالته الأدلّة العقلية والنقلية، ولا يستريب عاقل في كفر من قال به.

وثانيها: أنّ الله تعالى يفعلها مقارناً لإرادتهم، كشقّ القمر وإحياء الموتى وقلب العصا حيّة، وغير ذلك من المعجزات، فإنّ جميعها إنّما تقع بقدرته سبحانه مقارناً لإرادتهم، لظهور صدقهم، فلا يأبى العقل من أن يكون الله تعالى خلقهم وأكملهم وألهمهم ما يصلح في نظام العالم، ثمّ خلق كلّ شيء مقارناً لإرادتهم ومشيئتهم، وهذا وإن كان العقل لا يعارضه كفاحاً، لكنّ الأخبار الكثيرة ممّا أوردناها في كتاب *بحار الأنوار* يمنع من القول به فيما عدا المعجزات ظاهراً بل صريحاً، مع أنّ القول به قول بما لا يُعلم، إذ لم يرد ذلك في الأخبار المعتبرة فيما نعلم، وما ورد من الأخبار الدالّة على ذلك كخطبة البيان وأمثالها فلم توجد إلّا في كتب الغلاة وأشباههم، مع أنّه يمكن حملها على أنّ المراد بها كونهم علّة غائية لإيجاد جميع المكنونات، وأنّه تعالى جعلهم مطاعاً في الأرضين والسماوات، ويطيعهم بإذن الله تعالى كلّ شيء حتّى الجمادات، وأنّهم إذا شاؤوا أمراً لا يردّ الله مشيئتهم، لكنّهم لا يشاؤون إلّا أن يشاء الله.

وما ورد من الأخبار في نزول الملائكة والروح لكلّ أمر إليهم، وأنّه لا ينزل من السماء ملك لأمر إلّا بدأ بهم، فليس لمدخليتهم في تلك الأُمور، ولا للاستشارة بهم فيها، بل له الخلق والأمر تعالى شأنه، وليس ذلك إلّا لتشريفهم وإكرامهم وإظهار رفعة مقامهم.

وقد روى الطبرسي ﵀ في *الاحتجاج* عن علي بن أحمد القمّي، قال: اختلف جماعة من الشيعة في أنّ الله عزّوجلّ فوّض إلى الأئمّة صلوات الله عليهم أن يخلقوا ويرزقوا، فقال قوم: هذا محال لا يجوز على الله؛ لأنّ الأجسام لا يقدر على خلقها غير الله عزّوجلّ، وقال آخرون: بل الله عزّوجلّ أقدر الأئمّة على ذلك وفوّض إليهم فخلقوا ورزقوا، وتنازعوا في ذلك تنازعاً شديداً، فقال قائل: ما بالكم لا ترجعون إلى أبي جعفر محمّد بن عثمان فتسألونه عن ذلك ليوضح لكم الحقّ فيه، فإنّه الطريق إلى صاحب الأمر ﵇. فرضيت الجماعة بأبي جعفر وسلّمت وأجابت إلى قوله، فكتبوا المسألة وأنفذوها إليه، فخرج إليهم من جهته توقيع نسخته: أنّ الله تعالى هو الذي خلق الأجسام وقسّم الأرزاق؛ لأنّه ليس بجسم ولا حال في جسم، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، فأمّا الأئمّة ﵈ فإنّهم يسألون الله تعالى فيخلق، ويسألونه فيرزق إيجاباً لمسألتهم وإعظاماً لحقّهم (*الغيبة* للطوسي، ص ٢٩٤، فصل بعض معجزات الإمام المهدي ﷻ وما ظهر من جهته ﵇ من التوقيعات على يدي سفرائه؛ *الاحتجاج على أهل اللجاج*، ج ٢، ص ٤٧١، احتجاج الحجّة القائم المنتظر المهدي صاحب الزمان صلوات الله عليه وعلى آبائه الطاهرين).

وروى الصدوق في *العيون* عن الرضا ﵇، في معنى قول الصادق ﵇: "لا جبر ولا تفويض بل أمر بين أمرين"؟ قال: «من زعم أنّ الله تعالى يفعل أفعالنا ثمّ يعذّبنا عليها فقد قال بالجبر، ومن زعم أنّ الله عزّوجلّ فوّض أمر الخلق والرزق إلى حججه ﵈ فقد قال بالتفويض، والقائل بالجبر كافر، والقائل بالتفويض مشرك»، الخبر (*عيون أخبار*

الرضا عليه السلام، ج ١، ص ١٢٤، ح ١٧، باب ما جاء عن الرضا علي بن موسى عليه السلام من الأخبار في التوحيد).
الثاني: التفويض في أمر الدين، وهذا أيضاً يُحتمل وجهين:
أحدهما: أن يكون الله تعالى فوّض إلى النبي والأئمّة صلوات الله عليهم عموماً أن يحلّوا ما شاؤوا ويحرّموا ما شاؤوا من غير وحي وإلهام، أو يغيّروا ما أُوحي إليهم بآرائهم، وهذا باطل لا يقول به عاقل، فإنّ النبيّ صلى الله عليه وآله كان ينتظر الوحي أيّاماً كثيرة لجواب سائل ولا يجيبه من عنده، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ • إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾.
وثانيهما: أنّه تعالى لمّا أكمل نبيّه بحيث لم يكن يختار من الأُمور شيئاً إلّا ما يوافق الحقّ والصواب، ولا يحلّ بباله ما يخالف مشيئته سبحانه في كلّ باب، فوّض إليه تعيين بعض الأُمور، كالزيادة في ركعات الفرائض وتعيين النوافل من الصلاة والصيام، وطعمة الجد... ولم يكن أصل التعيين إلّا بالوحي، ولا الاختيار إلّا بالإلهام، ثمّ كان يؤكّد ما اختاره صلى الله عليه وآله بالوحي، ولا فساد في ذلك عقلاً، وقد دلّت النصوص المستفيضة عليه، وظاهر الكليني رحمه الله وأكثر المحدّثين القول به، والصدوق رحمه الله وإن أوهم كلامه نفي ذلك، يمكن تأويله بما يرجع إلى نفي المعنى الأوّل؛ لأنّه قد أورد في كتبه أكثر الأخبار الدالّة على المعنى الثاني، لا سيّما في كتاب *علل الشرائع*، ولم يردّها ولم يتعرّض لتأويلها. وقال في *الفقيه*: وقد فوّض الله عزّوجلّ إلى نبيّه أمر دينه ولم يفوّض إليه تعدّي حدوده (*من لا يحضره الفقيه*، ج ١، ص ٤١، ح ٨٢، باب صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله).
الثالث: تفويض أُمور الخلق إليهم من سياستهم وتأديبهم وتكميلهم وتعليمهم، وأمر الخلق بإطاعتهم فيما أحبّوا وكرهوا، وفيما علموا جهة المصلحة فيه وما لم يعلموا، وهو المراد بهذا الخبر، وهذا معنى حقّ دلّت عليه الآيات والأخبار وأدلّة العقل.
الرابع: تفويض بيان العلوم والأحكام إليهم بما أرادوا ورأوا المصلحة فيها بسبب اختلاف عقولهم وإفهامهم، أو بسبب التقية، فيفتون بعض الناس بالأحكام الواقعية وبعضهم بالتقية، ويسكتون عن جواب بعضهم للمصلحة، ويجيبون في تفسير الآيات وتأويلها وبيان الحكم والمعارف بحسب ما يحتمله عقل كلّ سائل... ولهم أن يجيبوا ولهم أن يسكتوا، كما ورد في أخبار كثيرة: عليكم المسألة وليس علينا الجواب، كلّ ذلك بحسب ما يريهم الله من مصالح الوقت....
ولعلّ تخصيصه بالنبي والأئمّة صلوات الله عليه وعليهم لعدم تيسّر هذه التوسعة لسائر الأنبياء والأوصياء عليهم السلام، بل كانوا مكلّفين بعدم التقية في بعض الموارد وإن أصابهم الضرر، وإن كانوا مكلّفين بأن يكلّموا الناس على قدر عقولهم، والتفويض بهذا المعنى أيضاً حقّ ثابت بالأخبار المستفيضة، وتشهد له الأدلّة العقلية أيضاً.
الخامس: الاختيار في أن يحكموا بظاهر الشريعة أو بعلمهم وبما يلهمهم الله تعالى من الواقع، ومخ الحقّ في كلّ واقعة، وهو أحد محامل خبر ابن سنان الآتي، ودلّ عليه غيره من الأخبار.
السادس: التفويض في الإعطاء والمنع، فإنّ الله تعالى خلق لهم الأرض وما فيها، وجعل لهم الأنفال والخمس والصفايا وغيرها، فلهم عليهم السلام أن يعطوا من شاؤوا وأن يمنعوا من شاؤوا، وهذا المعنى أيضاً حقّ يظهر من كثير من الأخبار.
فإذا أحطت خبراً بما ذكرنا من معاني التفويض سهل عليك فهم أخبار هذا الباب، وعرفت ضعف قول من نفي التفويض مطلقاً ولما يحط بمعانيه.
قال الصدوق رحمه الله في رسالة العقائد: اعتقادنا في الغلاة والمفوضة أنّهم كفّار بالله جلّ جلاله، وأنّهم شرّ من اليهود

والنصارى والمجوس والقدرية والحرورية، ومن جميع أهل البدع والأهواء المضلّة، وأنّه ما صغّر الله جلّ جلاله تصغيرهم شيء. إلى قوله ﷺ: وكان الرضا عليه السلام يقول في دعائه: «اللّهم إنّي بريء إليك من الحول والقوّة، ولا حول ولا قوّة إلّا بك، اللّهمّ إنّي أبرأ إليك من الذين ادّعوا لنا ما ليس لنا بحق، اللّهمّ إنّي أبرأ إليك من الذين قالوا فينا ما لم نقله في أنفسنا، اللّهمّ لك الخلق ومنك الرزق وإيّاك نعبد وإيّاك نستعين، اللّهم أنت خالقنا وخالق آبائنا الأوّلين وآبائنا الآخرين، اللّهمّ لا تليق الربوبية إلّا بك، ولا تصلح الإلهيّة إلّا لك، فالعن النصارى الذين صغّروا عظمتك، والعن المضاهئين لقولهم من بريّتك، اللّهم إنّا عبيدك لا نملك لأنفسنا نفعاً ولا ضرّاً ولا موتاً ولا حياةً ولا نشوراً، اللّهمّ من زعم أنّا أرباب فنحن منه براء، ومن زعم أنّ إلينا الخلق وعلينا الرزق فنحن منه براء كبراءة عيسى بن مريم عليهما السلام من النصارى، اللّهم إنّا لم ندعهم إلى ما يزعمون، فلا تؤاخذنا بما يقولون، واغفر لنا ما يدّعون ولا تدع على الأرض منهم ديّاراً، إنّك إن تذرهم يضلّوا عبادك ولا يلدوا إلّا فاجراً كفّاراً»(*اعتقادات الإمامية* (للصدوق)، ص ٩٧ باب الاعتقاد في نفي الغلوّ والتفويض).

وروي عن زرارة أنّه قال: قلت للصادق عليه السلام: إنّ رجلاً من وُلد عبد الله بن سنان يقول بالتفويض، فقال: «وما التفويض؟» قلت: إنّ الله تبارك وتعالى خلق محمّداً وعلياً صلوات الله عليهما ففوّض إليهما فخلقا ورزقا وأماتا وأحييا؟ فقال عليه السلام: «كذب عدوّ الله، إذا انصرفت إليه فاتلُ عليه هذه الآية في سورة الرعد: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾». فانصرفت إلى الرجل فأخبرته، فكأنّي ألقمته حجراً، أو قال: فكأنّما خرس.

وقد فوّض الله عزّوجلّ إلى نبيّه أمر دينه، فقال عزّوجلّ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾، وقد فوض ذلك إلى الأئمّة عليهم السلام، وعلامة المفوضّة والغلاة وأصنافهم نسبتهم مشايخ قم وعلماءهم إلى القول بالتقصير، وعلامة الحلّاجية من الغلاة دعوى التجلّي مع العبادة، مع تركهم الصلاة وجميع الفرائض، ودعوى المعرفة بأسماء الله العظمى، ودعوى انطباع الحقّ لهم، وأنّ الوليّ إذا خلص وعرف مذهبهم فهو عندهم أفضل من الأنبياء عليهم السلام، ومن علامتهم دعوى علم الكيمياء ولم يعلموا منه إلّا الدغل ونفيف الشبه والرصاص على المسلمين. انتهى.

وقال الشيخ المفيد قدّس الله روحه في شرح هذا الكلام: الغلوّ في اللغة هو تجاوز الحدّ والخروج عن القصد، قال الله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ الآية، فنهى عن تجاوز الحدّ في المسيح وحذّر من الخروج عن القصد في القول، وجعل ما ادّعته النصارى فيه غلوّاً لتعدية الحدّ على ما بيّناه، والغلاة من المتظاهرين بالإسلام هم الذين نسبوا أمير المؤمنين والأئمّة من ذرّيته عليهم السلام إلى الإلهيّة والنبوّة، ووصفوهم من الفضل في الدين والدنيا إلى ما تجاوزوا فيه الحدّ وخرجوا عن القصد، وهم ضلّال كفّار، حكم فيهم أمير المؤمنين صلوات الله عليه بالقتل والتحريق بالنار، وقضت الأئمّة عليهم السلام فيهم بالإكفار والخروج عن الإسلام. والمفوضّة صنف من الغلاة، وقولهم الذي فارقوا به من سواهم من الغلاة (*مرآة العقول* ج ٣، ص ١٤٢، ح ١).

[٣٥]. (ص ٨٤) قال العلّامة المجلسي: قوله عليه السلام: «لطف من ربّك»؛ أي رحمة وتوفيق، وقيل: أمر دقيق لا تصل إليه العقول، وهو الأمر بين الأمرين، والظاهر أنّه غير اللطف الذي هو مصطلح المتكلّمين، بل ما قرّرنا سابقاً وسيأتي مزيد توضيح له، واللطف على اصطلاح المتكلّمين هو ما يقرب العبد إلى الطاعة ويبعده عن المعصية، ولا حظّ له في التمكين ولا يبلغ الإلجاء، ومتكلّمو الإمامية والمعتزلة اتّفقوا على وجوبه على الله عقلاً، وخالفهم في ذلك الأشاعرة، وقالوا بعدم وجوبه، واستدلّ المثبتون عليه بأنّ اللطف ممّا يتوقّف عليه غرض المكلّف من المكلّف،

وكلّ ما يتوقّف عليه الغرض يكون واجباً، أمّا الأُولى فظاهر؛ لأنّ غرض المكلّف من المكلّف إيقاعه ما كلّف به، وهو يتوقّف على كلّ ما يقرّبه إلى فعله ويبعده عن تركه، وأمّا الثانية فلأنّ المريد من غيره فعلاً من الأفعال إذا علم المريد أنّ المراد منه لا يفعل الفعل المطلوب إلّا بفعلٍ يفعله المريد مع المراد منه من نوع ملاطفة أو مكاتبة أو سعي إليه أو إرسال من غير مشقّة عليه في ذلك، لو لم يفعل ما يتوقّف عليه إيقاع ذلك الفعل منه، مع تصميم إرادته إيقاعه منه، لكان هذا المريد ناقضاً لغرضه عند العقلاء، ونقض الغرض قبيح؛ لذمّ العقلاء على ذلك، وإذا أردنا تمشية هذا التقرير في حقّه سبحانه، قلنا: إنّه كلّف العباد بالأوامر والنواهي، فكان غرضه من التكليف المذكور إيقاع الطاعة وارتفاع المعصية من المكلّفين، فإذا علم أنّهم لا يفعلون ذلك إلّا بفعلٍ يفعله بهم بحيث يحصل به تقريبهم إلى إيقاع ذلك منهم، لو لم يفعل ذلك مع توقّف غرضه عليه، كان ناقضاً لغرضه، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً، فوجب في حكمته تعالى وعنايته فعل الألطاف المقرّبة للمكلّفين إلى فعل الطاعات المبعّدة لهم عن المعاصي، وهو المطلوب.

ثمّ إنّ هذه الألطاف تكون من فعله تعالى خاصّة، كإرسال الرسل ونصب الأئمّة وإظهار المعجزات على أيدي الأنبياء والأوصياء ﷺ، فيجب عليه فعل ذلك، وقد يكون من فعل المكلّفين، كأتباعهم الرسل وطاعتهم الأئمّة وامتثالهم لأوامرهم والانتهاء عند نواهيهم، فيجب عليه إعلامهم بذلك وإيجابه عليهم؛ ليتمّ الامتثال ويحصل القول ويستكمل الألطاف، وقد يكون من فعل غيرهما، كقبول الرسل للرسالة وتحمّل الإمام للإمامة وقيامهما بأعبائهما، فيجب عليه في ذلك الإيجاب على ذلك الغير وإثابته عليه؛ لأنّ تكليف شخص لنفع غيره من غير نفع له قبيح عقلاً.

أقول: هذا هو اللطف الذي أوجبه أصحابنا، ويشكل الجزم بوجوب كلّ لطف بالنسبة إلى كلّ مكلّف، نعم لابدّ من الألطاف التي لا يصحّ التكليف عقلاً بدونها، كالإعلام والإقدار والتمكين، ورفع الموانع التي ليس رفعها في وسع المكلّف، وأمّا وجوب كلّ ما يقرّب إلى الطاعة ويبعد عن المعصية، فيشكل القول بوجوبها، بل الظاهر عدم تحقّق كثير من الألطاف الغير المفضية إلى حدّ الإلجاء، كابتلاء أكثر المرتكبين للمعاصي مقارناً لفعلهم ببلاء، وإيصال نفع عاجل بأكثر المطيعين، وتواتر الأنبياء والمرسلين والحجج في كلّ أرض وصقع، وأيضاً فحينئذٍ لا معنى للخذلان الذي يدلّ عليه كثير من الأخبار، إذ مع علمه تعالى بعدم نفع اللطف لا تأثير للخذلان في الفعل والترك، ومع النفع يفوت اللطف، ونقض الغرض إنّما يتحقّق إذا كان الغرض فعل المكلّف به، ولعلّ الغرض تعريضهم للثواب والعقاب (*مرآة العقول*، ج ٢، ص ١٩٠، ح ٨).

[٣٦]. (ص ٨٤) قال العلّامة المجلسي ﷺ: ويظهر منه أنّ التفويض هو إهمال العباد وعدم توجّه الأمر والنهي إليهم، ولذا قال بعضهم: التفويض غير معنى القدر والجبر المقابل لكلّ منهما معنىً آخر. وأقول: يُحتمل أن يكون المراد لو كان أهملهم بعد الأمر والنهي ولم يوجّه إليهم الألطاف والتوفيقات، لكان إهمالهم مطلقاً أولى. والحاصل أنّ أمرهم ونهيهم وإرسال الرسل إليهم دليل على أنّه سبحانه متوجّه إلى إصلاحهم، معتنٍ بشأنهم ليوصلهم إلى ما يستحقّونه من الدرجات، وإهمالهم حينئذٍ ينافي ذلك الغرض....

وقيل: أي لم يحصرهم بسلطنته وملكه، ويلزم خروجهم باعتبار التفويض من سلطان الله تعالى، ولمّا كانت السلطنة علّة للأمر والنهي، فعبّر عنها بهما مجازاً تسميةً للسبب باسم المسبّب، ولا يخفى بُعده. وقيل: أي التفويض مستلزم للعجز، والعاجز غير قابل للربوبية والأمر والنهي، وهو قريب من الأوّل مضموناً وبعداً (*مرآة العقول*،

ج ٢، ص ١٩٤، ح ١١).

[٣٧]. (ص ٨٤) قال العلّامة المجلسي ﷺ: قوله ﷺ: «والله أعزّ»؛ أي إنّما قدروا على الفعل؛ لأنّ الله سبحانه خلّى بينهم وبين إرادتهم، ولو أراد غيره حتماً لصرفهم، إذ هو سبحانه أعزّ من أن يُريد أمراً حتماً ثمّ لا يكون ذلك الأمر، وهذا الخبر أيضاً يدلّ على أنّ القدرية المفوضّة (*مرآة العقول*، ج ٢، ص ١٩٢، ح ٩).

[٣٨]. (ص ٨٤) قال العلّامة المجلسي ﷺ: قوله ﷺ: «التي بينهما»، مبتدأ «لا يعلمها» خبره، أشار ﷺ إلى دقّة المنزلة بين المنزلتين وغموضها، كما يظهر لمن تأمّل فيها، فإنّها أصعب المسائل الدينيّة، وقد تحيّر فيها العلماء من كلّ فرقة، قال إمامهم الرازي: حال هذه المسألة عجيبة، فإنّ الناس كانوا فيها مختلفين أبداً، بسبب أنّ ما يمكن الرجوع إليه فيها متعارضة متدافعة، فمعوّل الجبرية على أنّه لابدّ لترجيح الفعل على الترك من مرجّح ليس من العبد، ومعوّل القدرية على أنّ العبد لو لم يكن قادراً على فعله لما حسن المدح والذمّ والأمر والنهي، وهمّا مقدّمتان بديهيتان.

ثمّ من الدلائل العقلية اعتماد الجبرية على أنّ تفاصيل أحوال الأفعال غير معلومة للعبد، واعتماد القدرية على أنّ أفعال العباد واقعة على وُفق قصودهم ودواعيهم، وهما متعارضان، ومن الإلزامات الخطابية أنّ القدرة على الإيجاد كما لا يليق بالعبد الذي هو منبع النقصان، فإنّ أفعال العباد يكون سفهاً وعبثاً، فلا يليق المتعالي عن النقصان، وأمّا الدلائل السمعية، فالقرآن مملوء ممّا يوهم بالأمرين، وكذا الآثار، وأنّ أُمّة من الأُمم لم تكن خالية من الفرقتين، وكذا الأوضاع والحكايات متدافعة من الجانبين، حتّى قيل: إنّ وضع النرد على الجبر ووضع الشطرنج على القدر، إلّا أنّ مذهبنا أقوى؛ بسبب أنّ القدح في قولنا: لا يترجّح الممكن إلّا بمرجح، [لا] يوجب انسداد باب إثبات الصانع.

ونحن نقول: الحقّ ما قال بعض أئمّة الدين: أنّه: «لا جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين»؛ وذلك لأنّ مبني المبادئ القريبة لأفعال العبد على قدرته واختياره، والمبادئ البعيدة على عجزه واضطراره، فإنّ الإنسان مضطرّ في صورة مختار، كالقلم في يد الكاتب والوتد في شقّ الحائط، وفي كلام بعض العقلاء: قال الحائط للوتد: لِمَ تشقّني؟ قال: سل مَن يدقّني."نتهى.

وإنّما أوردت كلامه لبيان حيرتهم، واعترافه بالأمر بين الأمرين، وإن لم يبيّن معناه على وجهٍ يرفع الإشكال من البين (*مرآة العقول*، ج ٢، ص ١٩٣، ح ١٠).

[٣٩]. (ص ٨٧) قال العلّامة المجلسي ﷺ: قوله ﷺ: «أن يكون مخلّى السرب»؛ والسرب بالفتح والكسر: الطريق والوجهة، وبالكسر البال والقلب والنفس؛ أي مخلّى الطريق مفتوحة، وهو كناية عن رفع الموانع والزواجر، كزجر السلطان وأمثاله.

«صحيح الجسم»؛ أي من الأمراض المانعة عن الفعل. «سليم الجوارح» التي هي آلات الفعل. «له سبب وارد من الله» من عصمته أو التخلية بينه وبين إرادته. "فسر لي هذا"؛ أي السبب الوارد، ففسره ﷺ بالعصمة والتخلية، فيكون ذكر وجدان المرأة استطراداً. «ولم يطع الله بإكراه» بل بإرادته وعصمة الله من أسباب إرادته. «ولم يعصه بغلبةٍ» منه، بل بإرادته مع تخلية الله بينه وبين إرادته، فلو لم يخل الله بينه وبين اختياره وأراد منعه، لم يمكنه الفعل، فلم يكن الله في ذلك مغلوباً منه.

ويُحتمل أن يكون المراد بتخلية السرب أن يكون مخلّى بالطبع فارغ البال غير مشغول الخاطر بما يصرفه عن

الفعل، وبصحّة الجسم أن لا يكون له مرض لا يقدر معه على الفعل، وبسلامة الجوارح أن لا يكون في الجارحة التي يحتاج إليها في الفعل آفة، كقطع الذكر في مثل الزنا، وبالسبب إذنه تعالى؛ أي رفع الموانع، فقوله: «فلا يجد امرأة»، مثال لتخلّف السبب عن الثلاث، وقوله: «ثم يجدها» بيان لوجوده، فقوله: «إمّا أن يعصم نفسه»؛ أي يعصم المكلّف نفسه، لكن في المقابلة بينه وبين أن يخلّي تكلّف.

وفيما أجاب به أبو الحسن الثالث عليه السلام، قال الصادق عليه السلام: «لا جبر ولا تفويض، ولكن منزلة بين المنزلتين»، وهي صحّة الخلقة وتخلية السرب والمهلة في الوقت والزاد، مثل الراحلة والسبب المهيّج للفاعل على فعله، ثمّ فسّر عليه السلام صحّة الخلقة بكمال الخلق للإنسان، بكمال الحواسّ وثبات العقل والتميّز وإطلاق اللسان بالنطق. قال: وأمّا تخلية السرب، فهو الذي ليس عليه رقيب يحظر عليه ويمنعه العمل ممّا أمر الله به، وأمّا المهلة في الوقت وهو العمر الذي يمتّع به الإنسان من حدّ ما يجب عليه المعرفة إلى أجل الوقت، وذلك من وقت تميّزه وبلوغ الحلم، إلى أن يأتيه أجله، فمن مات على طلب الحقّ فلم يدرك كماله فهو على خير، وأمّا الزاد فمعناه البلغة والجدّة التي يستعين بها العبد على ما أمره الله به، والراحلة للحجّ والجهاد، وأشباه ذلك، والسبب المهيّج هو النيّة التي هي داعية الإنسان إلى جميع الأفعال، وحاسّتها القلب، فمن فعل فعلاً وكان بدين لم يعقد قلبه على ذلك، لم يقبل الله منه عملاً إلّا بصدق النيّة (*مرآة العقول*، ج ٢، ص ٢١٣، ح ١).

[٤٠]. (ص ٨٧) قال العلّامة المجلسي رحمه الله: «فجعل فيهم آلة الفعل»؛ أي قدرتهم وإرادتهم وقواهم وجوارحهم التي هي من أسباب وجود ذلك الفعل (*مرآة العقول*، ج ٢، ص ٢١٨، ح ٢).

[٤١]. (ص ٨٨) قال العلّامة المجلسي رحمه الله: قوله عليه السلام: «مثل الزاني»؛ هذا مثال لقوله: «إذا فعلوا الفعل»، وليس مثالاً لتفسير الاستطاعة، ولمّا توهّم السائل من قوله عليه السلام: «كانوا مستطيعين بالاستطاعة التي جعلها الله فيهم»، ومن أنّ الاستطاعة مع الفعل لا قبله الجبر، قال: فعلى ما يعذّبه؟ أي الزاني، والمراد بالحجّة البالغة أوامر الله تعالى ونواهيه وإرسال الرسل وإنزال الكتب ونصب الأنبياء والأوصياء عليهم السلام، لإعلام الناس بالأفعال النافعة والضارّة، والمراد بالآلة التي ركّب فيهم القدرة والإرادة المؤثّرتين اللتين خلقهما الله تعالى في العباد.

قوله عليه السلام: «كان في إرادة الله أن يكفر»؛ أي إرادة بالعرض؛ لأنّه لمّا أراد أن يعطي العبد إرادة واختياراً ويخلّيه واختياره وهو أراد المعصية، فهو سبحانه أراد ما صار سبباً لكفره إرادة بالعرض، أو يُقال: إرادته سبحانه علّة بعيدة للكفر، أو يُقال: لمّا خيّره وخلّاه مع علمه بأنّه يكفر بإرادته، فكأنّه أراد كفره مجازاً، كما مرّ تفصيله.

قوله عليه السلام: «أن لا يصيروا إلى شيء من الخير»؛ أي باختيارهم وإرادتهم المؤثّرة، ولما توهّم السائل من قوله عليه السلام: «إنّه تعالى شاء منهم أن يكفروا»؛ أي جبرهم عليه أو ذلك مقصوده منهم، أجاب عليه السلام بأن ليس مرادي ذلك، بل مرادي أنّ الله أراد بحسب مصلحة التكليف أن يكلهم إلى اختيارهم وإرادتهم، وعلم أنّ إرادتهم يتعلّق بالكفر، فتعلّق إرادته بكفرهم من حيث تعلّق إرادته بما يصير سبباً لإرادتهم الكفر مع علمه بذلك، وهذا لا يستلزم كون الكفر مقصوده ومطلوبه منهم، فإنّ دخوله في القصد بالعرض لا بالذات، وتعلّق الإرادة بالكفر بالعرض ليست موجبة للفعل إيجاباً يخرجه عن الاختيار؛ لأنّ هذا التعلّق من جهة إرادتهم واختيارهم، وما يتعلّق بشيء من جهة الإرادة والاختيار لا يخرجه عن الاختيار.

وقيل: الفرق بين كلام الإمام وكلام السائل، أنّ في كلامه عليه السلام عُديّت الإرادة بـ«في»، وفي كلام السائل بـ«من»، والتعدية بفي تُفيد التمكين مع القدرة على المنع، والتعدية بمن، تُفيد الطلب إمّا تكليفاً وإمّا تكويناً، فالظرفان

متعلّقان بالإرادة، كالظرف في قوله: لعلمه (*مرآة العقول*، ج ٢، ص ٢١٨، ح ٣).

[٤٢]. (ص ٨٨) قال العلّامة المجلسي ﷺ: قوله ﷺ: «وقد فعلوا»؛ أي نفوا الاستطاعة أيضاً بعد ما نفوا سائر ضروريات الدين، أو المعنى أنّهم فعلوا الفعل باختيارهم، فكيف لا يستطيعون؟ (*بحار الأنوار*، ج ٥، ص ٣٤، ح ٤٤، باب نفي الظلم والجور عنه تعالى وإبطال الجبر والتفويض وإثبات الأمر بين الأمرين وإثبات الاختيار والاستطاعة).

[٤٣]. (ص ٨٩) قال العلّامة المجلسي ﷺ: «بما آتاهم»؛ أي من العقول، «وعرّفهم»؛ ولعلّ المراد هنا معرفة الله سبحانه التي عرفها العباد بفطرهم عليها، أو بنصب الدلائل الواضحة في الآفاق والأنفس عليها، ويدلّ عليه... وهذا الكلام وما بعده لبيان أنّ الله تعالى لم يضيّق على العباد في التكاليف، بل وسّع عليهم فيها، فكيف يُتوهّم أنّه جبرهم على المعاصي أو كلّفهم ما لا يعلمون أو لا يطيقون؟

وقوله ﷺ: «ولله عليه الحجّة»، كالدليل على ذلك، فإنّه لا حجّة على المجبور ولا على الجاهل؛ لكونهما معذورين. وقوله ﷺ: «ولله فيه المشيئة»؛ إشارة إلى نفي التفويض... كما صرّح به بقوله ﷺ: «ولا أقول إنّهم ما شاؤوا صنعوا»، بل لابدّ من إذنه تعالى وتوفيقه أو خذلانه وتخليته كما مرّ، أو المراد نفي التفويض؛ بمعنى عدم الحصر بالأمر والنهي، وهو بعيد.

«إنّ الله يهدي ويضلّ»؛ قيل: أي يثيب ويعاقب، أو يرشد في الآخرة إلى طريق الجنّة والنار للمطيع والعاصي، كما قيل في قوله تعالى: ﴿سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ﴾، أو ينجي ويهلك، كما فُسّر قوله تعالى: ﴿لَوْ هَدَانَا اللَّهُ لَهَدَيْنَاكُمْ﴾ بالنجاة، وفُسّرت الضلالة في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ وفي قوله: ﴿أَإِذَا ضَلَلْنَا﴾ بالهلاك، أو يكون نسبة الهداية والإضلال إليه مجازاً، باعتبار إقداره على الخيرات والمعاصي، والأظهر أنّ المراد بهما التوفيق للخيرات لمن يستحقّه، وسلبه وخذلانه ممّن لا يستحقّه....

«وما أُمروا إلّا بدون سعتهم»؛ أي أقلّ من طاقتهم، بل السعة أوسع من الطاقة، وهو يتضمّن السهولة، ويُحتمل أن يكون «دون» بمعنى عند. «ولكنّ الناس لا خير فيهم»، إذ وسّع عليهم هذه التوسعة ومع ذلك لا يطيعونه، أو المراد أنّ ما لم يقع من المأمور به ليس لأنّهم لا يسعون، بل لأنّه لا خير فيهم، ويُحتمل أن يكون المراد بالناس العامّة المجبّرة، حيث ينسبون ربّهم إلى الجور والظلم مع هذه التوسعة التي جعلها الله في التكاليف (*مرآة العقول*، ج ٢، ص ٢٣٦- ٢٤١، ح ٤).

[٤٤]. (ص ٨٩) الظاهر أنّ هذا تفسير من بعض الرواة أو من الصدوق ﷺ، كما استظهره المجلسي ﷺ في *البحار*، ج ٥، ص ٣٧، ح ٥٥، باب نفي الظلم والجور عنه تعالى وإبطال الجبر والتفويض وإثبات الأمر بين الأمرين وإثبات الاختيار والاستطاعة.

[٤٥]. (ص ٩٣) قال العلّامة المجلسي ﷺ: قوله: «خلق النبيّين»؛ الخلق يكون بمعنى التكوين وبمعنى التقدير، وفي *النهاية*: طِينَ عليه؛ أي جُبِل، ويُقال: طانه الله على طينته؛ أي خلقه على جبلته، وطينة الرجل خلقه وأصله، وقال: علّيون اسم للسماء السابعة، وقيل: اسم لديوان الملائكة الحفظة تُرفع إليه أعمال الصالحين من العباد، وقيل: أراد أعلى الأمكنة وأشرف المراتب وأقربها من الله تعالى في الدار الآخرة، وتُعرب بالحروف والحركات، كقنسرين وأشباهها، على أنّه جمع أو واحد. انتهى.

وإضافة الطينة إمّا بتقدير اللّام أو من أو في، «قلوبهم وأبدانهم» بدل النبيّين.

ويُحتمل أن يُراد بالقلب هنا العضو المعروف الذي يتعلّق الروح أولاً بالبخار المنبعث منه، فلا ينافي ما مرّ في باب

خلق أبدان الأئمة عليهم السلام من أنّ أجسادهم مخلوقة من طينة علّيين وأرواحهم مخلوقة من فوق ذلك، على أنّه لو أُريد به الروح أمكن الجمع بجعل الطينة مبدءاً لها مجازاً، باعتبار القرب والتعلّق، أو بتخصيص النبيّين بغيره صلى الله عليه وآله.
ويؤيّده خبر ابن مروان، وفي *القاموس*: سِجّين كسكّين؛ موضع فيه كتاب الفجّار ووادٍ في جهنّم أو حجر في الأرض السابعة. وفي *النهاية* اسم علم للنار. فعيل من السجن.
قوله: «فخلط بين الطينتين»؛ أي في بدن آدم عليه السلام، فلذا حصل في ذرّيته قابلية المرتبتين واستعداد الدرجتين. «ومن هاهنا يصيب المؤمن السيّئة» لخلط طينته بطينة الكافر، وكذا العكس. «فقلوب المؤمنين تحنّ»؛ أي تميل وتشتاق. قال الجوهري: الحنين الشوق وتوقان النفس. «إلى ما خلقوا منه»؛ أي إلى الأعمال المناسبة لما خُلقوا، منه المؤدّية إليها أو إلى الأنبياء والأوصياء المخلوقين من الطينة التي خلق منها قلوبهم، وكذا الفقرة الثانية تحتمل الوجهين.
وقال بعضهم في تأويل الخبر: المراد بعلّيّين أشرف المراتب وأقربها من الله تعالى، وله درجات، كما يدلّ عليه ما ورد في بعض الأخبار الآتية من قولهم أعلى علّيين، وكما وقع التنبيه عليه في هذا الخبر بنسبة خلق القلوب والأبدان كليهما إليه مع اختلافهما في الرتبة، فيشبه أن يُراد به عالم الجبروت والملكوت جميعاً اللذين فوق عالم الملك؛ أعني عالم العقل والنفس، وخلق قلوب النبيّين من الجبروت معلوم؛ لأنّهم المقرّبون، وأمّا خلق أبدانهم من الملكوت، فذلك لأنّ أبدانهم الحقيقية هي التي لهم في باطن هذه الجلود المدبّرة لهذه الأبدان، وإنّما أبدانهم العنصرية أبدان أبدانهم لا علاقة لهم بها، فكأنهم وهم في جلابيب من هذه الأبدان قد نفضوها وتجرّدوا عنها؛ لعدم ركونهم إليها وشدّة شوقهم إلى النشأة الأُخرى، ولهذا نعموا بالوصول إلى الآخرة ومفارقة هذا الأدنى، ومن هنا ورد في الحديث: «الدنيا سجن المؤمن وجنّة الكافر».
وإنّما نسب خلق أبدان المؤمنين إلى ما دون ذلك؛ لأنّها مركّبة من هذه ومن هذه، لتعلّقهم بهذه الأبدان العنصرية أيضاً ما داموا فيها، وسجّين أخسّ المراتب وأبعدها من الله سبحانه، فيشبه أن يُراد به حقيقة الدنيا وباطنها التي هي مخبوءة تحت عالم الملك؛ أعني هذا العالم العنصري، فإنّ الأرواح مسجونة فيه، ولهذا ورد في الحديث: «المسجون من سجنته الدنيا عن الآخرة»، وخلق أبدان الكفّار من هذا العالم ظاهر.
وإنّما نُسب خلق قلوبهم إليه لشدّة ركونهم إليه وإخلادهم إلى الأرض وتثاقلهم إليها، فكأنّه ليس لهم من الملكوت نصيب؛ لاستغراقهم في الملك، والخلط بين الطينتين إشارة إلى تعلّق الأرواح الملكوتية بالأبدان العنصرية، بل نشوؤها منها شيئاً فشيئاً، فكلّ من النشأتين غلبت عليه صار من أهلها، فيصير مؤمناً حقيقياً أو كافراً حقيقياً (*مرآة العقول*، ج ٧، ص ٢، ح ١).

[٤٦]. (ص ٩٤) قال العلّامة المجلسي رحمه الله: «من طينة الجنّة»؛ أي من طينة يعلم حين خلقه منها أنّه يصير إلى الجنّة، أو من طينة مرجّحة لإعمال تصير سبباً لدخول الجنّة لا على سبيل الإلجاء. «إذا أراد الله بعبدٍ خيراً»؛ أي حسن عاقبة وسعادة، «طيّب روحه» بالهدايات الخاصّة والألطاف المرجّحة، وذلك بعد حسن اختياره وما يعود إليه من الأسباب. قوله تعالى: ﴿مِن طِينٍ لَازِبٍ﴾، قال البيضاوي: هو الحاصل من ضرب الجزء المائي إلى الجزء الأرضي. وفي *القاموس*: اللزوب اللصوق والثبوت، ولزب ـ ككرم ـ لزباً ولزوباً: دخل بعضه في بعض، والطين لزق وصلب. انتهى.
أقول: ويمكن أن يكون على هذا التأويل للآية الكريمة المراد باللزوب لصوقهم بالأئمة عليهم السلام وملازمتهم لهم، فقوله عليه السلام: «كذلك لا يفرّق الله...» إلخ. وفي بعض النسخ «لذلك»؛ أي للزوبهم ولصوقهم بأئمّتهم ولصوق طينتهم

بطينتهم، لا يفرّق الله بينهم وبينهم.
أو لكونهم من فرع تلك الطينة لا يفرّق الله بينهما في الدنيا والآخرة؛ لأنّ الفرع ملحق بالأصل وتابع له.
قوله ؑ: «من حمأ مسنون»؛ إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ﴾، والصلصال: الطين اليابس تسمع له عند النقر صلصلة؛ أي صوت، وقيل: طين صلب يخالطه الكثيب، وقيل: منتن. والحمأ: الطين الأسود، والمسنون المتغير المنتن، وقيل: أي مصبوب كأنّه أُفرغ حتّى صار صورة كما يُصبّ الذهب والفضّة، وقيل: إنّه الرطب، وقيل: مصوّر. عن سيبويه، قال: أُخذ منه سنّة الوجه. والحمأ المسنون: طين سجّين.
قوله: «فمن تراب»؛ أي خُلقوا من تراب غير ممزوج بماء عذب زلال كما مُزجت به طينة الأنبياء والمؤمنين، ولا بماء آسن أجاج كما مُزجت به طينة الكافرين، فلا يكونون من هؤلاء ولا من هؤلاء، ولعلّ هذا وجه جمع بين الآيات الكريمة، فإنّ ما دلّ على أنّه خُلق من حمأ مسنون فهو في الناصب، وما دلّ على أنّه خُلق من طين لازب فهو في الشيعة، وما دلّ على أنّه خُلق من تراب فهو في المستضعفين، فيُحتمل حينئذٍ أن يكون المراد إدخال تلك الطينات جميعاً في بدن آدم لتحصيل قابلية جميع تلك الأُمور والأقسام في أولاده، وأن يكون المراد خلق كلّ صنف من تلك الطينة بإدخال ذلك الطين في النطفة، أو بحصول تلك النطفة من هذه الطينة.
والأوسط؛ أظهر لما رواه الشيخ في مجالسه بإسناده عن عبيد بن يحيى، عن يحيى بن عبد الله بن الحسن، عن جدّه الحسن بن علي ؑ، قال: «قال رسول الله ﷺ: "إنّ في الفردوس لعيناً أحلى من الشهد وألين من الزبد وأبرد من الثلج وأطيب من المسك، فيها طينة خلقنا الله عزّوجلّ منها، وخلق شيعتنا منها، فمن لم يكن من تلك الطينة فليس منّا ولا من شيعتنا، وهي الميثاق الذي أخذ الله عزّوجلّ على ولاية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ؑ"».
قال عبيد: فذكرت لمحمّد بن الحسين هذا الحديث، فقال: صدقك يحيى بن عبد الله، هكذا أخبرني أبي عن جدّي، عن أبيه، عن النبيّ ﷺ. قال عبيد: قلت: أشتهي أن تفسّره لنا إن كان عندك تفسير؟ قال: «نعم، أخبرني أبي عن جدّي رسول الله ﷺ أنّه قال: "إنّ لله ملكاً رأسه تحت العرش وقدماه في تخوم الأرض السابعة السفلى، بين عينيه راحة أحدكم، فإذا أراد الله عزّوجلّ أن يخلق خلقاً على ولاية علي بن أبي طالب ؑ، أمر ذلك الملك فأخذ من تلك الطينة فرمي بها في النطفة حتّى تصير إلى الرحم، منها يُخلق وهي الميثاق"»(*الأمالي* للطوسي، ص ٦٥٦، ح ١٣٥٦، مجلس يوم الجمعة السادس عشر من رجب سنة سبع وخمسين وأربعمائة).
قوله: «ولله المشيئة فيهم»؛ أي في المستضعفين، والتعميم بعيد.
وقال بعضهم في قوله ؑ: «والمؤمنون الفرع من طين لازب»؛ لأنّ الجبروت صفوة الملكوت وأصله، والملكوت فرع الجبروت، واللازب اللازم للشيء اللاصق به، وإنّما كانت طينتهم لازبة للزوبها لطينة أئمّتهم ولصوقها بها لخلطها بها وتركّبها من العالمين جميعاً، ألا ترى إلى شوقهم إلى أئمّتهم وحنينهم إليهم، وكما أنّ الأمر كذلك، كذلك لا يفرّق الله بين أئمّتهم وبينهم.
والحمأ الطين الأسود، وهو كناية عن باطن الدنيا وحقيقة تلك العجوزة الشوهاء، وأمّا خلق المستضعفين من التراب -أعني ما له قبول الأشكال المختلفة وحفظها- فذلك لعدم لزومهم لطريقة أهل الإيمان، ولا لطريقة أهل الكفر، وعدم تقيّدهم بعقيدةٍ لا حقّ ولا باطل، ليس لهم نور الملكوت ولا ظلمة باطن الملك، بل لهم قبول كلّ من الأمرين، بخلاف الآخرين، فإنّهما لا يتحوّلان عمّا خلقوا له. وأمّا قوله: «ولله المشيئة فيهم»، فهو ردّ لتوهّم الإيجاب في فعله سبحانه، وفيه إشارة إلى قوله عزّوجلّ: ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾»(*مرآة العقول*، ج ٧، ص ٤، ح ٢).

[٤٧]. (ص ٩٤) قال العلّامة المجلسي ﷺ: «خُلقنا»؛ أي قلوبنا، «ممّا خُلقنا»؛ أي أبداننا منه... ويُحتمل أن يكون المراد خلق أبداننا من أعلى علّيّين وخلق قلوب شيعتنا ممّا خُلق أبداننا منه، وهو أظهر.

واعلم أنّ المفسرين اختلفوا في تفسير علّيّين، فقيل: هي مراتب عالية محفوفة بالجلالة، وقيل: السماء السابعة، وقيل: سدرة المنتهى، وقيل: الجنّة، وقيل: لوح من زبرجد أخضر معلّق تحت العرش أعمالهم مكتوبة فيه. وقال الفرّاء: أي في ارتفاع بعد ارتفاع لا غاية له؛ فالمعنى أنّ كتابة أعمالهم أو ما يكتب منها في علّيّين؛ أي في دفتر أعمالهم، أو المراد أنّ دفتر أعمالهم في تلك الأمكنة الشريفة، وعلى الأخير فيه حذف مضاف؛ أي ما أدراك ما كتاب علّيّين.

هذا ما قيل في الآية الكريمة، وأمّا استشهاده ﷺ بها فهو إمّا لمناسبة كون كتاب أعمالهم في مكان أخذ منهم طينتهم، أو هو مبني على كون المراد بكتابهم أرواحهم، إذ هي محلّ لارتسام علومهم. «وخلق عدوّنا من سجّيل»، كذا في أكثر النسخ باللام، والظاهر سجّين بالنون كما في بعض النسخ هنا وفي نسخ *البصائر*... والاستشهاد بالآية أيضاً لا يستقيم إلّا عليه، واختلفوا في تفسير السجّين أيضاً، فقيل: الأرض السابعة، وقيل: أسفل منها، وقيل: جبّ في جهنّم، وفي *الصحاح* سجّين موضع فيه كتاب الفجّار، وقال ابن عبّاس: ودواوينهم، قال أبو عبيدة: هو فعيل من السجن كالفسيق من الفسق، ووجه الاستشهاد بالآية ما مرّ (*مرآة العقول*، ج ٤، ص ٢٧٧، ح ٤).

[٤٨]. (ص ٩٤) قال العلّامة المجلسي ﷺ: «فخلطهما جميعاً»؛ أي في صلب آدم إلى أن يخرجوا من أصلاب أولاده، وهو المراد بقوله: ثمّ نزع هذه من هذه، إذ يخرج المؤمن من صلب الكافر والكافر من صلب المؤم،ن وحمل الخلط على الخلطة في عالم الأجساد واكتساب بعضهم الأخلاق من بعض، بعيد جدّاً.

وقال بعضهم: «ثمّ نزع هذه» إلى آخره؛ معناه أنّه نزع طينة الجنّة من طينة النار، وطينة النار من طينة الجنّة بعدما مست إحداهما الأُخرى، ثمّ خلق أهل الجنّة من طينة الجنّة، وخلق أهل النار من طينة النار، وأُولئك إشارة إلى الأعداء، وهؤلاء إلى الأولياء، وما خُلقوا منه في الأوّل طينة النار وفي الثاني طينة الجنّة (*مرآة العقول*، ج ٧، ص ٩، ح ٥).

[٤٩]. (ص ٩٥) قال العلّامة المجلسي ﷺ: تبيين قوله ﷺ في أوّل ساعة إلخ، قيل: لمّا كان خلق آدم ﷺ بعد خلق السماوات والأرض ضرورة تقدّم البسيط على المركّب وكان خلق السماوات والأرض وأقواتها في ستّة أيّام من الأُسبوع، وقد جُمعت جميعاً في الجمعة، صار بدو خلق الإنسان فيه، والمراد بكلمته جبرئيل ﷺ؛ لأنّه حامل كلمته، أو لاهتداء الناس به كاهتدائهم بكلام الله، أو لكونه مخلوقاً بكلمة كن بلا مادّة. وقيل: المراد بالسماوات درجات الجنّة، وبالأرضين دركات سجّين، ليطابق الأخبار الأُخر، ويُحتمل أخذها منهما معاً.

وقيل: كأنّ المراد بالتربة ما له مدخل في تهيئة المادّة القابلة لأن يخلق منها شيء، فيشمل الطينة بمعنى الجبلة وآثار القوى السماوية المربية للنطفة، وبالجملة ما له مدخل في السبب القابلي. انتهى.

وقيل: إطلاق التربة على ما أخذ من السماوات من قبيل مجاز المشارفة؛ أي ما يصير تربة وينقلب إليهما، والقصوى مؤنّث الأقصى؛ أي الأبعد، ويدلّ على أنّ الأرض سبع طبقات كالسماوات كما قال الله تعالى: ﴿اَللَّهُ الَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمٰوٰاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾. قوله ﷺ: «ففلق الطين فلقتين»؛ ضمير فلق إمّا راجع إلى الله أو إلى جبرئيل، وكذا قوله ﷺ: «فذرأ»، وفي *القاموس*: فلقه يفلقه: شقّه كفلقه، وفالق الحبّ: خالقه أو شاقّه، بإخراج الورق منه، وقال: ذرَت الريح الشيء أو أذرته: أطارته وأذهبته، وذرا هو بنفسه.

أقول: الكلام يُحتمل وجوهاً، الأوّل: أن يكون قوله «ففلق» تفريعاً وتأكيداً لما مضى؛ أي فصار بقبض بعض الطين باليمين وبعضه بالشمال الطين صنفين، ففرّق من الأرض؛ أي ما كان في يده من طين الأرض، وكذا الثاني، فقال الله أو جبرئيل للذي بيمينه قبل الذرو أو للذي كان بيمينه بعده.

الثاني: أن يكون المعنى: ففلق كلّ طين من الطينتين فلقةً؛ أي جعل كلاً منهما حصّتين، ففرّق من كلّ طين حصّة ليكون طينة للمستضعفين والأطفال والمجانين، وقال لما بقي في اليمين: «منك الرسل...» إلخ، ولما بقي في الشمال: «منك الجبّارون...» إلخ. وعلى هذا، لعلّ إرجاع الضمائر إلى الله أولى، فيُقرأ أُريد في الموضعين بصيغه المتكلّم، وعلى الوجه الآخر يُقرأ بصيغه الغائب المجهول.

الثالث: ما ذكره بعض الأفاضل، حيث قال: كان الفلق كناية عن إفراز ما يصلح من المادّتين لخلق الإنسان، وإنّما ذرأ من كلّ منهما ما ذرأ؛ لأنّه كان فيهما ما ليس له مدخل في خلق الإنسان، وإنّما كان مادّة لسائر الأكوان خاصّة.

قوله ﷺ: «ثمّ إنّ الطينتين خُلطتا»؛ أي ما كان في اليدين أو جميع الطينتين، المذروء منهما وغير المذروء.

قوله ﷺ: «فالحبّ طينة المؤمنين»؛ هذا بطن من بطون الآية، وعلى هذا التأويل المراد بالفلق شقّ كلّ منهما وإخراج الآخر منه، أو شقّ كلّ منهما عن صاحبه أو خلقهما، من أجل أنّه نأى، كأنّ مناسبة نأى ونوى من جهة الاشتقاق الكبير المبني على توافق بعض حروف الكلمتين، فإنّ الأوّل مهموز الوسط والثاني من المعتلّ، ويُحتمل أن يكون أصل المهموز من المعتلّ أو بالعكس.

ويؤيّده أنّ صاحب *المصباح المنير* والراغب في *المفردات* ذكرا «نأى» في باب النون مع الواو، أو يُقال ليس الغرض هنا بيان الاشتقاق، بل بيان أنّ النوى بمعنى البعد، وذكر نأى لتناسب اللفظين، فإنّ الواوي أيضاً يُطلق بهذا المعنى. قال في *القاموس*: النيّة الوجه الذي يذهب فيه، والبعد كالنوى فيهما. انتهى.

والآية في سورة الأنعام هكذا: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَىٰ﴾، قال في *مجمع البيان*: أي شاقّ الحبّة اليابسة الميّتة فيخرج منه النبات، وشاقّ النواة اليابسة فيخرج منه النخل والشجر. وقيل: معناه خالق الحبّ والنوى ومنشئهما ومبدئهما، وقيل: المراد به ما في الحبّة والنواة من الشقّ، وهو من عجيب قدرة الله تعالى في استوائه.

﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾؛ أي يُخرج النبات الغضّ الطري الأخضر من الحبّ اليابس، ويخرج الحبّ اليابس من النبات الحي النامي. عن الزجّاج: والعرب تسمّي الشجرة ما دام غضّاً قائماً بأنّه حيّ، فإذا يبس أو قُطع أو قُلع سمّوه ميّتاً.

وقيل: معناه يخلق الحي من النطفة وهي موات، ويخلق النطفة وهي موات من الحي، عن الحسن وغيره، وهذا أصحّ، وقيل: معناه يخرج الطير من البيض والبيض من الطير، عن الجبّائي، وقيل: يخرج المؤمن من الكافر والكافر من المؤمن.

ثمّ قال سبحانه في هذه السورة أيضاً: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾، قال الطبرسي [*مجمع البيان*، ج ٤، ص ٣٥٩]: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا﴾ أي كافراً، ﴿فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ بأن هديناه إلى الإيمان، عن ابن عبّاس وغيره، شبّه سبحانه الكفر بالموت والإيمان بالحياة، وقيل معناه من كان نطفةً فأحييناه وجعلنا له نوراً، المراد بالنور العلم والحكمة أو القرآن أو الإيمان، وبالظلمات ظلمات الكفر.

وإنّما سمّى الله الكافر ميّتاً لأنّه لا ينتفع بحياته ولا ينتفع غيره بحياته، فهو أسوأ حالاً من الميّت؛ إذ لا يوجد من الميّت ما يُعاقب عليه ولا يتضرّر غيره به، وسمّى المؤمن حيّاً لأنّه له ولغيره المصلحة والمنفعة في حياته،

وكذلك سمّى الكافر ميّتاً والمؤمن حيّاً في عدّة مواضع، مثل قوله: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَىٰ﴾، و﴿لِيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا﴾، وقوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾، وسمّى القرآن والإيمان والعلم نوراً؛ لأنّ الناس يبصرون بذلك ويهتدون به من ظلمات الكفر وحيرة الضلالة، كما يُهتدى بسائر الأنوار، وسمّى الكفر ظلمة؛ لأنّ الكافر لا يهتدي بهداه ولا يبصر أمر رشده. انتهى.

وأقول: على التأويل المذكور في الخبر وأكثر التفاسير المذكورة قوله تعالى ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ﴾، بيان لقوله: ﴿فَالِقُ الْحَبِّ﴾. قوله: حين فرّق الله بينهما بكلمته؛ أي بقدرته أو بأمر كن أو بجبرئيل، والتفريق في الميلاد أو في الطينة، والأوّل أظهر، فقوله كذلك تشبيه الإخراج من الظلمات إلى النور وبالعكس بإخراج الحي من الميّت وبالعكس، في أنّ المراد فيهما إخراج طينة المؤمن من طينة الكافر وبالعكس.

وليس المراد تأويل تتمّة تلك الآية؛ أعني قوله سبحانه: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا﴾ إلخ، فإنّه لم يذكر فيها إخراج الكافر من النور إلى الظلمة، بل فيها أنّه في الظلمات ليس بخارج منها، بل هو إشارة إلى قوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ الآية. ولا ينافيه قوله ﷺ ويخرج الكافر، مع أنّ في الآية نسب الإخراج إلى الطاغوت؛ لأنّ لخذلانه سبحانه مدخلاً في ذلك مع أنّه يمكن أن يُقرأ على بناء المجرّد المعلوم أو على بناء المجهول.

وما قيل من أنّه يظهر من هذا الحديث أنّ إخراج المؤمن من الكافر وبالعكس في وقتين وقت تفريق الطين ووقت الولادة، فليس بظاهر كما عرفت، ثمّ استشهد ﷺ لإطلاق الحياة على الإيمان أو كونه من طينة مقرّبة له، بقوله سبحانه: ﴿لِيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا﴾؛ أي كان من طينة الجنّة على تأويله ﷺ.

قال الطبرسي [مجمع *البيان*، ج ٨، ص ٤٣٢]: أي أنزلناه ليخوّف به من معاصي الله من كان مؤمناً؛ لأنّ الكافر كالميّت بل أقلّ من الميّت، أو من كان عاقلاً، كما روي عن علي ﷺ، وقيل: من كان حيّ القلب حيّ البصر، ويحقّ القول على الكافرين؛ أي يجب الوعيد والعذاب على الكافرين بكفرهم. وأقول على تأويله ﷺ يُحتمل أن يكون المراد بالقول ما مرّ من قوله سبحانه: «منك الجبّارون والمشركون والكافرون...» إلى آخره (*بحار الأنوار*، ج ٦٤، ص ٨٨- ٩٢، باب طينة المؤمن وخروجه من الكافر وبالعكس وبعض أخبار الميثاق زائداً على ما تقدّم في كتاب التوحيد والعدل).

[٥٠]. (ص ٩٦) قال العلّامة المجلسي ﷺ: «ما اختلف اثنان»؛ أي في مسألة الاستطاعة والاختيار والجبر، أو لما تنازع اثنان في أمر من أُمور الدين لاختلاف إفهامهم وقابلياتهم وطينهم، ولما بالغوا في هداية الخلق. «كن ماءً عذاباً»، أمر تكويني أو استعارة تمثيلية لبيان علمه تعالى باختلاف مواد الخلق واستعداداتهم وما هم إليه صائرون، وفي *القاموس*: ماء أُجاج ملح مرّ، وقال: أديم النهار عامّته أو بياضه، ومن الضحى أوّله، ومن السماء والأرض ما ظهر، وقال: عركه دلكه وحكّه حتّى عفاه، وقال: الذرّ صغار النمل، ومائة منها زنة حبّة شعير، الواحدة ذرّة، وقال: دبّ يدبّ دبّاً ودبيباً: مشى على هنيئة، وقال: أقلته: فسخته، واستقالة: طلب إليه أن يقيله، وقال: هابه يهابه هيباً ومهابةً: خافه.

وقال السيد رضي الله عنه في *نهج البلاغة*:... عن مالك بن دحية، قال: كنّا عند أمير المؤمنين علي ﷺ وقد ذُكر عنده اختلاف الناس، قال: إنّما فرّق بينهم مبادئ طينهم؛ وذلك أنّهم قد كانوا فلقة من سبخ أرض وعذبها وحزن تربة وسهلها، فهم على حسب قرب أرضهم يتقاربون، وعلى قدر اختلافها يتفاوتون، فتامّ الرواء ناقص العقل، وماذّ القامة قصير الهمّة، وزاكي العمل قبيح المنظر، وقريب القعر بعيد السبر، ومعروف الضريبة منكر الجليبة، وتائه

القلب متفرّق اللبّ، وطليق اللسان حديد الجنان. (*نهج البلاغة*، ٣٥٤، خطبة ٢٣٣).
وأقول: لا يبعد أن يكون الماء العذب كناية عمّا خلق الله في الإنسان من الدواعي إلى الخير والصلاح، كالعقل والنفس الملكوتي، والماء الأُجاج عمّا ينافي ويعارض ذلك ويدعو إلى الشهوات الدنيّة واللذّات الجسمانيّة من البدن وما ركب فيه من الدواعي إلى الشهوات، ويكون مزجهما كناية عن تركيبهما في الإنسان، فقوله: «أخلق منك»؛ أي من أجلك جنّتي وأهل طاعتي، إذ لولا ما في الإنسان من جهة الخير لم يكن لخلق الجنّة فائدة ولم يكن يستحقّها أحد، ولم يصر أحد مطيعاً له تعالى، وكذا قوله: «أخلق منك ناري»؛ إذاً لولا ما في الإنسان من دواعي الشرور لم يكن يعصي الله أحد، ولم يحتج إلى خلق النار للزجر عن الشرور. ثمّ لإظهار إحاطة علمه بما سيقع من كلّ فرد من أفراد البشر للملائكة لطفاً لهم ولبني آدم أيضاً بعد إخبار الرسل بذلك جعلهم كالذرّ، وميّز من علم منهم الإيمان ممّن علم منهم خلافه، وكلّفهم بدخول النار ليعلموا قبل التكليف في عالم الأجساد أنّ ما علم منهم مطابق للواقع.
«فثمّ ثبتت الطاعة والمعصية»، وعلم الملائكة من يطيع بعد ذلك ومن يعصي وأثبت ذلك في الألواح مطابقا لعلمه تعالى. وقوله: «فمن ذلك صار يلد المؤمن الكافر»؛ أي لأجل ما قرّر في الإنسان من جهتي الخير والشرّ ترى الأب يصير تابعاً للعقل ومقوياً لدواعي الخير وزاجراً للشهوات، فيصير من الأخيار، والابن يتبع الهوى والشهوات ويسلّطها على العقل فيصير من الأشرار مع نهاية الارتباط بينهما. وقوله: «فلا يستطيع هؤلاء»؛ أي لا يتخلّف ما علم الله تعالى منهم، لكن لا يختارونها إلّا باختيارهم وإرادتهم واستطاعتهم.
هذا ما خطر بالبال على وجه الاحتمال والله يعلم غوامض أسرارهم عليهم السلام.
وقال بعض أهل التأويل: عُبّر عن المادّة تارةً بالماء وأُخرى بالتربة؛ لاشتراكهما في قبول الأشكال، ولاجتماعهما في طينة الإنسان وتركيب خلقته، وأديم الأرض وجهها، وكأنّه كناية عمّا ينبت منها ممّا يصلح أن يصير غذاء الإنسان ويحصل منه النطفة أو تتربّى به. والعرك: الدلك، وكأنّه كناية عن مزجه بحيث يحصل منه المزاج ويستعدّ للحياة. والذرّ: النمل الصغار، ووجه الشبه الحسّ والحركة وكونهم محلّ الشعور مع صغر الجثّة والخفاء، وهذا الخطاب إنّما كان في عالم الأمر، ولشدّة ارتباط الملك بالملكوت وقوامه به جاز إسناد مادّته إليه، وإن كان عالم الأمر مجرّداً عن المادّة واجتماعهم في الوجود عند الله تعالى، إنّما هو لاجتماع الأجسام الزمانيّة عنده تعالى دفعةً واحدة في عالم الأمر، وإن كانت متفرّقة مبسوطة متدرّجة في عالم الخلق ووجودهم في عالم الأمر وجود ملكوتي ظلّي ينبعث من حقيقة هذا الوجود الخلقي الجسماني، وهو صورة علمه سبحانه بها، وعُبّر عنه بالظلال في حديث آخر.
وأمره تعالى إيّاهم إلى الجنّة والنار هدايته إيّاهم إلى سبيلهما، ثمّ توفيقه أو خذلانه، ولعلّ المراد بالنار المسعرة بعد ذلك التكاليف الشرعية وتحصيل المعرفة المحرقة للقلوب؛ لصعوبة الخروج عن عهدتها، واستقالة أصحاب الشمال كناية عن تمنّيهم الإطاعة وعدم قدرتهم التامّة عليها؛ لغلبة الشقوة عليهم، وكونهم مسخرة تحت سلطان الهوى، كما قالوا: ﴿رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ﴾. انتهى.
والاجتراء على تلك التأويلات في الأخبار جرأة على الله ورسوله والأئمّة الأخيار، إلّا أن يكون على سبيل الاحتمال، لكن بعد ثبوت ما بنوا عليه الكلام من المقدّمات التي لم تثبت بالبرهان واليقين، بل بعضها منافٍ لما ثبت في الدين المبين (*مرآة العقول*، ج ٧، ص ١٦، ح ١).

[٥١]. (ص ٩٦) قال العلّامة المجلسي ﷺ: «﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾؛ قال البيضاوي: أي أخرج من أصلابهم نسلهم على ما يتوالدون قرناً بعد قرن، «ومن ظهورهم» بدل «من بني آدم»، بدل البعض، وقرأ نافع وأبوعمرو وابن عامر ويعقوب «ذرّياتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربّكم»؛ أي نصب لهم دلائل ربوبيّته وركّب في عقولهم ما يدعوهم إلى الإقرار بها، حتّى صاروا بمنزلة من قيل لهم: ألست بربّكم؟ قالوا: بلى، فنزل تمكينهم من العلم بها وتمكّنهم منه منزلة الإشهاد والاعتراف على طريقة التمثيل، ويدلّ عليه قوله: ﴿قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾؛ أي كراهة أن تقولوا: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ﴾ لم نُنبّه عليه، بدليل: «أو تقولوا» عطف على «أن تقولوا»، ﴿إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ﴾، فاقتدينا بهم؛ لأنّ التقليد عند قيام الدليل والتمكّن مع العلم به لا يصلح عذراً، ﴿أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾؛ يعني آباءهم المبطلين بتأسيس الشرك. وقيل: لمّا خلق الله آدم أخرج من ظهره ذرّيةً كالذرّ وأحياهم، وجعل لهم العقل والنطق وألهمهم ذلك، لحديثٍ رواه عمر. انتهى.

وقال بعض المحقّقين: لعلّ معنى إشهاد ذرّية بني آدم على أنفسهم بالتوحيد، استنطاق حقائقهم بألسنة قابليات جواهرها، وألسن استعدادات ذواتها، وأنّ تصديقهم به كان بلسان طباع الإمكان قبل نصب الدلائل لهم أو بعد نصب الدلائل، أو أنّه نزل تمكينهم من العلم وتمكينهم منه بمنزلة الإشهاد والاعتراف على طريقة التمثيل، نظير ذلك قوله عزّوجلّ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ﴾ إلخ، وقوله عزّ وعلا: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾، ومعلوم أنّه لا قول ثمّة، وإنّما هو تمثيل وتصوير للمعنى، ويُحتمل أن يكون ذلك النطق باللسان الملكوتي الذي به يسبّح كلّ شيء بحمد ربّه؛ وذلك لأنّهم مفطورون على التوحيد.

قوله ﷺ: «من تراب»؛ التربة هذا من قبيل إضافة الجزء إلى الكلّ، قوله: "من يمينه وشماله"، الضميران راجعان إلى الملك المأمور بهذا الأمر، كجبرئيل أو العرش أو إلى التراب، فاستعار اليمين للجهة التي فيها اليمن والبركة والشمال للأُخرى، أو اليمين لصفة الرحمانيّة والشمال لصفة القهّارية، فالضميران راجعان إلى الله تعالى، كما في الدعاء: «الخير في يديك»؛ أي كلّما يصدر منك من خير أو شرّ أو نفع أو ضرّ فهو خير، ومشتمل على المصالح الجليلة». (*مرآة العقول*، ج ٧، ص ١٩- ٢١، ح ٢).

[٥٢]. (ص ٩٧) قال العلّامة المجلسي ﷺ: «فيرون»؛ أي علماء أهل البيت ﷺ، ﴿قُلْ إِن كَانَ﴾ الآية، [فيه وجوه]:

الأوّل: فأنا أوّل العابدين منكم، فإنّ النبي ﷺ يكون أعلم بالله وبما يصحّ له وبما لا يصحّ له، وأولى بتعظيم ما يجب تعظيمه، ومن حقّ تعظيم الوالد تعظيم ولده، ولا يستلزم من ذلك كينونة الولد وعبادته له؛ فإنّ المحال قد يستلزم المحال، بل المراد نفيهما.

والثاني: أنّ معناه إن كان له ولد في زعمكم، فأنا أوّل العابدين لله الموحّدين له المنكرين لقولكم.

والثالث: أنّ المعنى: فأنا أوّل الآنفين منه، أو من أن يكون له ولد، من عبد يعبد إذا اشتدّ أنفة.

الرابع: أنّ كلمة إنّ نافية؛ أي ما كان له ولد فأنا أوّل الموحّدين من أهل مكّة، وبناء الخبر على التفسير الأوّل، إذ ظهر منه أنّه ﷺ كان مبادراً إلى كلّ خير وسعادة وإطاعة، فلابدّ أن يكون مبادراً في دخول النار عند الأمر به (*بحار الأنوار*، ج ٦٤، ص ٩٧، ح ١٥، باب طينة المؤمن وخروجه من الكافر وبالعكس وبعض أخبار الميثاق زائداً على ما تقدّم في كتاب التوحيد والعدل).

[٥٣]. (ص ٩٧) قال العلّامة المجلسي ﷺ: «فأخذ طيناً»؛ أي مزجه بالمائين ليحصل فيه استعداد الخير والشرّ معاً، فيصحّ التكليف. «إلى الجنّة»؛ أي امضوا إلى الجنّة سالمين من العذاب والنكال، أو إلى ما يوجب الجنّة سالمين

من شبه الشياطين ووساوسهم. «أن تقولوا يوم القيامة»؛ يعني فعل ذلك كراهة أن تقولوا، وفي أكثر النسخ أن تقولوا بصيغة الخطاب، كما في القراءات المشهورة، فيكون ذكر تتمّة الآية استطراداً، والأصوب هنا أن يقولوا بصيغة الغيبة، موافقاً لقراءة أبي عمرو في الآية.

قوله ﷺ: «ثمّ أخذ»، لعلّ كلمة ثمّ هنا وفيما سيأتي للتراخي الرتبي لا الزماني؛ لما بين الميثاقين من التفاوت، وإلّا فالظاهر تقدّم أخذ الميثاق على النبيّين على غيرهم، وكذا أخذ الميثاق على أُولي العزم وغيرهم؛ لما سيأتي. وأُريد بأُولي العزم نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمّد ﷺ، ولا ينافي دخول الإقرار بنبوّة نبيّنا ﷺ فيما عُهد إليهم دخوله ﷺ في المعهود إليهم. قيل: ولمّا كانوا معهودين معلومين جاز أن يُشار إليهم بهؤلاء الخمسة مع عدم ذكرهم مفصّلاً، وإنّما زاد في أخذ الميثاق على من زاد في رتبته وشرفه؛ لأنّ التكليف إنّما يكون بقدر الفهم والاستعداد، فكلّما زاد زاد، وإنّما يعرف مراتب الوجود من له حظّ منها وبقدر حظّه منها، وأمّا آدم فلمّا لم يعزم على الإقرار بالمهدي لم يعد من أُولي العزم، وإن عزم على الإقرار بغيره من الأوصياء.

«إنّما هو فترك»؛ يعني معنى فنسي هاهنا ليس إلّا فترك، ولعلّ السرّ في عدم عزم آدم ﷺ على الإقرار بالمهدي ﷺ استبعاده أن يكون لهذا النوع الإنساني اتّفاق على أمرٍ واحد. انتهى.

وأقول: الظاهر أنّ المراد بعدم العزم عدم الاهتمام به وتذكّره، أو عدم التصديق اللساني، حيث لم يكن ذلك واجباً، لا عدم التصديق به مطلقاً، فإنّه لا يناسب منصب النبوّة، بل ما هو أدون منه.

و قوله: «إنما هو فترك»؛ أي معنى النسيان هنا الترك؛ لأن النسيان غير مجوز على الأنبياء ﷺ، أو كان في قراءتهم ﷺ «فترك» مكان «فنسي»، أو المعنى أنّ العزم إنّما كان ما ذكر؛ أي العزم على الإقرار المذكور، فترك آدم ﷺ، أو كان المطلوب الإقرار التامّ ولم يأتِ به، أو عزم أوّلاً ثمّ ترك، والأوّل أظهر.

وفي *القاموس*: الأجيج تلهب النار كالتأجّج، وأجّجتها تأجيجاً فتأجّجت (*مرآة العقول*، ج ٧، ص ٢٢، ح ١).

[٥٤]. (ص ٩٨) قال العلّامة المجلسي ﷺ: «كونوا خلقاً»؛ أي مخلوقين ذوي أرواح، وقيل: أي كونوا أرواحاً بمنزلة الذرّ أي النمل الصغار. «يسعى»، وإطلاق السعي هنا والدرج... إمّا لمحض التفنّن في العبارة، أو المراد بالسعي سرعة السير، وبالدرج المشي الضعيف، كما يُقال: درج الصبي؛ إذا مشى أوّل مشيه، فيكون إشارة إلى مسارعة الأوّلين إلى الخيرات وبطء الآخرين عنها، وقيل: المراد سعي الأوّلين إلى العلوّ والآخرين إلى السُفل، ولا دلالة في اللفظ عليهما.

«ثمّ اتّبعه أولو العزم»؛ أي سائرهم ﷺ، والكلم: الجرح والفعل كضرب، وقد يُبن على التفعيل، وفي *القاموس*: وهج النار تهج وهجاً ووهجاناً: اتّقدت، والاسم الوهج، محرّكة.

وأقول:... كان يُقال: لمّا كان من علم الله منهم السعادة تابعين للعقل والمقتضيات للنفس المقدّس، فكأنّها طينتهم، ومن علم الله منهم الشقاوة تابعين للشهوات البدنيّة ودواعي النفس الأمّارة، فكأنّها طينتهم، ولمّا مزج الله بينهما في عالم الشهود جرى في غالب الناس الطاعة والمعصية، والصفات القدسية والملكات الرديئة، فما كان من الخيرات فهو من جهة العقل والنفس، وهما طينة أصحاب اليمين وإن كان في أصحاب الشمال، وما كان من الشرور والمعاصي فهو من الأجزاء البدنيّة التي هي طينة أصحاب الشمال وإن كان في أصحاب اليمين.

ويمكن أيضاً أن يُقال: المعنى أنّ الله تعالى لمّا قرّر في خلقة آدم ﷺ وطينته دواعي الخير والشرّ وعلم أنّه يكون في ذرّيته السعداء والأشقياء وخلق آدم ﷺ مع علمه بذلك، فكأنّه خلط بين الطينتين، ولمّا كان أولاد آدم مدنيين

بالطبع لابدّ لهم في نشأة الدنيا من المخالطة والمصاحبة، فالسعداء يكتسبون الصفات الذميمة من مخالطة الأشقياء، وبالعكس (*مرآة العقول*، ج ٧، ص ٣٤، ح ٢).

[٥٥]. (ص ١٠٣) قال العلّامة المجلسي ﵀: ثمّ اعلم أنّ هذا الخبر وأمثاله ممّا يصعب على القلوب فهمه وعلى العقول إدراكه، ويمكن أن يكون كناية عمّا علم الله تعالى وقدره من اختلاط المؤمن والكافر في الدنيا، واستيلاء أئمّة الجور وأتباعهم على أئمّة الحقّ وأتباعهم، وعلم أنّ المؤمنين إنّما يرتكبون الآثام لاستيلاء أهل الباطل عليهم وعدم تولّي أئمّة الحقّ بسياستهم، فيعذرهم بذلك ويعفو عنهم، ويعذّب أئمّة الجور وأتباعهم بتسبّبهم لجرائم من خالطهم مع ما يستحقّون من جرائم أنفسهم، والله يعلم وحججه ﷺ (*بحار الأنوار*، ج ٥، ص ٢٢٨، ح ٦، باب الطينة والميثاق).

[٥٦]. (ص ١٠٨) عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن ابن رئاب، عن أبي حمزة، قال: كان علي بن الحسين ﷺ يقول: «ما بَهِمت البهائم...».

باب ما لم تبهم عنه البهائم: روى علي بن رئاب عن أبي حمزة، عن علي بن الحسين ﷺ، أنّه كان يقول: «ما بهمت...».

لم تبهم البهائم عن أربعة: حدّثنا محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد ﵀، قال: حدّثنا محمّد بن الحسن الصفّار عن العبّاس بن معروف، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن أبي حمزة، عن علي بن الحسين ﷺ، أنّه كان يقول: «ما بهمت...».

[٥٧]. (ص ١٠٨) قال الشريف المرتضى رضى الله عنه: قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ﴾... وقد ظنّ بعض من لا بصيرة له ولا فطنة عنده أنّ تأويل هذه الآية أنّ الله تعالى استخرج من ظهر آدم ﷺ جميع ذرّيّته وهم في خلق الذرّ، فقرّرهم بمعرفته وأشهدهم على أنفسهم.

وهذا التأويل مع أنّ العقل يبطله ويحيله، ممّا يشهد ظاهر القرآن بخلافه؛ لأنّ الله تعالى قال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ﴾، ولم يقل: من آدم، وقال: من ظهورهم، ولم يقل: من ظهره، وقال: ذرّيّتهم، ولم يقل: ذرّيّته؛ ثمّ أخبر تعالى بأنّه فعل ذلك لئلّا يقولوا يوم القيامة: إنّهم كانوا عن ذلك غافلين، أو يعتذروا بشرك آبائهم وأنّهم نشأوا على دينهم وسنّتهم، وهذا يقتضي أنّ الآية لم تتناول وُلد آدم ﷺ لصلبه، وأنّها إنّما تناولت من كان له آباء مشركون، وهذا يدلّ على اختصاصها ببعض ذرّيّة بني آدم، فهذه شهادة الظاهر ببطلان تأويلهم، فأمّا شهادة العقول فمن حيث لا تخلو هذه الذرّيّة التي استُخرجت من ظهر آدم ﷺ، فخوطبت وقرّرت من أن تكون كاملة العقول مستوفية لشروط التكليف، أو لا تكون كذلك».

[٥٨]. (ص ١١٩) قال العلّامة المجلسي ﵀: يمكن حمل الخصال السبع على اختلاف مراتب التقدير في الألواح السماوية، أو اختلاف مراتب تسبّب الأسباب السماوية والأرضية، أو يكون بعضها في الأُمور التكوينيّة وبعضها في الأحكام التكليفية، أو كلّها في الأُمور التكوينيّة، فالمشيئة وهي العزم والإرادة، وهي تأكّدها في الأُمور التكوينيّة ظاهرتان، وأمّا في التكليفية فلعلّ عدم تعلّق الإرادة الحتمية بالترك عبّر عنه بإرادة الفعل مجازاً.

والحاصل: أنّ الإرادة متعلّقة بالأشياء كلّها، لكنّ تعلّقها بها على وجوه مختلفة؛ إذ تعلّقها بأفعال نفسه سبحانه بمعنى إيجادها والرضا بها، وبطاعات العباد بمعنى إرادة وجودها والرضا بها أو الأمر بها، وبالمباحات بمعنى الرخصة بها، وبالمعاصي إرادة أن لا يمنع منها بالجبر لتحقّق الابتلاء والتكليف، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ

أَشْرَكُوا﴾، أو يُقال تعلّقها بأفعال العباد على سبيل التجوّز، باعتبار إيجاد الآلة والقدرة عليها وعدم المنع منها، فكأنّه أرادها، وربّما تأوّل الإرادة بالعلم وهو بعيد، وبالقدر تقدير الموجودات طولاً وعرضاً وكيلاً ووزناً وحدّاً ووصفاً وكمّاً وكيفاً، وبالقضاء الحكم عليها بالثواب والعقاب، أو تسبّب أسبابه البعيدة كما مرّ.

والمراد بالإذن، إمّا العلم أو الأمر في الطاعات أو رفع الموانع، وبالكتاب الكتابة في الألواح السماوية أو الفرض والإيجاب، كما قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾، و ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾، وبالأجل الأمد المعيّن والوقت المقدّر عنده تعالى.

وقيل: المراد بالمشيئة القدرة؛ وهي كون الفاعل بحيث إن شاء فعل، وإن لم يشأ لم يفعل، وبالقدر تعلّق الإرادة، وبالقضاء الإيجاد، وبالإذن دفع المانع، وبالكتاب العلم، وبالأجل وقت حدوث الحوادث، والترتيب غير مقصود؛ إذ العلم مقدّم على الكلّ، بل المقصود أنّ هذه الأُمور ممّا يتوقّف عليه الحوادث (*مرآة العقول*، ج ٢، ص ١٥٠، ح ١).

[٥٩]. (ص ١١٩) قال العلّامة الحلّي ﵀: يُطلق القضاء على الخلق والإتمام، قال الله تعالى: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾؛ أي خلقهنّ وأتمهنّ، وعلى الحكم والإيجاب كقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾؛ أي أوجب وألزم، وعلى الإعلام والإخبار كقوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ﴾؛ أي أعلمناهم وأخبرناهم، ويُطلق القدر على الخلق كقوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا﴾، والكتابة كقول الشاعر:

واعلم بأنّ ذا الجلال قد قدّر ... في الصحف الأُولى التي كان سطر

والبيان كقوله تعالى: ﴿إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَاهَا مِنَ الْغَابِرِينَ﴾؛ أي بيّنا وأخبرنا بذلك.

إذا ظهر هذا فنقول للأشعري: ما تعني بقولك إنّه تعالى قضى أعمال العباد وقدّرها؟ إن أردت به الخلق والإيجاد فقد بيّنّا بطلانه، وأنّ الأفعال مستندة إلينا، وإن عنى به الإلزام لم يصحّ إلّا في الواجب خاصّة، وإن عنى به أنّه تعالى بيّنها وكتبها وأعلم أنّهم سيفعلونها، فهو صحيح؛ لأنّه تعالى قد كتب ذلك أجمع في اللوح المحفوظ وبيّنه لملائكته، وهذا المعنى الأخير هو المتعيّن للإجماع على وجوب الرضا بقضاء الله تعالى وقدره، ولا يجوز الرضا بالكفر وغيره من القبائح، ولا ينفعهم الاعتذار بوجوب الرضا به من حيث إنّه فعله تعالى، وعدم الرضا به من حيث الكسب؛ لبطلان الكسب أوّلاً وثانياً، فلأنّا نقول: إن كان كون الكفر كسباً بقضائه تعالى وقدره، وجب الرضا به من حيث هو كسب، وهو خلاف قولكم، وإن لم يكن بقضاءٍ وقدرٍ بطل استناد الكائنات بأجمعها إلى القضاء والقدر.

واعلم أنّ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه وسلامه قد بيّن معنى القضاء والقدر وشرحهما شرحاً وافياً في حديث الأصبغ بن نباتة، لمّا انصرف من صفّين (*كشف المراد*، ص ٣١٥، المسألة الثامنة في القضاء والقدر).

[٦٠]. (ص ١٢٠) قال العلّامة المجلسي ﵀: وقوله ﵇: «ابتداء الفعل»؛ أي أوّل الكتابة في اللوح، أو أوّل ما يحصل من جانب الفاعل ويصدر عنه ممّا يؤدّي إلى وجود المعلول، وعلى ما في *المحاسن* يدلّ على أنّ الإرادة تأكّد المشيئة، وفي الله سبحانه يكون عبارة عن الكتابة في الألواح وتسبيب أسباب وجوده. وقوله: «تقدير الشيء»؛ أي تعيين خصوصياته في اللوح، أو تسبيب بعض الأسباب المؤدّية إلى تعيين المعلول وتحديده وخصوصياته. «وإذا قضى أمضاه»؛ أي إذا أوجبه باستكمال شرائط وجوده وجميع ما يتوقّف عليه المعلول أوجده. «وذلك الذي لا مردّ له»؛ لاستحالة تخلّف المعلول عن الموجب التامّ، كذا قيل (*مرآة العقول*، ج ٢، ص ١٥٥، ح ١).

[٦١]. (ص ١٢١) قال العلّامة المجلسي ﵀: «كلامه ﵇ يُحتمل وجوهاً:

الأوّل: أن يكون المراد بالقضاء والقدر والمشيئة والإرادة فيما يتعلّق بأفعال العباد، علمه سبحانه بوقوع الفعل وثبته في الألواح السماوية، وشيء منها لا يصير سبباً للفعل، وأمّا المحبّة فهو أمره سبحانه بالشيء وإثابته عليه، فهو سبحانه لا يأمر بالمعاصي ولا يثيب عليها، فصحّ إثبات القضاء وإخوانها مع نفي المحبّة.
الثاني: أن يُقال: لمّا كانت المشيئة والإرادة وتعلّقهما بإيقاع الفعل في الإنسان مقارناً لمحبّته وشوقه وميل قلبه إلى ذلك، توهّم السائل أنّ له سبحانه صفة زائدة على ما ذكره، وهي المحبّة والشوق وميل القلب، أجاب عليه السلام بأنّه ليس له تعالى محبّة، بل إسنادها إليه مجاز، وهي كناية عن أمره أو عدم نهيه أو ثوابه ومدحه.
الثالث: ما قيل: إنّ عدم المنافاة بين تعلّق الإرادة والمشيئة بشيء وإن لا يحبّه لأنّ تعلّق المشيئة والإرادة بما لا يحبّه بتعلّقهما بوقوع ما يتعلّق به إرادة العباد بإرادتهم وترتّبه عليها، فتعلّقهما بالذات بكونهم قادرين مريدين لأفعالهم وترتّبها على إرادتهم وتعلّقها بما هو مرادهم بالتبع، ولا حجر في كون متعلّقهما بالتبع شرّاً غير محبوب له، فإنّ دخول الشرّ وما لا يحبّه في متعلّق إرادته بالعرض جائز، فإنّ كلّ من تعلّق مشيئته وإرادته بخير وعلم لزوم شرّ له، شرّية لا تقاوم خيريته، تعلّقتا بذلك الشرّ بالعرض وبالتبع، وذلك التعلّق بالتبع لا ينافي أن يكون المريد خيراً محضاً، ولا يتّصف بكونه شرّيراً ومحبّاً للشرّ (*مرآة العقول*، ج ٢، ص ١٥٦، ح ٢).
[٦٢]. (ص ١٢٠) قال العلّامة المجلسي رحمه الله: قوله عليه السلام: «وشاء أن لا يسجد»؛ أقول: توجيه تلك الأخبار على أُصول العدلية لا يخلو من صعوبة، وقد يُوجّه بوجوه:
الأوّل: حملها على التقية؛ لكونها موافقة لأُصول الجبرية وأكثر المخالفين منهم، ويؤيّده ما رواه الصدوق رحمه الله في *العيون والتوحيد* بإسناده عن الحسين بن خالد، قال: قلت للرضا عليه السلام: يا بن رسول الله، إنّ الناس ينسبوننا إلى القول بالتشبيه والجبر؛ لما روي من الأخبار في ذلك من آبائك الأئمّة عليهم السلام. فقال: «يا بن خالد أخبرني عن الأخبار التي رُويت عن آبائي الأئمّة عليهم السلام في التشبيه أكثر، أم الأخبار التي رُويت عن النبي صلى الله عليه وآله في ذلك؟» فقلت: بل ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله في ذلك أكثر. قال: «فليقولوا إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يقول بالتشبيه والجبر إذاً؟» قلت له: إنّهم يقولون إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله لم يقل من ذلك شيئاً، وإنّما رُوي عليه. قال عليه السلام: «فليقولوا في آبائي عليهم السلام إنّهم لم يقولوا من ذلك شيئاً، وإنّما روي عليهم». ثمّ قال عليه السلام: «من قال بالتشبيه والجبر فهو كافر مشرك، ونحن منه براء في الدنيا والآخرة. يا بن خالد، إنّما وضع الأخبار عنّا في التشبيه والجبر الغلاة الذين صغّروا عظمة الله، فمن أحبّهم فقد أبغضنا، ومن أبغضهم فقد أحبّنا». الخبر.
الثاني: أن يُقال: المراد بالمشيئة العلم، ويؤيّده ما في كتاب *فقه الرضا* عليه السلام، حيث قال عليه السلام: قد شاء الله من عباده المعصية وما أراد، وشاء الطاعة وأراد منهم؛ لأنّ المشيئة مشيئة الأمر ومشيئة العلم، وإرادته إرادة الرضا وإرادة الأمر، أمر بالطاعة ورضي بها، وشاء المعصية؛ يعني علم من عباده المعصية ولم يأمرهم بها. الخبر.
الثالث: أن يُقال: المراد بمشيئة الطاعة هداياته وألطافه الخاصّة التي ليست من ضروريات التكليف، وبمشيئة المعصية خذلانه وعدم فعل تلك الألطاف بالنسبة إليه، وشيء منهما لا يوجب جبره على الفعل والترك، ولا ينافي استحقاق الثواب والعقاب.
الرابع: ما قيل: إنّ المراد تهيئة أسباب فعل العبد بعد إرادة العبد ذلك الفعل.
الخامس: أن يُقال: لمّا اقتضت المصلحة تكليف من علم الله منه المعصية وكلّفه مع علمه بذلك ووكّله إلى اختياره ففعل تلك المعصية، فكأنّه شاء صدوره منه، وكذا في الطاعة إذا علم عدم صدوره منه، فسُمّي ذلك

مشيئة مجازاً، وهذا مجاز شائع، كما إذا أمر المولى عبده بأوامر وخيّره في ذلك ومكّنه على الفعل والترك مع علمه بأنّه لا يأتي بها، فيُقال له: أنت فعلت ذلك؛ إذ كنت تعلم أنّه لا يفعل، ومكّنته ووكّلته إلى نفسه.
السادس: أن يُقال: إنّ المراد بمشيئته عدم جبره على فعل الطاعة أو ترك المعصية، وبعبارة أُخرى سُمّي عدم المشيئة مشيئة العدم... وهذا قريب من الوجه السابق، بل يرجع إليه.
السابع: أنّه إسناد للفعل إلى العلّة البعيدة، فإنّ العبد وقدرته وأدواته لمّا كانت مخلوقة لله تعالى فهو جلّ وعلا علّة بعيدة لجميع أفعاله.
الثامن: ما أومأنا إليه في الخبر السابق من المشيئة بالتبع، وربّما يُحقّق بوجه أوضح، حيث حقّق بعضهم الأمر بين الأمرين أنّ فعل العبد واقع بمجموع القدرتين؛ قدرة الله وقدرة العبد، والعبد لا يستقلّ في إيجاد فعله بحيث لا دخل لقدرة الله تعالى فيه؛ بمعنى أنّه أقدر العبد على فعله بحيث يخرج عن يده أزمّة الفعل المقدور للعبد مطلقاً، كما ذهب إليه المفوضّة، أو لا تأثير لقدرته فيه، وإن كان قادراً على طاعة العاصي جبراً؛ لعدم تعلّق إرادته بجبره في أفعاله الاختيارية، كما ذهب إليه المعتزلة، وهذا أيضاً نحوٌ من التفويض، وليس قدرة العبد بحيث لا تأثير له في فعله أصلاً، سواء كانت كاسبة كما ذهب إليه الأشعري ويؤول مذهبه إلى الجبر، أم لا تكون كاسبة أيضاً؛ بمعنى أن لا تكون له قدرة واختيار أصلاً، بحيث لا يكون فرق بين مشي زيد وحركة المرتعش، كما ذهب إليه الجبرية، وهم جهم بن صفوان ومن تبعه. فهذا معنى الأمربين الأمرين.
ولمّا كان مشيئة العبد وإرادته وتأثيره في فعله جزءاً أخيراً للعلّة التامّة، وإنّما يكون تحقّق الفعل والترك مع وجود ذلك التأثير وعدمه، فينتفي صدور القبيح عنه تعالى، بل إنّما يتحقّق بالمشيئة والإرادة الحادثة، وبالتأثير من العبد الذي هو متمّم للعلّة التامّة، ومع عدم تأثير العبد والكفّ عنه بإرادته واختياره، لا يتحقّق فعله بمجرّد مشيئة الله سبحانه وإرادته وقدره، إذ لم يتحقّق مشيئة وإرادة وتعلّق إرادة منه تعالى بذلك الفعل مجرّداً عن تأثير العبد، فحينئذٍ الفعل ـ لا سيّما القبيح ـ مستند إلى العبد، ولمّا كان مراده تعالى من إقداره العبد في فعله وتمكينه له فيه صدور الأفعال عنه باختياره وإرادته إذا لم يكن مانع أي فعل أراد واختار من الإيمان والكفر والطاعة والمعصية، ولم يرد منه خصوص شيء من الطاعة والمعصية، ولم يرد جبره في أفعاله ليصحّ تكليفه لأجل المصلحة المقتضية له، وكلّفه بعد ذلك الإقدار بإعلامه بمصالح أفعاله ومفاسده في صورة الأمر والنهي؛ لأنّهما منه تعالى، من قبيل أمر الطبيب للمريض بشرب الدواء النافع ونهيه عن أكل الغذاء الضارّ، فمن صدور الكفر والعصيان عن العبد بإرادته المؤثّرة واستحقاقه بذلك العقاب، لا يلزم أن يكون العبد غالباً عليه تعالى، ولا يلزم عجزه تعالى، كما لا يلزم غلبة المريض على الطبيب ولا عجز الطبيب إذا خالفه المريض وهلك، ولا يلزم أن يكون في ملكه أمر لا يكون بمشيئة الله تعالى وإرادته، ولا يلزم الظلم في عقابه؛ لأنّه فعل القبيح بإرادته المؤثّرة، وطبيعة ذلك الفعل توجب أن يستحقّ فاعله العقاب.
ولمّا كان مع ذلك الإعلام من الأمر والنهي بوساطة الحجج عليهم السلام اللطف والتوفيق في الخيرات والطاعات من الله جلّ ذكره، فما فعل الإنسان من حسنة فالأولى أن يُسند ويُنسب إليه تعالى؛ لأنّه مع أقداره وتمكينه له وتوفيقه للحسنات أعلمه بمصالح الإتيان بالحسنات ومضارّ تركها والكفّ عنها بأوامره، وما فعله من سيّئة فمن نفسه؛ لأنّه مع ذلك أعلمه بمفاسد الإتيان بالسيّئات ومنافع الكفّ عنها بنواهيه، وهذا من قبيل إطاعة الطبيب ومخالفته، فإنّه من أطاعه وبرأ من المرض يُقال: عالجه الطبيب، ومن خالف وهلك يُقال: أهلك نفسه بمخالفته للطبيب.

فمعنى قوله: أمر الله ولم يشأ، أنّه أعلم العباد وأخبرهم بالأعمال النافعة لهم، كالإيمان والطاعة، ولم يشأ صدور خصوص تلك الأفعال عنهم كيف ولوشاء ولم يصدر عن بعضهم، لزم عجزه ومغلوبيته، تعالى عن ذلك علوّاً كبيراً، بل إنّما شاء صدور الأفعال عنهم بقدرتهم واختيارهم أيّ فعل أرادوه، فما شاء الله كان.

ومعنى قوله: «شاء ولم يأمر»، أنّه شاء صدور الأفعال عن العباد باختيارهم أيّ فعل أرادوه، ولم يأمر بكلّ ما أرادوا، بل نهاهم عن بعضه وأعلمهم بمضرّته، كالكفر والعصيان.

فقوله: «أمر إبليس أن يسجد لآدم»؛ أي أعلمه بأنّ سجدته لآدم نافع له، وكفّه عنه ضارّ له، وشاء أن لا يسجد؛ يعني لم يشأ خصوص السجود عنه، ولو شاء خصوص السجود عنه لسجد؛ لاستحالة عجزه وغلبة إبليس عليه، بل إنّما شاء صدور أيّهما كان من السجود وتركه؛ أي كفّه بإرادته واختياره، ولمّا لم يسجد إبليس؛ أي كفّ عن السجود بإرادته، فهو تعالى لأجل ذلك شاء كفّه، ولمّا كان الكفّ إنّما يتحقّق بمشيئة إبليس وإرادته المؤثّرة وهي جزء أخير للعلّة التامّة، فلذا يستحقّ إبليس الذمّ والعقاب، والقبيح صادر عنه لا عن الله تعالى، وكذا الكلام في نهي آدم عن أكل الشجرة.

أقول: هذا ما حقّقه بعضهم، وله وجهان:

الأوّل: أن يكون المراد أنّه تعالى يُوجد الفعل بعد إرادة العبد؛ لقولهم: لا مؤثّر في الوجود إلّا الله، فإرادة العبد شرط لتأثيره تعالى، وهذا مخالف لقول الإمامية، بل عندهم أنّ أعمال العباد مخلوقة لهم.

والثاني: أن يكون العباد موجدين لأعمالهم، بشرط عدم حيلولته سبحانه بينهم وبين الفعل، ولتوفيقه وخذلانه سبحانه أيضاً مدخل في صدور الفعل، لكن لا ينتهي إلى حدّ الإلجاء والاضطرار، ونسبة المشيئة إليه سبحانه لتمكينهم وإقدارهم وعدم منعهم عنه لمصلحة التكليف، فيرجع إلى بعض الوجوه السابقة، وهو موافق لمذهب الإمامية، والله تعالى يعلم حقائق الأمور (*مرآة العقول*، ج ٢، ص ١٥٧ - ١٦١، ح ٣).

[٦٣]. (ص ١٢٠) قال العلّامة المجلسي: المراد بإرادة الحتم الإرادة المستجمعة لشرائط التأثير المنجّزة إلى الإيجاب والإيجاد، وكذا المشيئة؛ والمراد بإرادة العزم الإرادة المنتهية إلى طلب المراد والأمر والنهي، وينفكّ أحدهما عن الآخر (*مرآة العقول*، ج ٢، ص ١٦١).

[٦٤]. (ص ١٢٠) قال الصدوق ﵀: إنّ الله تبارك وتعالى نهى آدم وزوجته عن أن يأكلا من الشجرة، وقد علم أنّهما يأكلان منها، لكنّه عزّوجلّ شاء أن لا يحول بينهما وبين الأكل منها بالجبر والقدرة، كما منعهما من الأكل منها بالنهي والزجر، فهذا معنى مشيئته فيهما، ولو شاء عزّوجلّ منعهما من الأكل بالجبر ثمّ أكلا منها لكانت مشيئتهما قد غلبت مشيئته، كما قال العالم ﷺ، تعالى الله عن العجز علوّاً كبيراً (*التوحيد*، ص ٦٤، باب التوحيد ونفي التشبيه).

[٦٥]. (ص ١٢٠) قال العلّامة المجلسي ﵀: هذه الرواية تدلّ على أنّ الذبيح إسحاق ﷺ، وقد اتّفق عليه أهل الكتابين، وذهب إليه بعض العامّة وقليل من أصحابنا، ولعلّ الكليني ﵀ أيضاً مال إليه، والمشهور أنّه إسماعيل ﷺ، وعليه دلّت الأخبار المستفيضة، ويمكن حمل هذا الخبر على التقيّة، وربّما يُأوّل بأنّه ﷺ أمر أوّلاً بذبح إسحاق ﷺ ثمّ نسخ وأمر بذبح إسماعيل ﷺ، والإقدام على الذبح وفعل مقدّماته إنّما وقع فيه. وروى الصدوق ﵀ هذا الخبر في *التوحيد*، وفيه هكذا: وأمر إبراهيم بذبح ابنه، وشاء أن لا يذبحه، وليس فيه ذكر واحد منهما (*مرآة العقول*، ج ٢، ص ١٦٢، ح ٦).

[٦٦]. (ص ١٢٠) قال العلّامة المجلسي ﵀: قوله ﷺ: «أن لا يكون شيء إلّا بعلمه»؛ قيل: أي شاء بالمشيئة الحتمية

أن لا يكون شيء إلّا بعلمه، وعلى طباق ما في علمه بالنظام الأعلى وما هو الخير والأصلح ولوازمها، وأراد الإرادة الحتمية مثل ذلك، ولم يحبّ الشرور اللازمة التابعة للخير والأصلح، كأن يُقال: ثالث ثلاثة، وأن يكفر به ولم يرضَ بهما. وقيل: لم يحبّ ولم يرضَ: أي لم يأمر بهما، بل جعلهما منهيّاً عنهما، ولم يجعلهما بحيث يترتّب عليهما النفع، بل بحيث يترتّب عليهما الضرر (*مرآة العقول*، ج ٢، ص ١٦٢، ح ٥).

[٦٧]. (ص ١٢١) قال العلّامة المجلسي ﵀: قوله سبحانه: «بمشيئتي»؛ أي بالمشيئة التي خلقتها فيك وجعلتك مريداً شائياً، أو بما شئت أن أجعلك مختاراً مريداً، وبقوّتي التي خلقتها فيك أدّيت فرائضي. وقيل: لعلّ المراد بها القوة العقلانيّة. «وبنعمتي» التي أنعمتها عليك من قدرتك على ما تشاء، والقوى الشهوانيّة والغضبيّة التي بها حفظ الأبدان والأنواع وصلاحها، «قويت على معصيتي». وقوله: «جعلتك سميعا بصيراً» ناظر إلى الفقرة الثانية، وقوله ﵇: «قوياً» إلى الثالثة.

وقوله ﵇: «ما أصابك من حسنة فمن الله»؛ لأنّه من آثار ما أُفيض عليه من جانب الله. «وما أصابك من سيّئة فمن نفسك»؛ لأنّه من طغيانها بهواه. وقوله ﵇: «وذاك أنّي أولى بحسناتك منك» إلخ، بيان للفرق، مع أنّ الكلّ مستند إليه ومنتهى به بالآخرة، وللعبد في الكلّ مدخل بالترتّب على مشيئته وقواه العقلانيّة والنفسانيّة، بأنّ ما يؤدّي إلى الحسنات منها أولى به سبحانه؛ لأنّه من مقتضيات خيريّته سبحانه وآثاره الفائضة من ذلك الجناب، بلا مدخلية للنفوس إلّا القابلية لها، وما يؤدّي إلى السيّئات منها أولى بالأنفس؛ لأنّها مناقص، من آثار نقصها لا تستند إلى ما فيه منقصة.

وقوله ﵇: «وذاك أنّي لا أُسأَلُ عمّا أفعلُ وهم يُسألون»؛ بيان لكونه أولى بالحسنات، بأنّ ما يصدر ويُفاض من الخير المحض من الجهة الفائضة منه لا يُسأل عنه ولا يؤاخذ به، فإنّه لا مؤاخذة بالخير الصرف، وما يُنسب إلى غير الخير المحض ومن فيه شرّية ينبعث منه الشرّ يؤاخذ بالشرّ، فالشرور وإن كانت من حيث وجودها منتسبة إلى خالقها، فمن حيث شرّيتها منتسبة إلى منشأها وأسبابها القريبة المادّية، هذا ما ذكره بعض الأفاضل في هذا المقام.

ويمكن أن يُقال: كونه تعالى أولى بحسناته؛ لأنّها بألطافه وتوفيقاته وتأييداته، ويمكن أن يكون قوله ﵇: «بقوّتي» إشارة إلى ذلك أيضاً، وللعبد مدخلية ضعيفة فيها بإرادته واختياره، بخلاف المعاصي، فإنّها وإن كانت بالقدرة والآلات والأدوات التي خلقها الله فيه وله، لكنّه سبحانه لم يخلقها للمعصية، بل خلقها للطاعة، وصرفُها في المعصية موجب لمزيد الحجّة عليه، وأمّا خذلانه ومنع التوفيق فليس فعلاً منه تعالى، بل ترك فعل لعدم استحقاقه لذلك، واختيار المعصية بإرادته وسوء اختياره. فظهر أنّ العبد أولى بسيّئاته منه سبحانه.

وقوله ﵇: «وذاك أنّي» يمكن أن يكون تفريعاً لا تعليلاً؛ أي لأجل ما ذُكر لا يُسأل سبحانه عن معاصي العباد ولا يُعترَض عليه وهم يُسألون، ولو كان تعليلاً يُحتمل أن يكون المراد أنّه لوضوح كمال علمه وحكمته ولطفه ورحمته ليس لأحدٍ أن يسأله عن سبب فعله وحكمة التكاليف، والعباد لنقصهم وعجزهم وتقصيرهم يُسألون، وليس على ما زعمه الأشاعرة من أنّ المراد أنّه لا اعتراض لأحدٍ على المالك فيما يفعله في ملكه، والعالم ملكه تعالى، فله أنّ يفعل فيه كلّ ما يريده سواء كان خيراً أو شرّاً أو عبثاً، وهم لا يقولون بالمخصّص والمرجّح في اختياره تعالى لشيء، قائلين إنّ الإرادة يخصّص أحد الطرفين من غير حاجة إلى المخصّص والمرجّح؛ لأنّه لا يُسأل عن اللمية، تعالى الله عمّا يقولون علوّاً كبيراً (*مرآة العقول*، ج ٢، ص ١٦٢، ح ٦).

[٦٨]. (ص ١٢١) قال: دخل على أبي عبد الله ﵇ أو أبي جعفر ﵇ رجل من أتباع بني أُميّة، فخففنا عليه فقلنا له: لو

تواريت وقلنا ليس هو هاهنا. قال عليه السلام: «بل ائذنوا له، فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: إنّ الله عزّوجلّ عند لسان كلّ قائل ويد كلّ باسط، فهذا القائل لا يستطيع...».

[٦٩]. (ص ١٢٢) عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «كان لعلي عليه السلام غلام اسمه قنبر، وكان يحبّ علياً عليه السلام حبّاً شديداً، فإذا خرج علي عليه السلام خرج على أثره بالسيف، فرآه ذات ليلة فقال: "يا قنبر ما لك"؟ قال: جئتُ لأمشي خلفك، فإنّ الناس كما تراهم يا أمير المؤمنين فخفت عليك. قال عليه السلام: "ويحك! أمن أهل السماء تحرسني أم من أهل الأرض؟!" قال: لا بل من أهل الأرض. قال عليه السلام: "إنّ أهل الأرض لا يستطيعون لي شيئاً إلّا بإذن الله عزّوجلّ من السماء، فارجع"، فرجع».

[٧٠]. (ص ١٢٧) قال العلّامة المجلسي رحمه الله: قوله عليه السلام: «خلق السعادة»؛ السعادة: ما يوجب دخول الجنّة والراحة الأبدية واللذّات الدائمة، والشقاوة ما يوجب دخول النار والعقوبات الأبدية والآلام الدائمة، وقد تُطلق السعادة على كون خاتمة الأعمال بالخير، والشقاوة على كون الخاتمة بالشرّ، والمراد بخلق السعادة والشقاوة تقديرهما بتقدير التكاليف الموجبة لهما، أو أن يُكتب في الألواح السماوية كونه من أهل الجنّة أو من أهل النار، موافقاً لعلمه سبحانه، التابع لما يختارونه بعد وجودهم وتكليفهم بإرادتهم واختيارهم، والمراد بالخلق ثانياً الإيجاد في الخارج.
قوله عليه السلام: «فمن خلقه الله سعيداً»؛ أي علمه وقدّره سعيداً، وخلقه عالما بأنّه سيكون سعيداً. «لم يبغضه أبداً»؛ أي لا يعاقبه ولا يحكم بكونه معاقباً. قوله عليه السلام: «وإن عمل شرّاً أبغض عمله»؛ أي يذمّ عمله، ويحكم بأنّ هذا الفعل ممّا يستحقّ به العقاب. "ولم يبغضه" بأن يحكم بأنّ هذا الشخص مستحقّ للعقاب؛ لعلمه سبحانه بأنّه سيتوب ويصير من السعداء.
«وإن كان شقيا» في علمه تعالى بأن يعلم أنّه يموت على الكفر والضلال، «لم يحبّه أبداً»؛ أي لا يحكم بأنّه من أهل الجنّة ولا يثني عليه، وإن عمل الأعمال الصالحة؛ لما يعلم من عاقبته، ولكن يحكم بأنّ عمله حسن عندما يعمل صالحاً، وأنّ هذا العمل ممّا يستحقّ عامله الثواب إن لم يعمل ما يحبطه. «وأبغضه»؛ أي يحكم بأنّه من أهل النار؛ لما يعلم من عاقبة أمره، فإذا أحبّ الله شيئاً سواء كان من الأشخاص أو الأعمال، «لم يبغضه أبدا» وكذا العكس (*مرآة العقول*، ج ٢، ص ١٦٦، ح ١).

[٧١]. (ص ١٢٨) قال العلّامة المجلسي رحمه الله: والحاصل: أنّ السعادة والشقاوة الأُخرويتين إنّما تكون بحسن العاقبة وسوءها والمدار عليهما، فينبغي للإنسان أن يطلب حسن العاقبة ويسعى فيه، ويتضرّع إليه تعالى في أن يرزقه ذلك، رزقنا الله وسائر المؤمنين حسن عاقبة المتّقين (*مرآة العقول*، ج ٢، ص ١٧١، ح ٣).

[٧٢]. (ص ١٢٨) قال فاضل المقداد رحمه الله: «معنى كونه تعالى خالق الخير والشرّ؛ قال: تفسير ما ورد أنّه تعالى خالق الخير والشرّ، أُريد بالشرّ ما لا يلائم الطباع وإن كان مشتملاً على مصلحة.
أقول: لمّا قرر أنّه تعالى لا يفعل القبيح ولا يريده، استشعر ورود سؤال تقريره: أنّه ورد في النقل الصحيح أنّه تعالى خالق الخير والشرّ، وكذا في الكتاب العزيز قوله: ﴿إِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هٰذِهِ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هٰذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللهِ﴾. والشرّ والسيّئة قبيحان، فيكون فاعلاً للقبيح، وهو خلاف ما قرّرتموه.
أجاب: بأنّ كلّاً من الخير والشرّ يُقال على معنيين:
الأوّل: يُراد بالخير ما كان ملائماً للطباع، كالمستلذّ من المدركات، وبالشرّ ما لا يلائم، كخلق الحيّات والعقارب والمؤذيات، فإنّها تشتمل على حكم لا نعلمها تفصيلاً.

الثاني: يُراد بالخير ما يرادف الحسن والمصلحة، وبالشرّ ما يرادف القبيح والفساد، والمنسوب إليه بالخلق هو الأوّل منهما. وكذا يُراد بالحسنة ما يرادف الطاعة، ويُراد بها ما هو مستطاب، كالخصب وسعة الرزق، وبالسيّئة ما يرادف المعصية، ويُراد بها ما هو مكروه، كالجدب وضيق الرزق. والمنسوب إليه تعالى في الآية هو المعنى الثاني منهما، بدليل قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَٰذِهِۦ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ﴾، وقوله: ﴿وَبَلَوْنَاهُم بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾، وإنّما حملنا ما ورد في النقل على ما قلناه جمعاً بين الدليل العقلي والنقلي الصحيح، مع عدم المانع من ذلك» (*الأنوار الجلالية في شرح الفصول النصيرية*، ص ١٣٨، معنى كونه تعالى خالق الخير والشرّ).

[٧٣]. (ص ١٢٩) قال العلّامة المجلسي ﵀: وقوله: «قال يونس»؛ كلام محمّد بن عيسى [الراوي]، وهو تفسير لقوله ﵇: «من يقول كيف ذا وكيف ذا»؛ أي كيف أجرى على يد هذا الخير وأجرى على يد هذا الشرّ؟ وغرض يونس أنّ الويل لمن أنكر كون خالق الخير والشرّ هو الله تعالى بتفقّهه وعلمه اتّكالاً على عقله، وأمّا من سأل عن عالم ليتّضح له الأمر، أو يخطر بباله من غير حدوث شكّ له أو يؤمن به مجملاً وهو متحيّر في معناه، معترف بجهل معناه؛ لقصور عقله عن فهمه، فلا ويل له». (*مرآة العقول*، ج ٢، ص ١٧٢، ح ٢).

[٧٤]. (ص ١٢٩) قال العلّامة المجلسي ﵀: «والخير والشرّ يُطلقان على الطاعة والمعصية وعلى أسبابهما ودواعيهما، وعلى المخلوقات النافعة كالحبوب والثمار والحيوانات المأكولة، والضارّة كالسموم والحيّات والعقارب، وعلى النعم والبلايا، وذهبت الأشاعرة إلى أنّ جميع ذلك من فعله تعالى، والمعتزلة والإمامية خالفوهم في أفعال العباد، وأولوا ما ورد في أنّه تعالى خالق الخير والشرّ بالمعنيين الأخيرين.

قال المحقّق الطوسي قُدّس سرّه: ما ورد أنّه تعالى خالق الخير والشرّ، أُريد بالشرّ ما لا يلائم الطباع وإن كان مشتملاً على مصلحة، وتحقيق ما ذكره أنّ للشرّ معنيين: أحدهما: ما لا يكون ملائماً للطبائع كخلق الحيوانات المؤذية، والثاني ما يكون مستلزماً للفساد، ولا يكون فيه مصلحة، والمنفي عنه تعالى هو الشرّ بالمعنى الثاني لا الشرّ بالمعنى الأوّل، وقال الحكماء: ما يمكن صدوره من الحكيم إمّا أن يكون كلّه خيراً أو كلّه شرّاً، أو بعضه خيراً وبعضه شرّاً، فإن كان كلّه خيراً وجب عليه تعالى خلقه، وإن كان كلّه شرّاً لم يجز خلقه، وإن كان بعضه خيراً وبعضه شرّاً فإمّا أن يكون خيره أكثر من شرّه أو شرّه أكثر من خيره أو تساويا، فإن كان خيره أكثر من شرّه وجب على الله خلقه، وإن كان شرّه أكثر من خيره أو كانا متساويين لم يجز خلقه، وما نرى من المؤذيات في العالم فخيرها أكثر من شرّها.

ثمّ اعلم أنّ المراد بخلق الخير والشرّ في هذه الأخبار إمّا تقديرهما أو خلق الآلات والأسباب التي بها يتيسّر فعل الخير وفعل الشرّ، كما أنّه سبحانه خلق الخمر وخلق في الناس القدرة على شربها، أو كناية عن أنّهما يحصلان بتوفيقه وخذلانه، فكأنّه خلقهما، أو المراد بالخير والشرّ النعم والبلايا، أو المراد بخلقهما خلق من يعلم أنّه يكون باختياره مختاراً للخير أو الشرّ، ولا يخفى بُعد ما سوى المعنى الثاني والثالث، وأمّا الحكماء فأكثرهم يقولون: لا مؤثّر في الوجود إلّا الله، وإرادة العبد معدّة لإيجاده تعالى الفعل على يده، فهي موافقة لمذاهبهم ومذاهب الأشاعرة، ويمكن حملها على التقية». (*مرآة العقول*، ج ٢، ص ١٧١، ح ١).

[٧٥]. (ص ١٣٠) قال السيّد المرتضى ﵀: «قوله تعالى: ﴿يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾، ففيه وجوه: أوّلها: أن يُريد بذلك أنّه تعالى يحول بين المرء وبين الانتفاع بقلبه بالموت، وهذا حثّ منه عزّوجلّ على الطاعات والمبادرة لها قبل الفوت.

وثانيها: أنّه يحول بين المرء وقلبه بإزالة عقله وإبطال تميّزه وإن كان حيّاً، وقد يُقال لمن فقد عقله وسُلب تمييزه إنّه بغير قلب، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾.

وثالثها: أن يكون المعنى المبالغة في الإخبار عن قربه من عباده وعلمه بما يبطنون ويخفون، وأنّ الضمائر المكنونة له ظاهرة والخفايا المستورة لعلمه بادية، ويجري ذلك مجرى قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾، ونحن نعلم أنّه تعالى لم يرد قرب المسافة بل المعنى الذي ذكرناه، وإذا كان جلّ وعزّ هو أعلم بما في قلوبنا منّا وكان ما نعلمه أيضاً يجوز أن ننساه ونسهو عنه ونضلّ عن علمه، وكلّ ذلك لا يجوز عليه، جاز أن يقول إنّه يحول بيننا وبين قلوبنا؛ لأنّه معلوم في الشاهد أنّ كلّ شيء يحول بين شيئين فهو أقرب إليهما، والعرب تضع كثيراً لفظة القرب على غير معنى المسافة، فيقول: فلان أقرب إلى قلبي من فلان.

ورابعها: ما أجاب به بعضهم من أنّ المؤمنين كانوا يفكّرون في كثرة عدوّهم وقلّة عددهم فيدخل قلوبهم الخوف، فأعلمهم تعالى أنّه يحول بين المرء وقلبه، بأن يُبدله بالخوف الأمن ويُبدل عدوّهم بظنّهم أنّهم قادرون عليهم الجبن والخور.

ويمكن في الآية وجه خامس، وهو أن يكون المراد أنّه تعالى يحول بين المرء وبين ما يدعوه إليه قلبه من قبائح بالأمر والنهي والوعد والوعيد (*الأمالي* للمرتضى، ج ١، ص ٥٢٦، تأويل آية: يا أيّها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول).

قال العلّامة المجلسي رحمه الله: أقول: يمكن أن تكون الحيلولة بالهدايات والألطاف الخاصّة، زائداً على الأمر والنهي، ويُحتمل أن يكون مخصوصاً بالمقرّبين الذين يملك الله قلوبهم ويستولي عليها بلطفه ويتصرّف فيها بأمره، فلا يشاؤون شيئاً إلّا أن يشاء الله، ولا يريدون إلّا ما أراد الله، فهو تعالى في كلّ آنٍ يفيض على أرواحهم ويتصرّف في أبدانهم، فهم ينظرون بنور الله ويبطشون بقوّة الله، كما قال تعالى فيهم: «فبي يسمع وبي يبصر وبي ينطق وبي يمشي وبي يبطش»، وقال جلّ وعزّ: «كنت سمعه وبصره ويده ورجله ولسانه» (*بحار الأنوار*، ج ٥، ص ٢٠٦، باب الهداية والإضلال والتوفيق والخذلان).

[٧٦]. (ص ١٣٠) قد مضى في الحديث العاشر تقدير المقادير قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، والاختلاف يدلّ على تعدّد التقدير للكلّ، أو أنّ التقدير لبعض الأشياء قبل بعضها.

[٧٧]. (ص ١٣٣) قال الصدوق رحمه الله: سمعتُ بعض أهل العلم يقول: إنّ القضاء على عشرة أوجه، فأوّل وجه منها العلم، وهو قول الله عزّوجلّ: ﴿إِلَّا حَاجَةً فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَاهَا﴾؛ يعني علمها.

والثاني: الإعلام، وهو قوله عزّوجلّ: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ﴾، وقوله عزّوجلّ: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَٰلِكَ الْأَمْرَ﴾؛ أي أعلمناه.

والثالث: الحكم، وهو قوله عزّوجلّ: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾؛ أي يحكم بالحقّ، [فالمناسب لهذا الوجه قوله تعالى في سورة النمل: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُم بِحُكْمِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾].

والرابع: القول، وهو قوله عزّوجلّ: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾؛ أي يقول الحقّ.

والخامس: الحتم، وهو قوله عزّوجلّ: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ﴾؛ يعني حتمنا، فهو القضاء الحتم.

والسادس: الأمر، وهو قوله عزّوجلّ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾؛ يعني أمر ربّك.

والسابع: الخلق، وهو قوله عزّوجلّ: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾؛ يعني خلقهنّ.

والثامن: الفعل، وهو قوله عزّوجلّ: ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾؛ أي افعل ما أنت فاعل.

والتاسع: الإتمام، وهو قوله عزّوجلّ: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى الْأَجَلَ﴾، وقوله عزّوجلّ حكاية عن موسى: ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ وَاللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾؛ أي أتممت.

والعاشر: الفراغ من الشيء، وهو قوله عزّوجلّ: ﴿قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾؛ يعني فرغ لكما منه، وقول القائل: قد قضيت لك حاجتك؛ يعني فرغت لك منها، فيجوز أن يُقال: إنّ الأشياء كلّها بقضاء الله وقدره تبارك وتعالى؛ بمعنى أنّ الله عزّوجلّ قد علمها وعلم مقاديرها، وله عزّوجلّ في جميعها حكم من خير أو شرّ، فما كان من خير فقد قضاه؛ بمعنى أنّه أمر به وحتمه وجعله حقّاً، وعلم مبلغه ومقداره، وما كان من شرّ فلم يأمر به ولم يرضه، ولكنّه عزّوجلّ قد قضاه وقدّره؛ بمعنى أنّه علمه بمقداره ومبلغه وحكم فيه بحكمه (*التوحيد*، ص ٣٨٣، باب القضاء والقدر والفتنة والأرزاق والأسعار والآجال).

[٧٨]. (ص ١٣٤) قال العلّامة المجلسي رحمه الله: أقول: ويُحتمل أن يكون المراد بالكلام الذي ردّد عليه السلام الحال فيه بين الأمرين، الكلام في فروع الفقه، ولا مدخل للعقل فيها، ولابدّ من استنادها إلى الوحي، فمن حكم فيها برأيه يكون شريكاً للرسول صلى الله عليه وآله في تشريع الأحكام والتعميم أظهر. «يحسن الكلام»؛ أي تعلّمه. «قال يونس» التفات أو قال ذلك عند الحكاية، فيا لها من حسرة النداء للتعجّب من حسرة تميّز للضمير المبهم (*بحار الأنوار*، ج ٢٣، ص ٩، ح ١٢، باب الاضطرار إلى الحجّة وأنّ الأرض لا تخلو من حجّة).

[٧٩]. (ص ١٣٥) قال العلّامة المجلسي رحمه الله: أي الاعتقاد به وإظهاره وإنشاؤه من الأجر والفوائد «ما فتروا» ولم يمسكوا عن الكلام فيه؛ لأنّه مناط الخوف والرجاء، والباعث على التضرّع والدعاء والسعي في أُمور المعاش والمعاد والعلم، بتصرّف ربّ العباد وتدبيره في عالم الكون والفساد (*مرآة العقول*، ج ٢، ص ١٤١، ح ١٣).

[٨٠]. (ص ١٣٥) قال العلّامة المجلسي رحمه الله: قوله عليه السلام: «ما عظّم الله»؛ لأنّه إثبات لقدرته وتدبيره وحكمته، وإذعان في أمرٍ يأبى عنه العقول القاصرة، وقد مرّ القول فيه (*مرآة العقول*، ج ٢، ص ١٣٦، ح ٢).

[٨١]. (ص ١٣٥) قال الشيخ الصدوق رحمه الله: ليس البداء كما يظنّه جهّال الناس بأنّه بداء ندامة، تعالى الله عن ذلك، ولكن يجب علينا أن نقرّ لله عزّوجلّ بأنّ له البداء؛ معناه أنّ له أن يبدأ بشيء من خلقه فيخلقه قبل شيء ثمّ يعدم ذلك الشيء ويبدأ بخلق غيره، أو يأمر بأمرٍ ثمّ ينهى عن مثله، أو ينهى عن شيءٍ ثمّ يأمر بمثل ما نهى عنه، وذلك مثل نسخ الشرائع وتحويل القبلة وعدة المتوفّى عنها زوجها، ولا يأمر الله عباده بأمرٍ في وقتٍ ما إلّا وهو يعلم أنّ الصلاح لهم في ذلك الوقت في أن يأمرهم بذلك، ويعلم أنّ في وقتٍ آخر الصلاح لهم في أن ينهاهم عن مثل ما أمرهم به، فإذا كان ذلك الوقت أمرهم بما يصلحهم، فمن أقرّ لله عزّوجلّ بأنّ له أن يفعل ما يشاء ويعدم ما يشاء ويخلق مكانه ما يشاء ويقدّم ما يشاء ويؤخّر ما يشاء ويأمر بما شاء كيف شاء، فقد أقرّ بالبداء، وما عُظّم الله عزّوجلّ بشيء أفضل من الإقرار بأنّ ﴿لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾، والتقديم والتأخير وإثبات ما لم يكن ومحو ما قد كان، والبداء هو ردّ على اليهود؛ لأنّهم قالوا: إنّ الله قد فرغ من الأمر، فقلنا: إنّ الله كلّ يوم في شأن، ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ ويرزق ويفعل ما يشاء، والبداء ليس من ندامة، وإنّما هو ظهور أمر. يقول العرب: "بدا لي شخص في طريقي"؛ أي ظهر، قال الله عزّوجلّ: ﴿وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾؛ أي ظهر لهم، ومتى ظهر لله تعالى ذكره من عبد صلة لرحمه زاد في عمره، ومتى ظهر له منه قطيعة لرحمه نقص من عمره، ومتى ظهر له من عبدٍ إتيان الزنا نقص من رزقه وعمره، ومتى ظهر له منه التعفّف عن الزنا زاد في رزقه وعمره (*التوحيد*، ص ٣٣٥، باب البداء).

[٨٢]. (ص ١٣٦) وفيه: عن الفضيل، قال: سمعتُ أبا جعفر عليه السلام يقول: «من الأُمور أُمور محتومة كائنة لا محالة، ومن الأُمور أُمور موقوفة عند الله، يقدّم فيها ما يشاء ويمحو ما يشاء، ويثبت منها ما يشاء ـ لم يُطلع على ذلك أحداً؛ يعني الموقوفة، فأما ما جاءت به الرسل فهي كائنة ـ لا يكذب نفسه ولا نبيّه ولا ملائكته».

[٨٣]. (ص ١٣٦) قال العلّامة المجلسي رحمه الله: «خلقان من خلق الله»، بضمّ الخاء؛ أي صفتان من صفات الله، أو بفتحها؛ أي هما نوعان من خلق الأشياء وتقديرها في الألواح السماوية، وله البداء فيها قبل الإيجاد، فذلك قوله: ﴿يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾، أو المعنى أنّهما مرتبتان من مراتب خلق الأشياء، فإنّها تتدرّج في الخلق إلى أن تظهر في الوجود العيني (*بحار الأنوار*، ج ٥، ص ١١٢، ح ٣٦، باب القضاء والقدر والمشيئة والإرادة وسائر أسباب الفعل).

[٨٤]. (ص ١٣٦) قال العلّامة المجلسي رحمه الله: هذا الخبر يدلّ على أنّ القضاء والقدر إنّما يكون في غير الأُمور التكليفية، كالمصائب والأمراض وأمثالها، فلعلّ المراد بهما القضاء والقدر الحتميان (*بحار الأنوار*، ج ٥، ص ١١٢، ح ٣٨، باب القضاء والقدر والمشيئة والإرادة وسائر أسباب الفعل).

[٨٥]. (ص ١٣٧) قال الصدوق رحمه الله بعد هذه الرواية: نقول: إنّ الله تبارك وتعالى قد قضى جميع أعمال العباد وقدّرها وجميع ما يكون في العالم من خيرٍ وشرّ، والقضاء قد يكون بمعنى الإعلام، كما قال الله عزّوجلّ: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَآءِيلَ فِي الْكِتَابِ﴾؛ يريد أعلمناهم، وكما قال الله عزّوجلّ: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾؛ يريد أخبرناه وأعلمناه، فلا ينكر أن يكون الله عزّوجلّ يقضي أعمال العباد وسائر ما يكون من خيرٍ وشرّ على هذا المعنى؛ لأنّ الله عزّوجلّ عالم بها أجمع، ويصحّ أن يُعلمها عباده ويُخبرهم عنها، وقد يكون القدر أيضاً في معنى الكتاب والإخبار، كما قال الله عزّوجلّ: ﴿إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَآ إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ﴾؛ يعني كتبنا وأخبرنا. وقال العجاج:

واعلم بأنّ ذا الجلال قد قدّر في الصحف الأُولى التي كان سطر

وقدر معناه كتب. وقد يكون القضاء بمعنى الحكم والإلزام، قال الله عزّوجلّ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾؛ يريد حكم بذلك وألزمه خلقه، فقد يجوز أن يُقال: إنّ الله عزّوجلّ قد قضى من أعمال العباد على هذا المعنى ما قد ألزمه عباده وحكم به عليهم، وهي الفرائض دون غيرها، وقد يجوز أيضاً أن يقدّر الله أعمال العباد بأن يبيّن مقاديرها وأحوالها من حسن وقبح وفرض ونافلة وغير ذلك، ويفعل من الأدلّة على ذلك ما يعرف به هذه الأحوال لهذه الأفعال، فيكون عزّوجلّ مقدّراً لها في الحقيقة، وليس يقدّرها ليعرف مقدارها، ولكن ليبيّن لغيره ممّن لا يعرف، ذلك حال ما قدّره بتقديره إيّاه، وهذا أظهر من أن يخفى وأبين من أن يحتاج إلى الاستشهاد عليه، ألا ترى أنّا قد نرجع إلى أهل المعرفة بالصناعات في تقديرها لنا، فلا يمنعهم علمهم بمقاديرها من أن يقدّروها لنا ليبيّنوا لنا مقاديرها، وإنّما أنكرنا أن يكون الله عزّوجلّ حكم بها على عباده ومنعهم من الانصراف عنها، أو أن يكون فعلها وكونها، فأمّا أن يكون الله عزّوجلّ خلقها خلق تقدير فلا ننكره».

[٨٦]. (ص ١٣٧) قال العلّامة المجلسي رحمه الله: قوله عليه السلام: «الإقرار له بالعبودية»؛ أي بأن لا يدّعوا الربوبية كما يدّعون لعيسى عليه السلام، وقيل: لا يخفى ما فيه من المبالغة في إثبات البداء بجعله ثالث الإقرار بالأُلوهيّة والتوحيد، ولعلّ ذلك لأنّ إنكاره يؤدّي إلى إنكاره سبحانه، خصوصاً بالنسبة إلى الأنبياء عليهم السلام؛ لأنّه لقربهم من المبادئ كثيراً ما يُفاض عليهم من كتاب المحو والإثبات الثابت الذي سيُمحى بعد، وعدم ثبوت ما سيثبت بعد، والظاهر أنّ التقديم والتأخير بحسب الزمان في الحوادث، ويُحتمل ما بحسب الرتبة أيضاً، أو يقدّمه؛ يعني يُوجده ويؤخّره؛ أي يمحوه ولا يُوجده (*مرآة العقول*، ج ٢، ص ١٣٧، ح ٤).

[٨٧]. (ص ١٣٧) قال العلّامة المجلسي ﷺ: «ما تنبأ نبي»؛ أي لم يصر نبياً، «والمشيئة»؛ أي أنّ الأشياء تحصل بمشيئته، «والسجود»؛ أي استحقاقه للعبادة واختصاصه بها، أو أنّه يسجد له ما في السماوات والأرض وينقاد له، وقدرته نافذة في الجميع، «والعبودية»؛ أي بأن لا يدّعي ما ينافي العبودية، أو باختصاص العبودية والعبادة له، فيكون تعميماً بعد التخصيص، أو التوحيد ونفي الشريك، «والطاعة»؛ أي في جميع الأوامر والنواهي، وهو ناظر إلى العصمة (*مرآة العقول*، ج ٢، ص ١٤١، ح ١٤).

[٨٨]. (ص ١٣٨) قال العلّامة المجلسي ﷺ: «ما في القول بالبداء»؛ أي الاعتقاد به وإظهاره وإنشاؤه من الأجر والفوائد، «ما فتروا» ولم يمسكوا عن الكلام فيه؛ لأنّه مناط الخوف والرجاء، والباعث على التضرّع والدعاء والسعي في أُمور المعاش والمعاد والعلم، بتصرّف ربّ العباد وتدبيره في عالم الكون والفساد (*مرآة العقول* ج ٢، ص ١٤١، ح ١٣).

وأيضاً قال ﷺ: إنّ أكثر مصالح العباد موقوفة على القول بالبداء؛ إذ لو اعتقدوا أنّ كلّ ما قدّر في الأزل فلابدّ من وقوعه حتماً، لما دعوا الله في شيءٍ من مطالبهم وما تضرّعوا إليه وما استكانوا لديه ولا خافوا منه ولا رجوا إليه، إلى غير ذلك ممّا قد أومأنا إليه، وأمّا «إنّ هذه الأمور من جملة الأسباب المقدرة في الأزل أن يقع الأمر بها لا بدونها»، فممّا لا يصل إليه عقول أكثر الخلق. فظهر أنّ هذا اللوح وعلمهم بما يقع فيه من المحو والإثبات، أصلح لهم من كلّ شيء (*مرآة العقول*، ج ٢، ص ١٣٤، ح ١).

[٨٩]. (ص ١٤٦) ولكنّ الظاهر أنّ المراد بالرجل العظيم هو الذي كان من إحدى القريتين، كالوليد بن المغيرة من مكّة وأبي مسعود الثقفي من الطائف، كما في التفسير، فليس أُميّة بن أبي الصلت وأبو مسعود الثقفي من القريتين؛ لأنّهما كانا من أهل الطائف، فيكون كلاهما مثالاً للرجل العظيم الذي كان من إحدى القريتين؛ أي الطائف، لا من القريتين؛ يعني مكّة والطائف.

فعلى أيّ نحوٍ كان فالرجلان كانا عظيمي القدر عند قومهما وذوي الأموال الجسمية فيهما، فزعموا أنّ من كان كذلك أولى بالنبوّة من غيره، وكان الوليد بن المغيرة عمّ أبي جهل، كان شيخاً كبيراً مجرّباً من دهاة العرب، يتحاكمون إليه في الأُمور وينشدونه الأشعار، فما اختاره من الشعر كان مختاراً، وكان له عبيد عشرة، عند كلّ عبد ألف دينار يتّجر بها، وملك القنطار؛ أي جلد ثور مملوّ ذهباً، كان الوليد أحد المستهزئين الخمس الذين كفى الله شرّهم، وهو الذي جاء قريش عنده فقالوا له: يا عبد شمس، ما هذا الذي يقول محمّد؟ أسحر أم كهانة أم خطب؟ فقال: دعوني أسمع كلامه. فدنا من رسول الله ﷺ وهو جالس في الحجر، فقال: يا محمّد، أنشدني شعرك! فقال: «ما هو بشعرٍ، ولكنّه كلام الله الذي به بعث أنبياءه ورسله». فقال: اتلُ. فقرأ: «بسم الله الرحمن الرحيم». فلمّا سمع الرحمن استهزأ منه وقال: تدعو إلى رجلٍ باليمامة يُسمّى الرحمن؟ قال: «لا، ولكنّي أدعو إلى الله وهو الرحمن الرحيم». ثمّ افتتح حم السجدة، فلمّا بلغ إلى قوله: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾، وسمعه اقشعرّ جلده وقامت كلّ شعرة في بدنه، وقام ومشى إلى بيته ولم يرجع إلى قريش، فقيل: صبا عبد شمس إلى دين محمّد ﷺ، فاغتمّت قريش، وغدا عليه أبو جهل فقال: فضحتنا يا عمّ! قال: يا ابن أخ ما ذاك وإنّي على دين قومي! ولكنّي سمعت كلاماً صعباً تقشعرّ منه الجلود، قال: أفشعرٌ هو؟ قال: ما هو بشعر، قال: فخطب؟ قال: لا؛ إنّ الخطب كلام متّصل وهذا كلام منثور لا يشبه بعضه بعضاً، له طلاوة، قال: فكهانة هو؟ قال: لا، قال: فما هو؟ قال: دعني أُفكّر فيه. فلما كان من الغد قالوا: يا عبد شمس ما تقول؟ قال: قولوا: هو سحر، فإنّه أخذ بقلوب الناس. فأنزل الله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ ـ إلى قوله ـ: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾.

وجاء يوماً إلى رسول الله ﷺ فقال: اقرأ عليّ، فقال: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾. فقال: أعد؟ فأعاد ﷺ. فقال: والله له الحلاوة والطلاوة، وإن أعلاه لمثمر وإنّ أسفله لمعذق، وما هذا بقول بشر.

وأمّا أُميّة بن أبي الصلت الثقفي، كان من أهل الطائف وكان من أكبر شعراء الجاهلية، وأغلب شعره متعلّق بالآخرة، وكان ينظر في الكتب المتقدّمة ويقرؤها، وحرّم الخمر وشكّ في الأوثان ورغب عن عبادتها، والتمس الدين، وأُخبر أنّ نبيّاً يخرج، قد أظلّ زمانه، وكان يؤمّل أن يكون ذلك النبي ﷺ، فلمّا بُعث النبي ﷺ وبلغ خبره، كفر به حسداً، وقال: كنت أرجو أن أكونه. كان أبوه عبيد الله بن ربيعة المكنّى بأبي الصلت، وأُمّه رقية بنت عبد الشمس، مات في الطائف، وممّا قال في مرض موته:

كلّ عيش وإن تطاول دهراً ... منتهى أمره إلى أن يزولا
ليتني كنت قبل ما قد بدا لي ... في رؤوس الجبال أرعى الوعولا

وروي أنّه استنشد رسولُ الله ﷺ أُختَه شعره من بعد موته، فأنشدته:

لك الحمد والنعماء والفضل ربّنا ... ولا شيء أعلى منك جدّاً وأمجدا

وهي قصيدة طويلة، حتّى أتت على آخرها، ثمّ أنشدته قصيدته التي فيها:

وقف الناس للحساب جميعاً ... فشقيّ معذّب وسعيد

إلى غير ذلك، فقال رسول الله ﷺ: «آمن شعره وكفر قلبه». وأنزل الله فيه: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ * وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ ذَٰلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ -إلى قوله- : ﴿وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾.

وأبو مسعود هو عروة بن مسعود الثقفي، كان من أهل الطائف، وأحد السادة الأربعة في الإسلام (بشر بن هلال العبدي، عدي بن حاتم الطائي، سراقة بن مالك المدلجي، عروة بن مسعود الثقفي). كان أبو مسعود عاقلاً لبيباً، وهو الذي أرسلته قريش يوم الحديبية، فعقد معه الصلح وهو كافر، ثمّ أسلم سنة تسع من الهجرة بعد رجوع النبي ﷺ من الطائف، واستأذن النبي ﷺ في الرجوع إلى قومه، فقال: إنّي أخاف أن يقتلوك، فقال: إن وجدوني نائماً ما أيقظوني. فأذن له رسول الله ﷺ، فرجع إلى الطائف ودعا قومه إلى الإسلام ونصح لهم، فعصوه وأسمعوه الأذى، حتّى إذا طلع الفجر قام في غرفةٍ من داره فأذّن وتشهّد، فرماه رجل بسهمٍ فقتله. ولما بلغ النبي ﷺ قتله قال: مثل عروة مثل صاحب يس، دعا قومه إلى الله فقتلوه.

وهو جدّ أعلى لعلي بن الحسين[1] المقتول بكربلاء من قبل أُمّه، كان أُمّه ليلى بنت أبي مرّة بن عروة بن مسعود الثقفي، وهو الذي روى عنه تعظيم الصحابة للنبي ﷺ حين رجع من عند النبي ﷺ إلى أصحابه يوم الحديبية، فقال: يا قوم، لقد وفدتُ على الملوك، وفدتُ على قيصر وكسرى والنجاشي، والله إن رأيت ملكاً قط يعظمه أصحابه ما يعظّم أصحاب محمّد محمّداً ﷺ، إذا أمرهم ابتدروا أمره، وإذا توضّأ كانوا يقتتلون على وضوئه، وإذا تكلّموا خفضوا أصواتهم عنده، وما يحدّون إليه النظر تعظيماً له».



فهرس الآيات

(ا)

﴿اَمْ جَعَلُوا لِلّٰهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللّٰهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ الرعد: ١٦

﴿اِنَّ اِبْرٰهِيمَ كَانَ اُمَّةً قَانِتًا لِلّٰهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ النحل: ١٢٠

﴿اَنْ اَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ اَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللّٰهُ قَالُوا اِنَّ اللّٰهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ الأعراف: ٥٠

﴿اِنَّ الَّذِينَ يَاْكُلُونَ اَمْوَالَ الْيَتَامٰى ظُلْمًا اِنَّمَا يَاْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ النساء: ١٠

﴿اِنَّ اللّٰهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوٰى﴾ الأنعام: ٩٥

﴿اِنَّ اللّٰهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ الحج: ١٨

﴿اِنْ يَتَّبِعُونَ اِلَّا الظَّنَّ﴾ الأنعام: ١١٦، يونس: ٦٦، النجم: ٢٨

﴿اَنَا اللّٰهُ لَا اِلٰهَ اِلَّا اَنَا﴾ طه: ١٤

﴿اِنَّا كُنَّا عَنْ هٰذَا غَافِلِينَ﴾ الأعراف: ١٧٢

﴿اِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتٰى﴾ النمل: ٨٠

﴿اِنَّمَا اَشْرَكَ اٰبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ الأعراف: ١٧٣

﴿اِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ﴾ النحل: ٤٠

﴿اِنِّي جَاعِلٌ فِي الْاَرْضِ خَلِيفَةً﴾ البقرة: ٣٠

﴿اَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَاَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا﴾ الأنعام: ١٢٢

﴿اَيُّكُمْ اَحْسَنُ عَمَلًا﴾ هود: ٧؛ والملك: ٢

﴿اَيَّمَا الْاَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ وَاللّٰهُ عَلٰى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ القصص: ٢٨

﴿اِيَّاكَ نَعْبُدُ وَاِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ الفاتحة: ٥

﴿اَيُّهُمْ اَحْسَنُ عَمَلًا﴾ الكهف: ٧

(ب)

﴿بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللّٰهِ وَمَاْوٰيهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ الأنفال: ١٦

﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ اَنْفُسُكُمْ اَمْرًا﴾ يوسف: ١٨، ٨٣

﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَٰذِهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ﴾ الأعراف: ١٣١

﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ البقرة: ١٤٨؛ المائدة: ٤٨

﴿فَاقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ طه: ٧٢

﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَآءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ﴾ آل عمران: ٧

﴿فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنۢ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾ طه: ٨٥

﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ * ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ أُولَٰٓئِكَ الَّذِينَ هَدَىٰهُمُ اللَّهُ وَأُولَٰٓئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ الزمر: ١٧، ١٨

﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ المؤمنون: ١٤

﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ فصلت: ١١

﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى الْأَجَلَ﴾ القصص: ٢٩

﴿فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ محمد: ٤

﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ الأنعام: ١٦٠

﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ المدثر: ٤٩

﴿فَأُولَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ الفرقان: ٧٠

﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ هود: ١٠٧؛ البروج: ١٦

﴿فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ﴾ المائدة: ٣٠

﴿فَمَن شَآءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾ المزمل: ١٩؛ الإنسان: ٢٩

﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا﴾ الكهف: ٢٩

﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ المجادلة: ٤

﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ الزلزلة: ٧-٨

﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ البقرة: ٧٩

(ق)

﴿قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَاعَنَا عِندَهُۥٓ إِنَّآ إِذًا لَّظَالِمُونَ﴾ يوسف: ٧٩

(ك)

(ل)

﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ﴾ هود: ۱۱۸-۱۱۹

﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ النساء: ٤٩؛ الإسراء: ۷۱

(هـ)

﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ النمل: ۹۰

﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ الرحمن: ٦٠

(ی)

﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ النساء: ۱۷۱

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ الصف: ۲

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ البقرة: ۱۸۳، ۱۷۸، ۱۷۲

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ التحريم: ۷

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ البقرة: ۲۱

﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾؛ الأنعام: ۹٥

﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ الحديد: ۲؛ الدخان: ۸؛ غافر: ٦۸؛ المؤمنون: ۸۰؛ يونس: ٥٦؛ التوبة: ۱۱٦؛ الأعراف: ۱٥۸؛ آل عمران: ۱٥٦؛ البقرة: ۲٥۸

﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ فاطر: ۸؛ النحل: ۹۳

﴿يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ النساء: ۷۸

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ المجادلة: ۱۱

﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ﴾ آل عمران: ۱٦۷

﴿يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ﴾ الناس: ٥

﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ آل عمران: ۳۰

﴿يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾ فاطر: ۱

المصادر

١. **اثبات الوصية** للمسعودى، على بن حسين، قم: انصاريان، ١٣٨٤ش / ١٤٢٦ق، الطبعة الثالثة.

٢. **الإحتجاج على أهل اللجاج** للطبرسي، أبي منصور أحمد بن علي بن أبي طالب، بتحقيق و تعليق السيد محمد باقر الخرسان، بيروت: المرتضى، ١٤٠٣ق.

٣. **إحقاق الحق و إزهاق الباطل** للشوشترى، نورالله بن شريف الدين، بتعليق آيت الله مرعشى نجفى، قم: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ١٤٠٩ق، الطبعة الأولى.

٤. **الإختصاص** للمفيد، أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي، بتحقيق و تصحيح على اكبر الغفاري، قم: نشر المؤتمر العالمى لالفية الشيخ المفيد، ١٤١٣ق، الطبعة الأولى.

٥. **الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد** للمفيد، أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي، قم: نشروتحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤١٣ق، الطبعة الأولى.

٦. **إعتقادات الإمامية** لإبن بابويه (الشيخ الصدوق)، أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين القمى، قم: نشر المؤتمر العالمى لالفية الشيخ المفيد، ١٤١٤ق، الطبعة الثانية.

٧. **الأمالي** لإبن بابويه (الشيخ الصدوق)، أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين القمى، طهران: نشركتابچي، ١٣٧٦ق، الطبعة السادسة.

٨. **الأمالي** للطوسى، أبي جعفر محمد بن الحسن، بتحقيق وتصحيح مؤسسة البعثة، قم: نشر دار الثقافة، ١٤١٤ق، الطبعة الأولى.

٩. **أمالي المرتضى / غرر الفوائد ودرر القلائد** للشريف المرتضى، علي بن الحسين الموسوي العلوي، بتحقيق و تصحيح محمد ابوالفضل الإبراهيم، قاهره: نشر دار الفكر العربي، ١٩٩٨م، الطبعة الأولى.

١٠. **أمل الآمل** للشيخ الحر العاملي، محمد بن الحسن، بتحقيق السيد احمد الحسيني، النجف الأشرف: مطبعة الآداب.

١١. **الأنوار النعمانية** للجزائري، السيد نعمة الله، بيروت: نشر دار القاري، ١٤٢٩ق، الطبعة الأولى.

١٢. **الأنوار الجلالية في شرح الفصول النصيرية** للفاضل مقداد، مقداد بن عبدالله، مشهد: نشر مجمع البحوث الإسلامية، ١٤٢٠ق، الطبعة الأولى.

١٣. **بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار** للعلاّمة المجلسى، محمد باقر بن محمدتقى، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٣ق / ١٩٨٣م، الطبعة الثانية.

١٤. **بصائر الدرجات في فضائل آل محمّد** صلى الله عليه وآله للصفّار، أبو جعفر محمد بن الحسن بن فروخ، بتحقيق محسن بن عباسعلى كوچه باغى، قم: نشر مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ١٤٠٤ق، الطبعة الثانية.

١٥. **تحف العقول عن آل الرسول** صلى الله عليه وآله لإبن شعبة الحرّاني، أبو محمد الحسن بن علي بن الحسين، بتحقيق و تصحيح على اكبر الغفاري، قم: نشر منشورات جماعة المدرسين، ١٤٠٤ق، الطبعة الثانية.

١٦. **تهذيب الأحكام** للطوسي، أبي جعفر محمد بن الحسن، بتحقيق و تصحيح حسن الموسوى الخرسان، طهران: نشر دار الكتب الإسلاميه، ١٤٠٧ق، الطبعة الرابعة.

١٧. **التوحيد** لإبن بابويه (الشيخ الصدوق)، أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، بتحقيق و تصحيح هاشم حسينى، قم: طبع منشورات جماعة المدرسين، ١٣٩٨ش، الطبعة الأولى.

١٨. **التفسير المنسوب إلى الإمام الحسن العسكري** عليه السلام لإمام الحسن بن على العسكري عليه السلام، قم: بتحقيق و النشر المدرسة الإمام المهدى عليه السلام، ١٤٠٩ق، الطبعة الأولى.

١٩. **تفسير القمي** للقمي، أبي الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم، بتحقيق طيّب موسوى جزائرى، قم: مؤسسة دار الكتاب، ١٤٠٤ق، الطبعة الثالثة.

٢٠. **تفسير العيّاشي** للعيّاشي، أبي النظر محمد بن مسعود بن عياش السلمي السمرقندي، بتحقيق و تصحيح السيد هاشم رسولى محلاتي، طهران: نشر المطبعة العلمية، ١٣٨٠ق، الطبعة الأولى.

٢١. **تفسير مجمع البيان** للطبرسي، أبي علي الفضل بن الحسن، بتحقيق لجنة من العلماء و المحققين الأخصائيين، بيروت: نشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤١٥ق / ١٩٩٥م، الطبعة الأولى.

٢٢. **تفسير الرازي** لفخر الدين الرازي، محمد بن عمر، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠ق، الطبعة الثالثة،

٢٣. **تفسير أبي السعود** للعمادي، أبي السعود محمد بن محمد، بيروت: دار إحياء التراث العربي. ١٤١١ق، الطبعة الثانية

٢٤. **تفسير الآلوسي** للآلوسي، سيد محمود افندى.

٢٥. **تفسير القرآن العظيم / تفسير ابن كثير** للقرشي الدمشقي، أبو الفداء إسماعيل بن كثير، بتحقيق يوسف عبدالرحمن المرعشلي، بيروت: نشر دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٢ق /١٩٩٢ش.

٢٦. **تجريد الاعتقاد** للطوسى، أبي جعفر محمد بن الحسن، بتحقيق محمد جواد حسينى جلالى، نشر مكتب الاعلام الاسلامي، ١٤٠٧ق، الطبعة الأولى.

٢٧. **الثاقب في المناقب** للطوسي، عماد الدين أبي جعفر محمد بن علي المعروف ابن حمزة، بتحقيق و تصحيح نبيل رضا علوان، قم: انصاريان، ١٤١٩ق، الطبعة الثالثة.

٢٨. **الجواهر السنية في الأحاديث القدسية** للشيخ الحر العاملي، محمد بن الحسن، النجف الأشرف: النعمان، ١٣٨٤ق / ١٩٦٤م.

٢٩. **الجامع الصغير** للسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، بيروت: نشر دار الفكر للطباعة و النشر والتوزيع، ١٤٠١ق /١٩٨١م، الطبعة الأولى.

٣٠. **جمهرة اللغة** لإبن دريد، محمد بن حسن، بيروت: نشر دار العلم للملايين، ١٩٨٧م، الطبعة الأولى.

٣١. **حلية الأبرار في أحوال محمّد و آله الأطهار**عليهم السلام للبحرانى، السيد هاشم بن سليمان، قم: نشر مؤسسة المعارف الإسلامية، ١٤١١ق، الطبعة الأولى.

٣٢. **حقائق الإيمان** للعاملي، زين الدين بن علي بن أحمد، بتحقيق السيد مهدي الرجائي، مطبعة سيد الشهداء عليه السلام، ١٤٠٩ق، الطبعة الأولى.

٣٣. **خاتمة مستدرك الوسائل** للنوري الطبرسي، الميرزا الشيخ حسين، قم: بتحقيق مؤسسة آل البيت: لإحياء التراث، ١٤١٥ق، الطبعة الأولى.

٣٤. **خصائص الأئمة** عليهم السلام للشريف الرضي، محمد بن الحسين بن موسى الموسوي، بتحقيق محمد هادى الأميني، إيران: نشر مجمع البحوث الإسلامية، ١٤٠٦ق.

٣٥. **الخصال** لإبن بابويه (الشيخ الصدوق)، أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، بتحقيق و تصحيح على اكبر الغفاري، قم: طبع منشورات جماعة المدرسين، ١٣٦٢ش، الطبعة الأولى.

٣٦. **دلائل الإمامة** للطبرى آملى صغير، محمد بن جرير بن رستم، بتحقيق و التصحيح قسم الدراسات الإسلامية مؤسسة البعثة، قم: النشر البعثة، ١٤١٣ق.

٣٧. **الدر النظيم في مناقب الأئمة اللهاميم** للعاملي، يوسف بن حاتم الشامي المشغري، قم: طبع منشورات

جماعة المدرسين، ١٤٢٠ق، الطبعة الأولى.

۳۸. **الذريعة** لآقا بزرگ الطهراني، محمد محسن بن على، بيروت: طبع دار الأضواء، ١٤٠٣ق/ ۱۹۸۳م، الطبعة الثالثة.

۳۹. **رسائل الكركي** لمحقق الكركي، على بن الحسين، بتحقيق الشيخ محمد الحسون، قم: النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ربيع الثاني، ١٤١٢ق، الطبعة الأولى.

٤٠. **رجال الكشي أو إختيار معرفة الرجال** للطوسي، أبي جعفر محمد بن الحسن، بتحقيق السيد مهدي الرجائي، قم: طبع مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤٠٤ق.

٤١. **روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه** للمجلسي، محمدتقى، بتحقيق و تصحيح حسين موسوى الكرماني و علي پناه الاشتهاردي، قم: نشر مؤسسه فرهنگي اسلامي كوشانبور، ١٤٠٦ق، الطبعة الثانية.

٤٢. **شرح الكافي- الأصول و الروضة** للمولى صالح المازندراني، تعليق أبو الحسن شعراني، طهران: نشر المكتبة الإسلامية، ١٣٨٢ق، الطبعة الأولى.

٤٣. **شرح الأسماء الحسنى** لملاهادي السبزواري، قم: نشر منشورات مكتبة بصيرتي.

٤٤. **شرح توحيد الصدوق** لقاضى سعيد القمى، طهران: نشر وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامى، سنة ١٤١٥ق، الطبعة الأولى.

٤٥. **الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم** للعاملي النباطي البياضي، زين الدين أبي محمد علي بن يونس، تحقيق و تصحيح ميخائيل رمضان، النجف الأشرف: نشر المكتبة الحيدرية، ١٣٨٤ق، الطبعة الأولى.

٤٦. **الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف** لإبن طاووس، على بن موسى بن جعفر، بتحقيق و تصحيح على عاشور، قم: نشر خيام، ١٤٠٠ق، الطبعة الأولى.

٤٧. **علل الشرائع** لإبن بابويه القمي(الشيخ الصدوق)، أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، قم: نشر داورى، ١٣٨٥ق/ ١٩٦٦م، الطبعة الأولى.

٤٨. **عمدة عيون صحاح الأخبار في مناقب إمام الأبرار** لإبن بطريق، يحيى بن حسن، جماعة المدرسين، قم: مؤسسة النشر الاسلامي، ١٤٠٧ق.

٤٩. **الغيبة** لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي بتحقيق عباد الله الطهراني و على احمد ناصح، قم: المؤسسة المعارف الإسلامية، ١٤١١ق، الطبعة الأولى.

٥٠. **عيون أخبار الرضا** عليه السلام لإبن بابويه (الشيخ الصدوق) أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، بتحقيق و تصحيح مهدي لاجوردي، الطهران: نشر جهان، ١٣٧٨ق، الطبعة الأولى.

٥١. **الفصول المختارة** للمفيد أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي، بتحقيق و تصحيح علي ميرشريفى، قم: نشر كنگره شيخ مفيد، ١٤١٣ق، الطبعة الأولى.

٥٢. **قصص الأنبياء:** للقطب الدين الراوندى، لأبي الحسين سعيد بن هبة الله، بتحقيق غلام رضا عرفانيان، بيروت: لمؤسسة المفيد، ١٤٠٩ق / ١٩٨٩م، الطبعة الأولى.

٥٣. **قرب الإسناد** للحميري، أبي العباس عبد الله بن جعفر، بتحقيق و تصحيح مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم: آل البيت، ١٤١٣ق، الطبعة الأولى.

٥٤. **الكافى** للكلينى، أبي جعفر محمد بن يعقوب، بتصحيح وتحقيق المرحوم علي أكبر الغفاري، طهران: دار الكتب الإسلامية، ١٤٠٧ق، الطبعة الرابعة.

٥٥. **كشف المحجة لثمرة المهجة** للسيد ابن طاووس، على بن موسى، النجف الأشرف: المطبعة الحيدرية، ١٣٧٠ق / ١٩٥٠م.

٥٦. **كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد** للعلامة الحلي، لجمال الدين الحسن بن يوسف ابن علي بن المطهر، قم: نشر مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٣ق، الطبعة الرابعة.

٥٧. **كنز الفوائد** للكراجكي، أبي الفتح محمد بن على، بتحقيق عبد الله نعمة، قم: نشر دار الذخائر، ١٤١٠ق، الطبعة الأولى.

٥٨. **الكامل في التاريخ** لإبن الأثير، أبي الحسن علي بن أبي الكرم، بيروت: نشر دار صادر للطباعة والنشر-دار للطباعة والنشر، ١٣٨٦ق / ١٩٦٦م.

٥٩. **كنز العمال** المتقي الهندي، بيروت: نشر مؤسسة الرسالة، ١٤٠٩ق / ١٩٨٩م.

٦٠. **لسان العرب** لإبن منظور، محمد بن مكرم، بيروت: نشر دار الصادر، ١٤١٤ق، الطبعة الثالثة.

٦١. **متشابه القرآن و مختلفه** لإبن شهر آشوب المازندراني، أبي عبد الله محمد بن علي، قم: نشر دار بيدار، ١٣٦٩ش، الطبعة الأولى.

٦٢. **مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول** عليهم السلام لعلامة المجلسي، محمدباقر بن محمدتقى، بتحقيق و تصحيح السيد هاشم رسولى المحلاتى، طهران: نشر دار الكتب الإسلامية، ١٤٠٤ق، الطبعة الثانية.

٦٣. **المحاسن** للبرقي، أبي جعفر أحمد بن محمد بن خالد، بتحقيق جلال الدين المحدث، قم: نشر دار

الكتب الإسلامية، ١٣٧١ق، الطبعة الثانية.

٦۴. **مختصر البصائر** للحلي، حسن بن سليمان بن محمد، قم: نشر مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٢١ق، الطبعة الأولى.

٦٥. **منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة** للخويى، ميرزا حبيب الله هاشمى، بتحقيق و تصحيح ابراهيم الميانجي، طهران: نشر مكتبة الإسلامية ، ١٤٠٠ق، الطبعة الرابعة.

٦٦. **مناقب آل أبي طالب:** لإبن شهر آشوب، أبي جعفر رشيد الدين محمد بن علي، قم: طبع مؤسسة انتشارات العلامة بالمطبعة العلمية، ١٣٧٩.

٦٧. **مناقب أهل البيت** عليهم السلام للشيرواني، مولى حيدر، بتحقيق الشيخ محمد الحسون، مطبعة منشورات الإسلامية، شوال المكرم ١٤١٤ق.

٦٨. **المحتضر** للحلّي، عزّالدين أبو محمد الحسن بن سليمان بن محمد، بتحقيق سيد علي أشرف، النجف الأشرف: نشر انتشارات المكتبة الحيدرية، ١٤٢٤ق / ١٣٨٢ش.

٦٩. **منتخب الأنوار المضيئة في ذكر القائم الحجّة** للنيلي النجفي، على بن عبد الكريم بن عبد الحميد، قم: نشر وتحقيق مؤسسة الإمام الهادي ، ١٤٢٠ق، الطبعة الأولى.

٧٠. **الملل والنحل** للشهرستاني، أبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد، بتحقيق محمد سيد الكيلاني، بيروت: المطبعة دار المعرفة، ١٤٠٤ق.

٧١. **من لا يحضره الفقيه** لإبن بابويه (الشيخ الصدوق)، أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين القمي، بتحقيق و تصحيح على اكبر الغفاري، قم: نشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٤١٣ق، الطبعة الثانية.

٧٢. **مشكاة الأنوار في غرر الأخبار** للطبرسي، علي بن حسن، النجف الأشرف: نشر المكتبة الحيدرية، ١٣٨٥ق / ١٩٦٥م / ١٣٤٤ش، الطبعة الثانية.

٧٣. **المستدرك** للحاكم النيسابوري، بتحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلي، بيروت: نشر دار المعرفة.

٧۴. **مجمع الزوائد** للهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، بيروت: نشر دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ق / ١٩٨٨م.

٧٥. **معاني الأخبار** لإبن بابويه (الشيخ الصدوق)، أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين القمي، بتحقيق و تصحيح على اكبر الغفاري، قم: نشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين ، ١٤٠٣ق، الطبعة الأولى.

٧٦. **مكارم الأخلاق** للطبرسي، رضي الدين أبي نصر الحسن بن الفضل، قم: نشر الشريف الرضى، ١٤١٢ق /١٣٧٠ش، الطبعة الرابعة.

٧٧. **منية المريد في آداب المفيد والمستفيد** للعاملي، زين الدين بن علي بن أحمد، بتحقيق و تصحيح رضا المختارى، قم: نشر مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤٠٩ق، الطبعة الأولى.

٧٨. **مناهج اليقين في أصول الدين** للعلامة الحلي، حسن بن يوسف، الطهران: نشر دار الأسوة ، ١٤١٥ق، الطبعة الأولى.

٧٩. **نهج البلاغة** للشريف الرضي، محمد بن الحسين بن موسى الموسوي، بتحقيق صبحي صالح، قم: نشر هجرت، ١٤١٤ق، الطبعة الأولى.

٨٠. **وسائل الشيعة** للشيخ الحر العاملي، محمد بن الحسن، قم: طبع و تحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤٠٩ق، الطبعة الأولى.

٨١. **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** لإبن خلكان، بيروت: دار صادر، ١٩٧٢ق.

٨٢. **هداية الأمة إلى أحكام الأئمة** للشيخ الحر العاملي، محمد بن الحسن، بتحقيق قسم الحديث في مجمع البحوث الإسلامية، مشهد: المطبعة مؤسسة الطبع والنشر التابعة للآستانة الرضوية المقدسة، نشر مجمع البحوث الإسلامية، ١٤١٢ق، الطبعة الأولى.

٨٣. **هداية الأمة إلى معارف الأئمة** عليهم السلام للخراساني، ابو جعفر الشيخ محمد جواد بن المحسن، قم: نشر مؤسسة البعثة، ١٤١٦ق، الطبعة الأولى.

٨٤. **الهداية في الأصول و الفروع** لإبن بابويه (الشيخ الصدوق)، أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين القمي، قم: نشر مؤسسة الإمام الهادى عليه السلام ، ١٤١٨ق، الطبعة الأولى.